

من موسوعات إفتقار المالكي

# حاشية الخطّاب على

رسالة ابن أبي زيد القيرواني

محقّقه وشرّحه وبيّن أدلّة مسائله في رحاب المجمع التونسي للعلوم والآداب  
والفنون - بيت الحكمة بتونس -

الدكتور عز الدين الغرياني الأستاذ محمد عز الدين الغرياني

## الجزء الأول

الناشر

مكتبة طرابلس العالمية

طرابلس - الجماهيرية العظمى

جميع الحقوق محفوظة للناشر

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية

2000 /3796

الطبعة الأولى

الناشر

مكتبة طرابلس العلمية العالمية

مبنى سوق الجماهيرية المجمع

شارع الجماهيرية



---

هاتف: 4 / 3601583 - فاكس: 3601585

ص. ب. 4156 - طرابلس - الجماهيرية العظمى

ملتزم الرسالة يتحصل على أربعة أشياء

علم حاصل ومال واصل

وجه فاضل وصلاح كامل

نزهة

الجمهورية التونسية  
وزارة الثقافة  
المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون - بيت الحكمة ،



رئيس المجمع

تونس ٢٠١٦  
نظام في  
٤٨٨/٩٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله .

وبعد فإن المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون - بيت الحكمة - يقدم لرجال الثقافة في العالم الإسلامي والعربي وخصوصاً في تونس وليبيا اللذين تربطهما علاقة ثقافية واجتماعية وتاريخية متميزة، يقدم حاشية الحطاب على رسالة ابن أبي زيد القيرواني الذي اشتهر صاحبها بسلاسة الاسلوب ودقة الأحكام قرب فيها القاضي وزاد الداني وضوحاً، وقد سلك فيها مسلكاً توخاه في شرحه على مختصر خليل الذي كان كعبة الباحثين يجد فيه كل فقيه بعده ضالته المنشودة وقد ألهمه فكره الثابت أن يربط بين خليل بمصر وابن أبي زيد القيرواني بتونس فسخر قلمه لرسالة ابن أبي زيد التي تعتبر من أمهات المذهب المالكي، ويلقب صاحبها بمالك الصغير .

وقد قام بتحقيق هذه الحاشية زميلنا العالم الفاضل الدكتور عز الدين الغرياني الذي كان ذا خبرة طويلة في مجال الفقه الإسلامي، فقد كان أميناً للإفتاء بليبيا ومحاضراً في جامعاتها ومعاهدها .

وقد وثق مسائل الحاشية المذكورة آنفاً وخرّج أدلتها صحبة ابنه الأستاذ عز الدين عضو هيئة التدريس بجامعة القاتح بطرابلس، فيشكرهما المجمع التونسي على مجهودهما الطيب .


وإن المجمع إذ يقدم هذه الحاشية ليقدّر مجهودات فضيلة المستشار الشيخ محمد علي الجدي رئيس المحكمة العليا بليبيا الذي كان ولا يزال محباً للخير وأهله وقد ظهر هذا جلياً في



حرصه على ارتباط الدكتور الغرياني ببيت الحكمة وإنها لمشاركة نافعة من ليبيا وطدت العلاقة المتميزة بين البلدين، وسهلت للدكتور الغرياني بأن يتحفنا بين فترة وأخرى ببعض نفائس تراثنا كجامع الأمهات لابن الحاجب الذي قام بتحقيقه وشرحه وأدلة مسائله صحة أبنائه لصلبه .  
وتقوم بطبعهما مكتبة طرابلس العلمية لصاحبها ومديرها العام الأستاذ الفاضل ضو المزرجي تبار فيشكره المجمع على ذلك ويرجو أن يكون فاتحة خير في تبادل منشورات بيت الحكمة ومكتبته العتيقة .

والسلام .

رئيس المجمع  
عبد الوهاب بوجدية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الحمد لله نحمده ، ونستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ به من شرور أنفسنا ،  
وسيئات أعمالنا ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .  
وبعد ،

فإنه لما كان الفقه قد حث الشارع عليه ، ورغب فيه في قوله عليه الصلاة والسلام " من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين " <sup>1</sup> رأينا أن نتناول بالتحقيق والتعليق حاشية الخطاب على الرسالة الذي يعتبر علما من أعلام الفقه المالكي فقد ذاعت شهرته في الآفاق بشرحه على مختصر الشيخ خليل الذي لم يكتب على المختصر مثله ، فقد استدرك فيه على الأئمة الفحول في الفقه كابن عبد السلام ، و خليل ، وابن عرفة ، وفي الحديث على الحفاظ كابن حجر والسخاوي والسيوطي ، وجاءت هذه الحاشية بعد شرحه المتقدم على كتاب حافل من كتب الفقه المالكي ، فهي زبدة لقراءاته الطويلة ، وأبحاثه النفيسة وتحريراته الدقيقة ، وقد حاولنا قدر المستطاع أن يكون التعامل مع هذه الحاشية يسيرا ، فجعلناها مسلسلة الترقيم ، وكتبنا عبارة الرسالة تحت الهامش عندما يأخذ الشيخ الخطاب في تحليله لها جزءا من عبارتها قد لا يتصور القارئ مكانه من الموضوع ، وجعلنا لها فهرسة جزئياتها تعين على الإهداء للمطلوب ، فإن وفقنا فمن الله ، وما توفيقنا إلا بالله عليه توكلنا ، وإليه المصير .

1- البخاري - الفتح 173/1-174

## التعريف بابن أبي زيد



### 1. اسمه ومولده :-

أبو محمد عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن النفري القيرواني ، سليل أسرة من نفزة في الأندلس ، ولد بالقيروان ( سنة 310هـ ) ( 922 م )<sup>1</sup>

### 2. تعلمه وشيوخه :

بدأ ابن أبي زيد تعلمه في سن مبكرة ، وأخذ عن عدد من كبار الأئمة والعلماء في زمنه من أبرزهم :

أ- أبو بكر محمد بن محمد بن رشاح يعرف بابن اللباد القيرواني الإمام الحافظ تفقه بيحي بن عمر ، وأخذ عن حمد يس ، وابن الجزار ، وغيرهم وبلغ في العلم مبلغا عظيما ، قال عنه محمد بن إدريس صحبت العلماء بالمشرق والمغرب مارأيت مثل ثلاثة ، أبي بكر بن اللباد وأبي الفضل الممسي ، وأبي إسحاق بن شعبان ، وقال عنه الأيباني : إنما انتفعت بصحبة ابن اللباد ، ودرست معه عشرين سنة .

ولابن رشاح من المؤلفات كتاب الطهارة وعصمة النبيين وفضائل مالك والآثار والفرائد في عشرة أجزاء ، وكان تعويل ابن أبي زيد علي ابن اللباد ، وعلى أبي الفضل الممسي الآتية ترجمته .

---

1- ترتيب المدارك 4و492 ، الدياج 1و427 ، شذرات الذهب 13و131 ، الشجرة 96 ، تاريخ التراث 3و166

وقد منع بنو عبيد الناس من الأخذ عن ابن اللباد آخر حياته فكان ابن أبي زيد ، وأبو محمد التبان ، وغيرهما يأتون إليه في خفية ، وربما جعلوا الكتب في أوساطهم حتى تبطل بالعرق خوفا على أنفسهم من بني عبيد ، وأعوانهم أن ينالوهم بمكروه .

توفي ابن اللباد (سنة 333 هـ) وقد رثاه ابن أبي زيد بقصيدة طويلة منها :

يا عين فابك لمن بفقده فقدت	جوامع العلم والخيرات إذ دفنا
لهفي على ميت ماتت به الخيرات	قد كان أحيا الدين والسننا
نفسي تقيك أبا بكر لو قبلت	فدتك من كل مكروه اليك دنا
إنا فقدناك فقد الأرض وابلها	فنحن بعدك نلقى الضيم والفتنا
ونحن بعدك أيتام بغير أب	إذ غيب الترب عنا وجهك الحسننا

إلى أن قال :

الفقه خلته ، والعلم خلته	والدين زينته والله شاهدنا
أب لأصغرنا كفل لأكبرنا	وفي النوازل ملجأنا ومفرعنا
يامن هو العلم المشهود منظره	ومن تأدب بالتقوى وأدبنا
ومن به تكشف الظلمات إذ نزلت	ومن بدعوته الرحمن ينفعنا <sup>1</sup>

ب-أبو الفضل العباس بن عيسى بن محمد الميمسي الإمام ، الثقة ، الحافظ ، الزاهد ، ارتقى الدرجات العلى من العلم حتى قيل إن أهل مصر لم يعجبوا ممن ورد عليهم من المغرب إلا من ثلاثة من أبي طالب ، وموسى القطان ، وأبي الفضل الميمسي ، وكان ابن أبي زيد يسلك مسلكه في هيئته وهمته وسمته ، توفي الميمسي

1- ترتيب المدارك 3 و304-311 ، الدياج 2 و196-197 ، الشجرة 84 ، كتاب العمر 629-631 ، تاريخ التراث 3 و163

(سنة 333 هـ) قال ابن أبي زيد عند قتله وددت أن القيروان سببت ، ولم يقتل  
أبو الفضل ، وقد رثاه ابن أبي زيد بقصيدة طويلة منها :

يا ناصر الدين قمت مسارعا	وبذلت نفسك مخلصا ومؤيدا
وذبت عن دين الإله مجاهدا	وابتعت بيعا رائحا محمودا
عهدي به بين الأسنة لم يكن	لله عند لقاء العدو كمودا
كانت حياتك طاقة وعبادة	فسعدت في المحيا ومت شهيدا
ياقرة للناظرين وعصمة	للمسلمين وعدة وعديدا
يا فاتق الرتق الخفي بعلمه	ومبينا للمشكلات مفيدا
جمعت كل فضيلة ونقيبة	وهويت علما طارقا وتليدا
وبرعت بين أصوله وفروعه	فقهرت ما قد كان منه عنيدا <sup>1</sup>

ج- أبو العباس عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن إسحاق التونسي المعروف  
بالأبياني كان عالم إفريقيّا غير مدافع ، قال عنه ابن شعبان : ماعدى النيل منذ  
خمسین سنة أعلم منه ، وقال عنه أبو الحسن القابسي : ما رأيت بالمشرق ولا  
بالمغرب مثل أبي العباس كان يفصل المسائل كما يفصل الجزار الحاذق اللحم .  
ومع مكانته العالية في العلم فهو لم يستكمل حفظ القرآن إلا وهو ابن سبعين  
سنة ، وكان قد عاش مائة سنة غير أشهر .

له رسالة فريدة عنوانها مسائل الماسرة شاملة للقضايا التي تعرض للماسرة في  
مباشرتهم لمهنتهم ، وعلائقهم بالتجار والأحكام الفقهية التي تناولهم في حالة  
التضييع والتفويت من ضمان وإغرام<sup>2</sup>

1- ترتيب المدارك 313و3 - 323 ، الديباج 129و2 - 131 ، الشجرة 83

2- ترتيب المدارك 347,3 - 352 ، الديباج 425,1-427 ، الشجرة 85 كتاب العمر 637-639

### 3. تلاميذه :-

أخذ عن ابن أبي زيد خلق كثير كان من أبرزهم :-

أ- أبو القاسم خلف بن أبي القاسم بن سليمان الأزدي المعروف بالبراذعي من حفاظ مذهب مالك، كان من كبار أصحاب أبي محمد بن أبي زيد القيرواني ، وهو تربه في السن ، وقد اقتفى أثر ابن أبي زيد في تأليفه ، وخرج إلى صقلية ، وحصلت له شهرة فيها وكانت المناظرة في جميع حلق بلدانها بكتابه التهذيب الذي اختصر فيه المدونة على طريقة ابن أبي زيد ، وعليه المعول في المغرب والأندلس .

ويعتقد أن البراذعي مات بصقلية أواخر القرن الرابع ، وبعد سنة (386هـ) أي بعد وفاة ابن أبي زيد ، وقال الأستاذ فؤاد سركين إن من المحتمل أنه كان يعيش (سنة 430 هـ).<sup>1</sup>

ب- أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد المصري القيرواني المعروف بالبيدي الإلمم الفقيه الشهير ، تفقه بأبي محمد بن أبي زيد ، وبأبي الحسن القابسي وامتد عمره بعد أقرانه فحاز رئاسة العلم بالقيروان ، وأخذت عنه جماعات كبيرة من الإفريقيين ، والأندلسيين الوافدين على البلاد ، وألف كتابا جامعاً في المذهب أزيد من مائتي جزء في مسائل المدونة ، وبسطها ، والتفريع عليها وزيادات الأمهات ونوادير الزيادات .

وكان يجيد قرض الشعر ومنه :-

أنت العلي وأنت الخالق الباري	أنت العليم بما تخفيه أسرار
أنت العليم بما في الخلق مقدرة	في وسع عيش وفي بؤس وإقتار

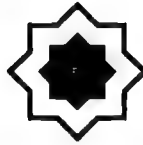
<sup>1</sup> - ترتيب المدارك 708,4-709 ، الدياج 349,1-351 ، الشجرة 105 ، كتاب العمر 650-651 ، معجم المؤلفين 106,4 ،

تاريخ التراث العربي 1178,3

تصفى الولاية أقواما فتكسبهم  
تجول في ملكوت العز أنفسهم  
قد أسلموا الأرض والأوطان وارتحلوا  
يا طول حزني على تركي لوصلهم  
لم لا أظل على الأشجار معتكفا  
عسى المليك يذود النفس عن عطب  
ثوب المهابة محروسا من العار  
تبدى مدامعهم خوفا من النار  
ما إن نرى مثلهم من نازح الدار  
يا ويح نفسي على بعد وإدبار  
أدعو المليك بإفصاح وإدبار  
يجلو العمى بتوفيق وأنوار

توفي ( سنة 440 )<sup>1</sup>.

ج- أبو عبد الله محمد بن يحيى بن أحمد القرطبي المعروف بابن الحذاء الإمام  
الفقيه المحدث الحافظ أخذ عن ابن زرب وابن بطل وألف مؤلفات منها شرح  
على الموطأ سماه كتاب الاستنباط لمعاني السنن والأحكام من أحاديث الموطأ<sup>2</sup>  
توفي ( سنة 416 هـ ) .



<sup>1</sup> - ترتيب المدارك 707,4-708 ، الديباج 484,1-485 ، الشجرة 109 ، كتاب العمر 671

<sup>2</sup> - ترتيب المدارك 733,4-734 ، الديباج 237,2 ، الشجرة 112 ، تاريخ التراث 177,3

## مكانة ابن أبي زيد القيرواني



اتفقت الآراء على أن ابن أبي زيد كان إمام المالكية في وقته وقدمتهم ،  
وجامع مذهب مالك وشارح أقواله .

قال عنه القابسي : هو إمام موثوق به في درايته وروايته ، وقال  
أبو الحسن علي بن عبالله القطان ما قلدت أبا محمد بن أبي زيد حتى رأيت  
السبائي يقلده .

وقال أبو عبد الله الميورقي : اجتمع فيه العلم ، والورع ، والفضل ،  
والعقل . وقال القاضي عياض : كان واسع العلم ، كثير الحفظ والرواية ، فسيح  
القلم ، ذا بيان ، ومعرفة بما يقوله ، ذا با عن مذهب مالك ، قائما بالحجة عليه ،  
بصيرا بالرد على أهل الأهواء ، وحاز رئاسة الدين ، والدنيا ، واليه كانت الرحلة  
من الأقطار .

وقال عنه عبد الرحمن المغربي التاجوري : إمام مجمع على جلالته <sup>1</sup>.



---

1- ترتيب المذكر 492 و 493 ، الديباج 1 و 428 ، نيل الإنتهاج 263 .



## ﴿ مؤلفاته ﴾

1. الرسالة : كتاب فقهي مشهور ليس بعد الموطأ ، والمدونة في كتب المالكية كتاب أشهر منه ، جمع فيه العقائد ، والمعاملات والأخلاق ، والفرائض ، وهو كتاب فسيح العبارة ، سلس الأسلوب جميل العرض أقبل عليه الناس شرقا وغربا ، واعتقدوه ، قال الشيخ زروق : من خاصية هذا الكتاب إفادة أحد أربعة أشياء العلم أو الصلاح أو المال ، أو الجاه أو الجميع<sup>1</sup>

ويقال إن الشيخ إبراهيم السبائي سأل ابن أبي زيد تأليف الرسالة ، وعلى هذا درج المؤرخون ، والمشهور عند أصحاب التقايد أنه الشيخ أبو محفوظ محرز بن خلف ، وأكد بعض الباحثين أنها حررت مرتين ، وأن التحرير الأول كان ( سنة 327 هـ ) بطلب من السبائي ، وأن التحرير الذي بين أيدينا ألفه محرز بن خلف ، ولعل هذا هو الذي كان سببا للاختلاف في سن أبي زيد عند كتابته للرسالة ففي الشجرة أنه ألفها وسنه سبعة عشر عاما ، وفي هذه الحاشية أنه ألفها وسنه سبعة وعشرون عاما .

وقد ترجمت الرسالة إلى الإنكليزية ، والفرنسية .<sup>2</sup>

2. النوادر والزيادات على مافي المدونة وغيرها من الأمهات : توجد في دار الكتب الوطنية بتونس تحت رقم 2517 ، وبالمكتبة العتيقة بالقيروان الجزء الأول من كتاب الحج ، وفي تركيا آيا صوفيا 19 مجلدا أرقامها من 1479 إلى 1497 ، وفي جامع القرويين والرباط ، وباريس وتطوان ، والهند ، وألمانيا<sup>3</sup> .

<sup>1</sup> - زروق على الرسالة 17/1-18

<sup>2</sup> - مقدمة هذه الحاشية الفقرة رقم 52 ، الشجرة 96 ، كتاب العمر 644 ، ومقدمة كتاب الجامع لابن أبي زيد ص 66

<sup>3</sup> - انظر كتاب العمر 644-645

3. مختصر المدونة يحتوي على خمسين ألف مسألة : ويوجد في دار الكتب الوطنية تحت رقم 1253 ، وبفاس مكتبة القرويين تحت رقم 339 من أوله إلى كتاب إرخاء الستور ، والجزء الأخير منه تحت رقم 645 ، ويوجد في لندن ، والقيروان والقاهرة<sup>1</sup> .
4. تهذيب العتبية .
5. الذب عن مذهب مالك .
6. رسالة فيمن تأخذه عند قراءة القرآن والذكر حركة .
- وله عديد المؤلفات غير هذه ، قال عنها القاضي عياض : وجملة تواليفه كلها مفيدة بديعة غزيرة العلم<sup>2</sup>



---

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق 645

<sup>2</sup> - انظر ترتيب المدارك 494,4

## التعريف بالخطاب



### 1. اسمه ومولده :-

محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن حسن الرعيني المغربي الأصل المكي المولد المشهور بالخطاب ولد بمكة في 18 رمضان سنة 902 هـ<sup>1</sup>

### 2. شيوخه :-

أخذ العلم عن عدد من كبار الأئمة والعلماء في زمنه وفي مقدمتهم :-  
أ- والده الإمام الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن حسين الرعيني أندلسي الأصل ، ولد بطرابلس الغرب ، ونشأ بها فحفظ القرآن ، والرأية والجزرية ، وتفقه على محمد الفاسي ، وحج ، وجاور بالمدينة ، فقرأ على الشمسى العوفي بالعربية ، وعلى السراج معمر في الفقه ، ثم ذهب إلى مكة فإلزم الشيخ موسى الحاجي ، وقرأ القراءات على موسى المراكشي ، وصاهر ابن حزم على ابنته ورزق بأبنائه الثلاثة محمد وزيني بركات ، والشهاب أحمد ، وصارت للشيخ الخطاب شهرة هناك ، وكان ثقة أميناً محلاً للودائع ، وعين أميناً على الأوقاف ، ثم تعرض لمضايقات الدولة فرجع إلى ليبيا واستقر في تاجوراء التي بنى بها مسجده ومدرسته ، وكانت أسرنا تتعاقب على الإشراف عليهما منذ مائتي سنة إلى الآن ، وقد جدد مسجده ومدرسته حديثاً .

وكان الشيخ الخطاب أقوى الشيوخ في نفسية ، وعقلية ابنه أثراً ، قرأ عليه ماهومتداول في ذلك الزمان ، فقرأ عليه الموطأ ، والمدونة ، والعتبية ، وكتب ابن

<sup>1</sup> - نيل الابتهاج 592 ، معجم المؤلفين 230،11 ، الشجرة 270

أبي زيد الرسالة ، ومختصر المدونة ، والنوادر ، وكتب ابن رشد المقدمات والبيان وكتب ابن عبد البر ، والتفريع ، والذخيرة ، وقواعده ، والتنقيح ، وشرح المحصول ، والأمنية ، ومختصر ابن الحاجب الفرعي ، وشرح الرسالة للفاكهاني ، وشرح العمدة له ، وشرح الأربعين النووية ومؤلفات الشيخ خليل ، وابن راشد ، وابن فرحون ، وابن عرفة ، وبهرام ، والبساطي وبعض هذه المؤلفات استكمل قراءتها عليه ، والبعض الآخر قرأ بعضها ، وأجازه في الآخر .

توفي الشيخ الوالد ( سنة 945 هـ ) في تاجوراء ودفن بمدرسته ، وفي شذرات الذهب انه توفي ( سنة 950 هـ )<sup>1</sup>.

ب- الشيخ العلامة الفقيه محب الدين أبو بكر أحمد بن أبي القاسم شرف الدين محمد بن محمد بن محمد القرشي العقيلي النويري المكي خطيب الخطباء في المسجد الحرام ، أخذ عن أبي الفتح المراغي وعن جدته أم الفضل خديجة ، وعن العلامة البرهان الزمزمي وأخيه المحب.

أخذ عنه الخطاب الموطأ وكتب ابن أبي زيد ، والقاضي عياض وابن الحاجب ، ومؤلفات الفاكهاني ، ومصنفات الشيخ خليل وابن راشد القفصسي ، والشيخ بهرام ، توفي ( سنة 916 هـ )<sup>2</sup>.

ج- أحمد بن موسى شرف الدين بن عبد الغفار الإمام العلامة الفهامة ، ولد بمصر ، وتردد على الحرم ، وانتفع به خلق كثير وكان من تلاميذه الأعلام الخطاب صاحب الحاشية الذي نقل عنه أبحاثا نفيسة في شرح المختصر في الأنكحة وغيرها .

ولابن عبد الغفار شرحان على لمع ابن الهائم المشهور منها الصغير ، ونظم

<sup>1</sup> - شذرات الذهب 285,8 ، نيل الابتهاج 588 ، توشيح الديباج 207

<sup>2</sup> - الشجرة 269 ، مقدمة شرح مختصر خليل للخطاب

الدر المنشور في عمل المناسخات بالصحيح والكسور<sup>1</sup>.

### 3. تلاميذه :-

أخذ عن الشيخ الخطاب أئمة أجلاء ، وعلماء فخام من أبرزهم :-  
أ- يحيى بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن الخطاب المكي ، الإمام ، الفقيه العالم العلامة المتفنن ، أخذ عن والده ، وعمه بركات وهو الذي جمع هذه الحاشية ، ونظم عقدها ، وكانت له مصنفات جواد في الفقه ، والمناسك ، والحساب ، والعروض ، ويوجد له في مخطوطات جامعة قاريونس بينغازي بليبيا "إرشاد السالك المحتاج إلى بيان أحكام المعتمر والحاج" توفي (سنة 993هـ)<sup>2</sup>.

ب- أبو زيد عبد الرحمن بن الحاج المغربي الطرابلسي الشهير بالتاجوري أخذ عن الشيخ الخطاب ، وعن الأخوين شمس الدين اللقاني ، وناصر الدين وغيرهما ، وهو علامة الزمان في علم الميقات كان يدرس الموطأ ، والتهذيب ، والرسالة توفي (سنة 960 هـ)<sup>3</sup>.

ج- أبو عبدالله محمد محمد محب الدين الفيشي ، الإمام ، العلامة ، رأس المحدثين أخذ عن الشمس ، والناصر اللقانيين ، وعن الشيخ الخطاب والتائي ، والدميري له تأليف منها شرح العشماوية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - توشيح الدياج 67 ، نيل الانتهاج 139-140 ، الشجرة 271

<sup>2</sup> - نيل الانتهاج 639 ، الشجرة 279-280

<sup>3</sup> - نيل الانتهاج 263 ، الشجرة 280

<sup>4</sup> - نيل الانتهاج 593 ، الشجرة 280

## مؤلفات الخطاب

ﷺ ﷺ ﷺ

كان الشيخ الخطاب كثير التصنيف ، بديع التأليف وأهم كتبه :

- 1- مواهب الجليل في شرح مختصر خليل ، وهو أشهر كتبه ، وأكبرها حجما
- 2- شرح مناسك الشيخ خليل .
- 3- تحرير الكلام في مسائل الإلتزام .
- 4- قررة العين بشرح ورقات إمام الحرمين .
- 5- حاشية على الرسالة ، وهي ما سنقدمها كاملة في هذا التحقيق ، إن شاء الله ، وقد أطلال الشيخ النفس في الأبواب الأخيرة منها فهي جراب الحاشية المملوء علما وحكمة ونورا وتوجيها ، وللشيخ الخطاب غيرها من المؤلفات المفيدة القيمة .



## ﴿ نسخ التحقيق ﴾

اعتمدنا في التحقيق على نسختين :-

أ- الأولى من المكتبة الملكية بالرباط التي تحمل رقم 3158 ، مكتوبة بخط مغربي دقيق ، وهي نسخة كاملة ، وقع في آخر لوحة منها أنه كتبها عبد الله أحمد بن موسى الدوكالي لنفسه ، ولمن شاء من عبادہ ، وعلى ظهر اللوحة الأولى ، وفي اللوحتين الأخيرتين بعض النصائح والفوائد الفقهية ، وعلى هامش هذه النسخة بعض التعليقات ، والتوقيفات على ما يراه كاتبها غريبا مفيدا ، والhashية في هذه النسخة تقع في أربع وستين لوحة وبعض لوحة وهي من الحجم المتوسط ، وسطور كل لوحة ما بين 24 - 25 سطرا ، في كل سطر ما بين أربع عشرة كلمة وسبع عشرة كلمة ، ورمزنا لهذه النسخة بحرف أ .

ب- الثانية من دار الكتب الوطنية بتونس تحت رقم 1362 مكتوبة بخط مغربي كبير ، واضح في مجمله ، ويوجد بعض النقص من أولها وآخرها ، وهي كبيرة الحجم مقاسه 21x15 ، وسطورها ما بين 19 - 21 سطرا وعدد لوحاتها مائة وبعض لوحة ، وهوامشها واسعة خالية من التعليق إلا نادرا ، كتبت على ظهر لوحاتها الأولى حاشية الخطاب ورمزنا لها بحرف ب .

### عملنا في التحقيق :

1- مقارنة النسختين السالفتين الذكر ، وتسجيل الفوارق بينهما في الهامش .

2- تخريج الآيات ، والأحاديث النبوية .

- 3- ترجمة الأعلام .
- 4- كتابة عبارة الرسالة عندما يكون نقل الشيخ الخطاب منها مقتضيا.
- 5- في المواضع التي تشبه فيها علينا كلمات المخطوطتين راجعنا محل النقول في أصولها وأثبتنا الجزء المنقول منه والصفحة .
- 6- قمنا ببعض التعليقات المفيدة ، والمناسبة .
- 7- جعلنا الحاشية مرقمة ، وكان الترقيم يعتمد على الجمل التي يريد تحليلها .
- 8- زدنا بعض العناوين في أول الأبواب عندما لا يذكرها الشيخ الخطاب.
- 9- فهرسنا الآيات والأحاديث والمواضيع .





## بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله

1- يقول العبد الفقير إلى الله تعالى يحيى بن محمد بن محمد الخطاب<sup>1</sup> المالكي -  
لطف الله به :- الحمد لله رب العالمين ، والعاقبة للمتقين ، والصلاة والسلام على  
المبعوث بالرسالة إلى كافة الخلق أجمعين سيدنا ونبينا محمد سيد المرسلين ، وخاتم  
النبيين ، وقائد الغر المحجلين ، وعلى آله وصحبه الطيبين ، الطاهرين ، أولى  
الفضل ، والتمكين صلاة وسلاما دائمين إلى يوم الدين وبعد .

2- فالموجب لسطور هذه الأوراق أني رأيت نسخة محمد بن محمد الخطاب من  
رسالة سيدنا الشيخ الإمام العالم ، العلامة ، التحرير ، الحبير ، البحر ، المفيد ،  
الفهامة ، الملقب في زمانه بمالك الصغير جمال الدين أبي عبد الله محمد بن أبي زيد  
القيرواني - رحمه الله رحمة واسعة ، وأعاد علينا من بركته ، وبركات علومه  
الداخرة - محتوية على حواشي حميدة ، متضمنة لتقييدات ، وأنقال غريبة مفيدة ،  
مع فروع مناسبة ، عديدة غير أن منها جملة مستكثرة ، مفرقة بين صفحاتها ،  
منتشرة ، وشئ من على هوامشها إلى العدم بسبب تقطيعها متبادرة ، فأردت في  
هذه الأوراق جمع شملها ، ونظم عقدها صونا لها من الضياع ، وسهولة لمن  
أراد بها ، أو شئ منها وجها من وجوه الإنتفاع ، جعلت ذلك تذكرة لنفسي

---

1- يحيى بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن الخطاب المكي فقيها وعالمها ، المتفنن ، المؤلف ، الصالح ، له تأليف في الفقه والمناسك  
والحساب والعروض وغيرها ، توفي بعد ثلاث وتسعين وتسعمائة ، نيل الأيتهاج 639

ولمن لاق بخاطره أبناء من جنسي ، متمثلاً في ذلك كلام سحنون<sup>1</sup> - رحمه الله تعالى - حيث قال :-

العلم صيد ، والكتابة قيده      قيد صيودك بالقيود الموثقة  
فمن الجهالة أن تصيد حمامة      وتركها بين الأوانس مطلقة  
جعل الله ذلك خالصاً لوجهه الكريم ، ونفع به من حصله أو سعى في شئ منه  
بجاه سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام .

### 3- قال : ( قوله ) بسم الله الرحمن الرحيم

ش/ ابتداء - رحمه الله - كتابه بالبسملة اقتداء بالقرآن العظيم ، فإن العلماء متفقون على استحباب البسملة في أوله غير الصلاة ، وإن قلنا إن البسملة ليست آية من الفاتحة ، وعملاً بقوله ﷺ " كل أمر ذي بال لا يتبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتى " ، رواه الخطيب<sup>2</sup> بهذا اللفظ<sup>3</sup>

والباء متعلقة بمحذوف تقديره بسم الله الرحمن الرحيم أصنف ، وكذا يقدر في كل موضع ما جعلت البسملة مبدأ له ، فيقدر الأكل بسم الله أكل ، والمسافر بسم الله أسافر ، ، فهو أولى من تقدير أبدأ ، لأنه يريد تلبس الفعل كله بالتسمية بخلاف أبدأ فإنه لا يفيد إلا تلبس ابتداءه ، وتقدير المتعلق متأخر لأن المقصود الأصح البداءة بسم الله ، ويفيد الحصر .

فائدة :

<sup>1</sup> - أبو سعيد سحنون بن سعيد بن حبيب التنوخي أخذ عن ابن زياد ، وابن القاسم وأشهب قال عنه أشهب : ما قدم إلينا من

المغرب مثله وهو صاحب المدونة توفي سنة 240 هـ ، ترتيب المدارك 45,4 - 85

<sup>2</sup> - أحمد بن علي بن ثابت اشتهر بالخطيب البغدادي الإمام الخافظ له مصنفات كثيرة توفي سنة 463 هـ ، مقدمة الجامع له

<sup>3</sup> - حديث حسن انظر عون المعبود 13, 185 ، 189 - 190 ، وهو في جامع الخطيب "أقطع" 2, 69

ومن هذا المعنى ما قاله مالك في العتبية في سماع أشهب<sup>1</sup> من كتاب الجمع ونصه : مسألة : وأما من يكتب الألواح يتعلم فليكتب بسم الله الرحمن الرحيم بافتتاح السورة ووسطها ، وآخرها كلما افتتح بكتابة شيء افتتح بكتابة بسم الله الرحمن الرحيم ، قال ابن رشد<sup>2</sup> : أجاز لمن يكتب في اللوح أن يكتب بسم الله الرحمن الرحيم في افتتاح السورة يريد كانت براءة ، أو غيرها وفي وسطها ، وآخرها<sup>3</sup> انتهى .

4- (قوله) : صلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه ، وسلم تسليما ش / كتابة الصلاة على النبي - صلى الله عليه وسلم - بعد البسملة لم تكن في الزمن الأول وإنما أحدثها بنو هاشم في ولايتهم ، قال الشيخ يوسف بن عمر<sup>4</sup> : ثم وقع الإجماع عليها ، فلا يكتب كتابا إلا كتبت فيه الصلاة على النبي - صلى الله عليه وسلم - بعد البسملة .  
والصلاة من الله رحمته ، ومن الملائكة استغفار ، ومن المؤمنين دعاء بلفظ الصلاة تشريفا للأنبياء فلا يصلى على غيرهم إلا بطريق التبع .

5-( قوله ) : قال أبو عبد الله محمد بن أبي زيد .

<sup>1</sup> - أشهب بن عبد العزيز العامري من أئمة تلاميذ مالك انتهت إليه رئاسة المذهب بعد ابن القاسم توفي سنة 204 هـ، ترتيب المبارك 269-262,3

<sup>2</sup> - محمد بن أحمد بن محمد بن رشد المالكي زعيم فقهاء وقته ألف كتاب البيان والتحصيل وغيره ، توفي سنة 520 هـ، الديباج 248,2-250

<sup>3</sup> - البيان والتحصيل 354,18 - 355

<sup>4</sup> - يوسف بن عمر الأنصاري أبو الحجاج كان شيخا صالحا عالما محققا عابدا له تقييد مشهور على الرسالة ، قال الشيخ زروق : وإن تقييده وتقاييد الجزولي ومن في معناها لا ينسب إليهم تأليفا ، وإنما هو تقييد للطلبة زمن الإقراء فيه تمحى ، ولا تعتمد ، وقال الشيخ الخطاب : المراد حيث ذكروا نقلا بخلاف نصوص المذهب ، أو قواعده فلا يعتمد عليها ، نيل الانبهاج 627-628

ش/ قال الشيخ يوسف بن عمر : قيل : لم يثبت هذا<sup>1</sup> في الرواية ، وهو الصحيح وقيل : ثبت وهو الذي رويناه في روايتنا وعلى ثبوته فيقال : لأي شيء قال : قال بصيغة الماضي ، ولم يقل يقول ؟ فالجواب أوقع الماضي موضع المستقبل لقوة رجائه في حصوله ، ويحتمل أنه إنما وضعه بعد كمال تأليفه .

ويقال أيضا : كيف كنى نفسه ، والكنية فيها تركية ؟ فالجواب أنه إنما فعل ذلك بعض تلامذته ، وقيل يجوز للإنسان اذا بلغ درجة التأليف أن يكنى نفسه<sup>2</sup> .

ولد سنة ستة عشر وثلاث مائة، وتوفي سنة ست وثمانين وثلاث مائة فعمره سبعون سنة.

#### 6- ( قوله ) : الحمد لله ابتداء الإنسان بنعمته .

ش/ الحمد لله هو الثناء بالجميل على جهة التعظيم ، والله علم على ذات الباري الواجب الوجود ، المستحق لجميع المحامد ، والألف واللام في الحمد للإستغراق ، واللام في قوله : لله للإستحقاق ، والمعنى كل حمد مستحق وثابت لله .

وقوله : ابتداء الإنسان يحتمل أن يريد بقوله ابتداء اخترع ، قال بعضهم : وعليه بالمناسب أن يقول بقدرته ، ويحتمل أن يريد بالابتداء الابتداء بالنعمة من غير مقتضى لذلك.

والمراد بالانسان الجنس ، ومن قال آدم وعيسى فقد أبعد ، ويرده قول<sup>3</sup> : في الأرحام وآدم لم يصور في رحم ، وعيسى صور في رحم واحد .

<sup>1</sup> - أي جملة قال أبو عبد الله محمد بن أبي زيد

<sup>2</sup> - وعلى هذا غاية فلا تركوا أنفسهم غير واردة على عمومها وعلى الأول فهي على العموم ، حاشية العدوى مع كفاية الطالب

الرباعي 9,1

<sup>3</sup> - أي في الرسالة والعبارة كاملة : الحمد لله ابتداء الانسان بنعمته ، وصوره في الأرحام

وخص الإنسان بذكر الإبتداء بالنعمة ، لأنه هو المكلف بالشكر ، وإلا فكل موجود مبتدأ بنعمته ، وظاهر كلام الشيخ إن لله عز وجل على الكافر نعمة - وهو كذلك (عند) أكثر العلماء - في الدنيا والآخرة ، أما الدنيا فواضح ، وأما في الآخرة فلأن ما من نقمة وعذاب إلا وثم ما هو أشد منهما إلا أنه لا يقال : إنهم في نعمته ، لأنهم في محل الانتقام والغضب ونقل ابن العربي<sup>1</sup> عن الشيخ أبي الحسن الأشعري<sup>2</sup> أنه لا يقال : إن لله على الكافرين نعمة لا دينية ولا دنيوية<sup>3</sup> وجعل التادلي<sup>4</sup> الخلاف لفظيا<sup>5</sup> بعيد لما قدمت انتهى من ابن ناجي<sup>6</sup> ، وقال الشيخ زروق<sup>7</sup> : في كلام الشيخ أن الكافر منعم عليه أي بوجوده وتوابع وجوده من النعم الدنيوية ، وهو المشهور ، وقال الأشعري : ليس لله على الكافر نعمة دينية ، ولا دنيوية ، وعليهما الخلاف في حقيقته<sup>8</sup> انتهى<sup>9</sup> .

**فائدة :**

قال ابن ناجي : الحمد لله ثمانية أحرف ، وللجنة ثمانية أبواب ، فمن قال الحمد لله فتحت له أبواب الجنة الثمانية قاله ابن الخطيب ، انتهى<sup>10</sup> .

2- أبو بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي الإمام الحافظ من كبة المعارضة توفي سنة 543هـ ، الديباج 252,2-256

2- علي بن إسماعيل الأشعري مؤسس علم الكلام عند أهل السنة توفي سنة 324 هـ، تاريخ التراث العربي 373,2 - 374

3 - لأن مصيره إلى النار ، كفاية الطالب الرباني 14,1

4 - أحمد بن عبد الرحمن التادلي الفاسي الفقيه المتفنن له شرح على الرسالة توفي سنة 741هـ ، الديباج 255,1

5 - بينه العدوي بقوله : من قال : إنه منعم عليه في الدنيا نظر إلى ما هو فيه قاطعا النظر عما يتول إليه الأمر وفي الآخرة نظر إلى أنه ما من عذاب إلا وثم ما هو أشد منه ، ومن قال : ليس منعما عليه في الدنيا نظر إلى ما يتول إليه الأمر ، وفي الآخرة نظر إلى ما هو فيه قاطعا النظر عن كون الله عز وجل عنده ما هو أشد من ذلك ، قال العدوي : ثم بعد كتب هذا وجدت ابن حجر في شرح الأربعين

مصرحا بأن الخلف لفظي فله الحمد في نفي كونه لفظيا لم يصب ، حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني 14,1

6 - على الرسالة 5,1-6 وابن ناجي هو قاسم بن عيسى بن ناجي شارح المدونة والرسالة توفي 837 هـ ، نيل الابتهاج 364

7 - أحمد بن أحمد محمد البرنسي الفاسي الشهير بزروق الإمام العالم له شرحان على الرسالة توفي سنة 899 هـ: نيل الابتهاج

130-132

8 - بياض ولعلها لا توجد كلمة ساقطة وتكون في بمعنى على ويكون رأيه موافقا لابن ناجي

9 - في الشرح المطبوع غير موجود وقد تكون في شرحه الآخر

10- ابن ناجي على الرسالة 5,1

7- ( قوله ) : وكان فضل الله عليه عظيما

ش/ قال ابن ناجي : قال القرافي<sup>1</sup> : وقع في كان حديثا للفقهاء هل يجوز إطلاقها على وجوده سبحانه وتعالى ؟ فمنعه قوم كثير لإشعارها بانصرام الشيء وعدمه والصحيح جوازه لأنها أعم فلا دلالة على خصوص الإنقطاع ، فجاز أن نقول : كان الله سبحانه ولا شيء معه ، ولا محذور في ذلك ، انتهى<sup>2</sup>.

8- ( قوله ) : فهدى ممن وفقه بفضله ، وأضل من خذله بعدله

ش/ قال الشيخ زروق في شرحه الكبير: التوفيق توجه الإعانة من الله لعبده بهدأيته أي إرشاده لما يوافق أمره التكليفي فخلق القدرة على ما يريد منه ، والخذلان صرف الإعانة من الله تعالى عن العبد بإضلاله أي إتلافه عن موافقة أمره التكليفي بخلق القدرة على مخالفة أمره<sup>3</sup> ، انتهى.

9- ( قوله ) : واستغنوا بما أحل لهم عما حرم عليهم

ش/ قال الشيخ زروق في شرحه الكبير : الحد<sup>4</sup> في اللغة المنع ، وفي الشرع ما منع من الزيادة عليه ، وتعديه إلى غيره كعدد الركعات في الصلاة ، والرجعيات في الطلاق ، والحدود الشرعية موضوعة للإمتناع من العود لما وقعت فيه مع أنه لا يزداد عليها .

2- أحمد بن إدريس القرافي صاحب كتاب الفروق الإمام الحافظ العلامة توفي سنة 684 هـ الدياج 1، 236-139

2- نفس المرجع السابق 1-7

3- الزروق على الرسالة 1، 8

4- يتكلم على الجملة التي قبل هذه الجملة وهي ووقفوا عند ما حذرهم

والإستغناء الاكتفاء ، والحلال ما انجلت عنه التبعات فلاحق فيه للخلق ولا منع فيه من الحق ، والحرام ما أوجب الشرع احترامه أي تجنبه واتقاءه ، وما من حلال إلا ويقابله حرام ، وبالعكس كالبيع يقابله الربا ، والنكاح يقابله الزنا ، فمن استغنى بالحلال عن الحرام كان مهديا ، ومن لم يفعل كان على وجه الضلال وإن لم ينته إلى الكفر فيخشى عليه من خاتمة السوء ، لأن المعاصي يريد الكفر ، انتهى<sup>1</sup> .

## 10- ( قوله ) : أما بعد أعاننا الله

ش/ قوانا وإياك ، الخطاب قيل للشيخ الصالح أبي محفوظ محرز - بفتح الراء - ابن خلف الصدي<sup>2</sup> المشهور بتونس ، وقيل للشيخ الصالح الشهير ، الكبير أبي إسحاق إبراهيم بن محمد السبائي الشهير<sup>3</sup> ، وعلى الأول اقتصر أصحاب التقايد ، وعلى الثاني اقتصر المؤرخون ، ويحتمل اتفاقية الجمع ، وإلا فالأول الراجح ، قال ابن ناجي : لا يقال إنهما سألاه لأن أفراد الضمير يأباه ، وأيضا فإن قوله : كما تعلمهم حروف القرآن يدل على أنه كان مؤدبا ، ومن ذكر مناقب السبائي (لم) يذكر أنه كان مؤدبا ، انتهى بالمعنى<sup>4</sup> .

## 11- ( قوله ) : على رعاية

ش/ هي المراقبة ، والمحافظة

1- زروق على الرسالة 10,1

2- محرز بن خلف ينتهي نسه إلى أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - كان مشهورا بالعلم والعمل مؤدبا مربيا عارفا له اليد البيضاء في إعزاز السنة ، وإحماد البدع كتب إليه أبو بكر الأميري وروى عنه من لا بعد كثرة ، توفي سنة 413 هـ ورضيحه بتونس ، تنمة شجرة النور الزكية 202

3- أبو إسحاق إبراهيم السبائي الإمام المشهور بالعلم والصلاح كان العلماء يتناكرون بحضرته ومجلسه كأبن محمد بن أبي زيد وابن شبلون ، والقابسي فإذا تنازعوا فصل بينهم فيرجعون إليه وكان ابن نصر يقول : لو وزن إيمان أبي إسحاق بإيمان أهل المغرب لرجحهم ، توفي سنة 356 هـ ، الدياج 262,1-264

4- ابن ناجي على الرسالة 10,1

## 12- ( قوله ) : ودائعه

ش/ الإيداع التوكيل بالحفظ ، والشئ المودع الموكل لحفظه قال الشيخ<sup>1</sup> : والمواد بها هنا الجوارح السبع : الفرج ، والبطن ، واللسان ، والعين ، والأذنان ، واليدان ، والرجلان ، فإنها أمانات عند العبد ليحفظهما ، وينتفع بها<sup>2</sup> ، وقال ابن ناجي : هي الأمانات ، وقيل العبادات كالوضوء ، والصلاة ، وقيل الجوارح ، وقيل لا يمتنع أن تكون الجميع ، لأن الإنسان راع على جوارحه ، وعبادته ، وجميع تصرفاته ، وقال عليه السلام " كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته"<sup>3</sup> ، انتهى<sup>4</sup> .

## 13- ( قوله ) : وحفظ

ش/ هو الصون ، والحياطة .

## 14- ( قوله ) : ما اودعنا من شرائعه

ش/ ماجاءت به الرسل من عبادات وغيرها ، فحفظ الشرائع بالعمل فعلا ، وتركا وهي الاستقامة ، ورعاية الودائع بالتقوى ( وهي ) مجانبة كل ما نهى الله عنه ، وهذا هو المطلوب من كل العباد ، فالشيخ طلب خير المطالب ، وبدأ بنفسه ، لأنه المأمور به شرعا ففي الحديث أنه عليه السلام أمر بذلك ، وكان يفعل في نفسه<sup>5</sup> ، وفيه سر التواضع وإظهار الافتقار والاستعداد للإجابة .

1- الظاهر أنه زروق فالنص له

2- زروق على الرسالة 11,1

3- متفق عليه ، زاد المسلم فيما اتفق عليه البحاري ومسلم 302,1

4- ابن ناجي على الرسالة 10,1

5- كان صلى الله عليه وسلم إذا دعا لأحد بدأ بنفسه ، مصنف ابن أبي شيبة 28,11



15- ( قوله ) :- فإنك سألتني أن أكتب لك .

ش/ في كلام الشيخ سؤال كتب العلم ، والإجابة له ، وقد اختلف فيه قديما ، والصحيح إذ ذاك الجواز لأمره عليه السلام بالكتابة لأبي شاة<sup>1</sup> ، وإذنه لعبد الله بن عمرو بن العاص<sup>2</sup> ، وأنس بن مالك<sup>3</sup> في كتب ما يسمع منه في الغضب والرضا قائلًا: لأني لا أقول إلا حقا<sup>4</sup> ، صلى الله عليه وسلم ، قال اللخمي<sup>5</sup> : لا يختلف في الجواز اليوم لقصور الهمم ، وقلة حفظ الناس .

16- ( قوله ) : جملة

ش/ الكلام المضموم بعضه إلى بعض .

17- ( قوله ) : مختصرة

ش/ المختصر ما قل لفظه ، وكثر معناه .

18- ( قوله ) : من واجب أمور

ش/ وهو الشأن .

19- ( قوله ) : الديانات

---

1- متفق عليه ، زاد المسلم 57,1

2- تقييد العلم للبغدادي 74

3- نفس المرجع السابق 94

4- العبارة قيلت لعبد الله بن عمر بن العاص

5- علي أبو الحسن بن محمد المعروف باللخمي له تعليق كبير على المدونة سماه التبصرة توفي سنة 478 هـ ، الديباج 104,2 - 105

ش/ جمع ديانة وهي المعاملة ومنه وقولهم : كما تدين تدان<sup>1</sup> ، والمراد ما يدين الله به أي يعامل مجازا .

20- والأحكام ثلاثة أشار إليها بقوله : مما تنطق به الألسنة ، وتعتقد القلوب وتعمله الجوارح .

ش/ قال ابن ناجي : أفعال العباد لا تخرج عن نطق اللسان ، واعتقاد القلب ، وعمل الجوارح ، والألسنة جمع لسان يذكر ، ويؤنث ، ويقع على العضو ( المعروف ) وعلى اللغة .

والقلوب جمع قلب ، والجوارح الكواسب وهي أعضاء الإنسان التي يكتسب بها انتهى<sup>2</sup> .

21- ( قوله ) : وما يتصل بالواجب من ذلك .

ش/ أي وأن اكتب لك ما يتصل بالواجب من ذلك ، والإشارة لأمر الديانات التي تنطق بها الألسنة ، وتعتقد القلوب ، وتعملها الجوارح .

22- ( قوله ) : من السنن من مؤكداها ، ونوافلها ، ورغائبها ، وشئ من الآداب منها .

ش/ بيان لما يتصل بالواجب ، ومعنى الإتصال أنه يليه في المرتبة ، ومعنى السنة لغة الطريقة وما رسم ليحتذى أي يتبع ، والمراد بها عرفا طريقة محمد صلى الله عليه وسلم التي لم يدل دليل على وجوبها ، ثم إن كان قد فعلها ، وداوم عليها وأظهرها في جماعة كالوتر ، والعيدين ، والاستسقاء ، أو فهم منه إدامتها كصلاة

1- رواه أبو نعيم والديلمي عن ابن عمر ، كشف الخفاء 183

2- ابن ناجي على الرسالة 11،1

خسوف الشمس<sup>1</sup> فسنة مؤكدة أي لا يسع تركها ، وإن لم يأثم التارك لها ، وإن اختل الدوام ، والاظهار فنافلة كصلاة الضحى ، وقيام الليل ، لأن صلاة الليل أظهرها ولم يداوم على إظهارها وصلاة الضحى داوم عليها ولم يظهرها حتى قالت عائشة - رضي الله عنها - "من حدثك أنه كان يصلي الضحى فقد كذب"<sup>2</sup> ، وصح نقلها عنه عليه السلام من غير وجه<sup>3</sup> ، فتأمل ذلك ، وإن وقع الترغيب فيها بمجرد قوله : ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها<sup>4</sup> فرغية ، وكذلك بمجرد فعل كرعتين بعد المغرب<sup>5</sup> ، وإحياء ما بين العشاءين<sup>6</sup> ، وإنما اختلف في ركعتي الفجر اعتبارا بمدرك الحكم<sup>7</sup> ، والله اعلم ، وإن كانت منوطة بالأكل ، والشرب ، والسفر ، واللباس فهي الآداب ، هذا ما اقتضاه كلام الشيخ وهو قريب من اصطلاح المحدثين ، والشافعية ، وأما أهل المذهب فكل ما وراء الفرض عندهم نافلة ، لأن أصل النفل الزيادة ثم يفصل إلى سنة مؤكدة ومخففة ، ورغية ، ونافلة وهي الفضيلة ، قال ابن بشير<sup>8</sup> : ولا فرق بينهما إلا كثرة الثواب وقتله ، وقد اضطرب أهل المذهب في ذلك بما يفهم منه أن ذلك راجع

1- لأنه فعلها لسبب فتكررها بتكرره

2- روى ابن أبي شيبة عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي صبحه الضحى ، مصنف ابن أبي شيبة

174,2 والأشبه إنما أنكرت صلاة الناس المعهودة على ما اختاره بعض السلف من صلاحها لثان ركعات ، مواهب الجليل 67,2

3- عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى أربع ركعات ويزيد ما شاء الله ، مسلم (النووي) 229,5

4- الترمذي (العارضه) 209,2

5- عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم - يصلي المغرب ثم يرجع إلى بيتي فيصلّي ركعتين بسنن ابن ماجة (الألباني)

192,1

6- عن حذيفة قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فصليت معه المغرب ثم قام يصلي حتى صلاة العشاء ، مصنف ابن أبي شيبة 15,2

7- قال أهازري : من غير عن ركعتي الفجر بألفها سنة رأى ألقها بلعاً من مراتب الأجر والتحريض ما يقتضى أن تسمى بهذه

التسمية وقد قال صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح لما أحب إلي من الدنيا وما فيها وهذه مبالغة في تفصيلهما ، ومن لم يصفهما بألفها سنة اعتقد ألقها ناقصين في التحريض والمبالغة في التأكيد من بلوغ المرتبة التي تقتضى الوصف بالسنة ، لوحة 49 من المجلد الذي يتبدى بالفصل من شرح التلغين ، وانظر قول ابن بشير الآتي في تعريف السنة

8- إبراهيم بن عبد الحميد التوحي له كتاب التنبيه خرج فيه الفروع على قواعد أصول الفقه كان حيا سنة 526 هـ، الديباج

266-265,1

للإصطلاح ، وهو لا يتقيد بغير قصد واضعه ، وبالله التوفيق . وقال المازري<sup>1</sup> في أول كتاب الصلاة من شرح التلقين في الفرق بين السنة والفضيلة ، والنافلة ما نصه : السنة ما رسم ليحتدى فالواجب يسمى سنة على هذا ، وعلى طريقة من طرق صاحب الشرع ، وأصل السنة الطريقة لكن غلب على السنة الفقهاء إطراق هذه التسمية على المراسم التي يجوز تركها ، والواجب يحرم تركه ، ولا يطلقون عليه هذه التسمية في غالب محاورتهم ، وقد ذكرنا في كتاب الطهارة تأويل من تأول قول من قال غسل النجاسة سنة على أنه واجب من جهة السنة وكان هذا خارجا عما ذكرناه من غالب عاداتهم ، وإنما نبهناك عليه لتعرف شذوذه عن عادة الإطلاق عندنا وقد يعتاد خلاف هذه العبارة آخرون ، ولا وجه للمناقشة في العبارة وكذلك يطلق لفظ الرغائب ، والواجبات مرغبا فيها والاشتقاق يقتضي بكونها من الرغائب لكنهم لا يختلفون في الامتناع من إيقاع هذه التسمية على الواجبات .

وأما النافلة فهي الزيادة بعد<sup>2</sup> الفرض<sup>3</sup> بها لكونها زيادة على الفرض وأصل الاشتقاق يقتضي إطلاق التسمية على سائر المندوبات ، لكونها زيادة على أصل الفرض لكنهم لم يستعملوها أيضا في الجميع ، وكذلك قولهم فضيلة إنما يطلقونه على بعض المندوبات فإن كان أخذ من الفضل فالواجب فيه وإن كان أخذ من الفضيلة فالمندوبات كلها كالفضيلة مع الواجبات ، هذا اشتقاق هذه التسميات ، ولكنهم اصطلاحوا على معان لتمييز كل نوع من صاحبه بمجرد النطق بتسميته ، فسموه على ما قدره في الشرع من المندوبات ، وأكد الشرع أمره وحدّه ، وقدره ، وأشهره سنة كالعيدين والاستسقاء ، وسموا

1 - محمد بن علي بن عمر المازري يعرف بالإمام له شرح على مسلم وعلى كتاب التلقين توفي سنة 536هـ ، اندياج 250,2 -

252

2 - في نسخة أ بعض

3 - بياض

ما كان في الطرف الآخر في العكس من هذا نافلة وسموا ماتوسط بين هذين الطرفين فضيلة هذا سر القوم في إطلاق هذه التسميات وهي مما يكثر جريانها في ألسنة أهل الشرع انتهى .

وقال ابن بشير : وقد قيل في الفرق بين السنن ، والفضائل ، والمستحبات أن كل ما واضب عليه الرسول صلى الله عليه وسلم مظهر له فهو سنة بلاخلاف ، وما نبه عليه وأجمله في أفعال الخير فهو مستحب ، وما واضب على فعله غير مظهر له ففيه قولان : أحدهما تسميته سنة التفاتا إلى المواضبة ، والثاني تسميته فضيلة التفاتا إلى ترك إظهاره وهو كركعتي الفجر ، قال بعضهم : لفظ المندوب يقع على الثلاثة انتهى .

وقال ابن فرحون<sup>1</sup> في شرح ابن الحاجب له : وقع في اصطلاح أهل المذهب الفرق بين السنن ، والفضائل ، والمستحبات ، وقال ما يقع ذلك في غير المذهب من اصطلاح العلماء ثم ذكر كلام ابن بشير هذا ولابن رشد في أول المقدمات<sup>2</sup> شئ من هذا فراجع ، وتأمله مع هذا والله أعلم .  
وضمير من مؤكدها وما بعدها راجع إلى السنن كما قررته .

## 23- ( قوله ) : وجمل

ش/ بالكسر عطفًا على شئ ، وبالرفع عطفًا على الإستئناف ، وبالنصب عطفًا على قوله جملة<sup>3</sup> وهو أولى ولا سيما على ما روي أن الشيخ كتب له أولاً باب العقيدة وجملاً من الفرائض فما بعده ، فراجع بطلب جمل من أصول الفقه

1- ابراهيم بن علي بن فرحون شرح مختصر ابن الحاجب الفرعي توفي سنة 799 هـ ، نيل الابتهاج 33-35

2- المقدمات 41,1

3- التي وردت قبل هذه العبارة وهي فإنك سألتني أن أكب لك جملة مختصرة ... وجملها

وهي<sup>1</sup> الجماعة من المسائل ، والمراد بالأصول أمهات مسائل الفقه التي ترجع إليها فروعه كمسئلة بيوع الآجال ، والدين بالدين ، وبيع الغائب .

#### 24- ( قوله ) : وفنونه

ش/ فروعه المتفرعة عن الأصول ، وكلا الأمرين في كل الأبواب إلا القليل فينفرد بالأخير لا بالأول .

#### 25- ( قوله ) : على مذهب

ش/ المذهب ما قوي في النفس حتى يتقلده في نفسه ، وفي حق غيره لراجحيته عنده ومالك بن أنس انظر ترجمته في أول شرح المختصر<sup>2</sup> .

#### 26- ( قوله ) : وطريقته

ش/ اختلف الشيوخ في المذهب ، والطريقة فقليل مترادفان ، وقيل متغايران وعليه فقليل المذهب : ما أفتى به والطريقة : ما أخذ به نفسه ، وقيل المذهب : ما قاله ، وثبت عليه ، والطريقة ما قاله ، ورجع عنه ، وقيل : المذهب ما قاله بنفسه والطريقة ما قاله أصحابه ، وهذا الذي رجحه ابن ناجي وغيره<sup>3</sup> .

#### 27- ( قوله ) : مع ما سهل

ش/ أي سألتني أن أكتب لك مع الجملة المختصرة ، والجمل من أصول الفقه وفنونه ما سهل أي يسر ، وهان ، وقرب للفهم .

#### 28- ( قوله ) : سبيل

ش/ أي طريق .

#### 29- ( قوله ) : ما أشكل

---

<sup>1</sup> - أي الجملة

<sup>2</sup> - الخطاب على خليل 24,1

<sup>3</sup> - شيخ ابن ناجي أبو محمد عبد الله بن الشيخ ابن محمد عبد الله الشيباني / ابن ناجي 14,1

ش/ أي اشتبه ، واختلط من ذلك أي من الجملة ، وتفصيلها .

30 ( قوله ) : من تفسير الراسخين ، وبيان المتفقيين

ش/ التفسير والتبيين قيل متغايران والأول أشرف من الثاني ولذلك أضاف الشيخ الأول للراسخين ، والراسخون جمع راسخ وهو الثابت في العلم ، فإن التفسير الكشف عن المراد من اللفظ والتبيين توصيل المعنى المراد بعبارة واضحة ، فأضافه للمتفقيين أي بالغ في الفقه مبلغ الرد والقبول ، فالأولون كابن القاسم<sup>1</sup> ، وأشهب ، وابن وهب<sup>2</sup> ، وعبد الملك<sup>3</sup> ، ومطرف<sup>4</sup> ، وابن كنانة<sup>5</sup> ، والآخرون كسحنون والشيخ ابن أبي زيد .

31- قوله ( فأجبتك إلى ذلك )

ش/ يعني أسعفتك بمرادك الذي هو كتب الجملة المختصرة وما معها ، وتحصل ذلك في أربعة آلاف مسألة تتضمن أربع مائة حديث تارة نصا صريحا ، وتارة إشارة وتلويحا قاله الشيخ يوسف بن عمر ، وقال سيدي أحمد زروق : إنها تحتوي على أربعة آلاف مسألة في أربعة آلاف حديث<sup>6</sup> انتهى ومثله لابن ناجي<sup>7</sup> وسيأتي لفظه .

2- عبد الرحمن بن قاسم العتقي من أشهر تلاميذ الإمام مالك توفي سنة 191 هـ ، ترتيب المدارك 244,3 - 260

3- عبالله بن وهب القرشي روى عن مالك والليث وعنه أصبغ وسحنون ، توفي سنة 197 هـ ، ترتيب المدارك 228,3 - 243

3- عبد الملك بن عبد العزيز بن أبي سلمة ثقة بمالك وأبيه كان مفتي أهل المدينة في زمانه ، توفي سنة 212 هـ ، ترتيب المدارك 144-136,3

4- مطرف بن عبد الله بن مطرف ثقة بمالك روى عنه البخاري توفي سنة 240 هـ ، ترتيب المدارك 133,3 - 135

5- عثمان بن عيسى بن كنانة أخذ عن مالك وهو الذي قعد في مجلس مالك بعد وفاته ، توفي سنة 186 هـ ، ترتيب المدارك 22-21,3

6- في النسخة المطبوعة للشيخ زروق: أربعة آلاف مسألة تضمن أربع مائة حديث 16,1

7- 17,1 - 18 وفيه : وأسندها الأهمري في كتاب سماه ( مسالك الجلالة في إسناد أحاديث الرسالة .

32- وإنما فعلت ذلك لما رجوت لنفسي ولك من ثواب من علم دين الله ،  
أودعا إليه

ش/ الرجاء هو الطمع في تحصيل مقصد لنفسه الخاص به ، والثواب الوارد هو ما أشار إليه بعد قوله : فإنه روي أن تعليم الصغار لكتاب الله يطفى غضب الله<sup>1</sup> ، قال الشيخ زروق<sup>2</sup> : وأوفى قوله ( أودعا إليه ) قال الفاكهاني : هي بمعنى الواو ، أو لأن كل واحد منهما داع ، ومعلم ، ولأن التأليف تعليم ، ولأن التعليم فعل يترتب عليه العمل ، والتأليف كذلك ، وهو دعاء إلى الخير من جهة المعنى ، وقد قام بذلك المصنف ، وأما المؤدب محرز فهو معلم ، وداع حقيقة ، وما أحسن قول المصنف : لما رجوت وإن كان ثواب التعليم مع حسن النية محققا لكنه تأدب بنسبة التقصير إلى نفسه ، وكأنه لم يأت بذلك العمل من جميع جهاته ، وما يستحقه ، وهذا ينبغي لكل عاقل أن يرى أنه لم يعبد الله حق عبادته طرفة عين ولو أفنى جميع عمره في عبادته .

33- ( قوله ) : واعلم أن خير القلوب أوعاها للخير ، وأرجى القلوب للخير  
ما لم يسبق الشر إليه  
ش/ خطاب للشيخ محرز<sup>3</sup> وله في تعليمه للأولاد وإرشادهم ، وأوعاها : أحفظها والخير هو النفع الذي لا ضرر فيه ، والشر ضده .

34- ( قوله ) : وأولى ما عني به الناصحون

1- روى الدارمي في فضائل القرآن عن حذيفة قال لبي صلى الله عليه وسلم إن القوم يبعث الله عنهم العذاب حتما مقضيا فيقول صبي من صبيائهم في الكتاب : الحمد لله رب العالمين فيسمعه الله تعالى فيرفع عنهم بذلك العذاب أربعين سنة ، انتدكار لأي عبادة القرطبي 147

2- في النسخة المطبوعة لا توجد هذه العبارة

3- بياض



ش/ أي أحق ما اعتنى به المرشدون للخير .

35 ( قوله ) : ورغب في أجره

ش/ أي ثوابه

36- ( قوله ) : الراغبون

ش/ في الثواب

37- ( قوله ) : إلى قلوب أولاد المؤمنين<sup>1</sup>

ش/ قال الجزولي<sup>2</sup> : من الذكور والإناث ، وتعليم أولاد الكفار حرام ، وقد سئل مالك عن رجل يعلم أولاد الكفار مع أولاد المسلمين ؟ فقال : لا تجوز شهادته ولا إمامته .

38- ( قوله ) : ليرسخ فيها

ش/ أي ليثبت عليها .

39- ( قوله ) : وتنبههم

ش/ أي إيقاظهم من الغفلة ، والجهل .

40- ( قوله ) : على معالم الديانات

---

1- العبارة كاملة وأولى ما عني به الناصحون ، ورغب في أجره الراغبون إيصال الخير إلى قلوب أولاد المؤمنين ليرسخ فيها ، وتنبههم على معالم الديانة ، وحدود الشريعة ليراضوا عليها ، وما عليهم أن تعتقده من الدين قلوبهم ، وجمع الشيخ الخطاب للفظ الديانة قد يكون رواية للرسالة

2- عبد الرحمن بن عفان الجزولي صاحب تقييد الرسالة المشهورة قيدها عليه الطلبة شيخ الرسالة ، والمدونة ، كان علامة في المذهب توفي سنة 741هـ ، نيل الابتهاج 244-245

ش/ جمع معلم وهو ما يعلم به الشئ ، والديانات ما يدان الله به أي يعامل به ، ويعبد به وفق شريعته ، والمعنى تنبيههم على قواعد الشريعة ودلائلها .

#### 41- ( قوله ) : وحدود الشريعة

ش/ أي الأمور التي حددها الشارع، وأمر بالوقوف عندها .

#### 42- ( قوله ) : ليراضوا عليها

ش/ أي ليزدللوا عليها

43- ( قوله ) : وما عليهم أن تعتقده من الدين قلوبهم ، وتعمل به جوارحهم  
ش/ أي الدين<sup>1</sup> .

44- ( قوله ) : فإنه روي أن تعليم الصغار لكتاب الله يطفى غضب الله<sup>2</sup>  
ش/ أي يرد العذاب ، ويدفع عن معلمهم ، وعن والديهم ، وعن المحل الذي هم به ، أو على الأرض جعله الجزولي محتملا وقال : هذا الحديث موقوف على علي-رضي الله عنه- لكنه في حكم المرفوع ، لأن مثله لا يقال من قبل الرأي .

#### مسئلة :

جاء في بعض الأحاديث :

---

1- تفسير للضمير في به

2- سبق

من حفظ القرآن أعطي ثلث النبوة<sup>1</sup>، ومعناه أعطي علم النبوة ، وذلك فيمن حفظه وعلم أحكامه ، وحلاله وحرامه ، ووجه دلالاته على التوحيد والميعاد ، والنبوات ، والقضاء ، والقدر انتهى . من مختصر فتوى ابن رشد لابن عبد الرقيق التونسي<sup>2</sup>.

45- ( قوله ) : وإن تعليم الشيء في الصغر كالنقش في الحجر  
ش/ حديث رواه الطبراني<sup>3</sup> في الكبير مرفوعاً عن أبي الدرداء<sup>4</sup> بسند ضعيف :  
مثل الذي يتعلم في صغره كالنقش في الحجر ، ومثل الذي يتعلم في كبره كالذي يكتب على الماء<sup>5</sup>، ورواه البيهقي<sup>6</sup> عن الحسن البصري<sup>7</sup> من قوله بلفظ : العلم في الصغر كالنقش في الحجر<sup>8</sup>.

46- ( قوله ) : وقد مثلت لك من ذلك أي من الذي سألت أن أكتب لك .  
ش/ وقد صورت لك من ذلك أي من الذي سألت أن أكتب لك .

- 
- 1- ورد بصيغة من قرأ ( أي حفظ كما يؤخذ من آخر الحديث ) ثلث القرآن أعطي ثلث النبوة ، ومن قرأ ثلثه أعطي ثلث النبوة ومن قرأ القرآن فكأنما أعطي النبوة كلها ويقال له يوم القيامة : اقرأ وارث بكل آية درجة حتى ينجز ما معه من القرآن ، وحديث لا يصح رواه بشر بن خير قال عنه يحيى بن سعيد كذاب يضع . اللالي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة 243,1
  - 3- إبراهيم بن حسن بن عبدالرقيق علامة وقته صاحب كتاب معين الأحكام توفي سنة 734 هـ ، الديباج 270,1-271
  - 3- الحافظ أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني له المعجم الكبير توفي سنة 360 هـ ، انظر المعجم الكبير
  - 4- الصحابي الجليل عويمر بن زيد بن قيس حدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحاديث كثيرة توفي سنة 31 هـ ، الطبقات الكبرى 391,7-393
  - 5- فيه مروان بن سالم الشامي ضعفه البخاري ومسلم وأبو حاتم ، جمع الزوائد 125,1
  - 5- الحافظ أبو بكر أحمد بن حسين البيهقي صاحب السنن الكبرى ، توفي سنة 458 هـ ، انظر السنن الكبرى
  - 7- الحسن بن أبي الحسن البصري من أئمة التابعين رضع ندي أم سلمة صبا ، الطبقات الكبرى 156,7-178
  - 8- رواه البيهقي في المدخل ، الآل 196,1 ، وأخرجه ابن عبد البر عن الحسن بلفظ طلب الحديث في الصغر كالنقش في الحجر ، كشف الخفاء 85,1 ، وجاء عن قتادة السدوسي ت 117 : الخفظ في الصغر كالنقش في الحجر ، الطبقات الكبرى 229,7-231

47- ( قوله ) : ما ينتفعون إن شاء الله لحفظه  
ش/ وهو تحصيل صورة المسئلة في الذهن .

48- ( قوله ) : ويشرفون  
ش/ في الدين .

49- ( قوله ) : بعلمه  
ش/ أي بفهمه وإتقانه .

50- ( قوله ) : ويسعدون  
ش/ في الآخرة .

51- ( قوله ) : بإعتقاده  
ش/ أي بإعتقاد الإيمان .

52- ( قوله ) : والعمل به  
ش/ أي بالإسلام .

### فائدة :

قال الشيخ زروق : من خاصية هذا الكتاب إفادة أحد أربعة أشياء : العلم

أو الصلاح ، أو المال ، أو الجاه ، أو الجميع ، وقد جرب ذلك فصيح<sup>1</sup> ، وقال ابن ناجي : الانتفاع بالرسالة لا ينكر ، وهي أربعة آلاف مسألة ، وكل مسألة بحديث وأسندها الأبهري<sup>2</sup> في كتاب سماه : كتاب الجلالة في إسناد مسائل الرسالة : انتهى<sup>3</sup> ، وقال الشيخ زروق في آخر الرسالة : سمعت من الشيخ أبي عبد الله القوري<sup>4</sup> - رحمه الله - كتب الفقه من النوادر<sup>5</sup> مثال الحوض يجري منه السواني ثم قال : وسمعت عن الشيخ الصالح سيدي أبي عبد الله بن عباد<sup>6</sup> أنه قال : طلبوا الفقه من غير الرسالة فأضلوه ، وطلبوا التصوف في غير الحكم فأضلوه ، وقد جرب بالمشاهدة أن من قرأ كتب الفقه دونها لم ينتفع بنفسه غالبا وما ذلك إلا لصدق صاحبها وطالبها انتهى .

وقال أيضا : سمعنا عن الشيخ أبي عبد الله القوري أن الشيخ ألف هذا الكتاب وهو ابن سبع وعشرين سنة<sup>7</sup> ، ولذلك بينه وبين كلامه في النوادر كثير

### فائدة :

وتسمى الرسالة باكورة<sup>8</sup> المذهب إذ لم يكن قبلها مختصر إلا الجلاب<sup>9</sup> وتسمى زبدة المذهب وتسمى باكورة لأنه يسعد بها ، وسميت بذلك لأنه يسعد بها خلق كثير والله أعلم .

1- زروق على الرسالة 17,1-18

3- محمد أبو بكر الأبهري من أهل العراق انتهت إليه الرئاسة في مذهب مالك توفي سنة 395 هـ ، الدياج 2، 206-210

3- ابن ناجي على الرسالة 17,1-18

4- محمد بن قاسم بن محمد القوري الامام العلامة أخذ عنه ابن غازي وزروق توفي سنة 872 هـ ، نيل الابتهاج 548-549

5- النوادر من مؤلفات ابن أبي زيد

6- محمد بن إبراهيم النفزي الرندي شهر بابن عباد للفقيه ، الصوفي الزاهد توفي سنة 792 هـ ، نيل الابتهاج 472

7- انظر الشجرة فقد جاء فيها أنه ألفها وعمره سبع عشرة سنة ، الشجرة 96

8- يقال ابتكر أدرك أول الخطبة وأكل باكورة الفاكهة ، أي أولها القاموس مادة البكرة

9- انظر فقد نشأت ظاهر الاختصار منذ أواخر القرن الثاني مثل مختصرات بن عبد الحكم الكبير والأوسط والصغير ( والجلال في

القرن الرابع الهجري ) ومقدمة التفريع 111,1 ، والجلاب هو أبو القاسم عبدالله بن الحين بن الحسن بن الجلاب البصري ، توفي سنة 378 ، انظر مقدمة التفريع ، ومختصر الجلاب هو كتاب التفريع .

53- ( قوله ) : وقد جاء أن يؤمروا بالصلاة لسبع سنين ، ويضربوا عليها لعشر ويفرق بينهم في المضاجع  
 ش/ هذا حديث رواه أبو داود<sup>1</sup>، وغيره والحاكم<sup>2</sup> ولفظه : مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين ، واضربوهم عليها وهم أبناء عشر ، وفرقوا بينهم في المضاجع<sup>3</sup>.

### فائدة :

ينبغي أن يرفق بالصغير ، ولا يكلف من العمل مالا يطيق قال في سماع أشهب من كتاب الجامع قال : وسمعتة يسئل عن صبي ابن سبع سنين جمع القرآن قال : ما أرى هذا ينبغي ابن رشد : إنما قال : لا ينبغي هذا من أجل أن ذلك لا يكون إلا مع الجد عليه في التأديب والتعليم وهو صغير جدا، وترك الرفق به في ذلك وقال رسول الله ﷺ "إن الله رفيق يحب الرفق في الأمر كله"<sup>4</sup>، انتهى .

تنبيه : والمأمور بذلك<sup>5</sup> الأولياء ، قال الشيخ يوسف بن عمر : هذا أمر محمول على المندوب فإن لم يفعل الأولياء هذا فلا شئ عليهم وإنما تركوا المستحب هذا هو المشهور  
 وقال ابن بطال<sup>6</sup> : الأمر محمول على الوجوب ، فإن لم يفعلوا عصوا .

1- سليمان بن الأشعث السجستاني حافظ فقيه من تصانيفه كتاب السنن توفي سنة 275هـ معجم المؤلفين 255,4

2- محمد بن عبد الله البياضوري الحاكم سيع على أكثر من ألفي شيخ من تصانيف ، المستدرک ، توفي سنة 405هـ ، معجم المؤلفين 238,10

3- لفظ البيهقي مروا بالصلاة لسبع سنين ، واضربوهم عليها في عشر ، وفرقوا بينهم في المضاجع ، سنن البيهقي 84,3 ولفظ الترمذي علموا الصبي الصلاة ابن سبع واضربوه عليها ابن عشر ، العارضة 198,2

4- صحيح سنن ابن ماجه (الألباني) 299,2 ولفظ البخاري : إن الله تعالى يحب الرفق في الأمر كله ، الفتح 450,13

5- أي في قوله صلى الله عليه وسلم مروا أولادكم بالصلاة

6- أبو الحسن علي بن خلف بن بطال القرطبي الإمام الحافظ ألف شرحه المعروف على البخاري ، توفي سنة 444 هـ ، الديباج

## 54- ( قوله ) : من قول وعمل<sup>1</sup>

ش/ قال ابن ناجي : القول عبارة عما يتلفظ به ، والعمل ما يتعلق بالجوارح والقلوب وهو يتناول القول بخلاف الفعل فإنه لا يتناوله هكذا أدركت بعض من لقيته يقرره فيكون على هذا عطف الشيخ العمل على القول من باب عطف العام على الخاص ، والدليل على ما قررناه قوله عليه السلام : " إنما الأعمال بالنيات "<sup>2</sup> فهو يتناول القول بلا شك ، وحمل بعض الشيوخ على المؤلف أن القول مغاير للعمل ولأن العطف يقتضي المغايرة ، قال : ويقوي ذلك ما روي عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : " اللهم إني أعوذ بك من النار وما قرب إليها من قول ، وعمل "<sup>3</sup> ، وقد قال بعض الناس في قول النماة فعل ولم يقولوا عمل ، لأن الفعل يعم القول والعمل انتهى<sup>4</sup> ، والذي ذكره القطب<sup>5</sup> في شرح المطالب وتبعه عليه العلامة المحقق السيد الجرجاني<sup>6</sup> : أن الفعل يعم القول ، والعمل ، والإعتقاد وعرف الشكر بأنه فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعما ، ومورده اللسان والقلب ، والجوارح ، والله أعلم .

## 55- باب ما تنطق به الألسنة وتعتقد الأفئدة من واجب أمور الديانات

1- العبارة كاملة : وقد جاء أن يؤمروا بالصلاة سبع سنين ، ويضربوا عليها لعشر ، ويفرق بينهم في المضاجع فكذلك ينبئ أن يعلموا ما فرض الله على العباد من قول ، وعمل قبل بلوغهم .

2- متفق عليه زاد المسلم 7,1

3- صحيح سنن ابن ماجة ( الألباني ) 327,2

4- ابن ناجي على الرسالة 18,1

4- لعله محمد بن محمد الرازي قتل الدين عالم بالتفسير والمعاني والبيان والنحو توفي سنة 766 هـ معجم المؤلفين 215,11

6- لعله علي بن محمد الجرجاني يعرف بالسيد الشريف له حاشية على شرح التنقيح للفتناني في الأصول توفي سنة 816 هـ معجم المؤلفين 216,7

ش/ أحكام الاعتقاد ثلاثة : الأول ما يستحيل في حقه تعالى وهو من قوله :  
واجب الإيمان بالقلب<sup>1</sup>.

56- ( قوله ) : أن الله إله واحد لا إله غيره<sup>2</sup>

ش/ قال ابن ناجي : وقد اختلف العلماء هل الأفضل للمكلف عند التلفظ بـ لا  
إله إلا الله مد الألف من لا النافية ، وأو القصر ؟ فمنهم من اختار القصر لما  
تخبر به المنية قبل التلفظ بذكر الله تعالى ، ومنهم من اختار المد لما فيه من  
الإستغراق في نفي الألوهية ، وفرق الفخر بين أن يكون أول كلمة فتقصر أولا  
فتمد ، انتهى<sup>3</sup>.

### فائدة:

أحكام الاعتقاد ثلاثة : الأول ما يستحيل في حقه تعالى وهو من هنا إلى  
قوله : العالم الخبير ، الثاني ما يجب له وهو من قوله : العالم الخبير إلى قوله :  
الباعث الرسل إليهم الثالث ما يجوز في حقه وهو من قوله الباعث إلى آخره .

57- ( قوله ) : لا شبيه له

ش/ أي في صفاته

58- ( قوله ) : ولا نظير له

ش/ أي في ذاته

---

1- سيأتي قريبا بيانه لها

2- العبارة كاملة الإيمان بالقلب والنطق باللسان أن الله إله واحد لا إله غيره ولا شبيه له ولا نظير له ... ولا شريك له ليس لأوليته  
ابتداء ولا لآخريته القضاء

3- ابن ناجي على الرسالة 22,1



59- ( قوله ) : ولا شريك له

ش / أي في أفعاله

60- ( قوله ) : ليس لأوليته ابتداء ولا آخريته انقضاء

ش / اعلم أن كل ما له أول له آخر إلا الجنة والنار وأهلها ، قاله ابن ناجي<sup>1</sup> ،  
قال الفاكهاني : وكذلك العرش ، والكرسي ، والروح ، والقلم ، والأرواح ،  
انتهى.

61- ( قوله ) : العالم الخبير

ش / هذا هو القسم الثاني وهو ما يجب له.

62- ( قوله ) : المدبر

ش / أي المبرم للأشياء على علم بأدبارها أي عواقبها إذ التدبير في حقنا أعمال  
الفكر في عواقب الأمور ، ولا يليق به تعالى فرجع لما قلناه ، ولم ترد هذه الصفة  
في الكتاب<sup>2</sup> وورد معناه قال تعالى : ﴿ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ ﴾<sup>3</sup> ، وقيل معناه المريد ،  
وهكذا هو الصواب في بعض روايات هذا الكتاب ، والإرادة الصفة المقتضية  
للتخصيص ، انتهى من الشيخ زروق<sup>4</sup> - رحمه الله - .

1- ابن ناجي 1، 23

2- أي في القرآن الكريم

3- يونس 3

4- زروق على الرسالة 1، 27

وقال القمولى<sup>1</sup> في شرح الأسماء الحسنى : ورد في الأسماء المعدودة في غير رواية الترمذي .

#### 63- ( قوله ) : وهو أقرب إليه من حبل الوريد

ش/ الإضافة بيانية ، لأن الحبل هو الوريد والمعنى : نحن أعلم بحاله ممن يكون في القرب منه كحبل الوريد وهو كناية عن كمال الإحاطة ، والعلم بسرّه ، وما يخفيه .

#### 64- ( قوله ) : كلم موسى بكلامه الذي هو صفة ذاته

ش/ قال القمولى في شرح الأسماء الحسنى : أجمع أهل السنة أن الله تعالى يوصف بكونه متكلماً ، وقد جاء فعله في القرآن ثم قال : ولم تجتمع الأمة على تسميته قائلاً وإن كان ورد فعله في القرآن<sup>2</sup> ، وذلك يتخرج على الخلاف في تسميته به ألا يوهم<sup>3</sup> ولم يرد إذن به ، انتهى .

#### 65- ( قوله ) : والإيمان بالقدر

ش/ قال الأبي<sup>4</sup> في شرح مسلم : القدر في عرف المتكلمين عبارة عن تعلق علم الله تعالى وإرادته أولاً بالكائنات قبل وجودها فلا حادث إلا وقد قدره أزلاً أي

1- أحمد بن محمد بن مكي القمولى فقيه عارف بالأصول والعربية من مؤلفاته شرح الكافية لابن الحاجب وشرح الأسماء الحسنى توي

سنة 727 ، معجم المؤلفين 161،2

2- مثل : وقال الله لا تتخذوا إلهين اثنين ، النحل 51

3- بياض ولعل العبارة هكذا : بشرط ألا يوهم وإن لم يرد إذه به

4- أبي عبد الله محمد بن خليفة الأبي المالكي له إكمال إكمال المعلم توي سنة 828 هـ ، نيل الإتهاج 487-488

سبق به علمه ، ونطقت به إرادته قال القاضي<sup>1</sup> : وزعم كثير أن معنى القدر جبر الله تعالى العبد ما قدره وقضاه ، وليس كذلك<sup>2</sup> .

66- ( قوله ) : ومقادير الأمور بيده

ش/ أي قدرها من صغير ، او كبير ، وطول وقصر ، وقيل : وقوع الممكنات .

67- ( قوله ) : ومصدرها عن قضائه

ش/ أي صدورها ، ووقوعها عن قضائه أي إرادته

68- ( قوله ) : أن يكون في ملكه مالا يريد<sup>3</sup>

ش/ الإرادة ، والمشينة ، والحكم ، والقضاء ، ألفاظ مترادفة عند الأشاعرة ، ومعنى جميعها : أنها صفة تقتضي تخصيص الممكن بأحد أوصافه من وجود أو عدم ، قاله ابن أبي شريف<sup>4</sup> في حاشية شرح العقائد عند الكلام على أفعال العباد ناقلا له عن شرح المواقف ، والله أعلم .

69 - ( قوله ) : أو يكون لأحد عنه غنى

ش/ أي تعالى أن يكون لأحد عنه غنى لأن الكل مفتقر إليه وهو غنى عنهم .

1- الظاهر أنه القاضي بياض

2- إكمال الإكمال 55,1

3- العبارة كاملة : تعالى أن يكون في ملكه ما لا يريد

4- كما الدين بن أبي شريف محمد بن محمد بن أبي بكر علامة محقق له حواشي على جمع الجوامع توفي سنة 903 هـ ، الفكر

السامي 351,2

## فائدة : تتعلق بالتفضيل بين الغنى والفقر والكفاف.

قال لابن رشد في فتاويه : لا خلاف أن الغنى أفضل من الفقر لمن يصلحه الغنى وأن الفقر أفضل لمن يصلحه الفقر ، وإنما اختلف الناس فيمن يصلح حاله بالغنى والفقر والأصح قول من قال : الغنى أفضل ، انتهى ، من فتاوى<sup>1</sup> ابن رشد لابن عبد الرفيق التونسي ، ونقلها عن ابن رشد صاحب المسائل الملقوطة أيضا ، وقد بسط القول فيها في البيان في الكلام على المسئلة الثانية والأربعين من رسم نذر يصومها من سماع ابن القاسم من كتاب اجماع الأول ، واستدل على فضل الغنى بآيات ، وأحاديث ، ورد ما استدل به على تفضيل الفقر بتأويلات مفيدة ومحيطه يرجع إلى ما نقله ابن عبد الرفيق عن فتاويه إلا أنه في البيان فضل الفقر على الكفاف ونصه : وقد اختلف الناس في الغنى والفقر على أربعة أقوال : فمنهم من ذهب إلى أن الغنى أفضل ، ومنهم من ذهب إلى أن الفقر أفضل ، ومنهم من ذهب إلى أن الكفاف أفضل ومنهم من توقف في ذلك ولم ير المفاضلة فيه ، وهذا فيمن كان يؤدي ما لله عليه من حق في حال الفقر لفقره وفي حال الغنى لغناه ، لأن من يؤدي حق الله في الفقر ولا يؤديه في الغنى فلا خلاف أن الفقر أفضل ، ومن كان يؤديه في الغنى ولا يؤديه في الفقر فلا خلاف أن الغنى أفضل .

والذي أقول به تفضيل الغنى على الفقر ، تفضيل الفقر على الكفاف ، لأن الفقير يؤجر من وجهين الأول<sup>2</sup> : الصبر على الفقر ، والفاقة مع الرضى ، والشكر ، والثاني : تصرفه فيما يفيد به على نفسه مما<sup>3</sup> لا بد منه من نفقته ، ونفقة من تلزمه نفقته ، والغنى يؤجر من وجوه كثيرة منها الشكر ، ومنها الصبر

1 - أي من مختصر فتاوى ابن رشد لابن عبد الرفيق

2 - ماقطة من ا

3 - أ - ما لا ن منه

على ما يعطيه في الواجب من الزكاة ، ومنها الإنفاق على من يجب عليه الإنفاق من الزوجات ، وصغار البنين ، والآباء ، والأمهات ، وفيما سوى ذلك من القربات ، وقد يستمتع هو في نفسه بتعدد الزوجات<sup>1</sup> وكثرة الاماء ، ويؤجر على وطئهن إلى غير ذلك من التمتع بالملبوس الرفيع من غير إسراف { والطيب من الطعام ، والحسن من المركوب ، والجيد من المسكن ، من غير إسراف }<sup>2</sup> والفقير لا يقدر على شيء من ذلك ، وإنما قلت : إن الفقر أفضل من الكفاف ، لأن النبي عنده الكفاف إنما يؤجر على شكر نعمة الله فيما أعطاه من المال والفقير يؤجر { من وجهين }<sup>3</sup> كما تقدم ، ومن فضل الكفاف على الفقر ، أو على الغنى فلا وجه له في النظر ، انتهى<sup>4</sup> ، وانظر ما قاله في الكفاف مع قوله عليه السلام "اللهم اجعل رزق آل محمد كفافاً"<sup>5</sup> والله أعلم .

#### 70- ( قوله ) : الباعث الرسل إليهم

ش/ هذا هو القسم الثالث وهو ما يجوز في حقه تعالى ، من ذلك بعثة الرسل .  
مسئلة :

قال البرزلي<sup>6</sup> في جامعه : سئل ابن رشد هل كانت زينب<sup>7</sup> قبل إسلامها يقال إنها على الشرك ، وكذا بقية بناته عليه السلام ؟

1 - ب بكثرة

2- ما بين المعكوفين ساقطين من أ

3- ما بين المعكوفين ساقط من أ

4- انظر البيان والتحصيل 107,17 - 112

5- في صحيح سنن ابن ماجه ( الألبان ) اللهم اجعل رزق آل محمد قوتا 399,20 ، وأخرجه سعيد بن منصور بلفظ : اللهم ارزق

آل محمد الكفاف ، كشف الحفاء 218

6- أحمد بن محمد القيرواني الشهير بالبرزلي فقيه مشارك من تصانيفه الديوان الكبير في الفقه توفي سنة 844 هـ، معجم المؤلفين

158,2

7- ابنة النبي صلى الله عليه وسلم

فأجاب بأن زينب ما كانت على الشرك قبل إسلامها لأن الله بعث النبي<sup>1</sup> بالإيمان<sup>2</sup> والناس على فترة من الرسل ودرست الشرائع ، وعم الكفر ، والضلال ، وتولى الله نبيه قبل مبعثه فعصمه<sup>3</sup> من الفواحش ، والآثام ، وكره إليه<sup>4</sup> ما كان عليه قومه من عبادة الأوثان ، وحجب إليه الإنفراد ، ولا شك في تمسك بناته قبل مبعثه بهديه ، وسيرته ، انتهى .

## 71- ( قوله ) : وأن الساعة آتية لا ريب فيها

ش/ تصويره ظاهر

فائدة :

قال<sup>5</sup> البرزلي : وقد قيل إن<sup>6</sup> أول آيات الساعة طلوع الشمس من مغربها على ما في سنن أبي داود<sup>7</sup> ، والله أعلم ، انتهى .

## 72- ( قوله ) : وغفر الصغائر باجتناب الكبائر

ش/ نقل ابن عطية<sup>8</sup> في تفسير قوله تعالى ﴿ إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلَكُمْ مُدْخَلَ كَرِيمًا ﴾<sup>9,10</sup> ، عن

1- ساقطة من أ-

2- ي

3- ب- فعصم

4- كرهه الله تعالى

5- ساقطة من أ-

6- أ- ساقطة

7- نص الحديث إن أو الآيات خروجاً طلوع الشمس من مغربها ، أو الدابة على الناس ضحى فأبتهما كانت قبل صاحبها فالأخرى على أثرها ، عون المعبود 425,11

8- أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي صاحب المهرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز توفي سنة 546هـ ، انظر تفسيره

9- ما بين المعكوتين ساقط من أ-

10- النساء 31

جماعة من الفقهاء ، وأهل الحديث : أن من اجتنب الكبائر كفرت صغائره قطعاً ونقل ذلك الشيخ سعد الدين<sup>1</sup> في شرح العقائد عن المعتزلة ، قال الشيخ كما الدين بن أبي<sup>2</sup> شريف في حاشيته : وقد جرى على ما يوافقه البيضاوي<sup>3</sup> في تفسيره ، والغزالي<sup>4</sup> في الإحياء ، وغيرهما<sup>5</sup> ، انتهى . وقال قبله ويجوز أي<sup>6</sup> سمعا العقاب<sup>7</sup> على الصغيرة أي وقوعه من غير قطع بالوقوع ولا بعده لعدم قيام الدليل على واحد منها ، انتهى .

### 73- ( قوله ) : وتوضع الموازين لوزن أعمال العباد

ش/ قال ابن ناجي : واختلف هل توزن للكافر أعمال ، والأكثر على ذلك لقوله تعالى

﴿ فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ، وَمَنْ خَفَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ ﴾<sup>8</sup> فهذا الوزن يظهر منه الإيمان ، والكفر ، وقال بعضهم الكافر لا يوزن له لقوله تعالى ﴿ فَلَا نَقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا ﴾<sup>9</sup> ؟

(1) سعد الدين مسعود التفتازاني الشافعي صنف في أكثر العلوم ، مقدمة شرح السعد مختصر المعاني

(2) لعله محمد بن محمد أبي بكر بن علي بن أبي شريف كمال الدين له حواشي على جمع الجوامع توفي سنة 903هـ ، الفكر السامي

351,2

(4) عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي الشافعي عالم بالفقه والتفسير من مؤلفاته أنوار التنزيل في التفسير ، معجم المؤلفين 97,6

(4) محمد بن محمد الطوسي المعروف بالغزالي حجة الإسلام من مؤلفاته المستصفى توفي سنة 505 هـ ، معجم المؤلفين 266,11

(5) -أ- وغيرها

(6) -أ- في

(7) -أ- بياض

(8) المؤمنون آية 102 ، 103

(9) الكهف آية 105

وجوابه لا نقيم لهم يوم القيامة وزنا نافعا جمعا بين الأدلة<sup>1</sup>، انتهى  
 وقال الجزولي اختلف في الكافر هل توزن أعماله أم لا ؟ فقيل لا توزن أعمالهم  
 إذ ليس لهم عمل وقيل توزن ، وقال ابن عطية : واختلف في وزن أعمال الكفار  
 فقيل : يوضع الكفر في كفة الظلمة ، ولا يوجد ما يجعل في الكفة الأخرى أي  
 كفة النور ، وقيل توضع سيئاته في كفة الظلمة ، ويوضع ما عمل من الحسنات  
 في كفة النور إلا إن حسناته لا رجحان لها ، واستدل من قال بهذا بقوله :  
 فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا أي نافعا<sup>2</sup> انتهى .

فرع : قال عياض<sup>3</sup> في أوخر كتاب الإيمان من الإكمال الإجماع على أن الكفار  
 لا تنفعهم أعمالهم ، ولا يثابون عليها بنعيم ، ولا بتخفيف عذاب لكنهم  
 يتفاوت عذابهم بسبب إضافة بعضهم للكفر كبائر المعاصي ، وأعمال الشر<sup>4</sup> ،  
 وأذى المؤمنين ، وقتل الأنبياء ، والصالحين .

فالكافر يعذب لكفره ثم يزداد لعظيم إجرامه ، فليس عذاب أبي طالب  
 كعذاب أبي جهل ، وإن اجتماعا في الكفر ، ولا عذاب عاقر الناقة كغيره من  
 ثمود ولا عذاب قتلة عيسى ، وزكريا ، ويحيى ، وغيرهم من الأنبياء كغيرهم  
 فبهذا تتوجه خفة العذاب لا أنها على المجازات لأفعال الخير ، انتهى .

وقال ابن ناجي في شرح الرسالة عن بعض شراحها : إن الكافر يخفف  
 عنه العذاب بسبب حسناته فقد ورد أن حائما<sup>5</sup> يخفف عنه العذاب بكرمه  
 ومعروفه ، وورد ذلك في حق غيره كأبي طالب هكذا قال بعض من شرحها

1- ابن ناجي 55,1-56

2- أ- بياض

3- القاضي عياض بن موسى البحصي امام وقته في الحديث وعلومه توفي سنة 544هـ ، الدياج 3, 46-51

4- أ- الشرك

5- أ- بياض



والحق أن التخفيف عن أبي طالب إنما هو بالشفاعة<sup>1</sup>، قال عياض في الإكمال :  
وأما الكافر فإنه يكافى عن حسناته في الدنيا حتى إذا أفضى إلى الآخرة لم يكن له  
حسنة يجازى بها .

وذهب بعض الناس إلى أنه يخفف عنه بقدرها ، انتهى . وانظر كلام  
الأبي<sup>2</sup> .

**فرع :** وقد اختلف في الكافر إذا أسلم ومات على الإسلام هل يثاب على ما  
كان فعله من الحسنات في حال كفره ؟  
قال النووي<sup>3</sup> : وإليه ذهب ابن بطلال، وغيره من المحققين، واحتجوا  
بحديث<sup>4</sup> حكيم بن حزام<sup>5</sup>، وحديث الدارقطني<sup>6</sup>، ومقتضى كلام المازري ،  
وعياض أنه لا يثاب على ذلك ، انظر شرح حديث حكيم .

#### 74- ( قوله ) : وإن ملك الموت يقبض الأرواح بإذن ربه

ش/ قال ابن هارون<sup>7</sup> في شرح المدونة : ملك الموت عندنا يقبض أرواح جميع  
الحيوان آدميا ، أو غيره ، برياً أو بحرياً ، وقالت المعتزلة : إنما يقبض أرواح بني  
آدم فقط ، وأعوانه تقبض أرواح غيرهم ، وعندي أن الأمرين جائزان في حكم

1- عن العباس بن عبد المطلب أنه قال : بارسول الله هل نفعت أبا طالب بشئ ، فإنه كان يحوطك ، ويفض لك ؟ قال : نعم ،

هو في ضحاح من نار ، ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار ، مسلم ( النووي ) 84,3

2- قال الأبي : إثابة الكافر بتخفيف العذاب لا تمتنع ، وإنما الممتنع إثابته بالخروج من النار ، إكمال الإكمال 233,1

3- محي الدين أبو زكريا النووي صاحب المجموع الإمام الحافظ توفى سنة 676 هـ ، انظر المجموع 3,1

4- عن حكيم بن حزام أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : إرايت أمورا كنت أبحث بها في الجاهلية من صلة وعتاقة وصدقة ،

هل لي فيها أجر ؟ قال حكيم بن حزام فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : أسلمت على ما سلف من خير ، المعجم الكبير

للطبراني 191,3

5- حكيم بن حزام صحابي جليل ولد في الكعبة وهي فضيلة لم تتحقق لغيره وأسلم عام الفتح وعاش ستين سنة في الإسلام وستين في

الجاهلية ، إكمال الإكمال 232,1

5- علي بن عمر بن أحمد البغدادي الدارقطني حافظ فقيه من مؤلفاته كتاب السنن توفى سنة 385 هـ ، معجم المؤلفين 157,7

7- محمد بن هارون إمام حافظ أحد مجتهدي المذهب توفى سنة 750 هـ ، نيل الابتهاج 457-458

الله ، وقضائه ، فإن جاء في الشرع ما يعين أحد المذهبين<sup>1</sup> وجب المصير إليه والأوجب علينا التوقف<sup>2</sup> ، فأما ما احتج به بعضهم من أن ملك الموت اسم جنس مُحَلًّا<sup>3</sup> بحرف التعريف فيفيد العموم فضعفه ظاهر ببادئ<sup>4</sup> النظر انتهى .

75- ( قوله ) : وإن خير القرون القرن الذين رأوا رسول الله ﷺ وآمنوا به ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم

ش/ { وقال ابن رشد في الرسم الأول من كتاب الجامع في شرح قول ابن مسعود ليس عام إلا والذي قبله خير منه : وقد قال رسول الله ﷺ : ( خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم )<sup>5</sup> { فمن قرنه ﷺ خير من زمن القرن الذي يليه ، وزمن القرن الذي بعده خير من زمن القرن الذي يليه وزمن الذي يليه خير من الذي يليه كذا أبدا ، انتهى<sup>7</sup> . وقال ابن ناجي : واختلف فيما بعد ذلك من القرون فقليل : إنها سواء لا مزية لأحدهما على الآخر قاله ابن رشد . وقال ابن العربي وغيره : لا يزال التفاوت كذلك إلى قيام الساعة ، ويدل عليه قوله ﷺ : " ما من يوم إلا والذي بعده أشد منه " وروى في كل عام تردلون وإنما يسرع بخياركم<sup>8</sup> انتهى<sup>9</sup> . وانظر ما حكاه عن ابن رشد مع ما تقدم عنه في البيان .

1 - أ - الضدين

2 - ب - الوقف

3 - أ - بياض

4 - أ - بياض

5 - متفق عليه زاد المسلم 1, 183

6 - ما بين المعكوفتين ساقط - أ -

7 - البيان والتحصيل 17, 46 - 47

8 - انظر كشف الخفاء 178 ففيه أن الجملة الأولى من كلام الحسن البصري ، وجعل ابن علان " كل عام تردلون " حديثا

9 - ابن ناجي 1, 67

## فائدة :

قال الشيخ جلال الدين السيوطي<sup>1</sup> في كتابه الكشف<sup>2</sup> : أقول : إن الذي دلت عليه الآثار أن مدة هذه الأمة تزيد على ألف سنة ، ولا تبلغ الزيادة عليها مدة<sup>3</sup> خمسمائة سنة<sup>4</sup> ، انتهى .

قال قبله في أول التأليف المذكور : وبعد فقد كثر السؤال عن الحديث المشهور على ألسنة الناس أن النبي ﷺ لا يمكث في قبره ألف سنة ، وأجيب<sup>5</sup> بأنه باطل لا أصل له ، انتهى .

## 76- ( قوله ) : والإمساك عما شجر بينهم<sup>6</sup>

ش/ سئل مالك عما شجر بين الصحابة؟

فقال مالك<sup>7</sup> : تلك دماء طهر الله منها سيوفنا فلا نلوث بها ألسنتنا .

وروي عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - أنه قال " مثل أصحاب محمد مثل العين ودواء العين ترك مسها " .

---

1- عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي عالم مشارك في أنواع من العلوم ألف أكثر من خمسمائة مؤلف ، توفي سنة 911 هـ ،

معجم المؤلفين 128,5

2- أ- بياض

3- أ- ساقطة

4- انظر هذا مع مقالة في تفسيره عند قوله تعالى : وما يدريك لعل الساعة تكون قريبا : أخرج ابن المنذر وابن أبي حاتم عن سفيان بن عيينة : كان شئ في القرآن وما يدريك فلم يخبر به . لندرس المثنور 242,5

5- ب- وإلا أجيب

6- العبارة قيلت فيما يجب اعتقاده ونصها : من ذلك ... ألا يذكر أحد من أصحاب الرسول إلا بأحسن ذكر والإمساك عما شجر

بينهم

7- ب- ساقطة

8- أ- ساقطة

## 77- ( قوله ) : واتباع السلف الصالح<sup>1</sup>

ش/ قال ابن ناجي : والسلف الصالح وصف لازم يختص عند الإطلاق بالصحابة  
قاله صاحب الحلل<sup>2،3</sup> ، وقال الشيخ زروق : يعني سلف الأمة من الصحابة  
والتابعين من بعدهم من الصالحين الذين صحت أقوالهم ، وأحوالهم ، وأفعالهم فلا  
يخرج عن الحق في حال من الأحوال<sup>4</sup> .

## 78- ( قوله ) : والإستغفار لهم<sup>5</sup>

ش/ أي واجب كما قاله الجزولي ، والشيخ يوسف بن عمر ، قال المهدوي<sup>6</sup> في  
تفسير سورة القتال في قوله تعالى ﴿ وَأَسْتَغْفِرُ لِدُنْيِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ  
وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾<sup>7</sup> : هذا أمر يوجب الإستغفار للمؤمنين ، والمؤمنات ، انتهى .

## باب ما يجب منه الوضوء والغسل

## 79- ( قوله ) : باب ما يجب منه الوضوء والغسل

ش/ قال القرافي في كتاب اللقطة من الدخيرة : الواجب له معنيان : ما يَأْتُم  
بتركه كالصلوات الخمس ، ونحوها ، والثاني : ما يتوقف عليه الشيء وإن لم يَأْتُم

<sup>1</sup> - العبارة : والطاعة ( واجبة ) لأئمة المسلمين من ولاة أمورهم وعلمائهم واتباع السلف الصالح

<sup>2</sup> - ب - التحلل

<sup>3</sup> - ابن ناجي على الرسالة 1، 70

<sup>4</sup> - زروق على الرسالة 1، 70

<sup>5</sup> - العبارة كاملة : واتباع السلف الصالح ، واقفاء آثارهم ، والاستغفار لهم

<sup>6</sup> - أحمد بن عمار بن أبي العباس المهدوي المغربي لغوي أصله من المهدية من تصانيفه : تفسير كبير حماد : التفصيل الجامع لعلوم

التزويل ، معجم المؤلفين 2، 27

<sup>7</sup> - القتال آية 19

بتركه كقولنا : الوضوء واجب في صلاة التطوع ، ونحوه مع أن المتطوع لو ترك ذلك التطوع لم يأثم ، وإنما معناه<sup>1</sup> أن الصلاة تتوقف صحتها على الطهارة ، والسترة { أي سترة العورة }<sup>2</sup> ، انتهى .

والوضوء<sup>3</sup> قال الفاكهاني<sup>4</sup> : قال عياض : هو في عرف الشرع هو<sup>5</sup> : تطهير<sup>6</sup> أعضاء مخصوصة بالماء<sup>7</sup> لتنظف ، وتحس ، ويرتفع عنها حكم الحدث ليستباح بها العبادة ، انتهى . والغسل قال الفاكهاني أيضا : إن أريد به الماء فبالضم ، وإن أريد به المصدر جاز فيه الضم ، والفتح<sup>8</sup> ، وقال النووي : وما ذكره بعض من صنف في لحن الفقهاء من أن قولهم : غسل الجنابة ، والجمعة بالضم لحن فهو خطأ منه بل الذي قالوه ، صواب كما ذكرناه ، انتهى<sup>9</sup>

## 80 - ( قوله ) : يخرج بإثر البول<sup>10</sup>

ش/ بكسر الهمزة ، وسكون الشاء المثلة ، وبفتحة قاله الفاكهاني

## 81- ( قوله ) : وللس البول<sup>11</sup>

(1) -أ- بياض

(2) ما بين المعكوفتين ساقطة -أ-

(3) -ب- الوضوء

(4) عمر بن علي بن سالم اللحيمي الإسكندراني الفاكهاني فقيه مشارك له شرح على الرسالة توفي سنة 731 هـ ، معجم المؤلفين

299,7

(5) -أ- بياض

(6) -ب- تطهير

(7) -أ- ساقطة

(8) -أ- قال

(9) انظر المجموع 139,2

(10) العبارة : وأما الودي فهو ماء أبيض خائر يخرج بإثر البول يجب منه ما يجب من البول

(11) العبارة : ويستحب لها ( المستحاضة ) وللس البول أن يتوضأ لكل صلاة

ش/ بكسر السين قاله الفاكهاني وهو صفة الرجل<sup>1</sup>

82 - ( قوله ) : مستقل<sup>2</sup>

قال : الفاكهاني<sup>3</sup> هو بفتح القاف

83 - ( قوله ) : أو إغماء ، أو سكر ، أو تخبط جنون

ش/ الإغماء ، والسكر ، والجنون يجب الوضوء عندها قليلة كانت أو كثيرة ولا يجب الغسل على المغمى عليه وأما الجنون إذا أفاق<sup>4</sup> فالمذهب أنه لا يجب خلافا لابن حبيب<sup>5</sup> ، انتهى . مختصرا من الفاكهاني .

84 - ( قوله ) : والمباشرة بالجسد للذة

ش/ قال ابن ناجي : وذكر الشيخ المباشرة بالجسد بعد الملامسة<sup>6</sup> حشو ، انتهى<sup>7</sup>

85 - ( قوله ) والقبلة للذة

ش/ قال ابن ناجي : وظاهر كلام الشيخ سواء كانت القبلة على الفم أم لا ، لأنه يعتبر قصد اللذة وهو كذلك في أحد القولين ، والمشهور أن القبلة على الفم تنقض مطلقا للزوم اللذة ما لم تكن قريية صارفة عن اللذة كقبلة الوداع ، انتهى<sup>8</sup>

(1) هكذا

(2) العبارة كاملة : ويجب الوضوء من زوال العقل بنوم مستقل

(3) أ- ساقطة

(4) ب- فاق

(5) عبد الملك بن حبيب السلمي انفرد برئاسة المذهب المانكي بالأندلس بعد يحيى بن يحيى نه كتاب الواضحة توفي سنة 238 هـ

الدياج 8,2-15

(6) عبارته : ويجب الوضوء من الملامسة للذة ، والمباشرة بالجسد للذة

(7) ابن ناجي 78,1

(8) ابن ناجي 78,1

86 - ( قوله ) : أو يقضة<sup>1</sup>

ش/ اليقظة بفتح العين<sup>2</sup> معنى ، فناسبها<sup>3</sup> فتح العين لفظا ، قال الفاكهاني وهو بفتح القاف لم أر فيه غير ذلك ، انتهى .

87- ( قوله ) أو الإستحاضة<sup>4</sup>

ش/ وهذا قول وليس بالمشهور ، والمشهور استحباب الغسل فقط .

88- ( قوله ) : ويوجب الحد<sup>5</sup>

ش/ أي على الزاني ، واللائط بشرط الانتشار كما هو مذكور في محله قاله الشيخ زروق .

89- ( قوله ) : حتى يبعد ما بين الدمين مثل ثمانية أيام ، أو عشرة فيكون حيضا مؤتفا<sup>6</sup>

ش/ هذا على غير المشهور ، والمشهور خمسة عشر يوما .

---

1- العبارة : ويجب الطهر ( الغسل ) مما ذكرنا من خروج الماء الدافق للذة في نوم أو يقضه من رجل أو امرأة

2- -أ- بياض

3- -أ- بياض

4- العبارة : ويجب الطهر ( الغسل ) مما ذكرنا من خروج الماء الدافق... أو انقطاع دم الحيضة ، أو الإستحاضة

5- العبارة : ومغيب الخشفة في الفرج يوجب الغسل ، ويوجب الحد ، ويوجب الصداق ، ويخص الزوجين ، ويحل المطلقة ثلاث للذي طلقها ويفسد الحج ويفسد الصوم

6- العبارة كاملة: وإذا رأت المرأة القصة البيضاء تطهرت ، وكذلك إذا رأت الجفوف تطهرت مكانها وأنه بعد يوم أو يومين ، أو ساعة ، ثم إن عادها دم ، أو رأت صفرة أو كدرة تركت الصلاة ثم إذا انقطع عنها اغتسلت ، وصلت ولكن ذلك كله كدم واحد في العدة والاستبراء حتى يبعد ما بين الدمين مثل ثمانية أيام ، أو عشرة فيكون حيضا مؤتفا

90- ( قوله ) : ومن تهاذى بها الدم بلغ خمسة عشر يوما

ش/ أعلم أن الحيض ينظر فيه باعتبارين باعتبار أقله ، وباعتبار أكثره وكل منهما إما بالنظر إلى العبادات ، أو بالنظر إلى العدة ، فأما باعتبار العبادات فلا حد لأقله وأما باعتبار العدة فأقله ما يسميه النساء حيضا وأما أكثره فخمسة عشر يوما كأقل الطهر ، وأما أكثر الطهر فلا حد له لأنها قد تمكث طور عمرها بغير حيض والله أعلم





## باب طهارة الماء والثوب والبقة



91- ( قوله ) : والمصلّي يناجي ربه

ش/ هذا حديث صحيح ترجم عليه البخاري<sup>1</sup> في صحيحه في كتاب الصلاة بهذا<sup>2</sup> اللفظ الذي ذكره المصنف<sup>3</sup>، وأورد فيه حديث أنس<sup>4</sup> قال النبي ﷺ "فإن أحدكم إذا صلى يناجي ربه عز وجل<sup>5</sup>" وذكر قبله في أبواب القبلة بلفظ "إن أحدكم إذا قام في صلاته فإنه يناجي ربه<sup>6</sup>" وفي رواية البخاري ومسلم<sup>7</sup> "إن المؤمن إذا كان في الصلاة فإنما يناجي ربه<sup>8</sup>" وفي رواية لهما أيضا "إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلا يبصق أمامه فإنما يناجي الله عز وجل ما دام في مصلاه<sup>9</sup>" وذكر الغزالي في الأحياء بلفظ "إنما المصلي مناج ربه<sup>10</sup>". وقال العراقي<sup>11</sup> : متفق عليه ، وكأنه يريد من حيث المعنى .

1 - محمد بن اسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري الإمام الحافظ له كتاب الجامع الصحيح توفي سنة 256 هـ ، معجم المؤلفين

52,9

2 - أ- فهذا

3 - ب المصنف

4 - الصحابي الجليل أنس بن مالك خدام الرسول صلى الله عليه وسلم توفي سنة 92 هـ الاستيعاب لابن عبد البر 1-109-111

5 - البخاري ( الفتح ) 2,154

6 - الفتح 2,59

7 - مسلم بن الحجاج القشيري الإمام الحافظ له كتاب الجامع الصحيح توفي سنة 261 هـ تاريخ التراث 1,263

8 - هكذا لفظه في البخاري في باب ليصق عن يساره ، الفتح 2,57 وانظر معناه في مسلم (النوي) 5,40

9 - وهذا لفظ البخاري في باب دفن النخامة في المسجد ، الفتح 2,58 وانظر مسلم (النوي) 5,40

10 - 1,166

11 - عبد الرحيم بن الحسين المصري الشافعي يعرف بالعراقي حافظ فقيه ، أصولي له ألفية في الحديث ، توفي سنة 806 هـ ، معجم

المؤلفين 5,204

والمراد من المناجي<sup>1</sup> من قبل العبد : ما يقع منه من الذكر ، والتلاوة ، وأما من قبل الباري سبحانه وتعالى فالمراد : إقباله عليه بالرحمة<sup>2</sup> ، والرضوان ، وما بفتحه عليه من العلوم والأسرار .

## 92- ( قوله ) : من سبخة أو حمأة<sup>3</sup>

ش/ السبخة بفتح السين المهملة ، والباء الموحدة ، والتحتية ، والحاء المعجمة ، الأرض المالحة قاله الأسيوطي في حاشيته على البخاري في كتاب التيمم ، زاد الدماميني<sup>4</sup> : فإذا وصفت بها الأرض كسرت الباء ، انتهى . والحمأة بفتح الحاء المهملة ، وسكون الميم ، وبعدها ألف مهموز - الطين الأسود المنتن ، قاله الشيخ زروق في شرحه<sup>5</sup>

## 93- ( قوله ) : وماء البحر طيب طاهر

ش/ قال الشيخ زروق : المراد<sup>6</sup> البحر المالح لأنه محل التغير ، إذ طعمه مر<sup>7</sup> مالح وريحه منتن لكن قال رسول الله ﷺ<sup>8</sup> " هو الطهور ماؤه الحل ميتته"<sup>9</sup> ، انتهى<sup>10</sup>.

1- المناجاة

2- أ- يياض

3- العبارة : ويكون ذلك ( الوضوء ، الغسل ) بماء طاهر غير مشوب بنجاسة ، ولا بما قد تغير لونه لشيء خالطه من شيء نجس ، أو طاهر إلا ما غيرت لونه الأرض التي هو بها من سبخة أو حمأة

4- محمد أبي بكر الدماميني الإمام العلامة الذي اشتهر ذكره له شرح على البخاري توفي سنة 828 هـ، نيل الابتهاج 488-490

5- الزروق على الرسالة 1, 90

6- أ- والمراد

7- أ- ساقطة

8- أ- ساقطة

9- الموطأ ( المنتقى ) 1, 55

10- زروق على الرسالة 1, 91

94- ( قوله ) : وقليل الماء ينجسه قليل النجاسة وإن لم تغيره

ش/ قال ابن ناجي: هذا قول ابن القاسم وهو ظاهر المدونة عند بعضهم ، وقيل: إنه مكروه ، قال ابن رشد : وهو المشهور<sup>1</sup> انتهى ، وعلى قول ابن رشد اقتصر الشيخ خليل في مختصره .

95- ( قوله ) : والسرف منه غلو ، وبدعة

ش/ البدعة لغة الأمر المحدث وشرعا : إحداث أمر في الدين يشبهه أن يكون منه وليس منه ، ومرجعه لإعتقاد<sup>2</sup> ما ليس بقربة قرينة على وجه الحكم بذلك وهذا منه لمن يراه كما لا ، فأما من يعتريه ذلك وسوسة يعتقد نقصها ، وأن ما يفعله من ذلك مخالف للأصل<sup>3</sup> فلا يصح كونه بدعة منه إلا من حيث السورة ، نعم قال بعضهم : الوسوسة بدعة أصلها الجهل بالسنة ، أو خيال في العقل ، انتهى .

من شرح الرسالة للشيخ زروق<sup>4</sup>

96- ( قوله ) : وقد توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم بماء<sup>5</sup> ، وهو وزن رطل وثلاث وتظهر بصاع وهو أربعة أمداد بماء صلى الله عليه وسلم .

1- ابن ناجي على الرسالة 1، 91

2- ب- الاعتقاد

3- في النسخة المطبوعة مخالف لأصل السنة

4- 92، 1 - 93

5- عن سفينة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ بالماء ويفتسل بالصاع ، قال عنه الترمذي : حديث سفينة حديث حسن

صحيح (العارضه) 1، 74-75

ش/ قال الشيخ زروق : أي بمقدار مد من ماء أي ما يسعه من الطعام لأن مقدار المد يسير جدا<sup>1</sup> ، ومن الطعام أضعافه قاله في العارضة .

والرطل اثني عشر أوقية ، والأوقية عشرة دراهم وثلاث درهم ، والدرهم خمسون حبة وخمسا حبة من الشعير الوسط ، انتهى<sup>2</sup> . ولعله وثلاثا درهم .

ثم قال : وقوله : وتطهر بصاع أي بمقدار صاع على معنى ما يسعه من الطعام كما تقدم ، قال بعض الشيوخ : وذلك بعد إزالة الأذى ، وقد روى أنه عليه السلام كان يغتسل هو وعائشة - رضي الله عنها - من إناء يقال له الفرق<sup>3</sup> وهو ثلاثة أصوع ، انتهى

وقال اللخمي<sup>4</sup> في تبصرته : يستحب القصد في الماء في الوضوء والغسل ويكره السرف في ذلك ، انتهى .

وقال ابن العربي في عارضته : وأقل المقدار ما كان يكتفى به سيد الناس فلا يمكن في الوجود أعلم منه ، ولا أرفق ، ولا أحوط ، ولا أسوس بأمور الشرع ومكارم الأخلاق وإذا قلنا إنه يتوضأ بالمد ، ويغتسل بالصاع فمعناه كيلا لا وزنا ، لأن المد والصاع بالماء أضعاف الوزن فتفطن لهذه النكتة الدقيقة<sup>5</sup> ، انتهى .

وقال ابن ناجي : المشهور من المذهب أن الواجب الإسباغ فمهما حصل الإسباغ ولو بأقل من المد فإنه يجزئه ، وكذلك الغسل إذا حصل بأقل من الصاع

1- في النسخة المطبوعة : مقدار المد من الماء 93,1

2- زروق 93,1 ، وما نقله عن العارضة لم نثر عليه فيها عند باب الوضوء ، انظر العارضة 74,1-76

3- فتح الباري 1,377-378 ، التمهيد 8,103

4- علي أبو الحسن بن محمد المعروف باللخمي الفقيه المتفطن له تعليق كبير على المدونة سماه النصرة توفي سنة 478 هـ ، الديباج

2- 104 - 105

5- العارضة 76,1

وقال ابن شعبان<sup>1</sup> : لا يجزئ أقل من المد<sup>2</sup> والصاع ، لأنه لا أحد أرطب من أعضاء رسول الله -صلى الله عليه وسلم ، انتهى<sup>3</sup> .

97- ( قوله ) : من درع أو رداء<sup>4</sup>

ش/ قال الشيخ زروق : الدرع ما يسلك في العنق ، والرداء ما يلتحف به<sup>5</sup> .

98 - ( قوله ) : ويكره أن يصلى بثوب ليس على أكتافه منه شيء

ش/ قال الفاكهاني : المراد بالمكروه أن يكون لحم كتفيه بارزا ، وأما الرداء على الثياب فيستحب ، انتهى . فانظره .

99 - ( قوله ) : تنتقع به<sup>6</sup>

ش/ قال الشيخ زروق : والخمار ما يستر الرأس ، والصدغين ، انتهى .



<sup>1</sup> - أبو اسحاق محمد بن القاسم بن شعبان ينتهي نسبه إلى عمار بن ياسر انتهت إليه رئاسة المالكيين بمصر ، من كتبه الراهي ، توفي

سنة 355 هـ الديباج 194,2-195

<sup>2</sup> - انظر هذا مع أنه قد روي أنه توضأ بثلاثي مد ، بلوغ المرام ص 10

<sup>3</sup> - ابن ناجي 93,1

<sup>4</sup> - العبارة : وأقل ما يصلي فيه الرجل من اللباس ثوب ساتر من درع أو رداء

<sup>5</sup> - في النسخة المطبوعة : والدرع القميص يعني ما يسلك في العنق وقوله والرداء غير موجود فيها 97,1-98

<sup>6</sup> - العبارة : وأقل ما يجزئ المرأة من اللباس في الصلاة الدرع الحصيف السايغ ، وخمار تنتقع به

## باب صفة الوضوء ومسنونه ومفروضه

### وذكر الإستنجاء والإستجمار



100 - ( قوله ) : باب صفة الوضوء ومسنونه ومفروضه ، وذكر

#### الإستنجاء والإستجمار

ش/ لما بين أولا موجبات الوضوء والغسل ، ثم بين ما يفعل به الوضوء ،  
والغسل ، وهو الماء ذكر<sup>1</sup> في هذا الباب صفة الوضوء ، وأتبعه بصفة الغسل ،  
وهو ترتيب حسن .

وقدم الوضوء على الغسل قيل اهتماما به لتكرره ، وقيل موافقة  
لقوله تعالى<sup>2</sup> ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ﴾<sup>3</sup> ثم قال ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُبَا ﴾<sup>4</sup>  
قلت أو لأنه من جملة أحكام الغسل ، والله أعلم .

ولا يقال : قوله : ومسنونه ومفروضه مستغنيا عنه بقوله : صفة الوضوء ،  
لأن المراد تبين صفته ، وتبيين ما المسنون منها من المفروض .

وقدم السنن على الفروض لتقدمه<sup>4</sup> في الفعل وإنما قدمها<sup>5</sup> فعلا لإختبار  
الماء فلا يأتي الفرض إلا بعد تحقق أمر اللون باليد ، والطعم بالمضمضة ، والريح  
بالإستنشاق .

<sup>1</sup> - ب- وذكر

<sup>2</sup> - / ساقطة

<sup>3</sup> - نص الآية " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى

الكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا " المائدة 6

<sup>4</sup> - الظاهر أن الضمير مؤنث وأن الصواب لتقدمها

<sup>5</sup> - أ - قدم

وذكر الفرائض ، والسنن ، وسكت عن الفضائل لأنه إنما تعرض لمفعولات الوضوء وهي أربع فرائض وأربع سنن .

وقال وذكر الإستنجاء<sup>1</sup> ولم يقل والاستنجاء لأن فيها تنبيهها على أن الإستنجاء ليس من الوضوء ، وآخر الإستنجاء في الترجمة<sup>2</sup> على الوضوء لشرف الوضوء ، وقدمه في الكلام عليه على الوضوء لتقدم فعله في الغالب لئلا ينتقض الوضوء ، قلت : والإستنجاء غسل موضع الخبث بالماء .

وهو مشتق من النحو الذي هو البراز ، لأنه يزال به عن محله ، وقيل من النجوة وهي الأرض المرتفعة ، لأنه يقصد الاستتار بها عند ذلك ، وقيل : لأنه يتخلص به من النجاسة ، والنجا الخلوص ، وقيل غير ذلك .

والاستجمار : إزالة ما على المخرجين من الأذى بحامد يابس طاهر منق غير مؤذ ولا محترم .

وسمي استجمار لأنه استعمال بالجمار وهي الحجارة الصغار ، وقيل من الإستجمار بالبخور لأن الحجر يطيب المحل مثل ما يطيب البخور . وقد يطلق الإستنجاء على الإستجمار ، والله أعلم .

101- ( قوله ) : وليس الإستنجاء ما يجب أن يوصل به الوضوء لا في سنن الوضوء ولا في فرائضه ، وهو من باب إيجاب زوال النجاسة به ، أو بالاستجمار لئلا يصلح بها في جسده .

ش/ الضمير المحرور في قوله : زوال النجاسة به قال ابن ناجي : يعود إلى الماء لإنجرار ذكره في الباب السابق ، انتهى<sup>3</sup> .

<sup>1</sup> - أي في العنوان

<sup>2</sup> - - 1 - بياض

<sup>3</sup> - 99,1

والظاهر أنه يرجع إلى الإستنجاء كما صرح به الجزولي ، وهو<sup>1</sup>  
ظاهر عبارة الشيخ زروق<sup>2</sup>.

وقول الشيخ : أن يوصل به الوضوء يريد على جهة الوجوب ، لأن مالكا  
قال : يستحب تقديمه على الوضوء قال الجزولي ، قال : وعليه يحمل قول الشيخ  
فيما بعد : فإن كان قد بال ، أو تغوط غسل ذلك منه ثم يتوضأ ، انتهى .  
قال ابن ناجي : ويقوم من كلام الشيخ أن من حلف ليتوضأ فغسل  
أعضاء الوضوء ولم يستنج أنه لا يحنث ، وهو واضح بناء على اعتبار الألفاظ ،  
وأما على اعتبار المقاصد فأكثر العوام ، أو كلهم يعتقدون أن الإستنجاء من  
الوضوء فيجب أن يسئلوا عن مقصدهم ، انتهى<sup>3</sup> . والله أعلم .

وقال الشيخ زروق : قوله : أن يوصل به الوضوء لا في سنن الوضوء ،  
ولا في فرائضه ، يعني لا في الفعل ولا في الصفة ، ولا في الحكم ، ولا في الآداب  
ولا في غيرها فلا مدخل له ، لا في سنن الوضوء ، ولا في فرائضه ، ولا في آدابه  
ولا في فضائله ، وهذا خلاف ما تعتقده العامة من أنه منه ، أو يشترط اقترانه به  
أو للقائم من النوم دون غيره ، وعلى معتقدهم نبه بهذا الكلام ثم بين حكمه  
بقوله : وهو من باب إيجاب زوال النجاسة .. إلخ<sup>4</sup>.

## تنبيه :

1 - أ - وهي

2 - عبارته : وهو من باب إيجاب زوال النجاسة به وبالاتنجار يعني عن البدن ، وإن كان الاستنجاء أفضل عند الانفراد ، زروق

على الرسالة 99,1

3 - ابن ناجي 100,1

4 - ب - ساقطة



قال الشيخ زروق : والإستنجاء أفضل عند الانفراد ، وجمعهما أحسن ،  
ثم لا يلزم تقديمهما بل يجوز تأخيرهما مع الإمكان إذا لم يخل بالوضوء بمس ذكر ،  
ونحوه<sup>1</sup> ، انتهى .

وقال الشيخ يوسف بن عمر : ويجوز أن يتقدم الإستنجاء على الوضوء أو  
يتأخر ، ويحذر<sup>2</sup> أن يمس ذكره إذا أخره على القول بأن مس الذكر ينقض  
الوضوء ، والمستحب عند مالك أن يتقدم على الوضوء ، انتهى ، ونحوه  
للحزولي.

102- ( قوله ) ويجزئ فعله بغير نية ، وكذلك غسل الثوب النجس .  
ش/ قال ابن ناجي<sup>3</sup> : رأى ابن عبد السلام<sup>4</sup> أن قولهم : لا تفتقر لنية يـدـل  
على أنها معقولة المعنى ، وقولهم : لا يزال إلا بالماء المطلق عند الأكثر يدل  
على أنها عبادة فهو تناقض ، وما ذكره صحيح لا شك فيه وقد أوردته في  
درس كثير من أشتياخي فكلهم لم يجب عنه إلا بما لا يصلح<sup>5</sup> أنتهى ، والله  
أعلم .

103- ( قوله ) : أن يبدأ بعد غسل يده<sup>6</sup>

1 - 99,1

2 - ب- ويجوز

3 - ب- ابن ناجي وابن عبد السلام

4 - محمد بن عبد السلام الإمام الحافظ له أهلية الترجيح بين الأقوال توفي سنة 749هـ ، الدياج 329,2-330

5 - ابن ناجي 100,1

6 - العبارة : وصفة الاستنجاء أن يبدأ بعد غسل يده فيغسل مخرج البول

ش/ أي اليسرى ، والمراد بلها ، قال الشيخ يوسف<sup>1</sup> بن عمر : هذه هي الرواية الصحيحة ، وروي<sup>2</sup> (( يديه )) وهي مشكلة ، لأنه لا فائدة في غسل اليمنى ، ولعله إذا كان فيها نجاسة ، انتهى .

#### 104 - ( قوله ) : ثم يمسه ما في المخرج من الأذى<sup>3</sup>

ش/ يعني الدبر ، وهذا إذا كان يستنجي في موضع قضاء الحاجة ، وأما إن كان فيمسح الدبر قبل أن يقوم لثلاث يلوته : قال الجزولي بالمعنى .

#### 105 - ( قوله ) : أو بيده<sup>4</sup>

ش/ قال الجزولي : يعني اليسرى ، ويعنى إذا لم يجد غيرها ، لأن الإنسان لا ينبغي له أن يباشر النجاسة بيده مع وجود ما يباشرها به ، انتهى .

#### 106 - ( قوله ) : ويسترخي قليلا<sup>5</sup>

ش/ ليظهر ما هنالك من العطوف<sup>6</sup> .

#### 107 - ( قوله ) : ويجيد عرك ذلك<sup>7</sup> بيده

ش/ أي ينعم ، ويحسن ذلك بيده اليسرى ، قال الجزولي : هذا إن قدر ، وإن

1 - أ - ساقطة

2 - أ - وروي

3 - معطوفة على جملة فيفسل مخرج البول

4 - العبارة : ثم يمسه ما في المخرج من الأذى إما بمدر أو بغيره أو بيده

5 - العبارة : أو بيده ثم يحكها بالأرض ويفسلها ثم يستنجي بالماء ويواصل صبه ويسترخي قليلا

6 - لأن المخرج فيه طيات فإذا قابله الماء انكمش فإذا استرخى تمكن من غسله ، كفاية الطالب الرباني 1, 141

7 - أي المخرج

لم يقدر لقصر ، أو مرض قال الطليطلى<sup>1</sup> : يوكل من يجوز له أن يباشره من زوجة أو أم ولد ، ويشترى أمة ، فإن لم يجد فلينتقل إلى التيمم . قال الشيخ ما قاله ليس بين ، وقال غيره يتوضأ ، انتهى .

زاد الشيخ يوسف بن عمر بعد قوله يتوضأ : وذلك من غير غسل ، وقيل لا يمكن عورته لأحد لا لزوجة ، ولا لغيرها ، انتهى .

108 - ( قوله ) : حتى ينتظف

ش/ قال الجزولي : أي تذهب اللزوجة ، وتأتي الحروشة ، انتهى .

109 - ( قوله ) : ومن استجمر بثلاثة أحجار<sup>2</sup>

ش/ ليس ذلك شرطاً بل الواجب الانقاء .

110 - ( قوله ) : يخرج آخرهن نقياً<sup>3</sup>

ش/ أي لا أثر عليها ، ولا بلل .

111 - ( قوله ) : فقد قال بعض العلماء يبدأ فيسمى الله<sup>4</sup>

ش/ قال الشيخ زروق : يعني به ابن حبيب ، وكذلك شأنه في هذا الكتاب

حيث يقول بعض العلماء يريد به ابن حبيب ، وقد يكون معه غيره كـ هذه إذ

روى نحو قوله الأبهري عن مالك ، انتهى<sup>5</sup> .

<sup>1</sup> - لعله عيسى بن دينار الغافقي الطليطلي صاحب ابن القاسم له كتاب الهداية في الفقه ن تولى سنة 212 هـ، معجم المؤلفين

24,8

<sup>2</sup> - العبارة : ومن استجمر بثلاثة أحجار يخرج آخرهن نقياً أجزاء

<sup>3</sup> - ب نقية

<sup>4</sup> - العبارة : فمن قام إلى وضوء من نوم أو غيره فقد قال بعض العلماء : يبدأ فيسمى الله

<sup>5</sup> - زروق 106,1

## 112- ( قوله ) : فيمضمض فاه من غرفة واحدة<sup>1</sup>

ش/ قال الشيخ زروق : قالوا الغرفة بالضم اسم للفعل ، وبالفتح اسم الشيء الذي يغرف به ، والمراد هنا الحقيقة أي ما يؤخذ بالكف الواحدة ، وأطلقها في الغسل على ما يؤخذ باليدين فانظروا موافق اللغة ، انتهى<sup>2</sup> .

## 113 - ( قوله ) : ويجزئه أقل من ثلاث في المضمضة ، والاستنشاق وله جميع ذلك في غرفة واحدة ، والنهاية أحسن

ش/ أي أقل من ثلاث فعلات ، ولا يصح الغرفات لأنه تكرار<sup>3</sup> قاله الجزولي ، وقال الفاكهاني : وهذا لا يختص بالمضمضة ، والاستنشاق أعنى الاختصار على ثلاث ، فإن مغسولات الوضوء كله كذلك، وكأن مرادة ، والله أعلم - بقوله : والنهاية أحسن من الاثنين لا أحسن من الواحدة إذا الاختصار على الواحدة مكروه ، وليس بين الكراهة ، والحسن صيغة أفعال ، ولو قال : ويجزئه الاختصار على اثنين لكان أبين للمراد ، لأنه أقل ما يتناول الاختصار على الواحدة بلا شرط<sup>4</sup> ، انتهى .

## 114- ( قوله ) : ثم يأخذ الماء إن شاء بيديه جميعا ، وإن شاء بيده اليمنى<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - العبارة : ثم يدخل يديه في الإناء فيأخذ الماء فيمضمض فاه من غرفة واحدة إن شاء أو من ثلاث غرفات

<sup>2</sup> - زروق 1، 107

<sup>3</sup> - أي مع جملة سابقة وهي : فيمضمض فاه ثلاثا من غرفة واحدة إن شاء أو ثلاث غرفات ... ويجزئه أقل من ثلاث في المضمضة والاستنشاق .. الخ .

<sup>4</sup> - أ- بياض

<sup>5</sup> - بقية العبارة : ثم ينقله إلى وجهه

ش/ قال الشيخ زروق : يعنى هو مخير ، وظاهره من غير ترجيح ، وقاله ابن حبيب وعبد الوهاب<sup>1</sup> ، وعن مالك بهما أولى ، وقد يستروح من تقديمه<sup>2</sup> هنا ، وعن ابن القاسم بواحدة أولى لأنه أعون على التقليل ، انتهى<sup>3</sup> .  
قال الفاكهاني : إنما يتهيأ له أخذ الماء بيديه جميعا إذا كان الإناء مفتوحا أو على نهر ، ونحوه انتهى .

#### 115 - ( قوله ) : لحيه<sup>4</sup>

ش/ قال الفاكهاني : بفتح اللام ، وقال الجزولي : بسكر اللام ، وفتحها

#### 116 - ( قوله ) : وأسارير جبهته

ش/ أسارير جمع أسرار ، وأسرار جمع سرير بكسر السن كغيب ، وقال في الصحاح : السرر واحد أسرار الكف ، والجهة وهي خطوطها ، وجمع الجمع أسارير ، والسرار لغة في السرار<sup>5</sup> ، انتهى .

#### 117 - ( قوله ) : وما تحت مارنه<sup>6</sup>

ش/ المارن هو ما لأن من الأنف

#### 118 - ( قوله ) : ثم يفرغ الماء على سبابته<sup>7</sup>

1 - القاضي عبد الوهاب بن نصر البغدادى أحد أئمة المذهب ، توفى سنة 422 هـ ، الدياج 2، 26-29

2 - أي في قوله بيديه جميعا

3 - زروق 1، 108-109

4 - العبارة : وحده منابت شعر راسه إلى طرف ذقنه ودور وجهه كله من حد عظمي لحيه إلى صدغيه ( ما بين الأذن والعين )

5 - أي بكسر السين انظر مادة سرر

6 - العبارة : ويمر يديه على ماغار من ظاهر أشفاهه وأسارير جبهته وما تحت مارنه من ظاهر أنفه

7 - العبارة في مسح الأذنين ونصها : ثم يفرغ الماء على سبابته وإماميه وإن شاء غس ذلك في الماء ثم بمسح إذنيه ظاهرهما وباطنهما

ش/ السبابة هي التي تلي الإبهام ، وسميت بذلك لأن الناس يشيرون بها عن السبب ، انتهى من تهذيب الأسماء واللغات ، ويقال لها أيضا المسبحة بضم الميم ، وفتح السين المهملة ، وكسر الباء الموحدة المشددة ، لأن المصلي يشير بها عند التوحيد .

#### 119 - ( قوله ) : وتمسح على دلاليتها<sup>1</sup>

ش/ بفتح الدال قاله ابن ناجي في شرح المدونة عن عياض

#### 120 - ( قوله ) : يوعبها بذلك<sup>2</sup>

ش/ الايعاب الاكمال

#### 121 - ( قوله ) : ويعرك عقبه ، وعرقوبه

ش/ العقب مؤخر القدم مما يلي الأرض ، والعرقوب العصب<sup>3</sup> الثابتة من العقب إلى الساق قاله الجزولي .

#### 122 - ( قوله ) : من جساوة<sup>4</sup>

ش/ غلظ الجسد ، انتهى

<sup>1</sup> - العبارة : تمسح المرأة كما ذكرنا ( أي في مسح الرجل رأسه ) ومسح على دلاليتها ( أي ما استرسل من شعرها )

<sup>2</sup> - العبارة : ثم يغسل رجله يصب الماء بيده اليمنى على رجله اليسرى يعركها ( يدلكها ) بيده اليسرى قليلا قليلا يوعبها بذلك

<sup>3</sup> - أ- القصبة

<sup>4</sup> - العبارة : ويعرك عقبه وعرقوبه وما لا يكاد يداخله الماء بسرعة من جساوة أو شقوق

123 - ( قوله ) : وقال رسول الله ﷺ - " من توضأ فأحسن الوضوء ، ثم رفع طرفه إلى السماء " إلى آخر الحديث<sup>1</sup>

ش/ هذا الحديث أخرجه الترمذي<sup>2</sup> ، وقوله فأحسن الوضوء قال الجزولي : أي أتى به بفرائضه وسننه ، وفضائله ، وقيل أخلص له فيه ، انتهى .

124 - ( قوله ) : استحب بعض العلماء أن يقول بأثر الوضوء : اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين

ش/ وقفه بعضهم على عمر ، وعلى علي<sup>3</sup> ، وعلى عثمان ، وأسنده بعضهم<sup>4</sup> .



<sup>1</sup> - بقيته فقال : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ، فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء

<sup>2</sup> - العارضة 71,1 والترمذي محمد بن عيسى الترمذي الحافظ تلمذ للبخاري له الجامع الصحيح توفي سنة 279 هـ معجم المؤلفين 104,11

<sup>3</sup> - مصنف ابن أبي شيبة 113,6

<sup>4</sup> - كحديث الترمذي السابق ، قال عنه الترمذي : هذا حديث في إسناده اضطراب العارضة 72,1

## باب الغسل من الجنابة



125 - ( قوله ) : باب الغسل من الجنابة

ش/ هذا الغسل حكمه الوجوب كما تقدم<sup>1</sup>، وقال الجزولي في الكبير \_ بعد أن عد فرائضه وسننه الشيخ : فمن لم يعرف فرائضه ، ولا سننه لا تجوز إمامته ، ولا شهادته ، ومن صلى خلفه يعيد أبدا ، ثم قال : ومن الاغتسال ما هو مختلف هل هو سنة أو مستحب وهو غسل العيدين ، وكذلك اغتسالات الحج الثلاثة<sup>2</sup> ، وزاد بعضهم الاغتسال عند صلاة الخسوف ، وعند صلاة الاستسقاء ، وقال إنه من السنن ، والغسل المباح للغسل لدخول السوق ، وللتبرد ، وغيره ، انتهى

126 - ( قوله ) : سواء<sup>3</sup>

ش/ قال ابن ناجي : يريد الشيخ بقوله : سواء في الصفة ، ويلحق بذلك سائر الاغتسالات الشرعية ، لم يرد بذلك التكلم على الحكم لأن ذلك سبق<sup>4</sup> ، انتهى ونحوه للجزولي في الكبير .

127 - ( قوله ) : فإن اقتصر المتطهر على الغسل دون الوضوء أجزأه

ش/ قال الجزولي : يريد أجزأه عن الوضوء ، ويريد أيضا ما لم يمس ذكره ، قال

<sup>1</sup> - أ- قال

<sup>2</sup> - وهي اعتسال الاحرام ولو حائضا أو نفساء ، والثاني الغسل لدخول مكة ويطلب من غير حائض ونفساء لأنه لدخول المسجد والطواف والثالث الغسل لعرفة ولو لحائض ونفساء ، ووقته بعد الزوال ، هامش حاشية هداية الناسك للشيخ محمد عابد 37-38

<sup>3</sup> - العبارة : أما التطهر فهو من الجنابة ومن الحيضة والنفاس سواء

<sup>4</sup> - ابن ناجي 122,1



في المدونة : قال ابن عمر<sup>1</sup> : وإن لم يتوضأ الجنب أجزاءه الغسل ما لم يمس فرجه<sup>2</sup>  
قال أبو الحسن<sup>3</sup> في الكبير : مفهومه لو مس فرجه لم يجزه ذلك الغسل عن  
وضوئه ، وأعاد الوضوء يعني وإذا مر بيده على مواضع الوضوء أجزاءه وينويه على  
ما قال أبو محمد<sup>4</sup> ، انتهى ، ولا يؤخذ هذا مما سيأتي ، انتهى ، كلام الجزولي .

128 - ( قوله ) : وإن شاء أخر غسلهما إلى آخر غسله<sup>5</sup>

ش/ قال الجزولي : انظر إذا أخر غسلهما هل يمسح راسه ، وأذنيه أم لا ؟ فقليل  
لا يمسح ، لأنه من هناك يبدأ بالغسل يجزيه ، قاله ابن بشير ، وغيره ، وهو تفسير  
المذهب ، وقيل يمسحهما وهو ظاهر الكتاب ، انتهى . معنى كلام الرسالة .

129 - ( قوله ) : ثلاث غرفات غاسلا له بهن<sup>6</sup>

ش/ قال ابن ناجي : وقول الشيخ غاسلا له بهن يحتمل أن يعم بكل غرفة وهو  
ظاهر كلام أهل<sup>7</sup> المذهب وبه الفتوى ، انتهى .<sup>8</sup>

130 - ( قوله ) : وتضعف رأسها وليس عليها حل عقاصها<sup>9</sup>

<sup>1</sup> - عبد الله بن عمر بن الخطاب أسلم بحكة مع أبيه وهاجر معه ، توفي سنة 74هـ ، صفة الصفوة 1، 563-582

<sup>2</sup> - المدونة 1، 29

<sup>3</sup> - علي أبو الحسن المالكي الشاذلي صاحب كفاية الطالب الرباني رسالة ابن أبي زيد القيرواني له شروح على الرسالة صغير ، وكبير ، ومتوسط ، توفي 857 هـ ، انظر كفاية الطالب الرباني مع حاشية العدوي 1، 3-4

<sup>4</sup> - ابن أبي زيد حيث قال في المتن : وإن مسه في ابتداء غسله وبعد أن غسل مواضع الوضوء منه فليمر بعد ذلك بيديه على مواضع الوضوء بالماء على ما ينبغي من ذلك وينويه

<sup>5</sup> - العبارة : ثم يتوضأ وضوء الصلاة فإن شاء غسل رجله وإن شاء أخرها إلى آخر غسلة

<sup>6</sup> - العبارة : ثم يغرف بها على رأسه ثلاث غرفات غاسلا له بهن

<sup>7</sup> - أ- ساقطة

<sup>8</sup> - 124، 1

<sup>9</sup> - جمع عقصة وهي الخصلة من الشعر تضفرها ثم ترسلها ، كفاية الطالب الرباني 1، 171

ش/ قال الجزولي : وكذلك المعقص من الرجال ، ولكن<sup>1</sup> يكره<sup>2</sup> إذا لم تكن عادتهم العقص ، ولأن فيه تشبها بالنساء ، وأما إذا كان ذلك عادتهم فلا يكره ، انتهى . وانظر ابن ناجي فإنه أطال بعض الطول<sup>3</sup> .

### 131 - ( قوله : ويتابع عمق سرته إلى آخره<sup>4</sup> )

ش/ قال الجزولي : ينبغي للمغتسل إذا شرع في الغسل أن يقرأ هذه المواضع ليكون تنبيها له عليها ، انتهى .

### 132 - ( قوله ) وبين أليته

ش/ ويسترخي ليغسل حلقة الدبر فإنها من المغايب ، انظر ابن رشد .

### 133 - ( قوله ) : ويحذر أن يمسه ذكره

ش/ والحدث في أثناء الغسل كمس الذكر قاله ابن جماعة<sup>5</sup> في فرض العين ونصه ويصلى به أي الغسل وإن لم يتوضأ في أوله ولا في آخره إذا لم يمسه ذكره ، وأو يحدث أثناءه ، انتهى ، وهو في عبارة ابن الحاجب<sup>6</sup> وانظر الفرق الثاني والأربعين من كتاب الفروق للقرافي

1 - ب - ساقطة

2 - أ - ساقطة

3 - وبداية عبارته مع عبارة المن ، وليس عليها حل عقاصها يريد إذا كان رخوا بحيث يدخل الماء وسطه ، وإلا كان غسلها باطلا ، ابن ناجي 124,1

4 - بقية العبارة : وتحت حلقة ويخلل شعر لحيته وبين أليته ورفغيه ( باطن الفخذ وقيل ما بين الدبر والذكر ) وتحت ركبتيه وأسافل رجليه ويخلل أصابع يديه

5 - لهله أبو بكر بن القاسم بن جماعة الهواري اخذ عنه ابن عبد السلام توفي سنة 712 هـ ، الشجرة 205 - 206

6 - عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب الامام : توفي سنة 646 هـ ، الدياج 86,2-87 ، ومن مؤلفاته جامع الامهات نغوم بشرحه وتحقيقه وبيان أدلته وسيخرج قريبا ان شاء الله

### 134 - ( قوله ) : على ما ينبغي من ذلك وينويه<sup>1</sup>

ش/ قال ابن ناجي : يعني من الترتيب والمولاة ، وعدد المرات قاله التادلي<sup>2</sup> ، وقال الشارح المسمى بكرامه { هكذا } على ما ينبغي أي يجب من التدلك ، انتهى .

وقال الجزولي ، ويوسف بن عمر : الإشارة في قوله : على ما ينبغي من ذلك تعود على النقل فيكون ينبغي على الاستحباب وقيل : على التدلك فيكون ينبغي واجبا ، وقيل على الترتيب فيكون مستحبا .

وقيل : يعود على فرائض الوضوء ، وسننه وفوائله فيكون واجبا أيضا ، إلا أنه على هذا التأويل يكون قوله : وينويه تكرارا ، لأن النية من أحكام الوضوء انتهى . وقال الشيخ زروق : وقوله : وينويه أي ينوي الوضوء<sup>3</sup> ، وقاله الفاكهاني وغيره<sup>4</sup> .

قال المازري في شرح التلقين : ومن العجب أن يسبق إلى الفهم أن مذهب أبي محمد أحوط في التزام النية ، وليس الأمر كذلك فإن الشيخ أبا الحسن إذا كان مذهبه الاستغناء عن تحديد النية فإن تحديدها بنية الحدث الأصغر { يمنع من الاجزاء على طريقة فإن النية للحدث الأصغر }<sup>5</sup> لا تنوب عن نية الحدث الأكبر انتهى .

<sup>1</sup> - العبارة : وإن منه ( الذكر ) في ابتداء غسله وبعد أن غسل مواضع الوضوء منه فليمر بعد ذلك بيديه على مواضع الوضوء منه بالماء على ما ينبغي من ذلك وينويه

<sup>2</sup> - أحمد بن عبد الرحمن التادلي الفاسي له شرح على الرسالة توفي سنة 741هـ ، الديباج 1، 255

<sup>3</sup> - زروق 1، 127

<sup>4</sup> - 1- بياض

<sup>5</sup> - ب- ما بين المتوقفين غير موجود

## باب التيمم



135- ( قوله ) : وقد يجب مع وجوده إذ لم يقدر على مسه  
ش/ قال الأقفهسي<sup>1</sup> : فإن كان يقدر على مس الماء المسخن وجب عليه أن  
يسخنه ، ولا يجوز له التيمم إلا إذا كان لا يقدر على مسه جملة أو<sup>2</sup> لا يجد من  
يسخن له ، وتحصل له مشقة فادحة بذلك فالظاهر أنه لا يجب عليه التسخين ،  
انتهى . من شرحه على الرسالة .

136 ( قوله ) : وإن لم يكن عنده منه علم تيمم في وسطه  
ش/ هذا هو المتردد في وجود الماء ، وتيممه في وسط الوقت على جهة  
الإستحباب قاله الشيخ يوسف بن عمر .

137- ( قوله ) : وكذلك إن خاف ألا يدرك الماء<sup>3</sup> في الوقت ورجا أن يدركه  
فيه

ش/ قال الجزولي : الرجاء والخوف هنا متساويان حتى لو غلب الرجاء لكان  
كالموثق ، أو غلب الخوف لكان كاليائس ، انتهى . وهذا هو المتردد في لحوق  
الماء كذا جملة ابن عمر ، والأقفهسي ، والشيخ زروق<sup>4</sup> ، وجملة ابن ناجي على

<sup>1</sup> - جمال الدين عبد الله بن مقداد الأقفهسي تفقه بالشيخ خليل له شرح على الرسالة ، توفي سنة 823 هـ ، نيل الانتهاج 229 ،

الشجرة 240

<sup>2</sup> - أ - ولا يجد

<sup>3</sup> - ب - يدركه

<sup>4</sup> - الزروق على الرسالة 131/1

من غلب عليه الرجاء فقال : في كلامه - رحمه الله - مخالفة للمذهب ، وذلك ان ظاهر كلامه - رحمه الله - في الراجي لا يؤخر ، بل يتيمم في وسط الوقت وليس كذلك بل حكمه كالموقن<sup>1</sup> ، انتهى . وما حمل عليه الأولون كلام الشيخ<sup>2</sup> المؤلف أولى ، والله أعلم .

#### 138- ( قوله ) : وقد قيل<sup>3</sup> يتيمم لكل صلاة<sup>4</sup>

ش/ هذا هو المشهور وما قدمه ليس بمشهور .

#### 139- ( قوله ) : يضرب بيديه الأرض<sup>5</sup>

ش/ قال الشيخ زروق يعني يضعهما عليها<sup>6</sup> ، انتهى . وقاله في الطراز في شرح قول المدونة .

#### 140- ( قوله ) : وإن تعلق بهما شيء نفضهما نفضا خفيفا

ش/ قال الشيخ زروق : مفهومه وإن لم يعلق شيء فلا نفض ، وكذلك قال بعض الشيوخ ، وأن التعلق شرط في النفض وقوله : نفضا خفيفا شرط فلا ينفضهما نفضا قويا ، وقال ابن حبيب : ينفخ فيهما وهو نص الحديث<sup>7</sup> ، انتهى<sup>8</sup> . من شرح الرسالة بلفظه .

1 - ابن ناجي على الرسالة 130/1-131

2 - ب- ساقطة

3 - ا- ساقطة

4 - العبارة : ولا يصلي صلاتين يتيمم واحد من هؤلاء إلا مريض لا يقدر على مس الماء لضرر يحسمه مقيم ، وقد قيل يتيمم لكل صلاة

5 - العبارة : يضرب بيديه الأرض فإن تعلق بهما شيء نفضهما نفضا خفيفا ثم مسح بهما وجهه

6 - 133,1

7 - في البخاري أنه جاء رجل إلى عمر بن الخطاب ، فقال : إني أحببت فلم أصب الماء ، فقال عمار بن ياسر لعمر بن الخطاب : أما تذكر أنا كنا في سفر أنا وأنت فلم تصل ، وأما أنا فتمعكت فصليت فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم - فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إنما كان يكفيك هكذا ، فضرب النبي صلى الله عليه وسلم بكفيه الأرض ، ونفخ فيهما ، ثم مسح بهما وجهه وكفيه ،

الفتح 1, 459-460

8 - زروق 1, 133

141- ( قوله ) : ثم يمسح بهما وجهه كله

ش/ قال الأقفهي : ويبدأ من أعلاه كما ذكر في الوضوء ، وسكت عنه هنا اعتمادا على ما قدمه في غسل الوجه ، وإن لم يبدأ من أعلاه أجزاءه ، ويجري يديه على ما طال من لحيته ، انتهى .

142- ( قوله ) : مسحاً<sup>1</sup>

ش/ قال أبو عمران الجزولي : إنما زاد قوله مسحاً ليزيل الإبهام الذي في قوله يمسح ، وليبين<sup>2</sup> أن المسح مبني على التخفيف فلا يتابع العضون بخلاف الوضوء ، ولذلك قال مسحاً يعني لاغسلاً وفيه قولان هل يتابع العضون أم لا ؟ انتهى من الجزولي ،

وقال الشيخ زروق : قوله مسحاً يعني شرعياً بحيث لا يخل بشئ منه ولا يتركه قل أو كثر ، ولا خلاف في وجوب ذلك ابتداء ، فإن وقع شئ من ذلك ابتداء فقال ابن مسلمة<sup>3</sup> اليسير عفو ، ولا خلاف في الكثير قال ابن عرفة<sup>4</sup> : ويعم الوجه مسحاً ، ابن شعبان ولا يتبع عضونه<sup>5</sup> .

143- ( قوله ) : يجعل أصابع يده اليسرى<sup>6</sup>

ش/ قال الجزولي يعني ما عدا الإبهام إذ لا يمكن .

<sup>1</sup> - العبارة : ثم يمسح بهما وجهه كله مسحاً

<sup>2</sup> - أ- وليس

<sup>3</sup> - محمد بن مسلمة روى عن مالك وتفقه عنده له كتب فقه توفي سنة 216 هـ ، ترتيب المدارك 1، 131-132

<sup>4</sup> - محمد بن عرفة الورغي إمام تونس وعالمها توفي سنة 803 هـ ، نيل الابتهاج 463-469

<sup>5</sup> - زروق 1، 133-134

<sup>6</sup> - العبارة : ثم يضرط يديه الأرض فيمسح بمناه يسراه يجعل أصابع يده اليسرى على أطراف أصابع يده اليمنى ثم يمر أصابعه على ظاهر يده وذراعه وقد حنى عليه أصابعه حتى يبلغ المرفقين

144- ( قوله ) : حتى يبلغ المرفقين

ش/ قال الأقفهسي : ظاهر كلامه أنه لا يسمح مرفقه لأن حتى للغاية ، فنقول : يريد مع المرفقين كما تقدم في الوضوء ، انتهى .

145- ( قوله ) : حتى يبلغ الكوع من يده اليمنى<sup>1</sup>

ش/ قال الشيخ زروق : الكوع هو رأس الزند مما يلي الإبهام ، والكرسوع ، يقابله ، وهو الذي يلي الخنصر ، والمقصود هنا مجموعهما لكن اكتفى بأحدهما عن الآخر ، انتهى<sup>2</sup> .

146- ( قوله ) : إلى آخر أطرافه<sup>3</sup>

ش/ قال الشيخ زروق : ويتحفظ على رؤوس الأصابع<sup>4</sup> ، انتهى<sup>5</sup> .

147- ( قوله ) : حتى يجد من الماء ما تتطهر به المرأة<sup>6</sup>

ش/ قال الشيخ زروق : روى قوله يجد بالتثنية ، والأفراد فعلى الأول طلب الماء وشراؤه عليهما ، وعلى الثاني على الرجل وحده ، وهما قولان<sup>7</sup> ، انتهى .

<sup>1</sup> - العبارة : ثم يجعل كفه على باطن ذراعه من طي مرفقه قابضا عليه حتى يبلغ الكوع من يده اليمنى

<sup>2</sup> - 134,1

<sup>3</sup> - العبارة : فإذا بلغ الكوع مسح كفه اليمنى بكفه اليسرى إلى آخر أطرافه

<sup>4</sup> - أي يعتني بهما

<sup>5</sup> - 134,1

<sup>6</sup> - العبارة : ولا يبطأ الرجل امرأته التي انقطع عنها دم حيض أو نفاس بالطهر بالثيم حتى يجد الماء ما تتطهر به المرأة ثم ما يتطهران

به جمعا

<sup>7</sup> - 136,1

## باب المسح على الخفين



148- ( قوله ) : وله أن يمسخ على الخفين

ش/ قال الشيخ زروق عن الحنفية جواز مسح الخفين فيما يجب اعتقاده وفيه نظر ، لأن الخلاف بين الأمة فيه شهير ، والنص الرافع للخلاف فيه غير موجود ، نعم كونه باطلا يجب نفيه لتظافر النصوص عليه ، وإن كانت لا تبلغ القطع فهي تكاد تبلغه ، وعد<sup>1</sup> عدم اعتقاده من البدع إسراف في الأمر ، وإفراد فيه والله سبحانه أعلم ، انتهى<sup>2</sup> .

149- ( قوله ) : مسح عليهما وإلا فلا<sup>3</sup>

ش/ قال الشيخ زروق : يعنى في وضوئه بدلا عن<sup>4</sup> غسل رجليه ، وينوي الوجوب لأنه الأصل ، انتهى<sup>5</sup> .

150 ( قوله ) : وكذلك يفعل باليسرى<sup>6</sup>

ش/ قال الفاكهاني : وهل يجدد لهما الماء أم لا يجدد لهما الماء إذا نفذ<sup>7</sup> البلل في أثناء الرجل كما في الرأس ، انتهى

<sup>1</sup> - أ- وعن

<sup>2</sup> - في النسخة المطبوعة غير موجود ، وتكلم فيها عن حكم إنكاره كونه من البدع أم لا 139,1

<sup>3</sup> - العبارة : فهذا الذي إذ أحدث و ( أراد أن ) يتوضأ مسح عليهما وإلا فلا ( أي لا يرخص له المسح )

<sup>4</sup> - أ- من

<sup>5</sup> - 137,1

<sup>6</sup> - العبارة : وصفة المسح أن يجعل يده اليمنى من فوق الخف من طرف الأصابع ويده اليسرى من تحت ذلك ثم يذهب بيده إلى حد

الكعبين وكذلك يفعل باليسرى مثل ذلك

<sup>7</sup> - أ- تعذر



### 151- ( قوله ) حتى يزيله بمسح ، أو غسل<sup>1</sup>

ش/ قال الشيخ زروق : والمسح والغسل عائدان لإزالة الطين ، والروث ، معا على البدل لأنه يكفي في الخف ، والنعل من روث الدواب الدلك على المشهور بخلاف العذرة ونحوها ، انتهى<sup>2</sup> . يريد فإنه لا بد من الغسل قاله الأقفهسي وغيره .

### 152- ( قوله ) : من القشب<sup>3</sup>

ش/ قال الشيخ زروق : يعني يابس الأرواث لا العذرة إذ يجب غسلها ؛ انتهى<sup>4</sup> هذا خلاف ما فسر به القاضي عياض ، قال في التنبيهات هو يسكون القاف الرجيع اليابس ، انتهى .

<sup>1</sup> - العبارة : ولا مسح على طين في أسفل خفه ، أو روث دابة حتى يزيله بمسح أو غسل

<sup>2</sup> - 139,1

<sup>3</sup> - العبارة : قبلت في بيان صفة أخرى للمسح ونصها : وقيل يبدأ في مسح أسفله من الكمين إلى أطراف الأصابع لتلا يصل إلى عقب خفه شيء من رطوبة ما مسح من خفيه من القشب

<sup>4</sup> - 139,1

## باب في أوقات الصلاة وأسمائها



### 153- ( قوله ) : باب في أوقات الصلاة وأسمائها

ش/ قال المازري : الوقت عبارة عن حركة الفلك المتضمنة لليل والنهار ، فإذا طلعت الشمس كان نهارا ، وإذا غربت كان ليلا ، وحقيقته اقتران وجودين أحدهما معلوم ، والآخر مجهول فالمعلوم وقت للمجهول ، مثلاً وقت الظهر مجهول ، والزوال معلوم ، فالزوال وقت للظهر ، انتهى . من الجزولي الكبير .

### 154- ( قوله ) : ووقت الظهر<sup>1</sup>

ش/ تسمى الظهر الأولى ، وصلاة المهجيرة قاله الجزولي

### 155- ( قوله ) : وأخذ الظل في الزيادة

ش/ قال الجزولي<sup>2</sup> : انظر كيف أطلق الظل على الفيء ؟ لأن الظل { عند أهل<sup>3</sup> } اللغة ما كان قبل الزوال ، وأما ما كان بعده فهو فيء فهذا الذي قاله خلاف اللغة ، انتهى .

### 156- ( قوله ) : وأول وقت العصر<sup>4</sup>

ش/ تسمى العصر ، وصلاة العشي قاله الجزولي

<sup>1</sup> - العبارة : الظهر إذا زالت الشمس عن كبد السماء ، وأخذ الظل في الزيادة

<sup>2</sup> - 1 - البرزلى

<sup>3</sup> - ما بينهما أ غير موجود

<sup>4</sup> - العبارة : وأول وقت العصر آخر وقت الظهر

## 157- ( قوله ) : وهي صلاة العشاء<sup>1</sup>

ش/ قال ابن العربي في العارضة : العشاء بكسر العين ، وأول ظلام الليل وذلك من المغرب إلى العتمة ، والعشاء بفتحها طعام ، ذلك الوقت والعشاءان المغرب ، والعتمة ، انتهى<sup>2</sup> .

## 158- ( قوله ) : ويكره النوم قبلها ، والحديث لغير شغل بعدها

ش/ قال الجزولي - قال في التقييد المسمى تقرير<sup>3</sup> : قوله ويكره النوم قبلها يريد وإن اتخذ وكيلاً لذلك ، لأنه قد يصيب الوكيل ما أصاب الموكل ، انتهى .  
قال ابن ناجي : وظاهر كلام الشيخ أنه يكره ولو وكل من يوقظه ، وحديث الوادي<sup>4</sup> يدل على جوازه ، انتهى<sup>5</sup>

وظاهر كلام القاضي عياض في الإكمال ، والقرطبي<sup>6</sup> في المفهم ، والأبي أن مذهب مالك كراهة النوم مطلقاً ، لأنهم نقلوا التفصيل بين أن يوكل من يوقظه ، وأن لا يوكل ، عن الطحاوي<sup>7</sup> قال ابن العربي في العارضة : إنما كرهه النوم قبل العشاء ، مخافة غلبته إلى خروج الوقت فإن غلب أحد النوم ، أو علم من نفسه اليقظة قبل خروج الوقت بعادة ، أو بأن يكون معه من يوقظه جاز

<sup>1</sup> - العبارة : ووقت صلاة العتمة وهي صلاة العشاء وهذا الاسم أولى لما غيبة الشفق

<sup>2</sup> - العارضة

<sup>3</sup> - أ- بتقدير

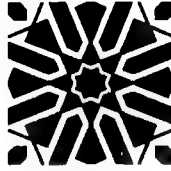
<sup>4</sup> - عن عبد الله بن قتادة عن أبيه قال : سرتنا مع النبي صلى الله عليه وسلم - ليلة فقال بعض القوم : لو عرست بنا يا رسول الله ، قال : أخاف أن تناموا عن الصلاة قال بلال : أنا أوقظكم فاضطجعوا ، وأسند بلال ظهره إلى راحته فغلبته عيناه فنام فاستيقظ النبي عليه السلام وقد طلع حاجب الشمس فقال : يا بلال أين ما قلت ؟ فقال ما القيت علي نومة مثلها قط قال : إن الله قبض أرواحكم حين شاء وردها عليكم حين شاء ، البخاري ( فتح الباري ) 206،2-207

<sup>5</sup> - 147،1

<sup>6</sup> - أحمد بن عمر الأنصاري القرطبي ، له شرح على صحيح مسلم سماه المفهم توفي سنة 626 هـ ، الديباج 1،240-242

<sup>7</sup> - أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي الثقة الثبت البارع في الفقه ، والحديث ، توفي سنة 321 هـ ، التراث 2،288

لحديث عبد الله بن عمر في الصحيح شغل عنها رسول الله ﷺ ليلة حتى رقدنا  
في المسجد ، واستيقظنا<sup>1</sup> ، ورقدنا ، واستيقظنا ، انتهى .



---

<sup>1</sup> - البخاري ( الفتح ) 2, 190

## ﴿باب صفة العمل في الصلاة المفروضة﴾

159- ( قوله ) : بقدر التغليس<sup>1</sup>

ش/ التغليس اختلاط الظلمة مع الضياء قاله الأقفهسي .

160- ( قوله ) : وتجهير بقراءتها<sup>2</sup>

ش/ قال الشيخ زروق : يعني كما جهرت<sup>3</sup> بالفاتحة فإن حكمهما في ذلك سواء ، انتهى<sup>4</sup> .

161- ( قوله ) : فإذا أتممت السورة كبرت

ش/ قال الشيخ زروق : وظاهر كلامه أنه عند تمامها لا يسهل شيئا ، وذكر الغزالي أنه يسهل ، ويستحب وقوفه بعدها قدر تسبيحة تحقيقا لحتمها قائما ، ولم نقف في المذهب على شيء من<sup>5</sup> ذلك ، انتهى<sup>6</sup> .

وقال الجزولي : قوله : فإذا تمت كبرت يعني ولا تقف إذ ليس هناك ما ينتظر ، انتهى فتأمله .

162- ( قوله ) : في انحطاطك للركوع<sup>7</sup>

<sup>1</sup> - العبارة : فإن كنت في الصبح قرأت جهرا بأمر القرآن .. ثم تقرأ سورة من طوال المفصل وإن كانت أطول من ذلك فحسن بقدر التغليس .

<sup>2</sup> - أي السورة في صلاة الصبح

<sup>3</sup> - ب- جهر

<sup>4</sup> - 159,1

<sup>5</sup> - ب- في

<sup>6</sup> - 159,1

<sup>7</sup> - العبارة : كبرت في انحطاطك للركوع

ش/ قال الشيخ زروق : يعني في حالة كونه منحطاً فتعمر هذا المحل بالتكبير من أوله إلى آخره ، وهذا مستحب فإن عجل أو أخر فلا بأس بذلك ، انتهى<sup>1</sup> .

#### 163- ( قوله ) : وتمكن يديك من ركبتك

ش/ قال الشيخ زروق : وكان عليه السلام إذا ركع أمكن يديه من ركبتيه ، وهصر ظهره<sup>2</sup> وقوله : وهصر بهاء بعدها صاد مهملة مفتوحتين مال به إلى الأرض<sup>3</sup> .

#### 164- ( قوله ) : وتسوى ظهرك مستويا

ش/ قال الشيخ زروق : نهى عليه السلام عن تذييع كتذييع الحمار<sup>4</sup> ، يعني تغيب الظهر حتى يصير كظهر الحمار ، والتذييع بالحاء المهملة قاله الجوهري ، انتهى . وهو بالدال المهملة كذا في الصحاح<sup>5</sup> .

#### 165- ( قوله ) : ولا ترفع رأسك ، ولا تطأطئه<sup>6</sup>

ش/ التطاطيء تصويب الرأس لأسفل ضد الرفع قاله الشيخ زروق<sup>7</sup> ، وقال في المدونة : ولا ينكس رأسه في الركوع إلى الأرض<sup>8</sup> .

<sup>1</sup> - 159,1

<sup>2</sup> - التمهيد 253,19 ، السنن الكبرى 84,2

<sup>3</sup> - زروق 159,1 ، وفي لسان العرب : هصره أي ثناه إلى الأرض وأصل الهصر أن تأخذ برأس عود فتثنيه إليك وتعطفه ، مادة هصر

<sup>4</sup> - في مصنف ابن أبي شيبة موقوفاً على كعب قال : إذا ركعت فأنصب وجهك للقبلة وضع يديك على ركبتك ، ولا تذييع كما

يذبح الحمار 226,10 ، وفي الصحاح للجوهري قال : في الحديث أنه لم يذبح الرجل في الركوع كما يذبح الحمار ، مادة دبح

<sup>5</sup> - انظر مادة دبح

<sup>6</sup> - أي في الركوع

<sup>7</sup> - 159,1

<sup>8</sup> - المدونة 71,1

قال ابن ناجي : قال ابن عبد السلام : انظر إن نكس رأسه إلى الأرض هل تجزيه عند من يوجب الطمأنينة أم لا ؟ قلت الصواب أنه يجزيه ؛ لأن الطمأنينة تحصل مع ذلك ، وانخناؤه لا يضر ؛ لأنه أتى بالمطلوب وزيادة . أنتهى<sup>1</sup> { وانظر على }<sup>2</sup> القول بوجوب الاعتدال في الأركان<sup>3</sup> ، والله تعالى أعلم .

#### 166- ( قوله ) : وتجاف بضبعيك عن جنبيك

ش/ أي تباعد ضبعيك ، والضبعين \_ بفتح الضاد المعجمة والموحدة الساكنة - هما العضدان ، قاله الشيخ زروق<sup>4</sup> . هذا في حق الرجل لا المرأة قاله في التوضيح وغيره .

وسياتي في كلام المؤلف ما يشعر بذلك ، والله أعلم .

#### 167- ( قوله ) : وتعتقد الخضوع بذلك في ركوعك ، وسجودك

ش/ قال الشيخ زروق عند هذا المحل : حض على الخشوع ، وقد عده عياض في فرائض الصلاة<sup>5</sup> ، وقال ابن رشد : وهو من الفرائض التي لا تبطل الصلاة بتركه<sup>6</sup> وقد قال بعض الصوفية : ومن لم يخشع في صلاته فهو إلى العقوبة أقرب ، وقال بعض من اختصر الأحياء : حضور القلب في الصلاة واجب بإجماع ، ولا يجب في كلها إجماعا ، وإنما يجب في جزء ، وينبغي أن يكون عند تكبيرة الإحرام قلت : ودعوى الإجماع تحتاج إلى ثبوت وثبوت في هذه المسئلة بعيد ، والمشهور

<sup>1</sup> - ابن ناجي 159,1-160

<sup>2</sup> - أ- ما بينهما ساقط

<sup>3</sup> - أ- بياض

<sup>4</sup> - 159,1

<sup>5</sup> - انظر الإعلام بمحدود وقواعد الإسلام للقاضي عياض ص 14

<sup>6</sup> - انظر فتاوي ابن رشد 551,1

أن التفكير بدنيوي مكروه انتهى<sup>1</sup> ، ونقله أيضا في باب طهارة الماء بزيادة في ذلك ونصه : اختلف في حضور القلب في الصلاة ، فقال ابن رشد وغيره : واجب لا تبطل الصلاة بتركه ، وقيل مندوب كره تركه ، ولا ابن العربي يجب نفى الخاطر على كل حال ، ولبعض من اختصر الاحياء الإجماع أي حضور القلب في الصلاة واجب ، والإجماع أنه لا يجب في كلها بل في جزء منها ، وينبغي أن يكون عند تكبيرة الإحرام<sup>2</sup> ، انتهى .

وقد أفادني هذا الكتاب بشيخنا أبي عبد الله القوري<sup>3</sup> ، وسألته عن مؤلفه ؟ فقال : مالكي ، وأنه يعتمد والله أعلم<sup>4</sup> ، انتهى .

وقال ابن عرفة ، وابن رشد : الخشوع باستشعار الوقوف بين يدي الخالق<sup>5</sup> فرض غير شرط ، ولا في ركن منها مظنة الإقبال عليها ، انتهى . من أوائل السهو .

وقال ابن رشد في أسئلة ضمن استدلاله على مسألة ألا ترى أن<sup>6</sup> الخشوع في الصلاة واجب فيها ، فريضة ، وليس ذلك بمعدود في فرائضها من أجل أنه<sup>7</sup> لا تبطل صلاة من لم يخشع في صلاته ، أو في شيء منها ، انتهى . ذكره في أوائل مسائل الصلاة في كلامه على قول القاضي<sup>8</sup> في التلقين : واختلف في إزالة النجاسة<sup>9</sup> ، ولا ابن العربي ما يقتضي البطلان ، ونقله عنه القباب<sup>10</sup> في شرح

<sup>1</sup> - زروق 1, 159

<sup>2</sup> - زروق 1, 88

<sup>3</sup> - محمد بن قاسم اللخمي الفاسي شهر بالقوري شيخ الجماعة بفاس توفي سنة 872 هـ ، نيل الابتهاج 48-549

<sup>4</sup> - زروق 1, 88

<sup>5</sup> - شرح حدود الإمام الأكبر ابن عرفة 86 ، والبيان والتحصيل 1, 219

<sup>6</sup> - أ - ساقطة

<sup>7</sup> - ب - أنها

<sup>8</sup> - أي عبد الوهاب

<sup>9</sup> - فتاوي ابن رشد

<sup>10</sup> - أحمد بن قاسم بن عبد الرحمن الشهر بالقباب الإمام الحافظ شرح قواعد عياض ، توفي سنة 778 هـ ، الشجرة 235



القواعد ، وقال في المدخل لما عد فرائض الصلاة : واثنان مختلف<sup>1</sup> فيها هل هما شرط في صحة ، أو كمال ؟ وهما الخشوع ، ودوام النية ، انتهى<sup>2</sup> .

وقال القرطبي<sup>3</sup> في تفسير سورة قد أفلح : اختلف الناس في الخشوع هل هو من فرائض الصلاة ، أو فضائلها ، أو مكملاتها على قولين ، والصحيح الأول ومحله القلب وهو أول علم يرفع انتهى<sup>4</sup> .

وقال في الباب : حكى القاضي عياض أن الخشوع من الفرائض وهو مذهب الشافعي<sup>5</sup> .

وقال اللخمي أرى أن يلزم الخشوع ، والاختبات لقوله تعالى ﴿ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴾<sup>6</sup> ، وقيل : هو غرض البصر ، وخفض الجناح ، وحزن القلب ، انتهى<sup>7</sup> وعده في الفرائض صاحب القوانين<sup>8</sup> .

وقال ابن جماعة في فرض العين { لما عدّ }<sup>9</sup> الفرائض : والخشوع في كل ركن من أركانها ، انتهى . والله أعلم .

#### 168- ( قوله ) : **وقل إن شئت : سبحان ربي العظيم وبحمده**

ش/ قال الشيخ زروق : معنى<sup>10</sup> سبحان الله تنزيها لله ، والواو في قوله : وبحمده<sup>11</sup> سببية أي سبب تسميحننا له حمده فالتقدير : وإنما سبحناه بحمده أي لما

<sup>1</sup> - ب- يختلف

<sup>2</sup> - 1, 54

<sup>3</sup> - محمد بن أحمد القرطبي الإمام المفسر توفي سنة 671هـ- الديباج 308-309

<sup>4</sup> - 12, 104

<sup>5</sup> - جاء في المجموع - وهو من كتب الشافعية : أجمع العلماء على استحباب الخشوع والخضوع في الصلاة 272,3

<sup>6</sup> المؤمنون 2

<sup>7</sup> - الباب 22

<sup>8</sup> - ص 38

<sup>9</sup> - أ - ما بينهما ساقط

<sup>10</sup> - ب- ومعنى

<sup>11</sup> - في ب- وردت هكذا العبارة : والواو في قوله وبحمده قيل معناه وبحمده سبحناه وسبب تسميحننا له حمده والتقدير الخ

اقتضاه حمده أي ثناؤه الجميل لا لدفع النقص عنه إذ لا يليق به سبحانه حتى يحتاج إلى التنزيه عنه ، ولذلك قال بعضهم في اسمه<sup>1</sup> القدوس : هو المنزه على كل كمال لغيره ؛ لأن قوله<sup>2</sup> المنزه عن النقائص بمثابة قوله<sup>3</sup> : الملك ليس بجزار فأفهم ، وقيل : الواو بمعنى مع أي مع حمده ، انتهى<sup>4</sup> .

#### 169- ( قوله ) : ثم ترفع رأسك

ش/ قال الفاكهاني : الرفع من الركوع ركن من أركان الصلاة ، فإن أحل به وجبت الإعادة في رواية ابن القاسم ، ولم تجب به في رواية<sup>5</sup> ابن زياد ، انتهى<sup>6</sup> .

#### 170- ( قوله ) : وأنت قائل سمع الله لمن حمده<sup>7</sup>

ش/ قال الشيخ زروق : يعني تعمر بها المحل كما تقدم في التكبير ، لأن أفعال الصلاة كعظامها ، وإذكارها كمخ تلك العظام ، ولا عبرة بعظم لا مخ فيه<sup>8</sup> ، انتهى ، ثم<sup>9</sup> قال : وتفسير سمع الله لمن حمده ، اللهم استجب ، انتهى<sup>10</sup> .

<sup>1</sup> - أ - ساقطة

<sup>2</sup> - ب - قولك

<sup>3</sup> - ب - قولك

<sup>4</sup> - زروق 160,1

<sup>5</sup> - انظر البيان والتحصيل 54,2

<sup>6</sup> - على بن زياد أبو الحسن التونسي سمع من مالك وروى عنه الموطأ توفي سنة 183 هـ ، الديباج 92,2-93

<sup>7</sup> - العبارة : ثم ترفع رأسك وأنت قائل سمع الله لمن حمده

<sup>8</sup> - زروق 161,1

<sup>9</sup> - ب - نعم

<sup>10</sup> - نفس المرجع السابق والصفحة

وقال في سلاح المؤمن : قال ابن الأنباري<sup>1</sup> في قوله<sup>2</sup> سمع الله لمن حمده : أي أجاب الله دعاء من حمده ، فوضع<sup>3</sup> السمع موضع الإجابة ، وفي الحديث " اللهم إني أعوذ بك من دعاء لا يسمع<sup>4</sup> " أي لا يعتد به ، ولا يجاب فكأنه غير مسموع ، انتهى .

وقال الفاكهاني : قال عياض : معنى سمع الله لمن حمده أي أجاب الله دعاء من حمده ، وقيل : المراد بها الحث على التحميد ، انتهى . ثم قال في حذف<sup>5</sup> الواو من قوله ولك الحمد ، وإثباتها ينبغي أن يكون على التردد بين هذين المعنيين ، انتهى .

#### 171- ( قوله ) : ثم يقول اللهم ربنا ولك الحمد

ش/ هذا اللفظ هو الذي اختاره ابن القاسم في المدونة ، وذكر عن مالك رواية بإسقاط الواو<sup>6</sup> ، ولفظ التهذيب : ولا يقل من خلفه سمع الله لمن حمده ، ولكن يقول : اللهم ربنا ولك الحمد قاله مالك ، وقال مرة : لك<sup>7</sup> وأحبه إلي ولك الحمد ، انتهى .

ولفظ الأم<sup>8</sup> : قال ابن القاسم : وقد قال لي مالك مرة اللهم ربنا لك الحمد ، ومرة اللهم ربنا ولك الحمد ، قال<sup>9</sup> وأحبه<sup>10</sup> إلي اللهم ربنا ولك الحمد ،

<sup>1</sup> - لعنه محمد بن القاسم الأنباري كان من علماء عصره في اللغة والنحو ، توفي سنة 328 هـ تاريخ التراث العربي 1، 270

<sup>2</sup> - أ - قولهم

<sup>3</sup> - ب - وضع

<sup>4</sup> - مصنف ابن أبي شيبة 6، 20

<sup>5</sup> - أ - حرف

<sup>6</sup> - المدونة 1، 72

<sup>7</sup> - أ - بياض

<sup>8</sup> - أي المدونة

<sup>9</sup> - ب - ساقطة

<sup>10</sup> - أ - بياض

انتهى<sup>1</sup> . { قال أبو إسحاق<sup>2</sup> التونسي في شرح المدونة : قوله : ولك الحمد أبلغ لأنه دعاء ، وتحميد كأنه قال : اللهم ربنا استجب لنا ولك الحمد }<sup>3</sup> .

وذكر ابن عرفة في زيادة لفظ اللهم قبل ربنا ، والاقتصار على لفظ ربنا طريقتين الأولى منهما للفظ المدونة<sup>4</sup> ، والتلقين ، وشرحه ، والجلاب<sup>5</sup> ، والثانية لابن الحارث<sup>6</sup> ، والمعلم<sup>7</sup> ، والإكمال ، والمنتقى<sup>8</sup> ، وحديث الموطأ ، ومسلم<sup>9</sup> ، ومقتضى كلامه أنه مع حذف اللهم أختلف في إثبات الواو ، وحذفها أيضاً ، فتحصل في هذا اللفظ أربع روايات ، وهو ظاهر ، وصرح بذلك في الذخيرة ناقلاً له عن المنتقى فانظره .

وقال الشيخ زروق : وفي لفظه الثاني يعني قوله اللهم ربنا ولك الحمد ثلاثة : اللهم ربنا ولك الحمد ، ربنا ولك الحمد ، ربنا لك الحمد ، انتهى<sup>10</sup> . وهو سهو منه - رحمه الله - فإنه يقتضي أنه لم يرد اللهم ربنا لك الحمد بإثبات اللهم ، وحذف الواو ، وقد تقدم ذلك في لفظ المدونة .

## تنبيهات :-

الأول :- في عز ابن عرفة زيادة اللهم { للتلقين نظر }<sup>11</sup> ؛ لأنه لم يذكرها .

<sup>1</sup> - 72,1

<sup>2</sup> - إبراهيم بن حسن التونسي ألف كتاب معين الحكام توفي سنة 734 هـ ، الديباج 1, 270-171

<sup>3</sup> - أ- ما بينهما غير موجود

<sup>4</sup> - 72,1

<sup>5</sup> - 228,1

<sup>6</sup> - له عبد الكريم بن الحارث من أكابر أصحاب بن وهب وعنه جل روايته ، توفي 248 هـ ، الترتيب 3, 78

<sup>7</sup> - 262,1

<sup>8</sup> - 141,1

<sup>9</sup> - سيأتي له التعليق عليهما ، وسنذكر موضعهما

<sup>10</sup> - 161,1

<sup>11</sup> - أ- ما بينهما بياض

الأول :- في عز ابن عرفة زيادة اللهم { للتلقين نظر }<sup>1</sup> ؛ لأنه لم يذكرها .

الثاني :- في عزوه سقوطها فقط للموطأ ، ومسلم نظر أيضا ، لأن الروايتين المذكورتان في<sup>2</sup> كل منهما ، فرويا في باب التأمين<sup>3</sup> إثبات اللهم .

وروى مالك في الموطأ في باب صلاة الامام وهو جالس<sup>4</sup> اسقاطها وكذلك روى مسلم في باب إتمام المأموم بالإمام<sup>5</sup> ، وتكلم الباجي على كل من الروايتين ، ولم يرجح إحداها على الأخرى<sup>6</sup> .

الثالث :- قال البرزلي : وسئل أبو محمد عن مأموم قال خلف الإمام اللهم ربنا ولك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ، هل تصح صلاته فإن من الناس من أفسد صلاته ؟

فأجاب صلاته تامة ، وفي الصحيح فضل هذا الذكر<sup>7</sup> ، قلت : نقله ابن رشد عن ابن شعبان ، والصحيح ما أفتى به ، وأخذ منه ابن<sup>8</sup> عبد البر أن الجهر بالذكر لا يفسد الصلاة قال : خلافا لبعض أصحابنا المتأخرين ، انتهى .

<sup>1</sup> - أ- ما بينهما بياض

<sup>2</sup> - أ- بياض

<sup>3</sup> - مسلم ( النووي ) 128,4 ، المتفق 164,1

<sup>4</sup> - المتفق 237,1

<sup>5</sup> - مسلم ( النووي ) 131,4

<sup>6</sup> - المتفق 164,1

<sup>7</sup> - جاء في البخاري عن رفاعه بن رافع الزرقي قال : كنا يوما نصلي وراء النبي - صلى الله عليه وسلم - فلما رفع رأسه من الركعة قال : سمع الله لمن حمده قال رجل وراءه : ربنا ولك الحمد حمد كثيرا طيبا مباركا فيه ، فلما انصرف قال من التكلم ؟ قال أنا ، قال رأيت بضعة وثلاثين ملكا يندرونها أيهم يكتسبها أول ، فتح الباري 428,2-429

<sup>8</sup> - أ- ساقطة

وقال الشيخ زروق ناقلا عن ابن بشير : وقول ابن شعبان تبطل صلاة قائله<sup>1</sup> لا معنى له لثبوته<sup>2</sup> أي لثبوته في الحديث الصحيح .

#### 172- ( قوله ) : مترسلا<sup>3</sup>

ش/ أي ساكنا قاله في مختصر العين قاله ابن ناجي<sup>4</sup> ، وقال الشيخ زروق : وهو التمكن بعد الطمأنينة<sup>5</sup> ، انتهى . يحتمل أن يكون معناه متأنيا يقال ترسل فلان إذا لم يعجل وحقيقة الترسل طلب الهيئة ، والسكون قاله الطيبي<sup>6</sup> في شرح المشكاة<sup>7</sup> .

#### 173- ( قوله ) : ثم تهوى ساجدا لا تجلس ، ثم تسجد

ش/ قال الأقفهسي : أن تهوى ساجدا من قيام لا أنه يسجد من جلوس فإن فعل ذلك فإن كان عامدا فلا شيء عليه لأنه يسير ، وإن كان سهوا فقليل يسجد للسهو ، وقيل لا شيء عليه ، انتهى .

وقال الشيخ زروق : نهيه عن الجلوس خلاف للشافعي ، وغيره في أن الجلوس قبل السجود بوجه خفيف جدا من سننه ، وقد صح فعله عليه الصلاة والسلام فقالت عائشة - رضي الله عنها - إنما فعل ذلك رسول الله - ﷺ -

<sup>1</sup> - أ - قاله

<sup>2</sup> - زروق 169,1

<sup>3</sup> - العبارة : وتستوى قائما مطمئنا مترسلا

<sup>4</sup> - 162,1

<sup>5</sup> - 162,1

<sup>6</sup> - لعله إبراهيم بن محمد الطيبي شرح المقدمة الأخرومية ، تولى سنة 916 هـ ، معجم المؤلفين 95,1

<sup>7</sup> - ب - الموطأ

في آخر أمره لأنه بدن<sup>1</sup> ، أي ثقلت حركة أعضائه لارتفاع سنه ، وقاله مالك فهو عادة لا شرعي عنده . وهذا الجلوس إن وقع سهوا ولم يطل لم يضر ، وإن طال سجد له ، وإن كان عامدا فاختلف فيه ، والمشهور إن لم يطل لم يضر والتأول على تأويله ، والله أعلم ، انتهى<sup>2</sup> .

#### 174- ( قوله ) : وذلك واسع

ش/ قال الشيخ زروق : يعني وضع يديه حيث شاء من الأرض ، وجميع<sup>3</sup> ما ذكر في هيئة السجود إلا ما لا يصح السجود<sup>4</sup> به ، فإن الهيئات مستحبة لا شيء على من خالفها إلا فيما يجب ، والله أعلم ، انتهى<sup>5</sup> .

#### 175- ( قوله ) : غير أنك لا تفترش ذراعيك

ش/ قال الشيخ زروق : نص الشافعية على أن استواء الصدر<sup>6</sup> والعجز مبطل للسجود ، قال الفاكهاني : ولا نص عندنا في المذهب ، انتهى<sup>7</sup> .

#### 176- ( قوله ) : وليس لطول ذلك وقت

<sup>1</sup> - وروي عن عائشة أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لما طعن في السن احتمل بدنه اللحم ، وعن معاوية بن أبي سفيان قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لا تبادروني بكروع ولا بسجود فإنه مهما أسفكم به إذا ركعت تدركوني به إذا رفعت إني قد بدئت ، انظر أبا داود مع عون المعبود 327,2

<sup>2</sup> - 162,1

<sup>3</sup> - معطوفة على وضع

<sup>4</sup> - ما ذكره هو ثم تسجد وتكرر في أخطائك للسجود فتتمكن جبهتك وأنتك من الأرض وتباشر بكفيك الأرض باسما يديك مستويتين إلى القبلة تجعلهما حنو أذنيك أو دون ذلك وكل ذلك واسع ، غير أنك لا تفترش ذراعيك في الأرض ولا تضم عضدك إلى جنبك ولكن تجنح بهما تخبيا وسطا وتكون رجلاك في سجودك قائمتين وبطنك لإماميهما إلى الأرض وتقول إن شئت في سجودك سبحانك ربّي ظلمت نفسي وعملت سؤيا فاغفر لي ... وأقله أن تطمئن مفاصلك متمكنا .

<sup>5</sup> - 163,1 الزروق على الرسالة

<sup>6</sup> - في النسخة المطبوعة المعجزة والرأس وانظر المجموع 411,3

<sup>7</sup> - 164,1

ش/ قال في رسم قطع الشجرة تطعم بطنين من سماع ابن القاسم : سئل مالك عن طول السجود في المسجد في النافلة قال أكره ذلك ، وأكره الشهرة ، قال ابن رشد : وجه كراهيته لذلك ما يخشى أن يدخل عليه ما تفسد به نيته ، انتهى<sup>1</sup> .

#### 177- ( قوله ) : وأقله أن تطمن مفاصلك متمكنا

ش/ أي تستقر عن الاضطراب اطمئنانا متمكنا قاله الشيخ زروق<sup>2</sup>

#### 178- ( قوله ) : وتدعو في السجود إن شئت

ش/ يعني قل ما شئت من تسبيح أو دعاء أو هما فأنت مخير بين أن تدعو أو تسبح أو تجمع بينهما وكأن الشيخ اختار الجمع بينهما قاله الشيخ زروق<sup>3</sup> . وقال في الكلام على الركوع قال مالك<sup>4</sup> : لا أعرف قول الناس في الركوع : سبحان ربّي العظيم ، وبحمده ، وفي السجود سبحان ربّي الأعلى ، وأنكره ، ولم يجد فيه حدا ، ولا دعاء مخصوصا ، انتهى<sup>5</sup> .

تنبيه مهم :-

وقع لابن حزم<sup>6</sup> غلطة فاحشة وهي أنه زعم أن من أسماء الله تعالى الهوي لما في الصحيحين<sup>7</sup> عن عائشة - رضي الله عنها - أنه - ﷺ - كان

<sup>1</sup> - البيان والتحصيل 267,1

<sup>2</sup> - غير موجود في النسخة المطبوعة 164,1-165

<sup>3</sup> - 164,1

<sup>4</sup> - المدونة 72,1

<sup>5</sup> - زروق 160,1

<sup>6</sup> - على بن أحمد بن حزم حافظ أصولي محدث له المحلى ، توفي سنة 456 هـ ، معجم المؤلفين 16,7

<sup>7</sup> - في البخاري في باب التسبيح والدعاء في السجود غير موجود ، فتح الباري 443,2 ، وفي مسلم ما يقال في الركوع والسجود

غير موجود أيضا ، مسلم ( النووي ) 200,4 - 204



يقول في سجوده سبحان ربي الأعلى الهوي فظن أن الهوي صفة للرب سبحانه ، وإنما أرادت عائشة - رضي الله عنها- أنه كان يفعل ذلك قطعة من الليل كما<sup>1</sup> صرحت في الرواية الأخرى والهوي وزن فاعيل اسم لقطعة من الليل فهو لفتح الهاء قال في النهاية : كنت أسمعه الهوي من الليل ،الهوي على الفتح - الحين الطويل من الزمان ، وقيل مختص بالليل ، انتهى . استطرادا .

قال المنذرى<sup>2</sup> في كتاب الترغيب : روي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال سمعت رسول الله - ﷺ - يقول : من قال : الحمد لله الذي تواضع كل شيء لعظمته ، والحمد لله الذي ذل كل شيء لعزته ، والحمد لله الذي خضع كل شيء لملكه ، والحمد لله الذي استسلم كل شيء لقدرته فقالها يطلب بها ما عند الله تعالى كتب له تعالى بها ألف حسنة ، ورفع له بها ألف درجة ، و وكل بها سبعون الف ملك يستغفرون له إلى يوم القيامة ، رواه الطبراني ، انتهى<sup>3</sup> .

قال القرافي في قواعده في الفرق السادس والعشرين والمائة : إذا قال القائل سبحان من تواضع كل شيء لعظمته هل يجوز هذا أم لا ؟ فقال بعض فقهاء العصر : لايجوز هذا الاطلاق ، لأن عظمة الله تعالى صفته ، والتواضع للصفة عبادة لها ، وعبادة الصفة كفر ، بل لا يعبد إلا الله تعالى ، ولو عبد عابد علم الله أو إرادته أو غير ذلك من صفاته كفر ، بل المعبود واحد وهو ذات الله تعالى أو هو الذات الموصوفة بصفات الجلال ، ونعوت الكمال ، والمراد بالعبارتين واحد ، وقال قوم يجوز هذا الاطلاق وهو الصحيح ، وعظمة الله تعالى هي

<sup>1</sup> - فغن ربيعة بن كعب الأسلمي : وكنت أسمعه الهوي من الليل يقول : سبحان ربي وبحمده ، وعنه كت أنام في حجرة النبي - صلى الله عليه وسلم - وكنت أسمعه إذا قام الليل يصلي يقول : الحمد لله رب العالمين الهوي ، ثم يقول سبحان ربي العظيم وبحمده الهوي ، قلت ما الهوي ؟ فقال يدعو ساعة ، معجم الطبراني الكبير 56,5

<sup>2</sup> - الإمام الحافظ عبد العظيم بن عبد القوي المنذري ، توفي سنة 656 هـ ، انظر الترغيب والترهيب 1,24-29

<sup>3</sup> - الترغيب والترهيب 442,2

المجموع من الذات والصفات<sup>1</sup> ، وهذا المجموع هو المعبود وهو الاله ، وهو الرب ، وهو الذي يجب توحيده ولا ثاني له ، وهو الذي يجب التواضع له كما تقول : عظمة الملك جيشه ، وأمواله ، وأقاليمة التي استولى عليها ، وسطوته ، وغير ذلك مما وقعت به العظمة في دولته ، كذلك عظمة الله تعالى هي هذه الأمور كلها مع ذاته فهي أيضا من موجبات عظمتها<sup>2</sup> .

فإن أراد هذا المطلق هذا المعنى ، او لم يكن له نية فلا شئ عليه ، وإن أراد صفة واحدة من صفات الله تعالى وأنها حصل التواضع لها امتنع ، وربما كان كفرا وهو الظاهر وإن أراد بالتواضع غير العبادة وهو القهر ، والانقياد لارادة الله تعالى وقضائه ، وقدره فهذا أيضا معنى صحيح ، فإن جميع العالم مقهور بقدرة الله تعالى ، وقدره ، فالتواضع بهذا التفسير أيضا سائغ ، ولا محذور فيه بل يجب اعتقاده وهذا تخلص الحق في هذه المسئلة ، والفتوى فيها ، انتهى .

قال ابن الشاط : قلت ماصح<sup>3</sup> هو الصحيح ، لأن العظمة — كما سبق — عبارة جامعة لصفات الكمال ، والتواضع التصاغر ، والتضاؤل ، ولا شك أن ماعدا الذات الكريمة ، والصفات العظيمة متصاغر بالنسبة لتلك الصفات ، وقول الفقيه العصري أن التواضع عبادة ليس بصحيح ، وهو دعوى عرية عن الحجة فلا اعتبار بقوله<sup>4</sup> .

وقال الأبى في شرح مسلم : قوله : "أعوذ برضاك من سخطك" أخذ من الحديث صحة قول : سبحان من تواضع كل شئ لعظمته ، وقول الخطيب :

<sup>1</sup> - قال ابن الشاط : ليس ما قاله هنا بصحيح فإن العظمة ليست بمجموع الذات والصفات بل هي مجموع الصفات ، انظر تعليقه على الفرق السادس والعشرين والمائة من كتاب إدرار الشروق

<sup>2</sup> - قال ابن الشاط : كيف يصح أن تكون الذات من موجبات العظمة والعظمة بمجموع الذات والصفات فالذات على هذا موجبة للذات ، وكيف يكون الشئ الواحد موجبا وموجبا ، نفس المرجع السابق

<sup>3</sup> - عند قوله السابق : وقال قوم : يجوز هذا الإطلاق وهو الصحيح

<sup>4</sup> - إدرار الشروق على أنوار الفروق الفرق السادس والعشرون والمائة

اجتمعنا متضرعين لعظمتك ، وحجة المانع أن التواضع ، والتضرع إنما يكونان لذاته تبارك وتعالى ، انتهى . من كتاب الصلاة في إدراك السجود ومنه قال الخطابي : في هذا الاستعاذة معنى لطيف استعاذ من الشيء بضده فلما انتهى إلى مل لا ضد له استعاذ به منه .

قلت الأولى ألا يكون استعاذ منه لما يأتي في حديث المرأة<sup>1</sup> التي استعاذت منه - عليه السلام - فأبعدها عنه ، وقال لها ما قال بل إنما استعاذ من عقوبته به والتقدير أعوذ من عقوبتك بك ، انتهى<sup>2</sup> . وما قاله ليس بظاهر ، لأن العقوبة تقدمت ، وليس هذا من باب استعاذة المرأة ، لأن تلك استجارت منه بغيره ، وهذا إنما استجار منه به ، وفرق ما بين ذلك .

## فائدة :-

قال الجزولي عند قول الرسالة وتدعوه في السجود : واختلف في الدعاء هل يرد القضاء أم لا ؟ فقل لا يرد ، وقيل إنما تعبدنا به كسائر العبادات وقيل : يرد القضاء ، والدعاء من القضاء فإذا قلنا يرد فإنه مقدر في الأزل أنه يكون كذا إلا أن يدعوه فلا يكون ، انتهى . وانظر ما الفرق بين القول الثاني<sup>3</sup> والأول .

<sup>1</sup> - وهي عمرة بنت يزيد الكلابية وكانت حديثة عهد بكفر فلما قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم استعاذت منه فقال

رسول الله صلى الله عليه وسلم : منيع عائد الله فردها إلى أهلها ، سورة ابن هشام 297,4

<sup>2</sup> - الأبي على مسلم 209,1

<sup>3</sup> - قال : انظر لأن ظاهر القول الثاني أنه حصر الدعاء في أنه عبادة من العبادات ليس إلا ومعنى هذا أنه لا يرد

179- ( قوله ) : ثم تقوم من الأرض كما أنت معتمدا على يدك لا ترجع

جالسا لتقوم من جلوس

ش/ قال ابن لبابة<sup>1</sup> : ثم يقوم من غير جلوس ، قال في التوضيح : نبه بقوله بغير

جلوس على خلاف الشافعية باستحباب<sup>2</sup> جلسة الاستراحة .

فرع<sup>3</sup> :

من جلس عامدا فلا شيء عليه ، وإن كان ساهيا ففي العتبية عن مالك

يسجد للسهو قال في البيان : ولم يراع في ذلك قول من يرى ذلك سنة لضعف

الخلاف عنده ، انتهى<sup>4</sup> .

وروى ابن وهب ، وابن أبي أويس<sup>5</sup> لا سجود عليه إلا أن يجلس قدر ما

يتشهد ، وأشار مالك في العتبية إلى أن السجود إنما يجب على من جلس مجمعا

على الجلوس لا على الشاك الذي يريد أن ينظر ما يصنع الناس ، وكذلك نص

بعضهم على أن الشاك لا شيء عليه ، انتهى<sup>6</sup> .

وقال الشيخ زروق : المذهب أن من جلس عمدا لا شيء عليه ، فأما

السهو فإن كان قدر التشهد فإنه يسجد له وإن كان دون ذلك فقال أشهب

<sup>1</sup> - محمد بن عمر بن لبابة القرطبي الامام الفقيه كان اعتماده على العتي توفى سنة 314 هـ ، الديباج 189,2-191

<sup>2</sup> - انظر المجموع 420,3 ، قال ابن رشد فهو من السجود إلى القيام دون أن يرجع إلى الجلوس في الركعة الأولى والثالثة فهو معلوم من مذهبه ( مالك ) وعليه العلماء وذهب الشافعي إلى أنه يرجع إلى الجلوس على ما روي عن مالك بن الحويرث أنه قال : رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوي قاعدا والذي عليه الجمهور هو الصحيح لأن ذلك قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ما حكاه عنه مالك بن الحويرث لعله كانت به حينئذ لأنه إنما قام عنده أباما ثم رجع إلى أهله لا لأن ذلك من سنة الصلاة والنظر يوجب أن لا يكون من سنتها إذ لو كانت من سنتها لكان لها تكبير كالتكبير عند سائر أركان الصلاة ، البيان والتحصيل 414,1

<sup>3</sup> - التوضيح لوجه 72

<sup>4</sup> - التوضيح لوجه 72

<sup>5</sup> - إسماعيل بن أب أويس سمع أباه وأخاه وخاله مالكا توفي 226 هـ ، الديباج 281,1

<sup>6</sup> - التوضيح لوجه 72

يسجد ، وقال ابن القاسم، وابن كنانة ، وابن حازم<sup>1</sup> مع رواية ابن وهب وابن أبي أويس لا سجود . وهل الاعتماد على اليدين في القيام مباح أو مستحب وهو دليل سماع ابن القاسم وتركه مكروه كسماع أشهب ، وصوبه ابن رشد ، انتهى<sup>2</sup> . وانظر ابن عرفة ، قال في العارضة وقد روي عن علمائنا أن من أتى بهذه الجلسة سهوا فعليه السجود وهذا وهم عظيم<sup>3</sup> .

#### 180- ( قوله ) : ونخلع ، ونترك من يكفر<sup>4</sup>

ش/ قال المطرزي<sup>5</sup> في كتاب المغرب في اللغة لما تكلم على القنوت وذكر معانيه<sup>6</sup> وفسر ألفاظه : والفعالان<sup>7</sup> يعني نخلع ، ونترك موجهان إلى من ، والمعمل منهما ثانيهما ، انتهى وقال الشيخ زروق أي نخلع ربقة الكفر من أعناقنا ، انتهى<sup>8</sup> .

#### 181- ( قوله ) : ونحفد

ش/ قال الأقفهسي : يقرأ لفتح الفاء ، وخفضه ، ومعناه السرعة في العمل ولذلك سميت الحفدة لسرعتهم في خدمة السادات ، انتهى .

<sup>1</sup> - لعله ابن أبي حازم وهو عبد العزيز بن أبي حازم كان من جلة أصحاب مالك توفي سنة 186هـ - الترتيب 9,3

<sup>2</sup> - زروق 166,1

<sup>3</sup> - العارضة 83/2

<sup>4</sup> - دعاء القنوت كما جاء في الرسالة : اللهم إنا نستعينك ، ونستغفرك ، ونؤمن بك ، ونؤكل عليك ، ونثني عليك الخير ، ونخضع لك ، ونخلع ، ونترك من يكفر ، اللهم إياك نعبد ، ولك نصلي ، ونسجد ، وإليك نسعى ، ونحفد ، نرجو رحمتك ، ونخاف عذابك الجحد إن عذابك بالكافرين ملحق ، كفاية الطالب الرباني مع حاشية العدوي 214,1-215

<sup>5</sup> - أبو الفتح ناصر بن عبد السيد المطرزي لغوي فقيه له المغرب في ترتيب المغرب ، معجم المؤلفين 71,13

<sup>6</sup> - أ- دعاءه

<sup>7</sup> - أ- بياض

<sup>8</sup> - في النسخة المطبوعة له قال : ونخلع عن مالا نرضاه ولا يرضاه رسولك لما فيه رضاك ورضا رسولك ، زروق 167,1-168

## 182- ( قوله ) : ونخاف عذابك الجدد

ش/ قال الفاكهاني : رويناه بكسر الجيم أي الحق ، وقيل الدائم الذي لا يفتر ويروي بالفتح مصدر جد ، والكسر أشهر وأكثر ، وهو روايتان في هذا الكتاب انتهى . قلت : ولم يبين معناه بالفتح ، ومعناه ، والله سبحانه أعلم — العظيم فهو من الوصف بالمصدر .

## 183- ( قوله ) : إن عذابك بالكافرين ملحق

ش/ قال الفاكهاني : بكسر الحاء ، وفتحها ، فالكسر بمعنى لاحق ، وبالفتح بمعنى إن الله يلحقه بالكافرين ، وهو روايتان في الرسالة ، انتهى .  
**تنبيه<sup>1</sup> :-**

قال<sup>2</sup> الشيخ زروق : إن لفظ ونتوكل عليك في الرسالة ليس منها ، وإن زاده بعض الرواة ، انتهى .

## 184- ( قوله ) : فإن سلمت بعد هذا أجزاءك<sup>3</sup>

ش/ قال ابن ناجي : هذا وصف طردي بل وكذلك لو قال بعضه أو تركه جملة<sup>4</sup> انتهى .

## 185- ( قوله ) : ومما تزيده إن شئت وأشهد أن الذي جاء به محمد حق إلخ

ش/ قال الشيخ زروق : واعترض ابن الفخار<sup>5</sup> هذه الجملة بأنها<sup>6</sup> إنما وردت في تشهد الوصية ، ولم ترد في تشهد الصلاة ، وبالغ ابن العربي في إنكارها حتى

<sup>1</sup> - ب - ساقط

<sup>2</sup> - نصه في النسخة المطبوعة له : وليس في صحيح الرواية ونتوكل عليك ، وثبت في بعض النسخ ، زروق 168

<sup>3</sup> - يتحدث عن التشهد والإشارة لقوله في التشهد وأشهد أن محمدا عبده ورسوله

<sup>4</sup> - ابن ناجي 170، 1

<sup>5</sup> - أبو عبد الله محمد بن يوسف بن شكوال يعرف بابن الفخار ، كان يحفظ المدونة والنوادر ، توفي سنة 419 هـ ، الديباج

230/2 - 231

<sup>6</sup> - إ - فإنما

قال هذا من تحريف الشريعة ، وتبديلها<sup>1</sup> ، وهو إسراف في النكير إذ لم يرفع حكما ، ولا أدخل بحكمة ولا نقله عن محله الذي ورد فيه نقلا يقتضي إسقاطه عما ورد فيه بل هو من كما العقيدة غير أن الوارد في هذا المحل إنما هو قوله عليه الصلاة<sup>2</sup> والسلام " ثم ليختر من المسئلة أعجبه إليها<sup>3</sup> " وهو الذي فعله الشيخ في تمام الزيادة المذكورة ، انتهى<sup>4</sup> .

وقال ابن ناجي : هذه الزيادة مروية عن السلف الصالح - رضي الله تعالى عنهم<sup>5</sup> - انتهى<sup>6</sup> . قلت ظاهر كلام ابن ناجي يقتضي أن القاضي عبد الوهاب قال إن هذه الزيادة مروية عن السلف الصالح في هذا المحل ، وكلامه - رحمه الله - ليس صريحا في ذلك ، فإنه قال بعد أن ذكر ما زاده جميعه : هذا الذي ذكره من الأدعية هو المتخير<sup>7</sup> المرغوب فيه لأنها مروية عن السلف ، وإلا فمهما دعا به الإنسان مما يجوز أن يدعى به فإنه جائز ، والأصل في هذه الجملة قوله ﷺ " ثم ليتخير أحدكم من الدعاء أعجبه إليه به<sup>8</sup> " ومن هذه الأدعية ما ورد به القرآن وهو قوله ﴿وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ<sup>9</sup>﴾

<sup>1</sup> - قال ابن العربي في القيس : جاء أبو محمد بن أبي زيد بوجه قبيح فقال في ذكره في التشهد وكان محمدا عبده ورسوله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله إلى قوله وأن الله يبعث من في القبور وإنما أوقعه في ذلك أنه رأى الأثر في تشهد الوصية بهذه الصفة فرأى من قبل نفسه أن يلحقه بتشهد الصلاة وهذا لا يحل لأن النبي صلى الله عليه وسلم إذا أعلم شيئا وجب الوقوف عند تعليمه ، وإذا بين ذكرين في قصتين لم يجزأن يبدل فيوضع أحدهما في موضع الآخر ولا أن يجمع بينهما فإن ذلك تبديل للشريعة ، واستقصار لما كمله النبي صلى الله عليه وسلم في التعليم ، القيس 1، 241-242

<sup>2</sup> - ب - ساقطة

<sup>3</sup> - في البخاري " ثم ليختر من الدعاء أعجبه إليه فيدعو " فتح الباري 2، 465

<sup>4</sup> - زروق 1، 170

<sup>5</sup> - أ - ساقطة

<sup>6</sup> - نقلا عن القاضي عبد الوهاب 1، 170

<sup>7</sup> - أ - المستحب

<sup>8</sup> - سبق هذا الحديث

<sup>9</sup> - الحج 7

و ﴿ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً <sup>1</sup> ﴾ الآية وما قبله قد استعمله الناس في أدعيتهم ، واختصت به كتب وصاياهم ثم تكلم على لفظ الذي ذكره المصنف وما بعده ، انتهى .

قلت فالذي اقتضاه كلام عبد الوهاب أن قوله : وأشهد أن الذي جاء به محمد الخ قد استعمله الناس في أدعيتهم فهو من الدعاء فلا حرج على الشيخ في اختياره الدعاء به في التشهد ، وهذا هو الذي أجاب به الشيخ زروق فتأمله <sup>2</sup> ، والله تعالى <sup>3</sup> أعلم .

186- ( قوله ) : وارحم <sup>4</sup> محمدا وآل محمد ، وبارك على محمد وآل محمد كما صليت ورحمت وباركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم { في العالمين } <sup>5</sup> إنك حميد مجيد

ش/ اعلم أن زيادة الترحم في الصلاة على النبي ﷺ أنكرها جماعة من الحفاظ منهم ابن عبد البر <sup>6</sup> ، وابن العربي ، والرافعي <sup>7</sup> ، والنووي من الشافعية <sup>8</sup> .

<sup>1</sup> - بقيتها " وفي الآخرة حسنة وفنا عذاب النار " البقرة 199

<sup>2</sup> - قال تأمله لأنه ليس صريحا ، زروق 170,1

<sup>3</sup> - أ- ساقطة

<sup>4</sup> - قبل هذه الجملة : اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد وارحم محمدا الخ

<sup>5</sup> - ما بينهما ساقطة من أ

<sup>6</sup> - يوسف بن عبد الله بن عبد البر الامام الحافظ له التمهيد والاستذكار ، توفي سنة 463 هـ ، الديباج 367,2-370

<sup>7</sup> - أبو القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني له الشرح الكبير المسمى فتح العزيز شرح الوجيز ، توفي سنة 623 هـ ، طبقات الشافعين للأسنوي 42,1

<sup>8</sup> - قال الحافظ بن حجر بعد نقله كلام ابن العربي : ونكبه على ابن أبي زيد فإن كان إنكاره لكونه لم يصح فسلم وإلا فدعوى من ادعى أنه لا يقال ارحم محمدا مردود لثبوت ذلك في عدة أحاديث أصحها في التشهد السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، ثم وجدت لأبن أبي زيد مسندا فقد أخرج الطبري في تهذيبه .. عن أبي هريرة رفعه من قال " اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وترحم على محمد وعلى آل محمد كما ترحم على إبراهيم وعلى آل إبراهيم شهدت له يوم القيامة وشفعت له " رجال سنده رجال الصحيح إلا سعيد بن سليمان مولى سعيد بن العاص الراوي له عن حنظلة بن علي فإنه مجهول ، فتح الباري 411,13 ، وقال علي القاري : والعجب من النووي أنه قال : وأما قاله بعض أصحابنا وابن أبي زيد المالكي من استحباب زيادة وارحم محمد فهذه بدعة لا أصل لها وكأنه غفل عما ورد من قول الشافعي في الرسالة .. محمد عبده ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ورحم وكرم ، شرح الشفا 134,2



ورد عليهم بأنه وردت<sup>1</sup> بها أحاديث كثيرة {ولنذكر نصوص أهل المذهب في ذلك}<sup>2</sup> قال ابن عبد البر في الاستذكار : رويت الصلاة على النبي ﷺ من طرق متواترة بألفاظ متقاربة ليس في شيء منها وارض محمد وآل محمد وإنما فيها لفظ الصلاة والبركة لا غير بقوله اللهم صلى على محمد ، وبارك اللهم على محمد وليس في شيء وارض محمد فلا أحب لأحد أن يقوله ، لأن الصلاة وإن كانت من الله تعالى<sup>3</sup> الرحمة فإن النبي { صلى الله تعالى }<sup>4</sup> عليه وسلم<sup>5</sup> خص بهذا اللفظ وذلك والله أعلم في معنى قول الله ﴿ لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ ﴾<sup>6</sup> انتهى .

وقال ابن العربي في عارضته : مسألة : حذا ر ثم حذار من أن يلتفت أحد إلى ذكره ابن أبي زيد فزاد في الصلاة على النبي ﷺ وارض محمد فإنها<sup>7</sup> قريبة من بدعة ، لأن النبي ﷺ علم الصلاة بالوحي فالزيادة فيها استقصار له واستدراك عليه فلا يجوز أن يزداد على النبي ﷺ حرف بل إنه يجوز أن يترحم على النبي ﷺ في كل وقت ، انتهى<sup>8</sup> .

وذكر عنه ابن ناجي كلاما آخر فلعله قاله في غير العارضة ونصه : واعترض الشيخ<sup>9</sup> أبو بكر بن العربي على الشيخ في قوله : وارض محمد بقوله :

- 
- 1 - ب - ورد
  - 2 - ب - ما بينهما ساقط
  - 3 - أ - ساقط
  - 4 - أ - ما بينهما غير موجود
  - 5 - أ - عليه السلام
  - 6 - بقية الآية " كدعاء بعضكم بعضا ، النور 63
  - 7 - ب - فإنه
  - 8 - العارضة 271,2-272
  - 9 - ب - ساقطة

وهم شيخنا أبو محمد وهما قبيحا خفي عليه علم الأثر ، والنظر فزاد وارحم محمدا وهي كلمة لا أصل لها إلا حديث ضعيف وردت فيه خمسة ألفاظ وهي : " اللهم صل ، وارحم ، وبارك ، وسلم ، وتحنن " وهذا لا يلتفت إليه ، ولا يعرج عليه في العبادات فحذار أن يقولها أحد .

قلت يرد باحتمال أن يكون صح الحديث المذكور عند الشيخ ، ولو سلمت أنه لم يصح فيعتذر عنه { بما اعتذر }<sup>1</sup> عياض عنه ، وذلك أنه قال : اختلف في الدعاء له بالرحمة عليه الصلاة والسلام فاختر ابن عبد البر منعه ، وأجاز غير واحد ذلك ، وهو مذهب أبي محمد بن أبي زيد ، وقد جاء في بعض الطرق " اللهم اغفر لمحمد<sup>2</sup> وتقبل شفاعته " وهو بمعنى وارحمه ، والمطلوب أن يلتمس للشيخ تأويل وإن بعد<sup>3</sup> .

وقد علمت اعتذاره عما يقع لأهل المذهب متقدمهم ، ومتأخرهم فمثل الشيخ أبي محمد لا يخاطب بالكلام الذي ذكر لعلمه ، وصلاحه إذ يستحي الإنسان من سماعه ، ولولا هذا الذي ذكرناه لكان عدم ذكر اعتراضه خيرا من كتبه ، والله أعلم ن انتهى كلام ابن ناجي<sup>4</sup> .

وقال الشيخ زروق : قول ابن العربي حذار من قول ابن أبي زيد وارحم محمدا فإنها قريب من بدعة ، ورد بحديث ابن مسعود - رضي الله عنه - " إذا تشهد أحدكم في الصلاة فليقل : اللهم صل على محمد ، وعلى آل محمد ،

<sup>1</sup> - أ - ما بينهما ساقط

<sup>2</sup> - وجاء مثلها في قصة الأعرابي الذي دخل المسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس فقال : اللهم اغفر لي ولمحمد ولا تغفر لأحد معنا فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال لقد احتظرت واسعا ، مسند الامام أحمد 503,2

<sup>3</sup> - ب - تعمد

<sup>4</sup> - ابن ناجي 171,1

وارحم محمداً ، وآل محم ، كما صليت ، ورحنت ، وباركت على إبراهيم الخ  
" رواه الحاكم في المستدرک على الصحيحین فلا وجه لإنكاره <sup>1</sup> .

وذكر عیاض الخلاف فی الدعاء للنبي ﷺ بالرحمة هل يجوز ، أو یكره  
فكرهه ابن عبد البر ، قیل يجوز وإليه ذهب الشيخ أبو محمد وأنكر عیاض أن  
يكون فيه حديث صحيح ، فانظر ذلك نعم ، ويشكل أيضاً على قول من قلل إن  
الصلاة هي الرحمة لأنه تكرر ، ونقل الشارماحي <sup>2</sup> في شرح أصول ابن الحاجب  
أن الصلاة عند جمهور العلماء بمعنى الرحمة ، قال : ورحمة الله لمن أراد رحمته  
إرادة إنعامه ، وقال القرافي : إنها من الله زيادة الأجر ، انتهى <sup>3</sup> .

وقال القاضي عیاض في الشفاء في فضل المواطن التي تستحب فيها الصلاة:  
وينبغي لمن <sup>4</sup> دخل المسجد أن یصلی على <sup>5</sup> النبي ﷺ { وعلى آله } <sup>6</sup> ،  
ويترحم عليه ، وعلى آله ، ویبارك <sup>7</sup> عليه وعلى آله ، ویسلم تسليماً ، انتهى <sup>8</sup> .

#### تنبيه :

قوله كما رحمت لم أقف على ضبطه هل هو بتشديد الحاء ، أو بتخفيفها  
، لكن كلام الرافي من الشافعية يقتضي أنه رحمت بالكسر ، والتخفيف ، فإنه

<sup>1</sup> - قال ابن حجر عن تصحيحه إنه وهم فإنه من رواية يحيى بن السباي وهو مجهول عن رجل مبهم ، فتح الباري 411,13

<sup>2</sup> - ج- البطاسي ، والشارماحي هو عبد الله بن عبد الرحمن الشارماحي الامام العالم له كتاب نطق الدرر في اختصار المدونة توفي

سنة 669 ، الديباج 448,1-449

<sup>3</sup> - زروق 170,1-171

<sup>4</sup> - أ- إن

<sup>5</sup> - عن فاطمة الكبرى قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل المسجد صلى على محمد وسلم وقال رب اغفر لي ذنوبي ،

وافتح لي أبواب رحمتك ، وإذا خرج صلى على محمد وسلم وقال رب اغفر لي ذنوبي ، وافتح لي أبواب فضلك ، قال الترمذي حديث

حسن ، العارضة 111,2-112 ، وجمع الأذكار التي تقال عند دخول المسجد بسم الله والحمد لله اللهم صل على محمد وعلى آل

محمد أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم ، اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك وكذا يقول

في الخروج إلا أنه يقول اللهم إني أسألك من فضلك بدل اغفر لي ، الأبى على مسلم 361,2-362

<sup>6</sup> - ب- ما بينهما ساقط

<sup>7</sup> - ب- يتبارك

<sup>8</sup> - شرح الشفا 116,2

قال في العزيز قال الصيدلاني<sup>1</sup> : ومن الناس من يزيد وأرحم محمدا ، وآل محمد كما ترحمت على إبراهيم أو رحمت . وهذا لم يرد في الخبر وهو غير فصيح ، فإنه لا يقال رحمت عليه ، وإنما يقال رحمته ، وأم الترحم فيه معنى التكلف فلا يحسن إطلاقه في حق { المولى تبارك }<sup>2</sup> وتعالى انتهى .

واعترضه صاحب المهمات فقال : قوله لا يقال رحمت عليه غير مستقيم فقد نقل الطبري<sup>3</sup> شارح التنبيه عن شيخه الصغاني<sup>4</sup> أنه يقال رحمت عليه ، انتهى<sup>5</sup> ، قال المجد اللغوي<sup>6</sup> صاحب القاموس في كتابه المسمى بالصلاة والبشر في الصلاة على سيد البشر : هذا تصحيف فاضح ووهم قبيح ، وتقول على الصغاني في شيء لم يقله ، والذي نقله الصغاني إنما هو رحمت بالتشديد لا رحمت فإنه حكى في التكملة مجمع البحرين عن بعض أئمة اللغى المتقدمين أنه قال : قول الناس ترحمت عليه لحن ، وخطأ<sup>7</sup> ، وإنما الصواب رحمت عليه ترحيما ، هذه حكاية قول<sup>8</sup> الصغاني بحروفه .

وأما رحمت بكسر الحاء المخففة فلم ينقله أحد من أئمة اللغة المشاهير فيما علمته<sup>9</sup> وإن صح به نقل فهو في غاية الشذوذ ، والضعف كما قاله الرافعي رحمه الله ، فاعلمه<sup>10</sup> ، انتهى كلام المجد اللغوي بحروفه ، وهو يدل على أن الذين

<sup>1</sup> - أبو بكر محمد المروزي المعروف بالصيدلاني من علماء الشافعية ، توفي سنة 427 هـ ، طبقات الشافعية 2، 129-130

<sup>2</sup> - أ- ما بينهما الله

<sup>3</sup> - أحمد بن عبد الله الطبري الشافعي له شرح التنبيه للشرازي في فروع الفقه الشافعي ، توفي سنة 694 هـ ، معجم المؤلفين 1، 298

<sup>4</sup> - الحسن بن محمد الصغاني البغدادي محدث لغوي له مجمع البحرين في اللغة في اثني عشر مجلدا ، معجم المؤلفين 3، 279

<sup>5</sup> - ب- ساقطة

<sup>6</sup> - أبو الطاهر محمد بن يعقوب مجد الدين الفيروز بادي أخذ عنه ابن عقيل والأسنوي توفي سنة 817 هـ ، مقدمة ترتيب القاموس

للشيخ الطاهر الزاوي

<sup>7</sup> - أ - خطئ

<sup>8</sup> - أ- ساقطة

<sup>9</sup> - ب- علما

<sup>10</sup> - أ- فاعلم

زادوا الترحم إنما زادوه بالتخفيف ليصح اعتراض الرافعي بأنه غير فصيح ، بل في كلام الرافعي — رحمه<sup>1</sup> الله — ما يدل على ذلك فإنه قال لا يقال رحمت عليه ، وإنما يقال رحمته ، فهذا يدل على أن الذين زادوا هذه الزيادة إنما زادوها بالتخفيف فتأمله فكلام<sup>2</sup> الزركشي في الخادم يدل على<sup>3</sup> ذلك فإنه لما ذكر كلام الرافعي الذي نقله<sup>4</sup> عن الصيدلاني المتقدم ورد عليه في قوله لم يرد به الخبر قال : وأما منع الصيدلاني رحمت عليه فمردود ، لأن ذلك من باب التضمن كما قال تعالى ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ﴾<sup>5</sup> ادع لهم . وإن كان لا يقال ادع عليهم كذلك هنا ضمنت الرحمة معنى الصلاة انتهى.

قلت : وأيضا فإن كلا من صليت عليه ، وباركت مناسبا للأمر فيه أعني صل<sup>6</sup> ، وبارك فكذا ينبغي أن يكون وارجم ، وأيضا فصاحب الرسالة لم يفرد قوله كما رحمت بالتعدية على ، وإنما أتى به في أثناء الكلام ، وعطف عليه فعلا يتعدى<sup>7</sup> بعلى وهو قوله وباركت<sup>8</sup> فهو من باب التنازع فيعمل الأخير ويعمل معه قبله في ضميره ويقدر لكل عامل ما يليق به ، فيقدر لرحمت مفعولا ، ولصليت مجرورا بعلى فيكون التقدير كما صليت عليه ، ورحمته ، وباركت على إبراهيم فتأمله ، والله أعلم ، انتهى .

تنبيه :-

<sup>1</sup> - أ - ورحمة

<sup>2</sup> - ب - وكلام

<sup>3</sup> - ب - لذلك

<sup>4</sup> - ب - نقل

<sup>5</sup> - التوبة 104

<sup>6</sup> - أ - صدق

<sup>7</sup> - ب - متعدد

<sup>8</sup> - العبارة كما صليت ورحمت وباركت على إبراهيم

نقل صاحب<sup>1</sup> القول البديع كلام صاحب القاموس باختصار ، فصار يفهم منه غير ظاهره ، ونصه : تنبيه : حكى الصغاني عن بعض أئمة اللغة المتقدمين أنه قال : قول الناس ترحمت عليه لحن ، والصواب رحمت عليه بالتشديد ، وهذا يرد قول الصيدلاني الماضي ، وأما رحمت عليه بكسر الحاء المخففة فلم ينقله أحد من أئمة اللغة المشاهير فيما علمنا ، وإن صح نقله فهو في غاية الشذوذ ، والضعف قاله المجد الغوي ، انتهى .

قد يقال إن الوهم من صاحب القاموس فإنه فهم أن الرواية بالتخفيف ، ولذلك قال الرافعي ، والصيدلاني إنه غير فصيح ، واعترض<sup>2</sup> على صاحب المهمات بما تقدم ، ويمكن أن تكون الرواية بالتشديد ، وأنكرها الرافعي مع كونها بالتشديد فرد<sup>3</sup> عليه صاحب المهمات بكلام الصغاني إلا أنه يبعد هذا قول الرافعي ، وإنما يقال رحمته ، فإن الذي يتعدى بنفسه إنما هو المخفف وأما المشدد فلم ينقل تعديته بنفسه ، فتأمله ، والله أعلم .

187- ( قوله ) : السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين

ش/ قال ابن ناجي : إنما كرره<sup>4</sup> الشيخ لأن السلام المطلوب أن يكون عقبه ، ومن كان مصليا وحده فحسن أن يذكر في تشهده ما ذكره الشيخ من الزيادة ومن كان وراءه جماعة وهو يعلم أنه يشق عليهم ذلك فليقتصر عن إكماله<sup>5</sup> ؛

<sup>1</sup> - السخاوي تلميذ ابن حجر

<sup>2</sup> - أ- فاعترض

<sup>3</sup> - أ- ورد

<sup>4</sup> - أي ذكره في أول التشهد ثم ذكره في آخر التشهد بعد الدعاء

<sup>5</sup> - ب- كماله

وقد قال صلى الله تعالى<sup>1</sup> عليه وسلم لمعاذ أفтан أنت يا معاذ<sup>2</sup> لما كان يطول في صلاته ، انتهى<sup>3</sup> .

## 188- ( قوله ) : تصوره ظاهر

### تنبيه :-

قال المازري :والامام ، والفذ يسلمان تسليمه واحدة في المشهور من المذهب ، وروي عن مالك أن كل واحد منهما يسلم تسليمتين ولا يسلم المأموم حتى يفرغ الامام منهما ، انتهى .

وقال في الجواهر : ولا يؤمر الامام ولا المنفرد بالزيادة عليهما ، وروى<sup>4</sup> أن كل واحد منهما يسلم تسليمتين ، ولا يسلم المأموم حتى يفرغ الامام منهما ، انتهى { عن ابن عرفة }<sup>5</sup> وسمع عبد الملك ابن وهب لا يسلم مأموم من يسلم اثنتين إلا بعد الثانية ، وسمع ابن القاسم وقيامه<sup>6</sup> لقضائه كذلك وسيأتي في باب الإمامة عند قوله فليقض بعد سلام الامام ما فاته نص سماع عبد الملك ، وابن القاسم مع زيادة بيان في المسئلة ، والله أعلم .

<sup>1</sup> - أ- ساقطة

<sup>2</sup> - عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال : أقبل رجل بناضحين وقد جنح الليل ، فوافق معاذًا يصلي فرك ناضحه وأقبل إلى معاذ فقرأ سورة البقرة أو النساء فانطلق الرجل وبلغه أن معاذًا نال منه ، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فشكا إليه معاذًا فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا معاذ أفتان أنت أو فاتن ثلاث مرات فلولا صليت بسبح اسم ربك الأعلى والشمس وضحاها والليل إذا يغشى فإنه يصلي وراءك الكبير والضعيف وذو الحاجة .. البخاري - الفتح - 342,2

<sup>3</sup> - ابن ناجي 172,1-173

<sup>4</sup> - أ- ويروى

<sup>5</sup> - أ- ما بينهما قال ابن عبد البر

<sup>6</sup> - أ- وقيل في

189- ( قوله ) : ويرد<sup>1</sup> أخرى على الإمام قبالة يشير إليه

ش/ قال ابن ناجي : قال ابن سعدون<sup>2</sup> : ولو صلى المأموم بين يدي الإمام فإنه يسلم على الإمام وهو على حاله وينوي الإمام ، ولا يلتفت إليه<sup>3</sup> ، انتهى .

190- ( قوله ) : ويرد على من كان سلم عليه على<sup>4</sup> يساره

ش/ قال ابن ناجي : وظاهر كلام الشيخ أنه لو كان على يسار المسلم مسبوق لا يسلم عليه ، وظاهر كلام ابن الحاجب أنه يسلم عليه لعموم قوله : أمامه ثم يساره إن كان فيه<sup>5</sup> أحد .

واختلف في المسبوق إذا قضى كيف يسلم ؟ فقليل كالقذ وقيل كالمأموم وكلاهما لمالك .

وسبب الخلاف انسحاب حكم الإمام عليه ، ونفيه ، ومن شرط<sup>6</sup> الرد الاتصال ، قال المازري : وهذا يدل على أن الخلاف باق ولو كان من يرد عليه حاضرا ، قال وزعم بعض أشياخي الاتفاق على أنه يسلم عليه إن كان حاضرا<sup>7</sup> انتهى . وبعض أشياخه الذي<sup>8</sup> أشار إليه<sup>9</sup> هو اللحمي وكذا نقل عنه الفاكهاني ونصه : فرع : اختلف فيمن فاتته بعض صلاة الامام ثم أتم هل يسلم سلام القذ ،

1 - أ - رد

2 - أبو جعفر أحمد ويقال حموده بن سعدون سمع من يحيى بن عمر توفي سنة 323 هـ ، الشجرة 82

3 - ابن ناجي 1، 174

4 - ب - عن

5 - ب - به

6 - أ - شروط

7 - ابن ناجي 1، 174

8 - أ - الدين

9 - أ - إليهم



أو سلام المأموم قال اللخمي : إن لم ينصرفوا سلم سلام المأموم ، واختلف إذا انصرفوا فقال مالك مرة لا يرد عليه ، وقال مرة يرد وهو أحسن ، انتهى .

191- ( قوله ) : ويتأول من يحركها أنها مقمعة للشيطان إلى آخره  
ش/ تصويره ظاهر

فائدة :-

قال الشيخ زروق وقال لنا الفقيه { أبو عبد الله }<sup>1</sup> القوري أن من طعن بأصبعه في فخذه اليسرى عند الوسوسة في الصلاة انصرفت عنه ، وعزاه لأبي حنيفة ، وقد جرب كون الحضور في الصلاة بقدر الحضور في الطهارة ، ونص عليه بعض علماء الصوفية ، انتهى<sup>2</sup> .

192 - ( قوله ) : ويسط يده اليسرى ، ولا يحركها ، ولا يشير بها  
ش/ قال ابن ناجي : قال النووي : ولو كان مقطوع اليمنى فلا ينتقل إلى اليد اليسرى ، ولأن شأنها البسط<sup>3</sup> ، قال التاذلي وفيه مجال لأن اليسرى قد يقال شأنها البسط مع وجود اليمنى وأما مع فقدها فلا ، انتهى<sup>4</sup> .

193- ( قوله ) : ويستحب الذكر يأثر الصلوات<sup>5</sup> الخ

<sup>1</sup> - ب- ما بينهما ساقط

<sup>2</sup> زروق 160,1

<sup>3</sup> - عبارة النووي : يكره أن يشير بالسبابتين من اليدين ، لأن سنة اليسرى أن تستمر مبطوطة ... ولو كانت اليمنى مقطوعة سقطت هذه السنة فلا يشير بغيرها : لأنه يلزم ترك السنة في غيرها ... وهو نظير من ترك الرمل في الثلاثة لا يتداركه في الأربعة لأن سنتها ترك

الرمل ، المجموع 434,3

<sup>4</sup> - ابن ناجي 175,1

<sup>5</sup> - بقية العبارة : يسبح الله ثلاثا وثلاثين ، ويعمد الله ثلاثا وثلاثين ، ويكبر ثلاثا وثلاثين ويحتم المائة بلا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير

ش/ قال الأقفهسي : هو بالخيار بين أن يقول سبحانه الله ، والحمد لله والله أكبر ثلاثا وثلاثين مرة ، ويختتم المائة. بلا إله إلا الله وحده إلى آخره ، وهو ظاهر كلام المؤلف ، لأنه قال : يسبح ويحمد ويكبر ولم يأت بلفظ ثم ، وبين أن يقول : سبحانه الله ثلاثا وثلاثين والحمد لله ثلاثا وثلاثين ، والله أكبر ثلاثا وثلاثين ، ويختتم المائة بلا إله إلا الله إلى آخره ، وهذا العدد مقصود فلا يزداد عليه لأنه إذا زاد ترك المستحب ، وهذا التكبير أفضل من النافلة وهل يحسب ذلك بأصابعه أو بالأحجار ، قال الجزولي بأصابع يده اليمنى ، انتهى.

وقال الجزولي : قوله أن يسبح قال البخاري ، ومسلم : إن شاء جمع ، وإن شاء فرق ، وأنى فعل ذلك أجزأه ، انتهى

وقال أيضا : قيل إنما يستحب هذا الذكر للفصل بين الفرض والنفل ، كما روي عن عمر أنه رأى رجلا سَلَّمَ من صلاته فقام إلى النافلة فجذبه<sup>1</sup> حتى ذكر فقال له النبي ﷺ "سددك الله يا بن الخطاب"<sup>2</sup> والصحيح أنه إنما يستحب للحديث<sup>3</sup> وأما الفصل فقد وقع بالسلام ، انتهى .

وقال أيضا قال عمران<sup>4</sup> : هذا ذكر من الأذكار ، فإن زاد يؤجر ، وقال غيره لا يزداد على المائة ، فإن زاد لا يؤجر ، لأنه لم يمثل الحديث<sup>5</sup> ، انتهى .

<sup>1</sup> - ب - فحذبه

<sup>2</sup> - عن رجل من أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - صلى العصر فقام رجل يصلي فراه عمر فقال له اجلس : فإنما هلك أهل الكتاب أنه لم يكن لصلاتهم فصل ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : أحسن ابن الخطاب ، رواه أحمد بسند صحيح ، سند الإمام أحمد 368,5

<sup>3</sup> - أ - الحديث

<sup>4</sup> - أ - ابن عمران ، وعمران لعنه عمران بن موسى المشنالي الفقيه الحافظ أخذ عنه المقرئ وله فتاوى كثيرة نقل الكثير منها

الونشريسي في معياره ، توفي سنة 745هـ ، نيل الابتهاج 350 - 352 ، الشجرة 220

<sup>5</sup> - قال الحافظ أبو الفضل فيه نظر لأنه أتى بالمقدار الذي رتب الثواب على الاتيان به فحصل له الثواب بذلك ، فإذا زاد عليه من جنسه كيف تكون الزيادة مزيلة لذلك الثواب بعد حصوله ، قال الحافظ ابن حجر : ويمكن أن يفترق الحال فيه بالنية ، فإن نوى عند الانتهاء إليه امتثال الأمر انوارد ثم أتى بالزيادة فلأمر كما قال شيخنا لا محالة ، وإن زاد بغير نية بأن الثواب رتب على عشرة مثلا فرتبه هو على مائة فينتجه القول الماضي ، فتح الباري 474,2

وقال الشيخ زروق : واختلف<sup>1</sup> هل يجمع الكل فيقولها ثلاثا وثلاثين ، وهو مختار جماعة من السلف ، وأئمة الفقهاء<sup>2</sup> منهم الشيخ الفقيه الصالح ابن عرفة فيما حكى عنه الأبي ، ومنهم من حكى التفصيل وهو ظاهر الحديث المذكور<sup>3</sup> ، وسألت الشيخ فخر الدين المرعي<sup>4</sup> حافظ العصر ، وإمام الحديث عن ذلك فقال : مقتضى الأحاديث الجمع ، وقد صح الترغيب<sup>5</sup> في قول ذلك عشرا عشرا ، وكان شيخنا ابو عبد الله القوري - رحمه الله - يقول : إذا استعجلت بأمر عملت بحديث العشرة<sup>6</sup> ، وإذا تأنيت أخذت بالثلاثة ، والثلاثين انتهى . وانظر شرح البخاري لأبن حجر العسقلاني في كتاب الصلاة<sup>7</sup> .

## تنبيهات :-

الأول :- قال الجزولي لما تكلم على معنى لا إله إلا الله ، وأنها كلمة أولها كفر ، وآخرها إيمان حتى أنه لو قال لا إله إلا الله<sup>8</sup> وسكت لكان كفرا ، ويقتل<sup>9</sup> ، ولا يجوز الوقوف<sup>10</sup> ، ولو قال لا إله إلا الخبير ، أو إلا هو حين أراد

<sup>1</sup> - ب - اختلف

<sup>2</sup> - أ - ومنهم ، ويقويه حديث البخاري " تقول سبحان الله والحمد لله ، والله أكبر ، حتى يكون منهم كلهن ثلاثا وثلاثين ، الفتح

473,2

<sup>3</sup> - انظر الثاني 78,3

<sup>4</sup> - أ - الدمياطي

<sup>5</sup> - ب - الترتيب

<sup>6</sup> - " تسبحون في دبر كل صلاة عشرا وتحمدون عشرا وتكبرون عشرا " البخاري ( فتح الباري ) 13, 381-382

<sup>7</sup> - فتح الباري 473,2-474

<sup>8</sup> - أ - ساقطة

<sup>9</sup> - أ - وقيل

<sup>10</sup> - ب - حتى لو

أن يسلم لا ينفعه ذلك حتى يقول لا إله إلا الله ، لقوله عليه الصلاة<sup>1</sup> والسلام :  
" أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله<sup>2</sup> " ، انتهى.

الثاني :- قوله : يحي<sup>3</sup> ، ويميت هذه رواية ، وفي رواية أخرى<sup>4</sup> إسقاطها  
وليست في آخر الكتاب واتفق البخاري<sup>5</sup> ، ومسلم<sup>6</sup> على إسقاطها ، قاله  
الجزولي .

الثالث :- قوله : يسبح ، ويحمد ، ويكبر ، وفي باب حمل من الفرائض يسبح  
ويكبر ويحمد ، قال المحاسي<sup>7</sup> : إنما فعل أبو محمد ذلك ليجمع<sup>8</sup> بين الحديثين  
حديث الموطأ<sup>9</sup> وحديث البخاري<sup>10</sup> ، قاله الجزولي .

الرابع :- قال ابن ناجي في باب السلام ، والاستيذان : ظاهر<sup>11</sup> المذهب أن  
هذا الذكر خاص بالفرائض ، وأما النوافل فلا يعني قوله : يسبح الله ثلاثا وثلاثين

---

<sup>1</sup> - أ - ساقطة

<sup>2</sup> - البخاري ( الفتح ) 43,2

<sup>3</sup> - أ - يحي ويميت

<sup>4</sup> - أ - ساقطة

<sup>5</sup> - انظر فتح الباري 476,2 ، 384,13

<sup>6</sup> - مسلم ( النووي ) 90,5-91

<sup>7</sup> - لعله الخارث بن أسد ، المحاسي فقيه محدث له الرعاية في الأخلاق والزهد ، توفي سنة 243هـ ، معجم المؤلفين 174/3

<sup>8</sup> - أ - ساقطة

<sup>9</sup> - المنتقى 354,1

<sup>10</sup> - " تبجرون في دبر كل صلاة عشرة وتعمدون عشرة وتكبرون عشرة " فتح الباري 381,13-382

<sup>11</sup> - ب - وظاهر

إلخ . قال : وتسمى هذه الكلمات المعقبات لكونها<sup>1</sup> عقيب<sup>2</sup> الصلاة ،  
والفواصل لفصلها بين الفرائض والنوافل ، انتهى<sup>3</sup> .

الخامس :- قال الشيخ زروق : وفي كون الدعاء بعد الصلوات على الوجه  
الواقع في المسجد بدعة مستحسنة ، أو بدعة مستهجنة ، خلاف بين المتأخرين ،  
انتهى<sup>4</sup> .

وقال البرزلي : أول من أحدث الدعاء بعد الصلوات ، واستعصمه<sup>5</sup>  
المهدي<sup>6</sup> ، انتهى .

#### 194- ( قوله ) ويستحب يأثر صلاة الصبح التماذي في الذكر إلخ<sup>7</sup>

ش/ تصويره ظاهر

فائدة :-

قال الشيخ زروق : فيه<sup>8</sup> التحذير من النوم بعد صلاة الصبح ، وذكر  
بعض العلماء أن البركة في الغنم باستيقاظها في هذا الوقت ، وعدمها في الكلاب  
بنومها فيه حتى إن الكلبة تلد سبعة ، ولا ذبح فيها ، والشاة تلد واحدة ، وإن

<sup>1</sup> - ب- لكونه

<sup>2</sup> - أ- عقيب

<sup>3</sup> - ابن ناجي 399,2

<sup>4</sup> - زروق 176,1

<sup>5</sup> - أ- أسه

<sup>6</sup> - أ- المهدي هو إمام الموحدين واستدل على ذلك بقوله تعالى (( فإذا فرغ فانصب )) وقال ابن عرفة عن هذا الدعاء : إن كان  
إيقاعه على نية أنه سنة من سنن الصلاة وفضائلها فهو غير جائز فإن كان مع السلامة من ذلك فهو باق على حكم الأصل في الدعاء

والدعاء عبادة شرعية فضلها معلوم ، انظر مختصر نوازل البرزلي لوحة 27

<sup>7</sup> - بقية العبارة : والاستغفار والتسبيح والدعاء إلى طلوع الشمس أو قرب طلوعها

<sup>8</sup> - ب- في

أكثر اثنتين ، والغنم مع ذلك أكثر من الكلاب ، انتهى ، ومع أن الذبح فيها كثير لا يخلو منه يوم ، والله أعلم<sup>1</sup>.

195- ( قوله ) : في ركعتي الفجر بأم القرآن يسرها

ش/ قال الأقفهسي : وقيل يجهر وقيل هو بالخيار ، والمشهور الأول ، انتهى .

196- ( قوله ) : ويستحب له أن يتنفل بأربع ركعات

ش/ تعقب على الشيخ تحديد النفل بأربع ركعات مع أنه قال في المدونة : إنما يوقف أهل العراق ، وقال ابن ناجي : لم أزل أسمع بعض من لقينته يقول ما ذكره الشيخ<sup>2</sup> هو نص ابن حبيب في الواضحة للأحاديث فإن صح فلا اعتراض على الشيخ ، لأن الرسالة لا تنقيد للمدونة ، انتهى<sup>3</sup> .

197- ( قوله ) : ويستحب له مثل ذلك قبل صلاة العصر

ش/ قال الجزولي : انظر إذا دخل المسجد محييا بركعتين ، ثم تنفل بركعتين هل امثل الحديث { أم لا }<sup>4</sup> ؟ الشيخ يحيى المسجد ، ثم يتنفل بأربع وفي أخرى<sup>5</sup> إن حيا المسجد ، وتنفل بركعتين ، ونوى بهما امثال الحديث فقد استعمل الحديثين ، انتهى<sup>6</sup> .

<sup>1</sup> - الزروق على الرسالة 177/1

<sup>2</sup> - أ- ساقطة

<sup>3</sup> - ابن ناجي 180,1

<sup>4</sup> - أ- ما بينهما ساقط

<sup>5</sup> - ب- آخر

<sup>6</sup> - أ- ساقطة

والحديث المذكور قوله صلى الله تعالى<sup>1</sup> عليه وسلم " رحم الله امراً صلى قبل العصر أربعاً<sup>2</sup> " وقوله " من حافظ على أربع قبل الظهر ، وأربع بعدها حرم الله جسده على النار<sup>3</sup> " انتهى . وقوله : وفي أخرى لعله وفي سلكة أخرى ، وقال الفاكهاني والحديث الأول رويناه في الموطأ ومسلم والحديث الثاني رواه أبو داود ، انتهى .

198- ( قوله ) : ويستحب له أن يتنفل بعدها بركتين  
ش/ قال الفاكهاني : أما استحباب ركعتين فلما في النسائي<sup>4</sup> ، والترمذي<sup>5</sup> ، أنه كان<sup>6</sup> عليه الصلاة والسلام يصلي ركعتين بعد المغرب ، انتهى

199- ( قوله ) : وما زاد فهو خير  
ش/ قال الفاكهاني : هو كقوله<sup>7</sup> تعالى ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾<sup>8</sup> وقوله تعالى ﴿ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾<sup>9</sup> ولا خلاف أن الصلاة خير فرضاً<sup>10</sup> ، ونفلاً انتهى .

1 - أ- ساقطة

2 - قال عنه الترمذي : هذا حديث حسن غريب ، العارضة 223,2

3 - في الترمذي مع تغير في الجملة الأخيرة " حرمه الله على النار " قال عنه الترمذي : هذا حديث صحيح حسن غريب في هذا الوجه

/ الترمذي ( العارضة ) 221,2 - 222

4 - النسائي ( السوطي ) 261,3

5 - العارضة 223,2 - 224

6 - أ- ساقطة

7 - ب- ساقطة

8 - الزلزلة 8

9 - الحج 75

10 - ب- فرض ونفل

## 200- ( قوله ) : وإن تنفل بست ركعات فحسن

ش/ قال الفاكهاني : لما روى أنه صلى الله تعالى<sup>1</sup> عليه وسلم قال " من صلى ست ركعات بعد المغرب لم يتكلم بينهما بسوء عدلن بعبادة اثنتي عشرة سنة<sup>2</sup> " أظنه في ابن ماجه.

## 201- ( قوله ) : وأما العشاء الآخرة فهي العتمة

ش/ قال الشيخ زروق : فيه<sup>3</sup> إيهام أن المغرب تسمى عشاء ، وقد قال عياض إن<sup>4</sup> المغرب لا تسمى عشاء لا لغة ، ولا شرعا ، وإنما أتى ذكر العشاءين للتغليب<sup>5</sup> ، انتهى ، ونحوه للجزولي ، ثم اعترضه قال : لكن يردده الحديث " إذا حضر العشاء والعشاء فابدؤا بالعشاء " وهذا إنما هو في المغرب ، انتهى .

قلت : أما هذا الحديث فقال السخاوي<sup>6</sup> في المقاصد الحسنة : قال العراقي في شرح الترمذي : لا أصل له في كتب الحديث بهذا اللفظ ، وأصل الحديث المتفق عليه بلفظ " إذا وضع العشاء ، وأقيمت الصلاة فابدؤا بالعشاء "<sup>7</sup> انتهى .

1 - أ - ساقطة

2 - قال الترمذي : حديث أبي هريرة ( المذكور ) حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث زيد بن الحباب عن عمر بن أبي خنعم قال : وسمعت محمد بن إسماعيل يقول : عمر بن عبد الله بن أبي خنعم منكر الحديث وضعفه جدا ، الترمذي ( العارضة ) 325,2

3 - أي في لفظ الآخرة

4 - أ - ساقطة

5 - أ - للتغليب

6 - محمد بن عبد الرحمن السخاوي الشافعي فقيه مقرر محدث ، توفي سنة 902 هـ ، معجم المؤلفين 15,10

7 - البخاري ( الفتح ) 95,11



قلت : هذا لفظ البخاري في كتاب الصلاة ، ولمسلم في كتاب الصلاة أيضا : " إذا حضر العشاء ، وأقيمت الصلاة فابدؤا بالعشاء " <sup>1</sup> وكذلك رواه ابن ماجه ، وفيه روايات أخرى .

وذكره ابن الأثير <sup>2</sup> في النهاية ، بلفظ <sup>3</sup> الجزولي وقال " العشاء بالفتح الطعام الذي يؤكل عند العشاء ، وأراد بالعشاء <sup>4</sup> صلاة المغرب ، وإنما قدم العشاء لأنها يشتغل قلبه به في الصلاة ، وإنما قيل إنها المغرب لأنها وقت الإفطار ، ولضيق وقتها ، انتهى . ولكن ورد في صحيح البخاري النهي عن تسمية المغرب عشاء <sup>5</sup> لأن النبي صلى الله تعالى <sup>6</sup> عليه وسلم قال : " لا يغلبنكم الأعراب على اسم صلاتكم المغرب " <sup>7</sup> ، قال : وتقول الأعراب هي العشاء { وظاهر كلام القاضي عياض ، والأبي في باب فضل الصف الأول أن النهي عن ذلك على الآخرة فرض { ، ونقل ابن حجر <sup>8</sup> عن ابن المنير <sup>9</sup> أنه إنما كره ذلك للالتباس بالصلاة الأخرى ، وأنه لو قيدت بالأولى ونحو ذلك مما يرفع الالتباس لم يكن في ذلك كراهة ، قال : ونقل ابن بطلال عن غيره أنه لا يقال للمغرب العشاء

<sup>1</sup> - قال عنه الترمذي حديث حسن صحيح ، العارضة 148,2

<sup>2</sup> - مجد الدين أبو العادات الشيباني له النهاية في غريب الحديث ، توفي سنة 606 هـ ، مقدمة جامع الأصول 10-7,1

<sup>3</sup> - أ - ساقطة

<sup>4</sup> - ب - ساقطة

<sup>5</sup> - أ - أن

<sup>6</sup> - أ - ساقطة

<sup>7</sup> - متفق عليه ، نيل الأوطار 11,2

<sup>8</sup> - أحمد بن علي الشهير بابن حجر العسقلاني صاحب فتح الباري توفي سنة 852 هـ ، انظر فتح الباري

<sup>9</sup> - عني بن محمد بن الخطيب حلقب زني اللعين له شرح على البخاري لم يعمل على البخاري مثله توفي سنة 695 هـ ، الديباج 123,2

يحتاج<sup>1</sup> إلى دليل خاص ، انتهى . ثم قال ابن حجر<sup>2</sup> : ولا يتناول النهي تسميتها  
عشاء على التغليب كما إذا قال<sup>3</sup> صليت العشاءين ، انتهى<sup>4</sup> .

قلت وفي صحيح البخاري في باب ذكر العشاء ، والعتمة عن أنس قال:  
أخبر النبي ﷺ العشاء الآخرة<sup>5</sup> ، انتهى<sup>6</sup> .

وقال في صحيح مسلم في باب ذكر العشاء قال رسول الله ﷺ " أَيْمًا  
امرأة أصابت بخورا فلا تشهد معنا العشاء الآخرة " ، قال<sup>7</sup> النووي : فيه دليل  
على جواز قول الانسان العشاء الآخرة ، وأما ما نقل عن الأصمعي<sup>8</sup> أنه قال :  
من اللحن<sup>9</sup> قول العامة العشاء الآخرة ؛ لأنه ليس لنا إلا عشاء واحد ؛ فلا  
توصف بالآخرة فهذا قول غلط لهذا الحديث ، وقد ثبت في صحيح مسلم عن  
جماعة<sup>10</sup> من الصحابة وصفها بالعشاء ، وألفاظهم بهذا مشهورة ، انتهى<sup>11</sup> .  
وكرر<sup>12</sup> ذلك في باب القراءة في العشاء ، وفي باب وقت العشاء ، وقال النووي

1 - أ - فيحتاج

2 - ب - ابن ناجي

3 - أ - ساقطة

4 - فتح الباري 183,2

5 - ب - الأخيرة

6 - فتح الباري

7 - ب - وقال

8 - عبد الملك بن قريظ الباهلي المعروف بالأصمعي لغوي نحوي إخباري له كتاب اللغات ، توفي سنة 316هـ ، معجم المؤلفين

187,6

9 - ب - المحال

10 - أ - جماعات

11 - النووي رحمه الله عليه

12 - أ - ساقطة

فيه دليل على وصفها بالآخرة وأنه لا كراهة فيه خلافا لما نقل عن الأصمعي من كراهته ، انتهى<sup>1</sup> .

وقد وقع ذلك في كتاب الصلاة<sup>2</sup> من المدونة أعنى وصفها بالآخرة ، والله أعلم .

## 202 ( قوله ) : بالتكلم بالقرآن<sup>3</sup>

ش/ احترز<sup>4</sup> بالتكلم من أن يقرأ بقلبه فإن ذلك لا يجزئه لأنه لم يقرأ الصلاة ، وقد قالوا من حلف لا يقرأ القرآن سرا فقرأه في قلبه لا يحنث ، وإذا حلف ليقرأ سورة فقرأها في قلبه لم يبر قاله الأقفهسي ، وقال<sup>5</sup> ابن ناجي : ولذلك يجوز للجنب أن يقرأ في قلبه ، انتهى<sup>6</sup> .

## 203 ( قوله ) : والمعوذتين<sup>7</sup>

ش/ قال الفاكهاني : المعوذتان بكسر الواو ليس إلا ، وقاله النووي في كتاب التبيان .

## 204 ( قوله ) : ومن غلبته عيناه عن حزنه فله أن يصليه ما بينه وبين طلوع الفجر وأول الإسفار

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق 183,4 و 138,5-139

<sup>2</sup> - المدونة 36,1 و 127

<sup>3</sup> - العبارة : والقراءة التي يبرها في الصلوات كلها هي بتحريك اللسان بالتكلم بالقرآن

<sup>4</sup> - ب- احترازا

<sup>5</sup> - أ- قال

<sup>6</sup> - غير موجود في شرحه المطبوع ولعله في شرحه على المدونة

<sup>7</sup> - العبارة " ثم يصلي الوتر ركعة يقرأ فيها بام القرآن وقل هو الله أحد والمعوذتين "

ش/ ظاهره أنه لو أخره عمدا لا يصليه ، وهو كذلك على المشهور ، ولا بن الجلاب يلحق به العائد قاله في التوضيح<sup>1</sup> .

قال الجزولي وهذا ما لم يخف فوات الجماعة ، فإن خاف فإنه يصلي في الجماعة ، ويتركه ، انتهى .

## 205 ( قوله ) : ثم يوتر ، ويصلي الصبح

ش/ قال الجزولي سكت عن ركعتي الفجر ، وكان حقه أن يقول : ثم يوتر ويصلي الفجر فإن صلى الفجر ثم ذكر الوتر صلى الوتر، ثم أعاد الفجر لأنه أحال<sup>2</sup> بينه وبين صلاة الصبح بصلاة سنة ، وكذلك إذا صلى الفجر، ثم ذكر صلاة فرض ، انتهى . وانظر ابن ناجي على المدونة في باب صلاة الفجر .

## 206 ( قوله ) : وإن دخل ولم يركع الفجر<sup>3</sup> أجزأه لذلك ركعتا الفجر<sup>4</sup>

ش/ المطلوب أن يقتصر على ركعتي الفجر دون زيادة ، فقول الشيخ أجزأه كأنه خلاف ذلك فتأمل ، والله أعلم .



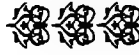
<sup>1</sup> - التوضيح ، لوحة 56

<sup>2</sup> - أ- حال

<sup>3</sup> - ب- للفجر

<sup>4</sup> - العبارة كما في كفاية الطالب " ومن دخل المسجد ولم يركع الفجر أجزأه لذلك ركعتا الفجر " ، أي عن تحية المسجد

## باب في الإمامة



### 207- ( قوله ) : ولا تؤم المرأة

ش/ قال في النوادر في باب لا يجوز أن يؤم في <sup>1</sup>كتاب سحنون : وإذا أوتيم <sup>2</sup>بخنثي فإن حكم له بحكم الرجال أجزأهم ، وإن حكم له بحكم أعادوا <sup>3</sup>أبدا ، انتهى .

### 208- ( قوله ) : ويقرأ مع الإمام فيما يسر فيه ، ولا يقرأ معه فيما يجهر فيه

ش/ تصوره ظاهر

#### فائدة :

قال ابن رشد في شرح المسئلة الحادية والأربعين من رسم الصلاة الثاني من سماع أشهب من كتاب الصلاة : لا يجوز لمن يتنفل في المسجد إلى جنبه من يصلي أن يرفع صوته بالقراءة لأنه يخلط عليه صلاته وفي ذلك إذابة له ، وكذلك من فاتته <sup>4</sup>من صلاة <sup>5</sup>الإمام ما يجهر فيه بالقراءة فلا يجوز له <sup>6</sup>أن يفطر في <sup>7</sup>الجهر إذا كان جنبه <sup>8</sup>من يعمل عمله لئلا يخلط عليه صلاته فيؤذيه بذلك ومن حق من أؤذي أن ينهي من آذاه على إذايته ، انتهى ثم قال في شرح المسئلة نفسها : ولو

<sup>1</sup> - أ- من

<sup>2</sup> - ب- أوتيم

<sup>3</sup> - أ- أعاد

<sup>4</sup> - أ- فاتته

<sup>5</sup> - أ- ساقطة

<sup>6</sup> - أ- ساقطة

<sup>7</sup> - ب- ساقطة

<sup>8</sup> - ب- جانبه

صلى رجل في داره فرفع صوته بالقراءة لما وجب لجارهِ أن يمنعه من ذلك ونقله ابن عرفة ، والشيخ زروق في شرحه .

209- ( قوله ) : فليقض بعد سلام الإمام ما فاتته

ش/ قال في رسم نذر سنة من سماع ابن القاسم : وسئل مالك عن الرجل تفوته الركعة مع الإمام متى<sup>1</sup> يقوم إذا سلم الإمام واحدة ، أو ينتظر حتى يسلم تسليمتين ؟

قال : إن كان ممن يسلم تسليمتين انتظره حتى يفرغ من سلامه كله ثم يقوم ، انتهى .

وقال في آخر مسألة من سماع عبد الملك : وسئل عن الإمام يكون ممن يسلم اثنتين فقام رجل بعد أن سلم<sup>2</sup> واحدة ؟ فقال لا إعادة عليه ، وبیس ما صنع قال القاضي : وهذا كما قال ؛ لأن السلام الأول هو الفرض الذي يتحلل به من الصلاة ، فإذا قام الرجل بعد سلامه الأول فصلاته تامة<sup>3</sup> ، انتهى . جميع ذلك من كتاب الصلاة .

وقال التلمساني<sup>4</sup> : قال سند<sup>5</sup> : فعلى هذا لا يسلم المأموم حتى يفرغ الإمام من التسليمتين جميعاً ، وإن سلم بعد الأولى أجزأه ، انتهى .

<sup>1</sup> - أ- حق

<sup>2</sup> - أ- سلم

<sup>3</sup> - البيان والتحصيل 161,2

<sup>4</sup> - لعله عبد الرحمن بن محمد بن الإمام التلمساني شرح ابن الحاجب الفرعي ، توفي سنة 743هـ ، نيل الابتهاج 245-247

<sup>5</sup> - سند بن عثان الأزدي له كتاب الطراز شرح به المدونة ، توفي سنة 541هـ ، الدياج 399,1-400

وفي الكافي : ويقوم الناس لقضاء ما عليهم بعد سلام الإمام ، وفراغه من التسليمتين إن كان ممن يسلم تسليمتين ، وأكثر أهل المدينة يقولون : يقوم إلى<sup>1</sup> قضاء ما عليه إذا سلم التسليمة الأولى ، انتهى<sup>2</sup> .

#### 210- ( قوله ) : فإن كانت امرأة معهما<sup>3</sup>

ش/ أي مع الرجلين ليزول التكرار مع قوله : وإن كان معهما رجل ، فإن الضمير راجع إلى الإمام ، والمرأة وإن كان ممن<sup>4</sup> لم يتقدم له ذكر حكم المرأة المفردة مع الإمام ، والله أعلم .

#### 211- ( قوله ) : ومن صلى بزوجه قامت خلفه

ش/ وكذلك لكل امرأة أجنبية كانت أو محرما قاله الشيخ زروق<sup>5</sup> ، فإن تقدمت لمرتبة الرجل ، أو أمام الإمام فكالرجل يتقدم يكره له ذلك ولا تفسد صلاته ، ولا صلاة من معه إلا أن يلتذ برؤيتها أو مماسستها<sup>6</sup> ، والله أعلم . وما ذكره في قوله برؤيتها يفهم منه أنه إذا التذ برؤيتها تفسد صلاته ، وهذا لا يتأتى على المشهور ، والله أعلم .

#### 212- ( قوله ) : وإذا سلم الإمام فلا يثبت بعد سلامه ، ولينصرف الخ

<sup>1</sup> - ب- لقضاء

<sup>2</sup> - الكافي في فقه أهل المدينة 59

<sup>3</sup> - بقية العبارة : قامت خلفهما ، وإن كان معهما رجل صلى عن بين الإمام والمرأة خلفهما "

<sup>4</sup> - أ- ساقطة

<sup>5</sup> - زروق 197,1

<sup>6</sup> - ب- أو ملاستها

ش/ قال في الكافي<sup>1</sup> : ويستحب لإمام الجمعة ، والعشيرة<sup>2</sup> إذا سلم من صلاته أن يقوم من مجلسه ، وإن<sup>3</sup> صلى بأهله ، أو بغيرهم في بيته أو في<sup>4</sup> رحله فإن شاء قام وهو أحب إلينا ، وإن شاء قعد ، وقد روى عن مالك { أنه كان }<sup>5</sup> لا يثبت في مقامه ، صلى في بيته أو في المسجد إذا سلم من صلاته بجماعة وكان إمامهم ، انتهى<sup>6</sup> .



1 - أ - الخالي

2 - أ - العشيرة

3 - ب - وإذا

4 - أ - ساقطة

5 - أ - ما بينهما ساقط

6 - الكافي 47، وفي النسخة المطبوعة : ويستحب لامام الجماعة



## ﴿ باب جامع في الصلاة ﴾

### 213- ( قوله ) : الدرع الخفيف<sup>1</sup>

ش/ ظاهر الصحاح أن الدرع لما تلبسه المرأة فإنه قال : ودرع المرأة قميصها<sup>2</sup> } وهو ونحوه في القاموس قال : درع الحديد مؤنث ، وقد تذكر ودرع المرأة قميصها<sup>3</sup> { مذكر وقد يؤنث ، انتهى بالمعنى . وتقدم في باب طهارة الماء في كلام الشيخ إطلاقه على ما يلبس الرجل ، والمرأة وهو ظاهر كلام الشيخ زروق كما تقدم فانظره .

### 214- ( قوله ) : وكل سهو في الصلاة بزيادة<sup>4</sup> الخ

ش/ قال الأقفهي يريد المتيقن ، وإن تيقن النقصان سجد قبل السلام أو الزيلدة سجد بعد السلام ، وتارة يشك هل نقص أم<sup>5</sup> لا ؟ فهذا يسجد بعد السلام أيضا لئلا يدخل في صلاته ما ليس منها<sup>6</sup> ، وقيل يسجد قبل السلام ، فعلى القول الأول<sup>7</sup> بأنه لا يسجد إلا بعد السلام فلو سجد قبله قال ابن الطلاع<sup>8</sup> تبطل

<sup>1</sup> - العبارة : " وأقل ما يجزئ المرأة من اللباس في الصلاة الدرع الخفيف السائب ، أي الكفيف الساتر

<sup>2</sup> - أ- قميص

<sup>3</sup> - أ- ما بينهما ساقط

<sup>4</sup> - العبارة : وكل سهو في الصلاة بزيادة فليسجد له سجدتين بعد السلام ينشهد لهما ، ويسلم منهما ، وكل سهو بنقص فليسجد له

قبل السلام

<sup>5</sup> - ب- أو

<sup>6</sup> - أ- فيها

<sup>7</sup> - ب- ساقطة

<sup>8</sup> - محمد بن فرج يعرف بابن الطلاع شيخ الفقهاء في عصره له كتاب أحكام النبي صلى الله عليه وسلم ، توفي سنة 497هـ الديباج

صلاته لأنه أدخل في صلاته ما ليس منها إذ لم يتحقق النقص ، وإن شك هل نقص أم<sup>1</sup> لا ، وشك هل زاد أم لا ؟ لهذا لم يختلف في سجوده ، واختلف في محله ، فقبل قبل السلام ، وقيل بعده .

وإن تيقن الزيادة<sup>2</sup> ، وشك في النقصان فالحكم للمحقق ، وإن تيقن النقصان ، وشك في الزيادة فالحكم هنا للنقصان<sup>3</sup> على كل وجه ، وهذه كلها على مذهب مالك ، انتهى منه على الرسالة .

#### 215- ( قوله ) : فليسجد له<sup>4</sup> سجدين

ش/ قال الشيخ زروق : قوله<sup>5</sup> سجدين شرط ، فلو سجد واحدة لم تجز ، ولو سجد ثلاثا لم يجز ، ولو شك في السجدين ، أو في أحدهما ففي المدونة سجد ما شك فيه ، ولا شيء عليه ، ولو شك هل سجد واحدة ، أو اثنتين سجد أخرى ، وتشهد ، وسلم ، وكذلك لو سجد لسهوه ثلاث سجديات فلا سجود<sup>6</sup> عليه ، اللخمي : إن كان بعديا ، وإلا سجد بعد السلام ، انتهى .

#### 216- ( قوله ) : كالسورة مع أم القرآن<sup>7</sup>

<sup>1</sup> - ب- أو

<sup>2</sup> - أ- بالزيادة

<sup>3</sup> - أ- في النقصان

<sup>4</sup> - أي للسهو

<sup>5</sup> - ب- قوله

<sup>6</sup> - أ- سهر

<sup>7</sup> - العبارة " ومن نسي أن يسجد بعد السلام فليسجد متى ذكره ، وإن طال ذلك ، وإن كان قبل السلام سجد إن كان قريبا وإن بعد ابتداء صلاته إلا أن يكون ذلك من نقص شيء خفيف كالسورة مع أم القرآن أو التكبيرتين ، أو التشهدين وشبه ذلك فلا شيء عليه

ش/ أي كترك السورة التي مع أم القرآن قاله الجزولي ، وغيره ، قال ابن نلجي : قيد التأذي قول الشيخ في السورة بكونه<sup>1</sup> وقف لها قائلاً لأنها ثلاث سنن فعلى تفسيره إن ترك سنتين صحت ، وإن ترك أكثر بطلت ، والأقرب عندي أن الشيخ أراد أن السورة يجملتها لا تبطل ، لأن الجهر ، والاسرار صفة للقراءة فهي سنة تابعة ، وهذا الفارق بينها وبين الجلوس الوسط .

وقال الجزولي : قال في كتاب ابن سحنون<sup>2</sup> : وهذا<sup>3</sup> إذا وقف لها مقدار ما يقرأها فيه ، وأما إذا لم يقف لها فتبطل به<sup>4</sup> الصلاة ، لأنه ترك ثلاث سنن : السورة وصفة القراءة والقيام ، وقيل لا تبطل وإن لم يقف لها وما قاله ابن سحنون به فسر الشيوخ الرسالة ، انتهى .

217- ( قوله ) ومن انصرف من الصلاة ثم ذكر أنه بقي عليه شيء منها<sup>5</sup> الخ  
ش/ تصويره ظاهر  
مسئلة :-

من سلم من اثنتين ، وقال السلام ولم يزد ، ثم ذكر رجوع<sup>6</sup> للصلاة ، وسجد بعد السلام ، قال البرزلي<sup>7</sup> : وكان شيخنا الإمام يفتي أن يرجع باحرام ،

<sup>1</sup> - أ - فكونه

<sup>2</sup> - محمد بن سحنون الإمام المبرز تفقه بأبيه له تأليف كثيرة منها المسند في الحديث ، توفي سنة 256هـ ، الديباج 2، 169-173

<sup>3</sup> - ب - هذا

<sup>4</sup> - أ - ها

<sup>5</sup> - بقية العبارة : " فليرجع إن كان يقرب ذلك فيكبر تكبيرة يحرم ها ، ثم يصلي ما بقي عليه ، وإن تباعد ذلك أو خرج من المسجد ابتداء صلاته

<sup>6</sup> - ب - راجع

<sup>7</sup> - أبو القاسم بن أحمد الشهر بالبرزلي الإمام المشهور لازم ابن عرفة أكثر من ثلاثين سنة له التوازل ، توفي سنة 844 هـ ، نيل

الابتهاج 368-370

وسمعه في المذاكرات أنه لا سجود ، ولا إحرام ، لأن السلام اسم من أسمائه تعالى ، وعن الباجي : إن وقع سهوا لم يقصد به الخروج من الصلاة فلا إحرام عليه كالسلام سهوا ، فيتحصل فيه ثلاثة أقوال : يحرم مطلقا ، وعكسه ، والثالث الفرق بين القرب جدا { وما يبعد } ، انتهى من مختصر البرزلي .

{ انظر التحصيل المذكور فإنه إن عني به ما جزم به أولا ، وأفني به شيخه ، وما سمعه به منه ، هذا مقتضى كلامه ، والقول الثاني فإن عني به ما سمعه في المذاكرات فلا يطابقه ، لأنه قدم أنه لا سجود ، ولا إحرام ، والقول الثالث يفرق بين القرب والبعد إن عني به كلام الباجي فليس فيه ما يشعر بذلك بل الذي في كلامه الفرق بين نية الخروج من الصلاة ، وعدمها فتأمله والله أعلم <sup>1</sup> .

## 218- ( قوله ) : ومن تكلم ساهيا سجد بعد السلام

ش/ قال الشيخ زروق : وسواء سهى عن كونه في الصلاة ، أو سهى عن كونه متكلم ، ولا يجزى فيه <sup>2</sup> السجود إلا إذا لم يكثر جدا فإن كثر جدا بطلت ، انتهى <sup>3</sup> وهذا ما لم يكن مأموما ، وأما المأموم فيحمله الإمام عنه ، والله تعالى <sup>4</sup> أعلم .

## 219- ( قوله ) فليله عنه <sup>5</sup>

ش/ قال الفاكهاني : الرواية بفتح الهاء ليس إلا هكذا روينا ، وهو <sup>6</sup> القياس في العربية أيضا ، لأن ماضيه لهى يلهى مثل علم يعلم ، فلما دخل عليه الجازم

<sup>1</sup> - ب- ما بينهما ساقط

<sup>2</sup> - أ- في

<sup>3</sup> - زروق 1، 209

<sup>4</sup> - أ- ساقطة

<sup>5</sup> «عبارة» ومن استنسخه الشك في السهو فليله عنه

<sup>6</sup> - أ- وهذا

حذفت الألف فبقيت الهاء مفتوحة ، وإنما ذكرت هذا مع ظهوره ، لأنني رأيت من يقرأه بالضم ، وهو خطأ ، انتهى .

220 - ( قوله ) : وهو الذي يكثر ذلك منه يشك كثيرا أن يكون سهى ش/ قال الشيخ زروق بحيث يعتريه ذلك في اليوم مرات ، أو يتكرر عليه كل يوم فأما إن كان لا يعتريه إلا في الأيام مرة فليس بمستنكح ، انتهى<sup>1</sup> . ونحوه في الجزولي ، والشيخ يوسف بن عمر .

221 - ( قوله ) : وإذا أيقن بالسهو سجد بعد إصلاح صلاته ش/ قال الشيخ زروق : يعنى المستنكح في صلاته بالسهو فيها بزيادة ، أو نقص سجد لسهوه على سنته بعد إصلاح صلاته ، لأنه في حكم الصحيح كما إذا بال صاحب السلس بوله المعتاد ، انتهى<sup>2</sup> .

222 - ( قوله ) : ومن قام من اثنتين رجع ما لم يفارق الأرض بيديه ، وركبته ش/ قال الجزولي : انظر كيف سماه قائما وهو إنما ترحزح إلى القيام ، فيلزمه<sup>3</sup> عليه أن من حلف ألا يقوم فترحزح<sup>4</sup> إلى القيام أنه<sup>5</sup> حاث .

قال أبو عمر بن عبد البر : من حلف ألا يقوم فترحزح إلى القيام أنه لا يحث لأنه لا يسمى قائما . الشيخ وهذا هو المشهور .

<sup>1</sup> - زروق 210,1

<sup>2</sup> - نفس المرجع السابق 211,1

<sup>3</sup> - ب- فيلزم

<sup>4</sup> - أ- ثم ترحزح

<sup>5</sup> - أ- ساقطة

223- ( قوله ) : ومن عليه صلوات كثيرة صلاحها في كل وقت الخ

ش/ مسئلة من مسائل ابن قداح :

وسئل رحمه الله تعالى<sup>1</sup> عن عليه صلوات كثيرة ، ونذر ختم القرآن كل يوم في الصلاة<sup>2</sup> ؟

فأجاب - كان الله له - وغفر له - ورحمه : قضاء الصلوات<sup>3</sup> الفائتة على الفور هو<sup>4</sup> أولى ، وأحوط بالتقدم على نذر النافلة ، لأن الوقت متعين لها انتهى .

224- ( قوله ) : وعند طلوع الشمس وعند غروبها<sup>5</sup>

ش/ قال الشيخ زروق في شرح الارشاد : قال بعضهم : وليتوق<sup>6</sup> أوقات النهي حيث يكون إتيانه بها للشك فيها ، وهو واضح ، انتهى .

225- ( قوله ) : ولا شيء عليه في التبسم

ش/ قال الجزولي<sup>7</sup> : فالتبسم على<sup>8</sup> هذا ليس بضحك وقد قالوا : إن من حلف ألا يضحك فتبسم أنه لا يحنث ، لأنه لم يضحك ، وقد يسمى التبسم ضحكا ، وقد قال في الحديث " كان ضحكه التبسم<sup>9</sup> " ، انتهى .

<sup>1</sup> - أ- ساقطة

<sup>2</sup> - أ- الصلاة كل يوم

<sup>3</sup> - أ- الصلاة

<sup>4</sup> - أ- ساقطة

<sup>5</sup> - العبارة : " ومن عليه صلوات كثيرة صلاحها في كل وقت من ليل أو نهار وعند طلوع الشمس وعند غروبها

<sup>6</sup> - أ- يات

<sup>7</sup> - أ- الجزولي

<sup>8</sup> - ب- ساقط

<sup>9</sup> - في الترمذي بـ " ما كان ضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا تبسما " قال الترمذي : هذا حديث صحيح غريب ، العارضة



230- ( قوله ) : وإن ذكر مثل المضمضة إلى قوله قبل أن يفعل ذلك<sup>1</sup>

ش/ قال الشيخ زروق : اتفاقا ، وفي العائد اختلاف ، فعن ابن القاسم يعيد في الوقت ، وقال ابن حبيب : لا إعادة ، وقال ابن رشد ويتخرج فيها الإعادة أبدا من ترك السنة عمدا ، قال : وهو المشهور المعلوم من قول ابن القاسم ، انتهى<sup>2</sup>

231- ( قوله ) ودم البراغيث ليس عليه غسله إلا أن يتفاحش

ش/ قال الأقفهسي : يريد بدم البراغيث خرؤها ، وأما الدم الذي في جوفها فحكمه حكم سائل الدماء كما تقدم في الدماء ، فإذا قتل منها كثيرا حتى اجتمع من الدم ما لا يعفى عنه غسل ، لأن حكمه كغيره .

وذكر ابن أبي زيد في القملة أو<sup>3</sup> البرغوث إذا وقع في الطعام ثلاثة أقوال يطرح ، لا يطرح ، ويؤكل ، والفرق بين يسير الطعام فيرمى ، والكثير فيؤكل ، الجزولي : والقلة والكثرة راجعة إلى أزمنة الغلاء والرخاء انتهى ، ونحوه في الجزولي .

وقوله إلا أن يتفاحش ظاهره أنه إذا تفاحش يجب عليه غسله ، وليس كذلك ، بل إذا تفاحش استحب الغسل قاله الأقفهسي .

وقال ابن ناجي : وحد التفاحش قيل ما يستحي به الإنسان في المجالس بين الناس وقيل ماله رائحة نقلهما التاذلي ، والحق صاحب الحلل بدم البراغيث دم البق ، والقمل ، انتهى<sup>4</sup> .

<sup>1</sup> - العبارة " وإن ذكر مثل المضمضة والاستنشاق ومسح الأذنين فإن كان قريبا فعل ذلك ولم يعد بعده وإن تطاول فعل ذلك لما

يستقبل ولم يعد ما صلى قبل أن يفعل ذلك

<sup>2</sup> - زروق 248,1

<sup>3</sup> - أ- والبرغوث

<sup>4</sup> - ابن ناجي 236,1



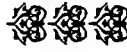
وقال الجزولي : انظر قوله دم البراغيث هل هو شرط أم لا ، كذلك دم  
البعوض ، والذباب ، وقال الداودي<sup>1</sup> : دم الذباب ، والبعوض كسائر الدماء .



---

<sup>1</sup> - لعنه أحمد بن نصر الداودي من أئمة المالكية بالمغرب كان بطرابلس وها أصل كتابه في شرح الموطأ ثم انتقل إلى تلمسان له  
النصيحة في شرح البخاري : أخذ عنه البوني ، توفي سنة 402 هـ ، الدياج 165,1 - 166

## باب في سجود القرآن<sup>1</sup>



### 232- ( قوله ) : وهي العزائم<sup>2</sup>

ش/ قال الأقفهسي : أي الأوامر التي يؤمر بالسجود فيها على جهة الاستحباب ، انتهى .

وقال الشيخ زروق : العزائم جمع عزيمة وهي التأكدة<sup>3</sup> ، انتهى .

### 233- ( قوله ) : قرأ من الأنفال أو من غيرها ما تيسر عليه<sup>4</sup>

ش/ قال الأقفهسي : يريد على جهة الاستحباب ، انتهى .

### 234- ( قوله ) : وفي الهدد<sup>5</sup> الله لا إله إلا هو رب العرش العظيم

ش/ قال ابن ناجي : ما ذكره هو المعروف في المذهب ، وقيل محلها "وَمَا تُعْلِنُونَ"<sup>6</sup> قاله ابن حبيب ، وأبو بكر الوقار وغيرهما ، انتهى<sup>7</sup> .

## فائدة :-

<sup>1</sup> - زدناه ليتضح الموضوع

<sup>2</sup> - العبارة " وسجود القرآن إحدى عشرة سجدة وهي العزائم

<sup>3</sup> - زروق 1, 237

<sup>4</sup> - العبارة " فمن كان في صلاة فإذا سجدها قام فقرأ من الأنفال أو من غيرها ما تيسر عليه "

<sup>5</sup> - أي سورة النمل

<sup>6</sup> - الآية " ألا يسجدوا لله الذي يخرج الخبء في السموات والأرض ويعلم ما يخفون وما يعلنون الله لا إله إلا هو رب العرش العظيم

" النمل 25 و 26

<sup>7</sup> - ابن ناجي 1, 238

قال الجزولي : هذا مدح من سجد ، انظر ما قبله وهو قوله ﴿ أَلَا  
يَسْجُدُوا ﴾ الآية<sup>1</sup> انتهى .



---

<sup>1</sup> - سقت آنفا

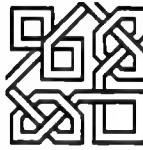
## باب صلاة السفر



ش/ قال الجزولي : كان حقه أن يقدم الباب الذي بعده عليه ، لأن الجمعة فرض عين على المشهور ، وصلاة السفر سنة ، انتهى .

235- ( قوله ) : ولا بحذائه منها شيء<sup>1</sup>

ش/ قال في الصحاح : وحذاء الشيء إزائه ، ويقال جلس بحذائه ، ويقال داره حذوه بضم الحاء وكسرهما ، وحِذَّةٌ<sup>2</sup> داره ، انتهى بالمعنى .



<sup>1</sup> - العبارة : ولا يقصر حتى يجاوز بيوت المصر وتصير خلفه ليس بن يديه ولا بحذائه منها شيء

<sup>2</sup> - أي حذاء انظر الصحاح مادة حذا

## باب صلاة الجمعة



236- ( قوله ) : والسعي إلى الجمعة فريضة

ش/ قال الفاكهاني : قال مالك : السعي في كتاب الله العمل ، والفعل لقوله تعالى ﴿ وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ ﴾<sup>1</sup> وقال ﴿ وَأَمَّا مَنْ جَاءَكَ يَسْعَى ﴾<sup>2</sup> وقال ﴿ ثُمَّ أَدْبَرَ يَسْعَى ﴾<sup>3</sup> فليس السعي الذي ذكر الله في كتابه السعي على الأقدام ، والاشتداد ، وإنما عني به العمل ، والفعل ، انتهى .

237- ( قوله ) : والأذان الثاني أحدثه بنو أمية

ش/ قال ابن رشد في رسم سلعة سماها من سماع ابن القاسم : والأذان بين يدي الإمام في الجمعة مكروه لأنه محدث ، وكذلك نهى عنه مالك ، انتهى من شرح المسئلة الثامنة منه .



<sup>1</sup> - الآية " وإذا سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد " البقرة 203

<sup>2</sup> - بقية النص " وهو يحشى فأت عنه تلهى " عيسى 8-10

<sup>3</sup> - النازعات 22

## باب صلاة العيدين



238- ( قوله ) : وليس فيها أذان ولا إقامة  
ش/ ومذهبنا لا ينادي الصلاة جامعة قاله في التوضيح<sup>1</sup> .

239- ( قوله ) : ويكبرون بتكبير الإمام في خطبته  
ش/ قال في رسم الصلاة الثاني من سماع أشهب من كتاب الصلاة : وسئل عن  
الإمام يكبر في العيدين على المنبر أيكبر الناس تكبيره ؟  
قال نعم ، قال ابن رشد : قوله إنهم يكبرون تكبير الإمام يريد سرا في نفوسهم  
وذلك حسن ، وليس واجب ، انتهى<sup>2</sup> ، والله أعلم .



<sup>1</sup> - التوضيح لوجه 117

<sup>2</sup> - البيان 1، 454

## باب صلاة الخسوف<sup>1</sup>



240- ( قوله ) : باب صلاة الخسوف

ش/ قال الشيخ زروق في شرح الارشاد : ابن بشير : الخسوف عبارة عن ظلمة أحد النيرين الشمس ، والقمر ، أو بعضها ، انتهى . وله نحوه في شرح الرسالة<sup>2</sup>

241- ( قوله ) : بغير أذان ولا إقامة

ش/ قال في التوضيح في شرح قول ابن الحاجب بلا أذان ولا إقامة : هذا ظاهر وصح أنه عليه الصلاة والسلام نادى فيها " الصلاة جامعة " قال صاحب الإكمال<sup>3</sup> وغيره وهو حسن ، انتهى<sup>4</sup> .

وقال في الشامل<sup>5</sup> في صلاة العيدين : ولا ينادى الصلاة جامعة بخلاف الكسوف ، انتهى .



<sup>1</sup> - زدناه لتوضيح الموضوع

<sup>2</sup> - زروق 261,1

<sup>3</sup> - أي عياض على مسلم

<sup>4</sup> - التوضيح لوجه 119

<sup>5</sup> - لبهرام بن عبد الله تاج الدين الدمري فقيه المائة الثامنة اخذ عنه الشيخ خليل وله كتاب الشامل ، توفي سنة 805 هـ - توضيح

## باب صلاة الاستسقاء<sup>1</sup>

242- ( قوله ) : باب صلاة الاستسقاء

ش/ قال الشيخ زروق في شرح الإرشاد : الاستسقاء طلب السقي من الله ، ويكون ذلك بالدعاء إجماعا وبالصلاة على المشهور ، انتهى .

243- ( قوله ) : وصلاة الاستسقاء سنة تقام

ش/ أي سنة مؤكدة بدليل ما قال في باب جمل من الفرائض ، والوتر سنة مؤكدة وكذلك صلاة العيدين ، والخسوف ، والاستسقاء<sup>2</sup> ، وإنما قال هنا تقام أي تفعل ولا تترك خلافا لأبي حنيفة الذي يقول : الصلاة في الاستسقاء غير مشروعة<sup>3</sup> ، وربما قال عنها إنها بدعة ، ولم يثبت عنده الحديث ، وثبت عند مالك<sup>4</sup> ، انتهى من شرح الرسالة للشيخ يوسف بن عمر .



<sup>1</sup> - زدناه لتوضيح الموضوع

<sup>2</sup> - ابن ناجي 335,2-336

<sup>3</sup> - جاء في البدائع : ظاهر الرواية عن أبي حنيفة أنه قال لا صلاة في الاستسقاء وإنما فيه الدعاء وأراد بقوله لا صلاة في الاستسقاء الصلاة بجماعة أي لا صلاة في جماعة بدليل ما روي عن أبي يوسف أنه قال : سألت أبا حنيفة عن الاستسقاء هل فيه صلاة أو دعاء مؤقت ، أو خطبة فقال : أما صلاة بجماعة فلا ولكن الدعاء والاستغفار ، وإن صلوا وحدانا فلا بأس به وهذا مذهب أبي حنيفة ، بدائع الصنائع ، 1، 282

<sup>4</sup> - عن عبدالله بن عباس قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ، متواضعا متبذلا لا متعشعا مترسلا ، منضرعا فصلى ركعتين كما يصلي في العيد ، صحيح سنن ابن ماجه ( الألباني ) 1، 213



## باب ما يفعل بالاحتضر

244- ( قوله ) : وحسن التعزي<sup>1</sup> والتصبر<sup>2</sup>

ش/ قال الجزولي : أي<sup>3</sup> تقوية النفس على الصبر ، انتهى . على هذا فالتصبر قريب منه .

245- ( قوله ) : وليس في غسل الميت حد<sup>4</sup> الخ

ش/ للشيوخ فيه كلام كثير ، واستشكالات ، وحاصل ما وجه به كلامه - رحمه الله - أن المعنى ليس في غسل الميت حديث معين أن يقتصر<sup>5</sup> عليه بعدد معين بل المطلوب فيه الانقاء ، وأن يكون وترا .

وقال ابن هارون في شرح قوله في المدونة<sup>6</sup> وليس في غسل الميت حد ولكن ينقى<sup>7</sup> : معنى قوله ليس في غسل الميت حد أي حد لازم لا يتجاوز وإنما يجب فيه الانقاء فقط ، واستحب مالك في وراية ابن وهب أن يكون وترا ، انتهى .

246- ( قوله ) : بيض سحولية<sup>8</sup>

<sup>1</sup> - العبارة : " ولا بأس بالبكاء بالدموع حينئذ ، أي حين الاحتضار ، وحسن التعزي والتصبر ، أجل لمن استطاع "

<sup>2</sup> - أ- ساقطة

<sup>3</sup> - أ- ساقطة

<sup>4</sup> بقية العبارة " ولكن ينقى ويغسل وترا "

<sup>5</sup> - ب- يعول

<sup>6</sup> - ب- في الرسالة ، وابن هارون شرح المدونة ، نيل الابتهاج 407

<sup>7</sup> - المدونة 84,1 ، مع اختلاف في الجملة الأخيرة

<sup>8</sup> - العبارة : " وقد كفن النبي صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب بيض سحولية "

ش/ قال النووي في تهذيب الأسماء ، واللغات قوله : سحولية هو بضم الحاء المهملة ، وروي بفتح السين ، وضمها ، والفتح قول الأكثرين وروايتهم .  
 قال الأزهر<sup>1</sup> في تفسير هذا الحديث : سحول لفتح السين مدينة في ناحية اليمن تحمل منها ثياب يقال لها السحولية ، وأما السحولية بضم السين فيه الثياب البيض ، وقال غير الأزهرى : السحولية بالفتح نسبة إلى سحول<sup>2</sup> قرية باليمن { وبالضم ثياب القطن وقيل<sup>3</sup> } بالضم ثياب نقية من القطن خاصة ، وفي رواية لمسلم " ثلاثة أثواب سحولية<sup>4</sup> " فقالوا<sup>5</sup> بضم السين جمع سحل هو ثوب القطن ، انتهى .

247- ( قوله ) : وافقر إلى ما عندك<sup>7</sup>  
 ش/ أي اشتد فقره وإلا فهو فقير دائما .

248- ( قوله ) : ولا يغسل المسلم أباه الكافر ولا يدخله قبره  
 ش/ تصويره ظاهر ، وصريح ، قال النووي في فتاويه : يجوز زيارة قبر الذمى والله أعلم.

1 - محمد بن أحمد الأزهرى فقيه لغوي من تصانيفه تهذيب اللغة ، تولى سنة 370 هـ ، معجم المؤلفين 230,8

2 - أ- سحولية

3 - ب- ما بينهما ساقط

4 - عن أبي سلمة قال : سألت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقلت لها : في كم كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالت في ثلاث أثواب سحولية ، مسلم ( النووي ) 10,7

5 - ب- سحول

6 - ب- قالوا

7 - هذا جزء من الدعاء الذي يقوله واضح الميت في قبره أو من حضر دفنه حين نصب اللين عليه ونصه " اللهم إن صاحبنا قد نزل بك وخلف الدنيا وراء ظهره وافقر إلى ما عندك ، اللهم ثبت عند المسئلة منطقته ولا تبليه في قبره بما لا طاقة له به وألحقه بنبيه محمد صلى الله عليه وسلم

249- ( قوله ) : لا تنهيل وتنقطع<sup>1</sup>

ش / أي لاتسيل كالرمل ، والانقطاع السقوط .



---

<sup>1</sup> - العبارة : " واللحد أحب إلى أهل العلم وهو أن يحفر للميت تحت الجرف في حائط قبة القبر وذلك إذا كانت تربة صلبة لا تنهيل وتنقطع

## باب في الصلاة على الجنائز



250- ( قوله ) : تسليمة واحدة خفيفة للإمام والمأموم<sup>1</sup>

ش/ قال في مختصر الواضحة في أوائل كتاب الصلاة : وسلام الامام على الجنلزة واحدة<sup>2</sup> يخفض بها<sup>3</sup> صوته إلا أنه يسمع بها نفسه ومن يليه ، وكذلك من وراءه يسلمون تسليمة واحدة دون تسليمة الامام في الجهر ، وليس عليهم أن يردوا على الامام إلا من سمعه كذلك قال مالك في ذلك كله ، انتهى .

251- ( قوله ) : وفي الصلاة على الميت قيراط من الأجر ، وقيراط في

حضور دفنه ، وذلك في التمثيل مثل جبل أحد ثوابا

ش/ قال ابن ناجي : قال الفاكهاني<sup>4</sup> : يحصل قيراط الصلاة بالفراغ من الصلاة وقيراط الدفن بالفراغ من الدفن وما يتبعه من صب الماء ، وغير ذلك .

قال التاذلي : وظاهر كلام المؤلف أن القيراط في الدفن يحصل وإن لم يتبعها في الطريق وهو ظاهر المدونة : وجائز أن يسبق وينتظر<sup>5</sup> ، انتهى<sup>6</sup> .

فروع :-

1 - العبارة " والسلام من الصلاة على الجنائز تسليمة واحدة خفيفة "

2 - أ- وحده

3 - أ- فيها

4 - ب- أبي الفاكهاني

5 - المدونة 177,1

6 - ابن ناجي 283,1

الأول :- قال الجزولي : هل يحصل للمصلى على الجماعة من القرايط بعددهم؟  
قال الفقيه أبو عمران<sup>1</sup> يحصل له<sup>2</sup> بكل ميت قيراط واحد . انتهى .

الثاني :- قال الجزولي أيضا في قيراط الدفن : وهذا إنما يحصل لمن اتبع الجنائزة  
رغبة في الأجر ، وأما من اتبعها خوفا من أن يعاقب فلا أجر له ، ولا إثم عليه ،  
وإن تبعها رياء فعليه الاثم ، ولا أجر له ، وإن<sup>3</sup> اتبعها مكافأة فلا أجر له ، انتهى .

الثالث :- قال الفاكهاني : قال صلى الله تعالى<sup>4</sup> عليه وسلم " من شهد الجنائزة  
حتى يصلى فله قيراط ، ومن شهدها حتى تدفن فله قيراطان<sup>5</sup> " يحتمل عندي  
ظاهر الحديث أن يكون له بالصلاة قيراط وبشهود الدفن قيراطان فتكون ثلاثة .  
انتهى .

الرابع :- قال الشيخ زروق في الصحيح " هما كالجبلين العظيمين أصغرها مثل  
أحد<sup>6</sup> " انتهى<sup>7</sup> وقال الفاكهاني : وخصه بالتمثيل قيل لأنه أكبر الجبال ، وقيل  
مثل لهم بما يعرفون ، وقيل لأنه ملتصق بالأرضين السبع فيكون لأحد معنيين

<sup>1</sup> - موسى أبو عمران بن عيسى الففجومي جمع حفظ المذهب المالكي إلى حديث النبي صلى الله عليه وسلم له كتاب التعليق على

المدونة ، توفي سنة 430هـ ، الدياج 337,2 - 338

<sup>2</sup> - أ - ساقطة

<sup>3</sup> - أ - وأما من

<sup>4</sup> - أ - ساقطة

<sup>5</sup> - مسلم ( النووي ) 13,7

<sup>6</sup> - في صحيح مسلم " قيل وما القيراطان ؟ قال صلى الله عليه وسلم - " مثل الجبلين العظيمين " وفي حديث آخر له " أصغرها

مثل أحد " مسلم ( النووي ) 14,7-15

<sup>7</sup> - في الشرح المطبوع قال : قوله وذلك في التمثيل مثل جبل أحد ثوابا يعني قدر القيراط ، وأحد جبل بالمدينة معلوم وقع التمثيل به

تقريبا للأذهان في عظم الثواب وقيل لو كان طعاما أو ذهباً يتصدق به وقيل غير ذلك ، زروق 283,1 ولعل ما نقله الشيخ الخطاب

من شرحه الآخر

أحدهما لو كان هذا الجبل من ذهب ، وفضة ، وتصديق به كان ثوابه مثل ثواب هذا القيراط وقيل لو جعل هذا الجبل في كفة ، وهذا القيراط في كفة لكان يساويه ، انتهى .

252- ( قوله ) : ويقال في الدعاء على الميت غير شئ  
ش/ أي غير شئ محدود ، لأن الأدعية المروية عن النبي صلى الله تعالى<sup>1</sup> عليه وسلم ، وأصحابه في ذلك مختلفة ولم يرد توقيف على شئ منها<sup>2</sup> معين .

253- ( قوله ) : اللهم إنا نستجير بجبل جوارك له إنك ذو وفاء وذمة  
ش/ أي اللهم إنا نطلب منك الاستجارة ، والأمن له من عذابك بجبل جوارك أي بعهد جوارك إنك ذو وفاء وذمة أي ذو وفاء لما عهدت ، وأمان .

254- ( قوله ) : من فتنة القبر<sup>3</sup>  
ش/ أي عدم الثبات .

255- ( قوله ) : وأكرم نزله  
ش/ أي ضيافته قال الفاكهاني : رويناه بسكون الزاي قال الجوهري : { ما يهياً للترول }<sup>4</sup> انتهى .

256- ( قوله ) : ووسع مدخله

<sup>1</sup> - أ- ساقطة

<sup>2</sup> - أ- ساقطة

<sup>3</sup> - العبارة اللهم فقه من فتنة القبر

<sup>4</sup> - أ- ما بينهما بياض

ش / أي قبره بفتح الميم ، وضمها

257- ( قوله ) من الدنس<sup>1</sup>

ش / أي الوسخ

258- ( قوله ) : قوله اللهم إن كان محسناً<sup>2</sup>

ش / أي صاحب حسنات .

259- ( قوله ) : قد نزل بك<sup>3</sup>

ش / أي استضافك .

260- ( قوله ) : ولا تبتهله

ش / أي لا تستخيره .

261- ( قوله ) : ولا تحرمنا أجره

ش / أي أجر شهوده ، والصلاة عليه .

262- ( قوله ) : ولا تفتنا بعده

ش / أي لا تشغلنا بما سواك بعده .

<sup>1</sup> - العبارة " ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس "

<sup>2</sup> - العبارة " اللهم إن كان محسناً فزد في إحسانه "

<sup>3</sup> - العبارة " اللهم إنه قد نزل بك وأنت خير معزول له "

## 263- ( قوله ) : تقول ذلك بأثر كل تكبيرة

ش/ قال ابن ناجي : ليس العمل عندنا<sup>1</sup> على ما قال الشيخ لطوله<sup>2</sup> قال عبد الحق<sup>3</sup> عن إسماعيل<sup>4</sup> القاضي : قدر الدعاء<sup>5</sup> بين كل تكبيرتين قدر الفاتحة وسورة وقال ابن رشد أقله اللهم اغفر له ، وسمع زياد<sup>6</sup> إن كبر الإمام دون دعاء أعاد ، انتهى .

## 264- ( قوله ) : تعلم منقلبنا<sup>7</sup>

ش/ أي متصرفنا في<sup>8</sup> جميع أحوالنا .

<sup>1</sup> - أ- ليس العمل على ما قال الشيخ عندنا

<sup>2</sup> - ونص ما قال في الرسالة " الحمد لله الذي أمات وأحيا والحمد لله الذي يحيي الموتى له العظمة والكبرياء والملك والقدرة والسناء وهو على كل شيء قدير اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد وارحم محمدنا وآل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما صليت ورحمت وباركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد ، اللهم إنه عبدك وابن عبدك وابن أمتك ، أنت خلقتك ورزقتك وأنت أمته وأنت نبيه وأنت أعلم بسرّه وعلايته ، جنتك شفعا له فشفعنا فيه ، اللهم إنا نستجير بحبل جوارك له إنك ذو غفار وذمة ، الله فم من فتنة القبر ومن عذاب جهنم ، اللهم اغفر له وارحمه واعف عنه وعافه وأكرم نزله ووسع مدخله ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس ، وأبدله دار خيرا من داره وأهلها خيرا من أهله وزوجا خيرا من زوجته ، اللهم إن كان عسنا فرد في إحسانه وإن كان سببا فتجاوز عنه ، اللهم إنه قد نزل بك وأنت خير معزول به فقير إلى رحمتك وأنت غني عن عذابه ، اللهم ثبت عند المسئلة منطقة ولا تبطله في قبره بما لا طاقة له به ، اللهم لا تخرمنا أجره ولا تفتنا بعده "

<sup>3</sup> - عبد الحق بن عبد الرحمن الأزدي صاحب الأحكام الصغرى والكبرى ، وإذا أطلق اسم عبد الحق فإليه ينصرف ، توفي سنة

581 هـ ، الديباج 59,2-61 ، الفكر السامي 227,2

<sup>4</sup> - إسماعيل بن إسحاق القاضي شيخ المالكية في وقته ألف كتاب أحكام القرآن لم يسبق إلى مثله وكبا كثيرة أخرى ، توفي سنة

282 هـ ، الديباج 282,1-290

<sup>5</sup> - ب- الداعي

<sup>6</sup> - زياد أبو عبد الله بن عبد الرحمن يلقب بشيطون سمع من مالك الموطأ وله عنه في الفتاوى كتاب سماه معروف بسماع زياد توفي

سنة 193 هـ ، الديباج 370,1

<sup>7</sup> - جزء من الدعاء الذي يقال بعد الرابعة ونصه كما في الرسالة " اللهم اغفر لحينا وميتنا وحاضرنا وغائبا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وأنثانا إنك تعلم منقلبنا ومثوانا ولوالدينا ولجنسنا سابقا بالإيمان وللمسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات الأحياء منهم والأموات اللهم من أحييتنا فاحيهم على الإيمان ومن توفيتنا منا تفوفه على الإسلام وأسعدنا بلفظك وطينتنا للموت وطيبه لنا واجمل فيه راحتنا ومسرتنا "

<sup>8</sup> - أ- أي



265- ( قوله ) : قوله ومثوانا

ش/ أي مرجعنا<sup>1</sup> .

266- ( قوله ) : وطينا للموت

ش/ أي بالتوبة ، والاستعداد له .

267- ( قوله ) : لأنها قد تكون زوجا في الجنة لزوجها في الدنيا<sup>2</sup>

ش/ إنما<sup>3</sup> أتى بكلمة قد لأن دخول الجنة مشروط بالموت على الإسلام وذلك أمر موكول إلى المشيئة .

268- ( قوله ) : ولا بأس أن تجمع الجنائز في صلاة واحدة .

ش/ قال ابن ناجي أي<sup>4</sup> يجوز أن تفرد كل جنازة بصلاة وأن يجمعوهم في صلاة قاله في الجواهر .

269- ( قوله ) : وجعل من دونه النساء والصبيان

ش/ قال الجزولي : روى يفتح ميم من دونه وكسرهما ، وقال : اتفق الشيوخ على أن النساء مقدمات في اللفظ مؤخرات في المعنى ، انتهى . ولا ابن ناجي كلام نظر فانظره.

<sup>1</sup> - أ- بياض

<sup>2</sup> - العبارة " وإن كانت امرأة قلت اللهم إلهامك ثم تتمادى بذكرها على التأنيث غير أنك لا تقول وأبدها زوجا خيرا من زوجها في الجنة لزوجها في الدنيا "

<sup>3</sup> - ب- وإنما

<sup>4</sup> - ب- ساقطة

270- ( قوله ) : وأما في دفن الجماعة في قبر واحد <sup>الح1</sup>

ش/ قال ابن ناجي : ظاهر كلام الشيخ أن دفن الجماعة في قبر واحد جائز للضرورة ، وغيرها ، وليس كذلك ، وإنما مراده إذا كان للضرورة ، وأما لغيرها فلا قاله أصبغ<sup>2</sup> وعيسى<sup>3</sup> ، انتهى<sup>4</sup> .

قال الجزولي : وقد<sup>5</sup> اختلف في دفن الجماعة في قبر واحد اختيارا قيل لا يجوز وهو المشهور ، وقيل يجوز ، انتهى .

قال الأقفهي : وأما إن لم تكن<sup>6</sup> ضرورة فمكروه ، انتهى وقاله<sup>7</sup> الفاكهاني والشيخ داود<sup>8</sup> ، وذكر في كتاب الغصب من المدونة مسألة<sup>9</sup> جمع<sup>10</sup> الرجل والمرأة في قبر واحد فانظره<sup>11</sup> .



1 - العبارة " وأما دفن الجماعة في قبر واحد فيجعل أفضلهم مما يلي القبلة "

2 - أصبغ بن الفرج المصري سمع من أبي القاسم روى عنه البخاري ، توفي سنة 225 هـ ، الدياج 1, 299-300

3 - عيسى بن دينار صاحب ابن القاسم وعول عليه وكان ابن القاسم يصفه بالفقه ، توفي سنة 212 هـ ، الدياج 2, 64-66

4 - ابن ناجي 1, 285

5 - أ- وقال

6 - أ- يمكن

7 - أ- قال

8 - داود بن علي القنأوي أخذ عن أبي القاسم النويري له شرح على الرسالة ، توفي سنة 902 هـ ، نيل الانبهاج 176-177

9 - أ- ساقطة

10 - أ- جعل

11 - المدونة 5, 369

## {باب في الدعاء للطفل}<sup>1</sup>

271- ( قوله ) : في<sup>2</sup> الدعاء للطفل

ش/ أسقط الباب مع أنه شرط أن يأتي بها بابا بابا لأن مراده في الأغلب ، وأفرد الطفل بباب مع أنه داخل في الجنائز ، والدعاء للميت لينبه على أنه { لا يصلى على الصغير ، فقد ذكر الفاكهاني أنه قد ذهب جماعة من العلماء إلى أنه لا يصلى على الصغير ، وعن أبي حنيفة أنه }<sup>3</sup> يصلى عليه حتى السقط ، ثم قال ولو لم يكن في مشروعية الصلاة على الصغير إلا صلاة النبي ﷺ على ولده إبراهيم لكان كافيا<sup>4</sup> ، وقد قيل إنه لم يصل عليه وهو بعيد شاذ ، انتهى .

وقال الجزولي قال ابن لبابة<sup>5</sup> : يصلى على ابن أربعة أشهر فأكثر ، ولا يصلى على من كان عمره أقل من أربعة أشهر ، انتهى<sup>6</sup> .

وذكر<sup>7</sup> الفاكهاني إن عمر إبراهيم ولد النبي ﷺ ستة عشر شهرا ، وقال الأقفهسي : قال الجزولي : أراد بالطفل العموم ، وقال بعض أهل اللغة يقال طفل للذكر ، وطفلة للأنثى قبل أن تشتد<sup>8</sup> أعضاؤه وحده سنة فأقل ، وقيل يطلق عليهما ما لم يبلغا ست سنين ، فإذا جاوزاها فغلام ، وجارية ، وعند الفقهاء يطلقون ذلك على من دون البلوغ مجازا للشبه<sup>9</sup> بينهما ، انتهى .

<sup>1</sup> - ذكرناه ليتضح الموضوع وبقية والصلاة عليه وغسله

<sup>2</sup> - أ- ساقطة

<sup>3</sup> - أ- ما بينهما غير موجو

<sup>4</sup> - الطبقات الكبرى 140،1

<sup>5</sup> - ب- بياض

<sup>6</sup> - أ- ساقطة

<sup>7</sup> - أ- ساقطة

<sup>8</sup> - ب- يشتد

<sup>9</sup> - ب- للشبه

## 272- ( قوله ) : والصلاة عليه وغسله<sup>1</sup>

ش/ يريد والله تعالى<sup>2</sup> أعلم أنه بين من يصلى عليه ومن لا يصلى ولم يرد صفة الصلاة { عليه لأنه لم يبين ذلك ، ولأن صفة الصلاة }<sup>3</sup> على الجنائز واحدة ويحتمل أن يريد بالصلاة عليه كيفية الدعاء له إلا أنه بعيد لما يلزم من عطف الشئ على نفسه ، وأما قوله وغسله فيتعين أن مراده من يغسل ، ومن لا يغسل ، وهذا مما يقوي الاحتمال الأول ، والله أعلم .

## 273- ( قوله ) : تشنى على الله تبارك وتعالى ، وتصلى على نبيه<sup>4</sup>

ش/ قال الأقفهسي : أراد به ما تقدم في الباب الأول الذي قبله من الثناء على الله<sup>5</sup> والصلاة عليه ﷺ ومعنى تبارك أي تزايد خيره { وقيل تعالى }<sup>6</sup> ، وقيل تعاضم وقيل<sup>7</sup> هو<sup>8</sup> بمعنى بارك ، قال الجوهري<sup>9</sup> مثل قاتل ، ويقاتل ، انتهى من الفاكهاني .

1 - العبارة " - باب - في الدعاء للطفل والصلاة عليه وغسله "

2 - أ - ساقطة

3 - ب - ما بينهما ساقط

4 - بقية العبارة والتي يشرحها " ثم نقول : اللهم إنه عبدك وابن عبدك ، وابن أمك أنت خلقتهم ورزقتهم وأنت أمهم وأنت نعيمهم ، اللهم فاجعلهم لوالديهم سلفاً وذخراً وفرطاً وأجراً وثقل به موازينهم وأعظم به أجورهم ولا تحرمنا وإياهم أجره ولا تفتنا وإياهم بعده اللهم ألحقه بصالح سلف المؤمنين في كفالة أبنائنا إبراهيم وأبدله ذراً خيراً من داره وأهلاً خيراً من أهله وعافه من فتنه القبر ومن عذاب جهنم "

5 - أ - ساقطة

6 - أ - ما بينهما ساقط

7 - ب - ساقطة

8 - ب - هل

9 - إسماعيل بن حماد الجوهري لغوي أديب من تصانيفه تاج اللغة وصحاح العربية توفي سنة 393 هـ ، معجم المؤلفين 267,2

274- ( قوله ) : اللهم إنه عبدك

ش/ العبد مشتق العبادة التي هي انقياد النفس للطاعة ، والصبي لم يحصل منه هذا إلا قابل قاله الجزولي.

275- ( قوله<sup>1</sup> ) : وابن عبدك<sup>2</sup>

ش/ قال الفاكهاني : هكذا رويناه بالتثنية ، قال الزناتي<sup>3</sup> : هذا إذا كان من غير زنى ، انتهى . وقال الجزولي : إن لم يكن ثابت النسب مثل ابن الملاعنة ، وولد الزنا فقل يدعى لهما بأمهاتهما ، وقيل يدعى له<sup>4</sup> بأبيه ، وقيل يدعى لابن الملاعنة بأبيه لأنه في حكم أن يثبت له النسب ، لأنه لو استلحقه لحق ، وابن الزنا بأمه ، قال<sup>5</sup> : وقيل : إن الخلائق يوم القيامة يدعون بأمهاتهم لئلا يفتضح الأمهات ، وقيل لحق عيسى عليه الصلاة<sup>6</sup> والسلام .

276- ( قوله ) : أنت خلقتك

ش/ أي أنشأته

277- ( قوله ) : رزقته

ش/ الرزق هو ما ينتفع به الإنسان ولو بما<sup>7</sup> كان يغذا<sup>8</sup> به في بطن أمه .

1 - ب- وقوله

2 - أ- عبدك

3 - موسى بن أبي علي الزناتي أبو عمران شارح الرسالة أخذ عنه أبو العباس البنا في العشر الأول من المائة الثانية ، نيل الابتهاج 604

4 - ب- ساقطة

5 - أ- ساقطة

6 - أ- ساقطة

7 - ب- ساقطة

8 - أ- يتغذى

278- ( قوله ) : اللهم اجعله لوالديه سلفا وذخرا وفرطا ، وأجرا

ش/ قال الفاكهاني : رويناه بكسر الدال من والديه ليدخل<sup>1</sup> فيه الأجداد والجدات ولذلك قال " موازينهم " بصيغة الجمع ، ولو كان بفتح الدال لكان موازينهما ، انتهى . والسلف هو المتقدم ، ومنه السلف الصالح ومنه السلف في الدين .

والذخر ما يذخر ، والفرط المتقدم ، وأجرا أي أجرا عظيما أي<sup>2</sup> في الآخرة قاله<sup>3</sup> الشيخ يوسف بن عمر ، وقال الأقفهسي : قال الجزولي في قوله ذخرا منهم من قال مهمل ، ومنهم من قال معجم ، الجزولي : وإن كان من الادخار في الدنيا فمهمل ، وإن كان من الادخار في الآخرة فمعجم ، انتهى<sup>4</sup> . والذي في الجزولي : قوله ذخرا أي ذخرا في الآخرة ، وذخرا بالمعجمة ، وأما<sup>5</sup> بالمهملة فهو ما يذخر في الدنيا فالذي في الرسالة بالذال المعجمة ، انتهى فانظره مع ما نقله الأقفهسي عنه وقال الشيخ يوسف بن عمر هو بالذال المعجمة ، والادخار في الدنيا بالمهمل ، وقيل هو بالذال المهمل مطلقا ، انتهى .

وقال الجزولي : هذه الألفاظ معناها واحد<sup>6</sup> ، وكأنه قال : اللهم اجعل أجر هذا الصبي لوالديه مدخرا<sup>7</sup> في الآخرة ، ولا خلاف أن الوالدين يؤجران على

1 - ب- فيدخل

2 - أ- ساقطة

3 - ب- قال

4 - أ- ساقطة

5 - أ- أما

6 - أ- منها ما

7 - ب- مدخرة

موت الولد ، انتهى . { وقال الفاكهاني : هذه إما مترادفة ، أو متقاربة ، ومعناها -  
اللهم اجعل له أجرا متقدما يجده في الآخرة ، انتهى }<sup>1</sup>.

## فائدة :-

قال الأقفهسي : أجر موته بين أبويه قيل أنصافا ، وقيل اثلاثا الثلث للآب  
، والثلاثان للأم { وكذلك ما عمل من الحسنات قبل تكليفه قيل الأجر له ، وقيل  
لأبويه ، وإذا قلنا لهما قيل أنصافا }<sup>2</sup> وقيل أثلاثا له الثلث ، ولهما الثلثان ،  
انتهى

279- ( قوله ) : وثقل به موازينهم

ش/ أي موزوناتهم

280- ( قوله ) : ولا تحرمنا وإياهم أجرهم

ش/ أي أجر الصلاة ، وقوله وإياهم يعني والديه على ماتقدم

281- ( قوله ) : اللهم أحقه بصالح سلف المؤمنين الخ

ش/ قيل قوله بصالح<sup>3</sup> حشو ، فإن كفالة إبراهيم لا تختص بصالح أولاد المؤمنين  
، قال ابن ناجي : ويُردُّ بأنه لا دليل على أنهم مستترون في كفالتهم ، فلعلهم  
متفاوتون ، فأراد الشيخ الدعاء بأخص وصف ، انتهى<sup>4</sup> .

<sup>1</sup> - أ- ما بينهما ساقط

<sup>2</sup> - أ- ما بينهما ساقط

<sup>3</sup> - أ- صالح

<sup>4</sup> - ابن ناجي 287,1

## فائدة :-

قال ابن ناجي : قال المازري : أجمع العلماء على أن أولاد الأنبياء { عليهم السلام } في الجنة ، وكذلك أولاد المؤمنين عند الجمهور ، وأنكر بعضهم الخلاف فيهم ، وفي النوادر : ولم يختلف أنهم في الجنة ، واختلف في أولاد الكفار ف قيل في الجنة ، وقيل في المشيمة ، وقيل في النار ، وقيل تأجج لهم نار فمن عصى ففي النار ، انتهى .

زاد الجزولي : وقيل يبعث لهم نبي فمن أطاعه فهو من أهل الجنة ، ومن عصاه فهو من أهل النار ، انتهى<sup>1</sup> .

وقال الشيخ يوسف بن عمر : قال عبد الوهاب : الإجماع على أن أولاد المؤمنين في الجنة ، انتهى .

## فائدة :-

قال الفاكهاني : سمعت بعض العلماء يقول : الناس بالنسبة إلى الحساب ، وعدمه ثلاثة أقسام :-

1- قسم يدخلون الجنة بغير حساب وهم ثلاثة :-

الذين تتجافى جنوبهم عن المضاجع .

والذين لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله .

والحامدون لله .

2- وقسم يدخلون<sup>2</sup> النار بغير حساب وهم :

<sup>1</sup> - أ- ساقطة

<sup>2</sup> - أ- وقسم لا يدخلون الجنة بغير حساب



الذين يؤذون الله ورسوله .

والذين يتكبرون في الأرض بغير الحق

والمصرون<sup>1</sup> للأصنام.

3- وقسم اختلف فيهم وهم ثلاثة : المجانين ، والبلهاء<sup>2</sup> ، وأولاد اليهود

والنصارى ، وأهل الفترات ، والله أعلم ، انتهى .

وقد ذكر في هذا القسم الأخير<sup>3</sup> أربعة إلا أن يكون مراده أن المجانين والبلهاء<sup>4</sup>

قسم واحد ، قوله المصرون لعله المصرون فتأمله .

282- ( قوله ) : وعافه من فتنة القبر ومن عذاب جهنم

ش/ قال ابن ناجي : هذا كالنص في أن الصبي يسأله منكر ، ونكير ، وقوله

ومن عذاب جهنم يدل على أنهم في المشيئة ، وقد تقدم أنهم في الجنة بلا

خلاف<sup>5</sup> ، انتهى .

وقال الجزولي : ورد هذا في حديث أبي هريرة<sup>6</sup> فتأولوه على أنه جرى

على لسانه صلى الله تعالى عليه وسلم ، وإنه ظن أنه بالغ ، انتهى.

283- ( قوله ) : ولا يصلى على من لم يستهل صارخا

<sup>1</sup> - هكنا وسعلق عليها الشيخ الخطاب

<sup>2</sup> - ب- البله

<sup>3</sup> - أ- الآخر

<sup>4</sup> - ب- البله

<sup>5</sup> - نص ابن ناجي المطبوع : وانظر هل قوله من عذاب جهنم هل يدل على أنهم في المشيئة أم لا ؟ وقد تقدم أنهم في الجنة بلا خلاف

287,1

<sup>6</sup> - عن سعيد بن المسيب قال صليت وراء أبي هريرة على صبي لم يعمل خطيئة قط فسمعت يقول اللهم أعذه من عذاب القبر ، الموطأ

( الزرقاني ) وانظر تعليق الزرقاني 13,2

ش/ قال الأقفهي وغيره : الاستهلال البكاء وقال القاضي عبد الوهاب الاستهلال ، والصراخ معناهما واحد ، وهو مقيد بما إذا انفصل ، وأما إذا خرج قبل انفصاله فلا يرث ، ولا يرث ، انتهى من الأقفهي .

284- ( قوله ) : أن يدفن السقط<sup>1</sup>

ش/ الجزولي : السقط فيه ثلاث لغات الفتح ، والكسر ، والضم

---

<sup>1</sup> - العبارة " ويكره أن يدفن السقط " وهو ما تسقطه المرأة قبل تمام خلقه

## باب في الصيام

285- ( قوله ) : وصوم شهر رمضان فريضة

ش/ فرض رمضان في شعبان في السنة الثانية، وفيه<sup>1</sup> فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر .

286- ( قوله ) : فأفطر لسفره<sup>2</sup>

ش/ أي لأجل السفر من غير ضرورة ، قال في المدونة : ومن أصبح في الحضر صائما ثم سافر فأفطر<sup>3</sup> ، أو أفطر قبل خروجه ، أو صام تطوعا في السفر ثم أفطر فإن كان لعذر فلا قضاء عليه ، وإلا فليقض<sup>4</sup> ، انتهى .

287- ( قوله ) : وإن أفطر ساهيا فلا قضاء عليه

ش/ قال في رسم اغتسل على غير نية من سماع ابن القاسم وقال : إني لأستحب لمن أكل ناسيا في تطوع أن يقضى وليس بواجب مثل من<sup>5</sup> أكل في رمضان ، وإني لأستحب ذلك ، قال ابن رشد : وهذا كما قال إن ذلك مستحب ، وليس بواجب ، انتهى .

. وفي التوضيح : إن المتطوع إذا أفطر ناسيا لم يفسد صومه فلذلك يحرم عليه الفطر ، وأما إن<sup>6</sup> أفطر متعمدا في تطوعه فاختلف هل يجوز له التماذي على

<sup>1</sup> - أي في العام

<sup>2</sup> - العبارة " ومن أفطر في تطوعه عامدا أو سافر فيه فأفطر لسفره فعليه القضاء "

<sup>3</sup> - ب- ساقطة

<sup>4</sup> - المدونة 201,1-202

<sup>5</sup> - أ- ساقطة

<sup>6</sup> - أ- من

الفطر لأن الصوم قد فسد ولا حرمة للزمان ، أو يمنع معاملة بنقيض مقصودة انتهى<sup>1</sup> . وأنكر ابن عرفة القول بوجوب الإمساك ، والله أعلم ، انتهى.

288- ( قوله ) : إلا خيفة التغرير<sup>2</sup>

ش/ أي بالصوم بأن يضعف عن إكماله ، فإنفعل ، وضعف فأفطر<sup>3</sup> فعليه القضاء ولا كفارة قاله في الشامل .

289- ( قوله ) : ومن ذرعه القى في رمضان فلا قضاء عليه

ش/ قال ابن ناجي : يريد ولا يستحب له القضاء<sup>4</sup> .

290- ( قوله ) : أفطرت ولم تطعم<sup>5</sup>

ش/ هذا هو المشهور قاله الفاكهاني وابن ناجي<sup>6</sup> ، وغيرهما .

291- ( قوله ) : واليوم الرابع لا يصومه متطوع الخ

ش/ قال الفاكهاني : يكره صومه<sup>7</sup> ، وقال الشيباني<sup>8</sup> : يحرم صوم يوم الفطر ، ويوم النحر على الإطلاق ، واختلف في اليومين اللذين<sup>9</sup> بعد يوم النحر لغير

<sup>1</sup> - التوضيح لوجه 186

<sup>2</sup> - العبارة " ولا نكره له الحجامة إلا خشية التغرير "

<sup>3</sup> - أ- وأفطر

<sup>4</sup> - ابن ناجي 298,1

<sup>5</sup> - العبارة " وإذا خافت الحامل على ما في بطنها أفطرت ولم تطعم "

<sup>6</sup> - 299,1

<sup>7</sup> - أ- ساقطة

<sup>8</sup> - لعنه عبد الله بن علي بن الحسين الشيباني صنف كتاب البصائر في الفقه على مذهب مالك ، الديباج 450/1-451

<sup>9</sup> - أ- الذين

- المتمتع الذي لا يجد هديا ، أو من كان في معناه فيمنع على المشهور من المذهب وأما اليوم الرابع فيكره صومه على المشهور إلا من كان في صيام متتابع أو نذر<sup>1</sup> وبالجملة فأيام السنة تنقسم بالنسبة إلى أحكام الصوم على ستة أقسام :-
- ◆ منها ما أجمع على وجوب صومه وهو رمضان .
  - ◆ ومنها ما أجمع على تحريم صومه وهو يوم الفطر والنحر .
  - ◆ ومنها ما يجوز صومه على وجه ما وهما اليومان اللذان بعد يوم النحر على ما تقدم .
  - ◆ ومنها ما يكره صومه وهو اليوم الرابع ، ويوم الشك إذا قصد الإحتياط فإن قصد التطوع جاز .
  - ◆ ومنها ما يجوز صومه ، وفطره وذلك ما لم يرد فيه ترغيب .
  - ◆ ومنها ما رغب في صومه كيوم عرفة ، ويوم التروية ، انتهى وأصله للفاكهاني والله أعلم .

292- ( قوله ) : وليس على من أفطر في قضاء رمضان متعمدا كفارة

ش/ تصويره ظاهر

فرع :-

قال في المدونة : ومن تسحر بعد الفجر ، ولم يعلم بطلوعه ، أو أكل ناسيا لصومه ، وكان في قضاء رمضان ، فأحب<sup>2</sup> أن يفطر يومه ذلك أفطره وقضاه ، وأحب إلي أن يتمه ، ويقضيه ، انتهى<sup>3</sup> .

<sup>1</sup> - أ- أو نذره

<sup>2</sup> - أ- فإن

<sup>3</sup> - المدونة 192,1

293- ( قوله ) : ومن قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه<sup>1</sup>  
 ش/ أي تصديقاً ، ويريد بالمغفرة ، الصغائر<sup>2</sup> ، وأما الكبائر فلا يكفرها إلا  
 التوبة<sup>3</sup> .

تنبيه :-

قال ابن جماعة في فرض العين : زاد أبو داود " وما تأخر " وقيامه صلاة  
 الأشفاق ، أو في جزء من الليل<sup>4</sup> ، انتهى . وما ذكر عن سنن أبي داود لم أقف  
 عليه فيها ، ولا رأيت من عزاه إليها وإنما أخرج الزيادة المذكورة أعني قوله " وما  
 تأخر " ، الإمام<sup>5</sup> أحمد بن حنبل في مسنده<sup>6</sup> وعنه<sup>7</sup> نقلها الأئمة فاعلم ذلك والله  
 تعالى<sup>8</sup> أعلم .

294- ( قوله ) : بما تيسر<sup>9</sup>

ش/ أي من الركوع ، وهو أقل من القيام الذي { أخبره }<sup>10</sup> الشارع .

295- ( قوله ) : وقالت عائشة<sup>11</sup>

<sup>1</sup> - - حديث شريف ، البخاري ( فتح الباري ) 155,5

<sup>2</sup> - أ- في الصغائر

<sup>3</sup> - قال العدوي : قد تكفر بمحض الفضل أو بالحد أو بالحد المبرور ، والحد المبرور يكفر الكبائر وإن لم ينب ، حاشية العدوي على  
 كفاية الطالب 63,1

<sup>4</sup> - لعله يقصد أن ثواب القيام لا يتقيد بالليل كله وأو في كلامه لعلها بمعنى الواو

<sup>5</sup> - أ- عن

<sup>6</sup> - في مسند الإمام أحمد فلم نجد فيه الزيادة

<sup>7</sup> - ب- عن

<sup>8</sup> - أ- ساقطة

<sup>9</sup> - العبارة " ومن قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه وإن قمت فيه بما تيسر فذلك مرجو فضله "

<sup>10</sup> - أ- ما بينهما بياض

<sup>11</sup> - العبارة " وقالت عائشة رضي الله عنها ما زاد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في رمضان ولا في غيره على اثني عشرة  
 ركعة بعدها الوتر "

ش/ قال الزركشي<sup>1</sup> في كتاب الأحكام والعمدة<sup>2</sup> : هو بالهمز ، وعوام  
المحدثين يقرؤونه بالياء المكسورة وهو لحن ، انتهى .  
وقال في تهذيب الأسماء واللغات : وفيه لغة أخرى بحذف الألف ،  
وبالياء فيقال عيشة ، انتهى .



---

<sup>1</sup> - محمد بن عبد الله الزركشي توفي سنة 794هـ ، انظر إعلام الساجد بأحكام المساجد

<sup>2</sup> - أ- ساقطة

## باب الاعتكاف

296- ( قوله ) : ولا يكون إلا متابعاً<sup>1</sup>

ش/ قال الجزولي : هذا إذا نواه متابعاً ، أو لم تكن له نية ، وأما إن نواه مفترقاً فإن شاء تابع ، وإن شاء فرق ، انتهى .

297- ( قوله ) : إلا لحاجة الإنسان<sup>2</sup>

ش/ قال الجزولي : يريد<sup>3</sup> وشراء طعامه إذا اعتكف غير مكفي ، انتهى .

298- ( قوله ) : قبل غروب الشمس<sup>4</sup>

ش/ هذا على جهة الاستحباب على المشهور فإن دخل قبل الفجر صح .

299- ( قوله ) : ولا شرط في الاعتكاف

ش/ قال الجزولي : صورته أن يقول أعتكف الأيام دون الليالي أو بالعكس ، أو أعتكف عشرة أيام إلا أن يبدو لي فهذا لا يجوز فإن وقع فقل يبطل الشرط ، والاعتكاف ، وقيل يبطل الشرط ، ويصح الاعتكاف وهو المشهور ، وقيل إن

<sup>1</sup> - العبارة " ولا اعتكاف إلا بصيام ولا يكون إلا متابعاً "

<sup>2</sup> - العبارة " ولا يخرج المعتكف من معتكفه إلا لحاجة الإنسان "

<sup>3</sup> - أ- ساقطة

<sup>4</sup> - العبارة " وليدخل معتكفه قبل غروب الشمس "



شرط<sup>1</sup> قبل الدخول بطل الشرط والاعتكاف ، وإن شرط بعده بطل الشرط فقط  
ثلاثة أقوال في المذهب ، انتهى .



---

<sup>1</sup> - ب- الشرط

## باب في زكاة العين والحرق والماشية وما يخرج من المعدن وذكر الجزية وما يؤخذ من تجار أهل الذمة والحريين

300- ( قوله <sup>1</sup> ) : باب في زكاة العين

ش/ هي الذهب والفضة ، ولتعلق النفوس بها سميت عينا باسم العين الباصرة

301- ( قوله ) : والحرق

ش/ أي بيان حكم الحرق المستقام من الأرض ، وما تتعلق <sup>2</sup> به <sup>3</sup> الزكاة وما لا  
تتعلق <sup>4</sup> به .

302- ( قوله ) : وما يخرج من المعدن

ش/ إنما أفرد المعدن بالذكر <sup>5</sup> وإن كان داخلا في العين لأن <sup>6</sup> حكمه بخلاف  
حكم العين لأنه لا يشترط الحول ، انتهى بالمعنى من الجزولي .

303- ( قوله ) : وذكر الجزية

---

<sup>1</sup> - ب- ساقطة

<sup>2</sup> - أ- يتعلق

<sup>3</sup> - أ- ساقطة

<sup>4</sup> - أ- يتعلق

<sup>5</sup> - أ- بالزكاة

<sup>6</sup> - أ- ساقطة

ش/ إنما قال وذكر الجزية ولم يقل والجزية لأنه لو أسقط لفظ<sup>1</sup> وذكر<sup>2</sup> لتوهم أن الجزية من<sup>3</sup> الزكاة<sup>4</sup>، وتبرع الشيخ بعد هذا ببيان حكم الركاز<sup>5</sup>، ولم يترجم له، وكذلك الماشية والعروض والله أعلم.

#### 304- ( قوله ) : والماشية

ش/ هي ذوات الأربع من الانسي المأكول

#### 305- ( قوله ) : فأما زكاة الحرث فيوم حصاده

ش/ المشهور أن الزكاة تجب بالطيب المبيع للبيع، وقال ابن مسلمة : تجب بالحصاد، والجذاذ وهو مذهب الشيخ، انتهى من ابن ناجي<sup>6</sup>، وما ذكره صحيح إلا أن الجزولي قال : يريد يوم يستحق الحصاد، فتجب الزكاة في الحب *إذا نضج ، وأبيض ، واستغنى عن الماء ، انتهى ، وعلى هذا فكلامه موافق للمشتهور . قال ابن عرفة : وما تجب بها الزكاة<sup>7</sup> للخمى وابن رشد : الطيب مبيع البيع ، المغيرة<sup>8</sup> : الخرص ، ابن مسلمة الجد ، والحصاد ، انتهى .*

#### 306- ( قوله ) : أوسق<sup>9</sup>

1 - ب- ساقطة

2 - أ- ذكر

3 - أ- ساقطة

4 - أ- مزكاة

5 - ب- الزكاة

6 - ابن ناجي 1، 318

7 - ب- يجب الزكاة به

8 - المغيرة بن عبد الرحمن المخزومي من الطبقة الأولى من أصحاب مالك توفي سنة 188هـ الدياج 2، 343-344

9 - العبارة " ويؤكى الزيتون إذا بلغ حبة حمة أوسق " والوسق ستون صاعاً

ش/ جمع وسق بفتح الواو في المشهور ، ويجوز كسرها<sup>1</sup>

307- ( قوله ) : أخرج من زيتته<sup>2</sup>

ش/ قال ابن ناجي : هذا هو المشهور حتى لو أخرج من الحب فإنه لا يـجـزى ،  
وقال<sup>3</sup> ابن عبد الحكم : الواجب الحب<sup>4</sup> .

308- ( قوله ) : وحب الفجل<sup>5</sup>

ش/ الفجل بضم الفاء ، وسكون الجيم ، وبضمتين أيضا قاله في القاموس .

309- ( قوله ) : فإن باع ذلك أجزاءه أن يخرج من ثمنه إن شاء الله

ش/ قال ابن ناجي : الأظهر أن الإشارة من قوله فإن باع ذلك تعود إلى الزيتون  
وما بعده<sup>6</sup> ، وهذا القول مروى عن مالك ، والمشهور أن الزيتون الذي له زيت  
إنما يخرج منه<sup>7</sup> الزيت ، فقط ، انتهى<sup>8</sup> .

وفي المدونة : من باع زيتونا له بزيت ، أو رطباً بتمر ، أو عنباً بزبيب<sup>9</sup>  
فليأت بمثل ما لزمه زيتا ، أو تمرًا ، أو زبيباً عشراً ، أو نصف عشر ، انتهى<sup>10</sup> ،

1 - ب- الكر

2 - العبارة " ويذكر الزيتون إذا بلغ حبة خمسة أوسق أخرج من زيتته

3 - أ- ساقطة

4 - ابن ناجي 320,1

5 - العبارة " ويخرج من الجللجلان - السمسم - وحب الفجل من زيتته

6 - من الجللجلان وحب الفجل

7 - ب- من

8 - ابن ناجي 321,1

9 - ب- يزيب

10 - المدونة 342,1

قال الشيخ زروق : وقول الشيخ إن شاء الله تنبيه على أنه اختياره والله تعالى<sup>1</sup> أعلم<sup>2</sup>.

### 310- ( قوله ) : ولا زكاة من الذهب<sup>3</sup>

ش/ قال الجزولي : سمي الذهب ذهباً لأنه يذهب عن صاحبه بالقرب ، وقيل سمي بذلك أنه يذهب بالعقول ، وهو الصحيح ، انتهى .

### 311- ( قوله ) : وما زاد فبحسب ذلك وإن قل

ش/ قال الجزولي : وهل تجب الزكاة فيما زاد سواء أمكن<sup>4</sup> أم لا ؟

فظاهر قول ابن القاسم أنه تجب فيه الزكاة وإن قل ، فعلى هذا إنما يخرج مما زاد إذا أمكن أن يخرج من عينه أخرج وإلا فيباع<sup>5</sup> ويخرج عنه من قيمته ، إما في الفلوس ، أو غيرها ، عبد الوهاب : إنما يخرج مما زاد إذا أمكن أن يخرج من عينه وإلا فلا ، واختلفوا في قول عبد الوهاب هل هو تفسير أو لا قولان ، انتهى .

وقال<sup>6</sup> ابن ناجي : ظاهر قوله " وإن قل " إن لم يمكن الإخراج من عينه فإنه يشتري به طعاماً ، أو غيره مما يمكن قسمه على أربعين جزءاً ، وفي التلقين : فما زاد فبحسابه في كل ممكن .

قال ابن عبد السلام : وكان بعض أشياخي يجعلونه<sup>7</sup> خلافاً ويروا<sup>8</sup> أن الإمكان إنما المراد به انقسام<sup>9</sup> الزائد على النصاب إلى جزء الزكاة ، وتأتي ذلك

<sup>1</sup> - أ- ساقطة

<sup>2</sup> - زروق 321,1

<sup>3</sup> - العبارة " ولا زكاة من الذهب في أقل من عشرين ديناراً فإذا بلغت عشرين ديناراً ففيها نصف دينار ربع العشر فما زاد فبحسب ذلك وإن قل "

<sup>4</sup> - أ- أمكر

<sup>5</sup> - أ- يباع

<sup>6</sup> - أ- قال

<sup>7</sup> - أ- يجعله

<sup>8</sup> - أ- ويروي

<sup>9</sup> - أ- الانقسام

ملاحظة هامة: هاته الصفحة ليست من الكتاب الأصلي.  
 نظرا لسقوط هاته الصفحة من الكتاب الأصلي أثناء تصويره، تم  
 تعويضها بمثلتها من كتاب: "التجريد على رسالة ابن أبي زيد  
 القيرواني للإمام الحطاب".  
 تحقيق: الأستاذ محمد عبد السلام

وفي التلقين: فما زاد فبحسابه في كل ممكن (٢).

✳ وقال ابن عبد السلام: وكان بعض أشياخي يجعلوه خلافاً، ويروي أن  
 الإمكان إنما المراد به انقسام الزائد على النصاب إلى جزء الزكاة، وتأتي ذلك فيه  
 وقال: ويحتمل أن يقال: الإمكان المأخوذ من هذا القول هو الذي أوحى في القول  
 الآخر؛ لأنه لما زاد النصاب زيادة محسوسة لا يمكن أن نشترى بها ما يقسم على  
 أربعين جزءاً.

قلت: وقطع بعض شيوخنا بأن قول التلقين خلافاً قائلاً: وقبله الهازري،  
 ويرد بأن الأخذ إنما وجب وتعذر بذاته، وأمكن بغير واجب الغير له كجزء من  
 الرأس في غسل الوجه وجزء من ليل في الصوم، وما ذكره شيخنا ضعيف؛ لأن  
 ذلك يختلف فيه عند أهل الأصول وأهل المذهب. انتهى.  
 ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا زَكَاةَ مِنْ الْفِضَّةِ﴾.

يُ: سميت الفضة فضة؛ لأنها تنفض أي تفرق، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تَنْفُسُوا  
 مِنْ حَوْلِكَ﴾ [آل عمران: ١٥٩] قاله الجزولي.  
 ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا وَالْأَوْفِيَّةُ﴾.

يُ: بضم الهمزة وتشديد الياء وجمعها أواق تشديد الياء وتخفيفها وأواق  
 بحذفها. قاله ابن ناجي.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَعْنِيَنَّ أَنْ [السَّبْعَةَ] (١) دَنَانِيرَ وَزَنْهَا عَشْرَةَ دَرَاهِمَ﴾.

يُ: وزن الدينار اثنان وسبعون حبة من الشعير المطلق، ووزن الدرهم  
 خمسون وخمسا حبة، فاعلم ذلك. ✳

ش/ وزن الدينار اثنان وسبعون حبة من الشعير المطلق<sup>1</sup> ، ووزن الدرهم خمسون وخمسا حبة فاعلم ذلك .

315- ( قوله ) : أو عقار أو أربع<sup>2</sup>  
ش/ العقار { الفدادين ، والجنات }<sup>3</sup> والربع<sup>4</sup> البناء .

316- ( قوله ) : ولا زكاة عليه في دين حتى يقبضه<sup>5</sup>  
ش/ إلا أن يكون مديرا فإنه يزكى دينه الذي للتجارة ، فإن كان حالا مرجحوا زكى عدده ، وإلا قومه ، وزكى قيمته ، ولا يقوم الدين القرض ، وتأولت المدونة على تقويم القرض .

317- ( قوله ) : من المعدن<sup>6</sup>  
ش/ بفتح الميم وسكون العين ، وكسر الدال اسم مكان من عدن بالمكان إذا أقام به ، لأن الناس يقيمون به شتاء وصيفا ، أو لإقامة الذهب والفضة به .

318- ( قوله ) : نيله بيده<sup>7</sup>

---

<sup>1</sup> - أ- مطلق الشعير

<sup>2</sup> - العبارة " ومن له مال يجب فيه الزكاة وعليه دين مثله أو ينقصه عن مقدار مال الزكاة فلا زكاة عليه إلا أن يكون عنده مما لا يزكى من عروض مقتناه أو رقيق أو حيوان مقتناه أو عقار أو ربع فيه وفاء لدينه فيترك ما بيده من المال "

<sup>3</sup> - أ- ما بينهما بياض

<sup>4</sup> - أ- الرباع

<sup>5</sup> - أ- يقبض

<sup>6</sup> - العبارة " وفيما يخرج من المعدن من ذهب أو فضة الزكاة إذا بلغ وزن عشرين دينارا أو خمسة أواق فضة " ففي ذلك ربع العشر "

<sup>7</sup> - العبارة " فإن انقطع نيله - أي عرقه الذي في المعدن - بيده وابتدأ غيره لم يخرج شيئا حتى يبلغ ما فيه الزكاة "

ش/ أي بعمله<sup>1</sup> ، وأطلق اليد هنا على العمل

### 319- ( قوله ) : ومن نصارى العرب<sup>2</sup>

ش/ قال النووي في تهذيب الأسماء واللغات : نصارى العرب بـهـاء<sup>3</sup> وتنوح<sup>4</sup> وبنو تغلب ، وبهـاء<sup>5</sup> بفتح الباء ، وسكون الهاء ، وبالمد قبيلة من قضاة<sup>6</sup> ، والنسب إليها بهداني<sup>7</sup> كضبعاني<sup>8</sup> على غير القياس ، انتهى .

وظاهر كلام المؤلف أنها تؤخذ من كفار قريش وهو ظاهر كلام ابن الحاجب ، وابن بشير ، واللخمي ، والشيخ خليل<sup>9</sup> ، وقال المازري : إنه ظاهر المذهب ، وقال ابن رشد : لا تؤخذ<sup>10</sup> من كفار قريش إجماعاً وعليه اقتصر صاحب الشامل .

### 320- ( قوله ) : من أفق إلى أفق<sup>11</sup>

ش/ قال الشيخ يوسف بن عمر : يعنى من إقليم إلى إقليم ، والأفق هنا خلاف الأفق الذي ذكره في شروط التمتع ، فإن المراد به بلده ، وخلاف<sup>12</sup> الأفق الذي

<sup>1</sup> - أي عمله

<sup>2</sup> - العبارة " وتؤخذ الجزية من رجال أهل الذمة الأحرار البالغين ولا تؤخذ من نساءهم ولا صبيهم ، ولا عبيدهم ، وتؤخذ من اليهود ومن نصارى العرب "

<sup>3</sup> - ب- هراء

<sup>4</sup> - ب- بنوح

<sup>5</sup> - ب- هراء

<sup>6</sup> - ب- قبيلة من قبيلة من قضاة

<sup>7</sup> - ب- هراي

<sup>8</sup> - ب- كضناعي

<sup>9</sup> - أ- ساقطة

<sup>10</sup> - أ- يؤخذ

<sup>11</sup> - العبارة " والجزية على أهل الذمة أربعة دنانير ، وتؤخذ ممن تجرمتهم - أي من أهل الذمة - من أفق إلى أفق عشر ثمن ما

يبيعونه ، وإن اختلفوا في السنة مرارا

<sup>12</sup> - ب- وخلافاً للأفق



في أوقات الصلاة وأسمائها<sup>1</sup> ، فإن المراد به الجو<sup>2</sup> الذي بين السماء ، والأرض ، قال بعضهم : الأقاليم خمسة : الشام إقليم ، ومصر إقليم ، والعراق إقليم ، وبر الأندلس إقليم ، والمغرب إقليم ، فالأقاليم تعتبر في هذا الأمر ، ولا تعتبر بالسلطين ، إذ لا يجوز أن يكون للمسلمين إلا إمام واحد ، وقول شاذ من القول أنه يجوز أن يكون سلطان آخر فيما بعد من البلاد إذا قطع<sup>3</sup> ذلك فيفاء أو بحار ، والمشهور أنه لا يجوز إلا سلطان واحد ، انتهى .

وقال في التوضيح في شرح قول ابن الحاجب : ومن سافر من قطره الذي صولح عليه فلا غرم عليه ، وإن سافر إلى غيره أخذ منه العشر مما باع ، ليس القطر عبارة عن مملكة ملك ، فإن الملك والواحد قد يملك قطرين فأكثر كملك مصر فإنه يملك الشام ، والحجاز ، وكل منهما قطر منفرد ، انتهى .

### 321- ( قوله ) : عشر ثمن ما يبيعونه<sup>4</sup>

ش/ هذا هو المشهور أنه لا يؤخذ منه العشر إلا إن باعوا ، أو اشترى وإليه ذهب مالك ، وابن القاسم ، وأشهب ، وقال ابن حبيب : يؤخذ منهم العشر وإن لم يبيعوا<sup>5</sup> ، وحكاه عن مالك ، وأصحابه المدنيين ، فلو أراد الذمي الرجوع بعد وصوله ، وقبل بيعه فلا شيء عليه على المشهور ، ولا يحال بينه وبين وطء إماءه ، واستخدامه ، وقال ابن حبيب : لا يمكن من ذلك ، ولو اشترى بالعين التي قدم بها سلعا أخذ منه عشر السلع لا عشر قيمتها على المشهور .

<sup>1</sup> - هكذا

<sup>2</sup> - أ- الحق

<sup>3</sup> - ب- أقطع

<sup>4</sup> - سقت العبارة تامة في المسئلة التي قبلها

<sup>5</sup> - أ- يبيعون

322- ( قوله ) : وإن حملوا الطعام خاصة<sup>1</sup> إلى مكة والمدينة خاصة أخذ منهم نصف العشر من ثمنه<sup>2</sup>

ش/ هذا كقول<sup>3</sup> ابن الحاجب وفي الاختصار على نصف العشر فيما يجلب من الطعام إلى مكة ، والمدينة قولان ، انتهى .

قال في التوضيح : في قوله الطعام إطلاق ، وليس المراد عموم الطعام بل المراد الحنطة ، والزيت خاصة صرح به ابن الجلاب<sup>4</sup> ، وصاحب الكافي ، انتهى<sup>5</sup>

وقال<sup>6</sup> ابن ناجي : { ما ذكر }<sup>7</sup> أنه يؤخذ منهم نصف العشر هو المشهور وقيل العشر كاملا ، وظاهر كلام الشيخ أن سائر الأطعمة سواء لا يستثنى منها شيء ، وهو ظاهر كلام غيره ، وظاهر كلام مالك أن القطنية<sup>8</sup> لا تلحق بذلك<sup>9</sup> ، وظاهر كلام الشيخ أن قرى مكة ، والمدينة ليست كهما ، وألحقها ابن الجلاب بهما ، انتهى .

323- ( قوله ) : وهو دفن الجاهلية<sup>10</sup>

ش/ الدفن بكسر الدال بمعنى مدفون كذبح بمعنى مذبح

<sup>1</sup> - أ- ساقطة

<sup>2</sup> - ب- قيمته

<sup>3</sup> - ب- قول

<sup>4</sup> - أ- ابن الحاجب

<sup>5</sup> - التوضيح لوجه 311

<sup>6</sup> - أ- قال

<sup>7</sup> - أ- ما بينهما ساقط

<sup>8</sup> - هي البيلة ، والحمص ، والعدس ، والجلبان ، والفول ، والرمس ، واللوبيا ، والجلجلان ، وحب الفجل

<sup>9</sup> - في النسخة المطبوعة لابن ناجي: القطنية لا تلحق بذلك لأنه احتج على ذلك بفعل عمر قال : كان يأخذ منهم في القطنية العشر

<sup>10</sup> - العبارة " وفي الركاز وهو دفن الجاهلية الخمس على من أصابه "

## باب في زكاة الماشية

324- ( قوله ) : ولا زكاة من الإبل في أقل من خمس ذوذ

ش/ هو نحو قوله ﷺ في الصحيح ، "ولا فيما دون خمس ذوذ صدقة"<sup>1</sup> ،  
الرواية المشهورة خمس ذوذ بالإضافة وروي بتنوين خمس ، فذوذ بدل منه حكاه  
ابن عبد البر ، والقاضي عياض ، والمعروف الأول ونقله ابن عبد البر ، والقاضي  
عن الجمهور ، وقال<sup>2</sup> أهل اللغة : والذوذ من الإبل وهو<sup>3</sup> من الثلاثة إلى العشرة  
لا واحد له من لفظه ، إنما يقال في الواحد بعير فقولهم خمس ذوذ كقولهم خمسة  
أبيرة ، وخمسة جمال ، وخمس نوق ، وقال أبو عبيد : الذوذ ما بين اثنتين إلى تسع  
وأنكر<sup>4</sup> ابن قتيبة أن يقال خمس ذوذ كما لا يقال خمس ثور ، وغلطه<sup>5</sup> العلماء بل  
هذا اللفظ<sup>6</sup> سائغ في الحديث الصحيح ، ومسموع من العرب ، وضبط<sup>7</sup> الخمس  
بغير هاء ، ورواه<sup>8</sup> بعضهم خمسة ذوذ بالهاء وكلاهما لرواية<sup>9</sup> كتاب<sup>10</sup> مسلم  
والأول أشهر ، وكلاهما صحيح في اللغة ، فإثبات الهاء لانطلاقه على المذكر  
والمؤنث ، ومن حذفها<sup>11</sup> أراد أن الواحدة منه فريضة<sup>12</sup> ، وقال في الذخيرة :

<sup>1</sup> - مسلم ( النووي ) 50,7

<sup>2</sup> - ب- قال

<sup>3</sup> - أ- ساقطة

<sup>4</sup> - أ- أنكره

<sup>5</sup> - ب- غلطوا

<sup>6</sup> - ب- الحديث

<sup>7</sup> - ب- ضبطه

<sup>8</sup> - أ- وروى

<sup>9</sup> - أ- لرواية

<sup>10</sup> - أ- ساقطة

<sup>11</sup> - أ- حرمها

<sup>12</sup> - انظر النووي على مسلم 50,7

وقال عيسى بن دينار : يقال للواحد والجماعة ذوذ ، والأول هو المعروف في اللغة ، والحديث يؤكد<sup>1</sup> فإنك تقول خمسة رجال ولا تقول خمسة رجل ، انتهى .

### 325- ( قوله ) : جذعة<sup>2</sup>

ش/ قال في الصحاح : والجذع اسم له في زمن ليس بسن<sup>3</sup> تثبت ، ولا تسقط انتهى .

### 326- ( قوله ) : فتكون فيها مسنة<sup>4</sup>

ش/ تؤخذ المسنة إلى تسع وخمسين ، فإذا بلغت ستين فتبيعان ، فيكون الوقص<sup>5</sup> هنا تسعة عشر ، ثم في كل عشر يتغير الواجب .

### 327- ( قوله ) : ولا زكاة في الأوقاص الخ<sup>6</sup>

ش/ الأوقاص جمع وقص ، قال في التوضيح : الوقص بفتح الواو والقاف نص على معناه الجوهري ، وحكى النووي سكون القاف وعد بعضهم الإسكان من لحن الفقهاء ، انتهى<sup>7</sup> .

<sup>1</sup> - ب- يؤكد

<sup>2</sup> - العبارة " ولا زكاة من الأبل في أقل من خمس ذوذ وهي خمس من الأبل ففيها شاة جذعة "

<sup>3</sup> - أ- يياض

<sup>4</sup> - عن زكاة البقر والعبارة " حتى تبلغ أربعين فيكون فيها مسنة "

<sup>5</sup> - الوقص هو ما بين الفريضتين نحو أن تبلغ الأبل خمساً ففيها شاة ولا شيء في الزيادة حتى تبلغ عشرة فما بين الخمس إلى العشر

وقص ، مادة وقص الصحاح

<sup>6</sup> - أ- ساقطة

<sup>7</sup> - التوضيح 158

{وقال في الذخيرة : وقال في التنبيهات : الوقص بفتح القاف ، وقال  
سند : الجمهور على تسكين القاف }<sup>1</sup> ، وقيل<sup>2</sup> بفتحها لأن جمعه أوقاص كجمل  
وأجمال وجبل وأجبال ، ولو كانت ساكنة لجمع<sup>3</sup> على أفعل مثل<sup>4</sup> فلس وأفلس ،  
ولاحجة فيه لأنهم قالوا حول ، وأحوال ، وهول وأهوال ، وكبر وإكبار ثم قلل<sup>5</sup>  
: قال سند : ومالك والشافعي في تعلق الزكاة بالوقص قولان انتهى . وفي<sup>6</sup>  
التوضيح إن الذي رجع إليه مالك أن الشاة مأخوذة عن الخمسة<sup>7</sup> ، ومازاد ،  
ويظهر أثر ذلك في الخليطين<sup>8</sup> ، انتهى<sup>9</sup> .

فقول المصنف: ولا زكاة في الأوقاص يريد في<sup>10</sup> الانفراد وأما في الخلطة  
فهي مزكاة بدليل قوله وكل خليطين فإنهما يترادان بينهما بالسوية وعلى هذا  
حملة ابن ناجي<sup>11</sup> .

وقال الفاكهاني : لما تكلم على زكاة الإبل : واختلف هل الشاة مأخوذة  
من الخمس خاصة ، والأربع الزائدة لا شيء فيها ، أو هي متعلقة بالجميع فذكر  
في الطراز لمالك والشافعي ، وأبي حنيفة وصاحبه قولين<sup>12</sup> ، ثم قال : وتظهر  
فائدة الخلاف في التراد بين الخليطين ، انتهى .

1 - أ - ما بينهما ساقط

2 - أ - قال

3 - أ - لجمعت

4 - أ - ساقطة

5 - ب - ساقطة

6 - ب - بي

7 - أ - الخمس

8 - في المخطوطة التي بين أيدينا الخلطة

9 - التوضيح لوحة 155-156

10 - أ - ساقطة

11 - ابن ناجي 338,1

12 - ب - قولان

وقال الجزولي ، والشيخ يوسف بن عمر قوله : ولازكاة في الأوقاص هذا هو المشهور في المذهب ، وقيل تركى ، وهي قوله شاذة في المذهب ، وقيل تركى أوقاص البقر دون غيرها ، ونقله<sup>1</sup> عن<sup>2</sup> الحفيد هكذا قال الجزولي ، وقال الشيخ يوسف بن عمر وقيل<sup>3</sup> تركى أوقاص الإبل دون غيرها ، ونقله عن الحفيد<sup>4</sup> ، فينظر الحفيد ، وما نقله من<sup>5</sup> الحفيد<sup>6</sup> وقال<sup>7</sup> ابن ناجي : سياق كلامه هنا<sup>8</sup> في غير الخليطين وهو كذلك باتفاق ، وأما الوقص في الخليطين فيأتي الكلام عليه إنشاء الله ، انتهى .

### 328- ( قوله ) : فإن جبره المصدق<sup>9</sup>

ش/ هو بتخفيف الصاد ، وكسر الدال وهو عامل الصدقة الذي يأخذها من أربابها فهو اسم فاعل من باب التفعيل كقولهم: قردت البعير أي أزلت قراده فقولهم : صدقهم الساعي أي أخذ صدقاتهم من أموالهم .

1 - أ - نقله

2 - أ - ساقطة

3 - ب - ساقطة

4 - أ - ساقطة

5 - أ - عن

6 - عبارة ابن رشد الحفي : أنه جاء في حديث معاذ أنه توقف في الأوقاص وقال حتى أسأل فيه النبي صلى الله عليه وسلم -

فلما قدم عليه وجده قد توفي صلى الله عليه وسلم - فلما لم يرد في ذلك نص طلب حكمه من طريق القياس فمن قاسها على الإبل والغنم لم ير في الأوقاص شيئا ، ومن قال : إن الأصل في الأوقاص الزكاة إلا ما استثناه الدليل من ذلك وجب إلا يكون عنده في البقر

وقص إذ لا دليل هنالك من إجماع ولا غيره ، بداية المجهد 1، 262

7 - أ - قال

8 - أ - ساقطة

9 - العبارة " فإن أجبره المصدق على أخذ الثمن في الأنعام وغيرها أخره إن شاء الله "

## ﴿باب في الحج والعمرة﴾

329- ( قوله ) : وحج بيت الله الحرام الذي ببكة<sup>1</sup>

ش/ إضافة البيت إلى الله تعالى<sup>2</sup> إضافة تشريف ، والحرام الذي يمنع انتهاك حرمة ولهذا قال مالك في العتبية في سماع أشهب من كتاب الجامع : " كان مكروها ممنوعا أن يشرف أحد بينائه<sup>3</sup> على بناء الكعبة " قال ابن رشد : هذا يكره من ناحية التعظيم للبيت<sup>4</sup> والحرمة له ، انتهى<sup>5</sup> .

وقال في الرسم الثاني من كتاب الجامع : وسئل مالك عن تفسير بكة ، ومكة ؟ فقال بكة موضع البيت ، ومكة غيره من المواضع يريد القرية ، انتهى<sup>6</sup> .

330- ( قوله ) : ويروح إلى مصلاها<sup>7</sup>

ش/ قال الشيخ زروق : ويسمى مسجد نبرة ، وهو مسجد في آخر الحرم ، وأولى الحل ، وقد أدركنا بناءه كيف اتفق ، وهو الآن في<sup>8</sup> حكم البناء ، وفي وسطه ماجن ينتفع بمائه ، ومحل الرواح عند الزوال ، فيجمع الظهر إلى العصر بعد أن يخطب خطبة يعرف الناس فيها ما يفعلون في الموقف فما بعده ، ويؤذنون في آخر خطبته عند عبد الملك ، والشافعي والمشهور عند انقضاء الخطبة ، ثم

<sup>1</sup> - بقية العبارة " فريضة "

<sup>2</sup> - أ- ساقطة

<sup>3</sup> - أ- بناء

<sup>4</sup> - ب- الكعبة

<sup>5</sup> - البيان 18, 444

<sup>6</sup> - نفس المرجع السابق 57, 17

<sup>7</sup> - العبارة " فإذا دخل مكة أمسك عن التلبية حتى يطوف ويسعى ثم يعاودها حتى تزول الشمس من يوم عرفة ويروح إلى مصلاها " والعبارة الثانية " ولا يدع التلبية في هنا كله حتى تزول الشمس من يوم عرفة ويروح إلى مصلاها لينتظر قبل رواحه إلى المصلى "

<sup>8</sup> - ب- بحكم

يُصلي<sup>1</sup> الظهر ، والعصر ركعتين ، ركعتين ، لأن مالكا يرى الخروج إلى عرفة للحج موجبا للقصر فلذلك قالوا : ينبغي أن يكون إمام الحاج مالكا حتى لا يشوش على الناس ، وهو اليوم يخطب الشافعي ، ثم يستخلف مالكا للصلاة ، قال ابن حبيب : فإذا سلم الإمام من الصلاة ركب ، فارتفع إلى عرفات فيقف راكبا يعني استجابا ، وكل أفعال الحج يستحب فيها المشي إلا الوقوف بعرفة ، ورمي جرة العقبة ، ووقوف المشعر ، انتهى<sup>2</sup> .

### 331- ( قوله ) : إلى المزدلفة<sup>3</sup>

ش/ وتسمى جمعا لفتح الجيم ، وسكون الميم المهملة قاله الشيخ زروق<sup>4</sup>

### 332- ( قوله ) : ويحرك دابته ببطن محسر<sup>5</sup>

ش/ قال الشيخ زروق : لأنه المحل الذي فيه أصاب أصحاب الفيل ما أصابهم وقد أمرنا بالإسراع<sup>6</sup> في مواضع العقوبات ، انتهى<sup>7</sup> .

### 333- ( قوله ) : مثل حصي الخذف<sup>8</sup>

ش/ والخذف بالمعجمتين ، والفاء جعل الحصاة على طرف الإبهام في وسط السبابة ، ثم يدفعها بقوة كانت العرب تلعب به فنهى عنه النبي صلى الله عليه

<sup>1</sup> - أ- نصلي .

<sup>2</sup> - زروق 354,1-355

<sup>3</sup> - العبارة " ثم يروح معه إلى موقف عرفة فيقف معه إلى غروب الشمس ثم يدفع بدفعه إلى المزدلفة "

<sup>4</sup> - زروق 356,1

<sup>5</sup> - العبارة " ثم يدفع بقرب طلوع الشمس - يوم النحر - إلى من ويحرك دابته ببطن محسر "

<sup>6</sup> - أسرع النبي - صلى الله عليه وسلم - السير في بطن محسر ، التمهيد 422,24

<sup>7</sup> - زروق 356,1

<sup>8</sup> - العبارة " فإذا وصل إلى من رمى جرة العقبة بسبع حصيات مثل حصي الخذف "



وسلم فقال " إياكم والحذف ، فإنه يكسر السن ، ويفقد العين ، ولا يجزى شيئاً<sup>1</sup> " وشبهه هاهنا في القدر لا في غيره .

334- ( قوله ) : والمحلى يحصل في الحج والصرة

ش/ قال الشيخ زروق : والخلاق أفضل إلا لوجه كاستئصال الشعر في عمرة المتمتع لأجل حجة والله أعلم<sup>2</sup> .

335- ( قوله ) : وإلقاء التفت<sup>3</sup>

ش/ التفت الوسخ وما في معناه فإلقاؤه بقص الشارب ، أو نتف الابط أو نحو<sup>4</sup> ذلك ، وكل ذلك ممنوع قاله الشيخ زروق<sup>5</sup> .

وقال<sup>6</sup> في الإكمال : التفت هو الشعث<sup>7</sup> ، وترك حلق<sup>8</sup> الشعر ، وإزالته ، ومشطه ، وغسله بالغاسول<sup>9</sup> ، وترك التنظيف ، وقص الأظفار ، والطيب ، ولبس المحيط ، والخفاف ، وما يستر الرأس ، والوجه ، والأطراف ، انتهى .

336- ( قوله ) : ويستحب لمن انصرف من حج أو عمرة ان يقول آيئون إلى آخر الباب<sup>10</sup>

<sup>1</sup> - ونصه في مسند الامام أحمد " عن ابي مفضل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم - لم يحن عن الحذف وقال : إنه لا ينكأ عدوا ولا يصيد صيدا ولكنه يكسر السن ، ويفقد العين " 54,5

<sup>2</sup> - زروق 359,1

<sup>3</sup> - " العبارة " ويجتنب في حجه وعمرته النساء ومحيط الثياب والصيد وقتل الدواب وإلقاء التفت "

<sup>4</sup> - ب- وغو

<sup>5</sup> - زروق 361,1

<sup>6</sup> - ب- ساقطة

<sup>7</sup> - أ- الشعر

<sup>8</sup> - أ- طو

<sup>9</sup> - أ- بالمغسول

<sup>10</sup> - بقيتها " تابون ، عابدون لرَبنا حامدون ، صدق الله وعده ، ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده "

ش/ قال الشيخ زروق : إنما يقول ذلك اشعار لنفسه بما كان عليه ليدوم فيه ،  
والآييون الراجعون إلى الله<sup>1</sup> في السراء بالحمد والشكر وفي الضراء بالرضى  
والعسر ولذلك أثبت الله تعالى<sup>2</sup> على كل من سليمان وأيوب عليهما السلام  
" بنعم<sup>3</sup> العبد إنه أواب<sup>4</sup> " مع اختلاف ما هما فيه لكن استويا في الرجوع إليه ،  
والتائب الراجع إلى الله عما لا يرضاه<sup>5</sup> طلبا لرضوانه ، وعابدون له<sup>6</sup> بما منّ به من  
الحج ، والعمرة فهو اعتراف بالمنة لربنا حامدون على ذلك كله ، صدق الله  
وعده لنبيه إذ قال ﴿ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ﴾<sup>7</sup> الآية ، ونصر عبده يعني  
محمدا صلى الله عليه وسلم ، وهزم الأحزاب الذين تحزبوا له<sup>8</sup> وحده بلا<sup>9</sup> سبب  
من غيره ، انتهى<sup>10</sup> .

1 - أ - إليه

2 - أ - ساقطة

3 - ب - ونعم

4 - ص 29 و 43

5 - أ - يرضيه

6 - ب - ساقطة

7 - ب - بقيتها ( إن شاء الله عامنين محلّفين رؤسكم ومقصرين لا تخافون فاعلم ما لم تعلموا فجعل من دون ذلك فتحا قريبا ) الفتح 27

8 - أ - ساقطة

9 - أ - فلا

10 - زروق 1, 365

## باب في الضحايا<sup>1</sup>

\*\*\*

337- ( قوله ) : ولا المشقوقة الأذن إلا أن يكون يسيرا<sup>2</sup>

ش/ وفي نوازل ابن الحاج<sup>3</sup> مسألة : الثلث في الشق ، أو القطع من الأذن للأضحية يسير ، والنصف كثيرا ، انتهى .

338- ( قوله ) : ولا يباع من الأضحية ، والعقيقة ، والنسك لحم<sup>4</sup> إلى آخره

ش/ تصوره ظاهر

مسئلة : نقل ابن الحاج من مات بعد ذبح أضحيته فقال أشهب : يقتصمها ورثته على فرائضهم ، وقال ابن القاسم : لهم أكلها خاصة .

قال البرزلي : يجري على الخلاف في القسمة هل هي تمميز ، أو بيع ؟ ومنه كان يأخذ شيخنا<sup>5</sup> قسمة القرعة في اللحم<sup>6</sup> ، والذي نص عليه ابن رشد ، وغيره أن المكيل ، والموزون لا يفتقر لقرعة ، انتهى . من مختصر البرزلي<sup>7</sup>.

339- ( قوله ) : وما عطب<sup>8</sup>

ش/ العطب الهلاك وقد عطب بالكسر - قاله في الصحاح

---

1 - ب- الأضحية

2 - العبارة " ولا يجوز في شيء من ذلك عورى ولا مريضة ... ولا المققوعة الأذن إلا أن يكون يسيرا "

3 - أبو عبد الله محمد بن محمد المغربي المعروف بابن الحاج له كتاب المدخل توفي سنة 737هـ الدياج 321,2-322

4 - أ ساقطة ، والعبارة كما في كفاية الطالب " ولا يباع شيء من الأضحية والعقيقة جلد ولا غيره "

5 - ب- كان شيخنا يأخذ

6 - أ- في الحج

7 - مختصر نوازل البرزلي لوحة 44

8 - العبارة " ولا يأكل من فدية الأذى وحزاء الصيد ونذر المساكين وما عطب من هدي "

### 340- ( قوله ) : والعقيقة سنة مستحبة

ش / مسألة :

قال ابن العربي عن الطرطوشي<sup>1</sup> : لو أقام بأضحيته وليمة عرسه أجزأته ، ولوعق بها عن ولده لم تجزه ، ولأن المقصود في الوليمة الإطعام<sup>2</sup> لا إراقة الدم وفي العقيقة الإراقة كالأضحية ، انتهى من البرزلي<sup>3</sup> .

### 341- ( قوله ) : والختان سنة في الذكور واجبة ، والخفاح في النساء مكروهة

ش / قال ابن رشد في أول سماع أصبغ من كتاب الصلاة : الختان في الذكور<sup>4</sup> سنة واجبة ، والخفاح في النساء مستحب ، وليس بسنة واجبة ، انتهى<sup>5</sup> بالمعنى والله أعلم .



<sup>1</sup> - محمد بن الوليد بن محمد المعروف بالطرطوشي الامام العالم له كتاب في البدع توفي سنة 520 هـ، الديباج 2، 244-248 ،

الشجرة 124-225

<sup>2</sup> - 1- الطعام

<sup>3</sup> - مختصر نوازل البرزلي لوحة 44

<sup>4</sup> - 1- الذكر

<sup>5</sup> - البيان والتحصيل 163،2

## ﴿باب الجهاد﴾

342- ( قوله ) : فإن كانوا أكثر من ذلك فلا بأس بذلك<sup>1</sup>

ش/ قال الفاكهاني : وهذا ما لم يبلغ عدد المسلمين اثنا عشر ألفا<sup>2</sup> ، وإن بلغ ذلك لم يحل لهم الفرار ، وإن زاد عدد المشركين على الضعف ، انتهى . والله أعلم .

343- ( قوله ) : من الأعلاج<sup>3</sup>

ش/ الأعلاج جمع عالج قال الفاكهاني عن الجوهري : العالج الرجل من كفار العجم .

344- ( قوله ) : ولا يقتل أحد بعد أمان

ش/ قال ابن ناجي : ظاهره سواء كان { الأمن<sup>4</sup> من } الأميرة ، أو غيره ، وهو كذلك على المشهور ، وقيل إن أمانه موقوف على نظر الامام ، وهذا القول ذكره الشيخ بعد ، وعلى الأول فهل يصح تأمينهم بعد الفتح كتأمينهم قبله في ذلك قولان ، واختلف هل يقبل قول المؤمن إذا قال أمنت هذا بغير بينة قاله ابن القاسم ، وأصبخ ، أولا وقاله سحنون ، وعليه فاختلف قول سحنون إذا شهد رجل مع الذي أمنه<sup>5</sup> ، انتهى<sup>6</sup> .

<sup>1</sup> - العبارة " والفرار من العدو من الكبار إذا كانوا مثلي عدد المسلمين فأقل فإن كانوا أكثر من ذلك فلا بأس بذلك

<sup>2</sup> - في سند الامام أحمد " لا يغلث اثنا عشر ألف من قلة " 294,1

<sup>3</sup> - العبارة " ولا بأس بقتل من أسر من الأعلاج "

<sup>4</sup> - أ- ما بينهما ساقط

<sup>5</sup> - أ- منه

<sup>6</sup> - ابن ناجي 5,2

345- ( قوله ) : ولا يخفر لهم بعهد

ش/ الإخفار نقض العهد قاله الأزهري<sup>1</sup> ، وهذا من أخفرت إخفارا ، فأما خفرت الرجل وخفرت به فمعناه أن يكون له خفير يمنعه ، انتهى من الفاكهاني .

446- ( قوله ) : ويحتب قتل<sup>2</sup> الرهبان والأخبار

ش/ قال ابن الفاكهاني : وكان الفرق<sup>3</sup> بين الخبر ، والراهب أن الخبر هو العلم ، والراهب هو العابد ، انتهى ، وإنما يحتب قتلهم إذا كانوا منعزلين ، ولا رأي لهم

347- ( قوله ) : وما غنم المسلمون بإيجاف<sup>4</sup>

ش/ قال الفاكهاني : الإيجاف الأعمال ، قال الجوهري : " فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب<sup>5</sup> " أي أعملتم ، وقال غيره : الإيجاف الإسراع ، وكأنه يرجع إلى الأول<sup>6</sup> ، وقال العبدى<sup>7</sup> : الإيجاف الحملان في الحرب ، انتهى ، وقال غيره : بإيجاف أي بإغارة ، وقيل بتعب ، وقال الشيخ داود : أي<sup>8</sup> بقتال

348- ( قوله ) : وللفرس الرهيص<sup>9</sup>

<sup>1</sup> - محمد بن أحمد الأزهري الشافعي له تذيب اللغة توفي سنة 370 هـ، معجم المؤلفين 230,8

<sup>2</sup> - ب- ساقطة

<sup>3</sup> - ب- ساقطة

<sup>4</sup> - العبارة " وما غنم المسلمون بإيجاف فليأخذ الإمام حقه ويقسم لأربعة أخماس بين أهل الجيش "

<sup>5</sup> - الحشر 6

<sup>6</sup> - ب- الأصل

<sup>7</sup> - لعله أحمد بن محمد العبدى لغوي أديب من تصانيفه غريب القرآن توفي سنة 401 هـ، معجم المؤلفين 150,2

<sup>8</sup> - أ- ي

<sup>9</sup> - العبارة " وإنما بسهم لمن حضر القتال أو تخلف عن القتال في شغل المسلمين من أمر جهادهم ويسهم للمريض وللفرس الرهيص "

ش/ الرهيص<sup>1</sup> الدابة يدمى<sup>2</sup> باطن حافرهما من حجر تطأه ونحوه .

349- ( قوله ) : ومن اشترى شيئا منها<sup>3</sup> من العد ولم يأخذه ربه إلا بالثمن ش/ قال ابن ناجي : ويكره ذلك ابتداء قاله في المدونة ، انتهى<sup>4</sup> . وفيه نظر ، لأن المسئلة التي ذكرها المصنف إنما هي فيما اشترى منهم بدار الحرب ، ومسئلة الكراهة التي ذكرها في المدونة فيما إذا قدموا بأمان ، ووجه الكراهة أنها تفوت على صاحبها بالبيع ، وليس له أخذها ممن اشتراها .

350- ( قوله ) : والرباط فيه فضل كثير

ش/ الرباط ملازمة الثغور لحراسة<sup>5</sup> من بها<sup>6</sup> من المسلمين مأخوذ من الربط لأنه إذا لازم الثغر فكأنه قد ربط نفسه ، والأجر على قدر الخوف في ذلك الثغر ، قال عبد الله بن عمر : فرض الجهاد لسفك دماء المشركين ، والرباط لحقن دماء المسلمين ، وحقق دماء المسلمين أحب إلي من سفك دماء المشركين ، فظاهره أن الرباط أفضل من الجهاد ، وقد جاء عن عمر ما يدل على أن الجهاد أفضل ، انتهى من الشيخ داود عن<sup>7</sup> المقدمات ، وقال ابن عرفة : والرباط المقام حيث يخشى العدو بأرض الإسلام لدفعه ، الباجي : ولو بتكثير<sup>8</sup> السواد ، انتهى

1 - أ - ساقطة

2 - ب - يدمل

3 - أي من أموال المسلمين

4 - ابن ناجي 11,2

5 - أ - لحراسته

6 - أ - يياض

7 - أ - على

8 - ب - بكثرة

ومما ورد في فضله قوله صلى الله تعالى<sup>1</sup> عليه وسلم : رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها " رواه البخاري ، ومسلم<sup>2</sup> ، والترمذي<sup>3</sup> .

وعن سلمان قال : سمعت رسول الله صلى الله تعالى<sup>4</sup> عليه وسلم - يقول " رباط يوم ، وليلة خير من صيام شهر وقيامه وإن مات فيه أجري عليه عمله الذي كان<sup>5</sup> يعمل ، وأجري عليه رزقه إلى يوم القيامة ، وأمن من الفتان " رواه مسلم<sup>6</sup> واللفظ له ، والترمذي<sup>7</sup> ، والنسائي<sup>8</sup> ، والطبراني وزاد : وبعث يوم القيامة شهيدا " وعن أبي الدرداء - رضي الله تعالى<sup>9</sup> عنه - قال سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم- قال " رباط شهر خير من صيام دهر " رواه الطبراني ، انتهى من الترغيب<sup>10</sup> مختصرا . ولم أقف على الحديث الأول في صحيح مسلم<sup>11</sup> . وقوله " خير من الدنيا وما فيها " يحتمل وجهين : أحدهما أنه خير من نعيم الدنيا كلها لو ملكها إنسان وتصور أن يتنعم بها كلها . والثاني أنه خير من ثوابها لو ملكها ، وتصدق بها ذكره ابن حجر<sup>12</sup> وغيره .

<sup>1</sup> - ا- ساقطة

<sup>2</sup> - سيعلق الشيخ عليه

<sup>3</sup> - الترمذي ( العارضة ) 162,7

<sup>4</sup> - ا- ساقطة

<sup>5</sup> - ا- ساقطة

<sup>6</sup> - إلى يوم القيامة لا توجد والباقي موجود ، مسلم ( الأبي ) 261,5-262

<sup>7</sup> - العارضة 163,7

<sup>8</sup> - على السيوطي 39,6

<sup>9</sup> - ا- ساقطة

<sup>10</sup> - الترغيب 242,2-243

<sup>11</sup> - في نيل الأوطار متفق عليه 236,7

<sup>12</sup> - انظر فتح الباري 426-354,6



### 351- ( قوله ) : بقدر خوف أهل ذلك الشجر<sup>1</sup>

ش/ قال في تهذيب الأسماء واللغات : الثغور جمع ثغر بفتح الثاء ، وإسكان العين وهو<sup>2</sup> الطرف الملاصق<sup>3</sup> من { بلاد المسلمين }<sup>4</sup> بلد الكفار والمراد بسد الثغور الانفاق على الأجناد ، ونحوهم من المقيمين بها<sup>5</sup> لحفظها<sup>6</sup> ، انتهى .



<sup>1</sup> - العبارة " والرباط فيه فضل كبير وذلك بقدر كثرة خوف أهل ذلك الثغر وكثرة تمرزهم من عدوهم "

<sup>2</sup> - أ- هو

<sup>3</sup> - أ- بياض

<sup>4</sup> - ب- ما بينهما ساقط

<sup>5</sup> - أ- ساقطة

<sup>6</sup> - أ- بحفظها

## باب في الأيمان والنذور

352- ( قوله ) : ومن كان حالف فليحلف بالله ، أو ليصمت ، ويؤدب من حلف بطلاق ، أو عتاق ، ويلزمه

ش/ قال الفاكهاني : والأيمان مشروعة في الجملة بلا خلاف أعلمه ، وتنقسم إلى مباح ، ومكروه ، وممنوع ، فالمباحة<sup>1</sup> الحلف بالله تعالى ، أو باسمائه الحسن ، وصفاته العلية ، وقد أمر الله سبحانه نبيه صلى الله تعالى<sup>2</sup> عليه وسلم ، بالحلف واختلف المفسرون { في قوله }<sup>3</sup> " واحفظوا أيمانكم "<sup>4</sup> ف قيل : نهى عن الحنث ، وقال ابن عباس : لا تحلفوا ، قلت : والظاهر الأول إذ لو كان الحلف منهيًا عنه لما أمر الله رسوله<sup>5</sup> به ، نعم الإكثار منه حتى يصير عادة ، وديدنًا لا ينبغي .

وأما المكروه فهي<sup>6</sup> الحلف بغير الله مما لا يعظمه أهل الكفر ، وهو<sup>7</sup> بالنسبة إلى اللزوم ، وعدمه قسمان<sup>8</sup> :

◆ فاللازم مثل أن يوجب على نفسه طلاقاً<sup>9</sup> ، أو عتاقاً<sup>10</sup> ، أو نحو<sup>11</sup> ذلك مما يتقرب به إلى الله تعالى إن فعل شيئاً ، أو إن لم يفعله .

1 - ا- المباح

2 - ا- ساقطة

3 - ا- ما بينهما ساقط

4 - المائدة 91

5 - ا- نبيه

6 - ا- فهو

7 - ا- وهذا

8 - ا- قولان

9 - ا- كما قال

10 - ا- عتقا

11 - ب- نحو

◆ وغير اللازم<sup>1</sup> أن يوجب على نفسه معصية ، أو ما ليس بطاعة ولا معصية إن فعل شيئاً ، أو إن لم يفعله مثل شرب الخمر والمشي إلى السوق ، وأن يحلف<sup>2</sup> بحق غير الله كالمسجد ، والرسول ، ومكة ، والصلاة ، والزكاة .

والأيمان بهذه كلها مكروهة على المشهور ، وقيل حرام .

والمحضور أن يحلف بما يعظمه أهل الكفر كالكالات والعزى ، والطواغيت والأنصاب ، والأزلام ، فإن اعتقد تعظيمها فكفر ، وإلا فحرام .  
وقول الشيخ " ومن<sup>3</sup> كان حالفاً فليحلف بالله إلى آخر نص الحديث " المروي أنه لما سمع عمر يحلف بأبيه<sup>4</sup> فقال عليه الصلاة والسلام : " إن الله ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم " الحديث رواه البخاري<sup>5</sup> وقوله<sup>6</sup> " أو ليصمت " أي لا يحلف لا أنه<sup>7</sup> يلزم الصمت إذا لم يحلف بالله .

وقوله " ويؤدب " إلى آخره قال ابن حبيب : وتسقط شهادته واحتج بقوله صلى الله عليه وسلم " لا تحلفوا بطلاق ولا عتاق ، فإن ذلك من أيمان الفساق "<sup>8</sup> .

**تنبيه :-**

1 - ب- اللازمة

2 - ب - وان حلف

3 - ب- من

4 - ا- بالله

5 - فتح الباري 14, 366

6 - ا- قوله

7 - ب- لأنه

8 - سيذكر أن الحافظ السخاوي قال : وقع في عدة من كتب المالكية حتى في شرح الرسالة للفاكهاني وسلفهم ابن حبيب وأظنه في الواضحة ولم أف أف عليه

انظر هذا فإنه إنما يجيء على القول بالتحريم لا بالكراهة ، لأن<sup>1</sup> المكروه

جائز

في الشرع ، والجائز لا يوجب ، لأن فاعل المكروه لا يذم ، وإلا كان كالحرمان الذي يذم فاعله ولا خلاف في ذلك بين الأصوليين ، ومن لا يذم كيف يوجب ؟ انتهى من كلام الفاكهاني بلفظه لكنه باختصار .

قلت : ما ذكر من تقسيم الأيمان إلى مباح ، ومكروه ، ومحذور<sup>2</sup> قاله بلن رشد في المقدمات في كتاب الأيمان ، والنذور<sup>3</sup> ، وفي كتاب الأيمان بالطلاق<sup>4</sup> إلا أنه لم يذكر في القسم الثاني خلافا بل اقتصر على أنه مكروه ، وقال<sup>5</sup> ابن الحاجب : واليمين بغير ذلك أي بغير الله ، وصفاته مكروهة<sup>6</sup> ، وقيل حرام ، قلل في التوضيح : كالحلف بالنبي ، والكعبة ، والأظهر من القولين التحريم لما في الموطأ ، والصحيحين<sup>7</sup> عن عمر ، وذكر الحديث ، ويدخل في كلام المصنف باليمين بالطلاق ، والعناق ، وقد نصوا على تأديب الخالف بهما ولا يكون الأدب في المكروه إلا أن يقال إطلاق الأيمان عليهما مجاز ، ألا ترى أن حروف القسم لا تدخل عليهما ، انتهى . ونحوه لابن فرحون ، ولم يزد عليه ، انتهى .

وقال في الشامل : والمشهور التحريم بنحو الكعبة والنبي والمخلوق<sup>8</sup> ، وقيل

يكره ، انتهى .

1 - ب- فإن

2 - ب- محذور

3 - المقدمات 308,1

4 - نفس المرجع السابق 57,2-58

5 - ب- قال

6 - ا- مكروه

7 - الموطأ ( الزرقاني ) 340,2-341 ، والبخاري 336,14 ، مسلم ( الأي ) 366,4

8 - ا- المخلوق بهما

وقال ابن ناجي في شرح الرسالة : وأما الحلف بمأهو مخلوق فقيل ممنوع  
 قاله اللخمي ، ونحوه قول ابن بشير إنه حرام ، وقيل مكروه قاله ابن رشد ،  
 وحملها ابن الحاجب على الخلاف فقال : واليمين بغير ذلك مكروه ن وقيل حرام  
 صرح ابن الفاكهاني بأن المشهور الكراهة ولم يعزها ، وقال ابن عبد السلام  
 ويحتمل أن ترجع الكراهة للتحريم .

وقوله : ويؤدب من حلف بطلاق ، أو عتاق ، ويلزمه ، قال التاذلي :  
 ظاهر كلامه أن اليمين بالطلاق ، والعتاق حرام لأنه لازم<sup>1</sup> فيهما<sup>2</sup> الأدب ، ولا  
 يلزم الأدب إلا في ارتكاب<sup>3</sup> محظور ، ونص مطرف ، وابن الماحشون على ذلك  
 إذا كان تعمد<sup>4</sup> الحلف بهما ، وهي جرحة في الشهادة ، والامامة ، قال ابن  
 القاسم : ويظرب من لا امرأة له ، ومن<sup>5</sup> لا عنده ما يعتق أكثر لإضافته إلى النهي  
 الكذب.

قلت : يرد قوله بأن<sup>6</sup> التأديب لا يلزم إلا في إرتكاب محظور ، وبأن  
 تأديبه قد يكون لاستخفافه بالسنة ، قال<sup>7</sup> ابن خويزمنداد<sup>8</sup> : من استدام ترك  
 السنة فسق ، وإن تمألاً عليها أهل بلد حوربوا ، ولأحد<sup>9</sup> القولين بأنه<sup>10</sup> يجب  
 تغيير المنكر فيما طريقه النذب ، وبهذا يرد على اللخمي في أخذه من قول

1 - أ- الذي

2 - ب- فيهما

3 - أ- ساقطة

4 - أ- بعدد

5 - ب- ساقطة

6 - أ- إن

7 - أ- كقول

8 - محمد أبو بكر بن خويزمنداد تفقه على الأهري له كتاب في الخلاف ، الديباج 2، 229- ، الشجرة 103

9 - ب- بأحد

10 - أ- أنه

أصبح يؤدب تارك الوتر : أنه واجب ، والأول للمازري والثاني لابن رشد<sup>1</sup> ، انتهى .

قلت لفظ اللحي في كتاب الأيمان ، والنذور الأيمان<sup>2</sup> ثلاثة جائزة ، ومنوعة ، ومختلف فيها هل تجوز<sup>3</sup> أم لا ؟  
♦ فالأول اليمين بأسماء الله تعالى .

♦ والثاني الأيمان بالمخلوقات كقوله والكعبة ، والنبي ، والآباء .

♦ والثالث اليمين بصفة الله كعزة الله ، وقدرته ، والمشهور لا يجوز<sup>4</sup> .

وفي كتاب محمد<sup>5</sup> لا يعجبني أن يحلف بلعمري<sup>6</sup> الله ، وقال تكره<sup>7</sup> اليمين بقوله وأمانة الله ، فيمنع<sup>8</sup> اليمين بالصفة ، ومثله<sup>9</sup> في كتاب ابن حبيب انتهى باختصار .

وقال في كتاب الأيمان بالطلاق : والأيمان بالطلاق ممنوعة لقوله صلى الله عليه وسلم : " لا تحلفوا بالطلاق ، ولا بالعقاق ، فإنهما من أيمان الفساق " ولأن الغالب فيمن يحلف بالطلاق أنه لا يبر في يمينه وقد بحث وامرأته حائض . وقال مطرف وابن الماجشون ، فيمن اعتاد اليمين بالطلاق أنها جرحه ، ولا يحلف بذلك سلطان ولا غيره ، وينهي الناس عن ذلك ، ويؤدب من اعتاد اليمين بذلك ، انتهى<sup>10</sup> .

1 - ب - لابن بشر

2 - ب - ساقطة

3 - أ - يجوز

4 - ب - الجواز

5 - لعله محمد بن ابراهيم المعروف بابن المواز له كتاب كبير في الفقه توفي سنة 269 ، الديباج

6 - ب - بنعم

7 - أ - يكره

8 - ب - فيمنع

9 - أ - مثله

10 - أ - ساقطة

وقال<sup>1</sup> ابن بشير في كتاب الإيمان والنذور : أباح الله اليمين بالله ، ونهى عما سواه وهذا النهي على التحريم ، ثم قال<sup>2</sup> : إن الإيمان قسمان مباحة فتعلق<sup>3</sup> بها الكفارة ، وممنوعة وهي قسمان :

◆ مضاهاة بالله فلا تتعلق بها كفارة كقوله والبيت والكعبة والنبي ، ومن هذا القبيل أن يحلف باللات والعزى والأصنام والألزام فلا كفارة لذلك<sup>4</sup> ، وإن اعتقد لها<sup>5</sup> حقوقا فلا شك أنه كفر ، وإن لم يعتقد فهي معصية في اليمين بغير الله .

◆ وغير مضاهاة وإنما هو طلاق ، أو إعتاق<sup>6</sup> ، وإلزام<sup>7</sup> على صفة والمباحة اليمين بالله ، وسائر أسمائه المشتقة من صفاته ، انتهى .

وقال القاضي عبد الوهاب في شرح الرسالة : اليمين بغير الله تعالى مموع في الشريعة فلا يجوز الحلف بها ، ثم ذكر أحاديث ، ثم قال : فإن حلف بطلاق ، أو اعتاق ، أو غير ذلك بما يتعلق<sup>8</sup> عليه به<sup>9</sup> لزوم شيء<sup>10</sup> إن فعله لزمه ، وأدب بمخالفته<sup>11</sup> ما أمر به رسول الله صلى الله تعالى<sup>12</sup> عليه وسلم ، وارتكابه

<sup>1</sup> - ب- وقول

<sup>2</sup> - أ- ساقطة

<sup>3</sup> - أ- فتعلق

<sup>4</sup> - ب- ساقطة

<sup>5</sup> - أ- ساقطة

<sup>6</sup> - أ- وإعتاق

<sup>7</sup> - ب- والتزام

<sup>8</sup> - ب- تعلق

<sup>9</sup> - أ- ساقطة

<sup>10</sup> - ب- أو

<sup>11</sup> - أ- بمخالفة

<sup>12</sup> - أ- ساقطة

ما نهى عنه ، ولأنه لا يأمن أن يحنث فيلزمه طلاق زوجته ، وعتق عبده ، فيكون قد ضيق على نفسه ما وسع الله عليه ، انتهى .

واقصر ابن عرفة على كلام اللخمي ، وابن رشد ، وكذلك القرافي في ذخيرته لكنه ذكر بعد ذلك كلام الجواهر ، ثم قال : وهو يوافق اللخمي دون المقدمات واقصر ابن راشد القفصي في الباب على كراهة الحلف بالنبي ، والكعبة ، والمخلوق<sup>1</sup> .

### تنبيهات :-

الأول :- تحصل من هذه النقول كلها أنالراجع من القولين في الحلف بغير الله تعالى القول بالتحريم ، وكذلك في<sup>2</sup> الحلف بالطلاق ، ووالعتاق ، والقول الثاني بالكراهة شهره ابن الفاكهاني واقصر ابن رشد عليه في المقدمات<sup>3</sup> ، ويأتي في كلامه في البيان ما يقوي التحريم .

الثاني<sup>4</sup> :- قول الشيخ { ويؤدب } ظاهره يقتضي<sup>5</sup> أنه يؤدب ، وإن لم يتكرر منه<sup>6</sup> الحلف بذلك ، ولا اعتاده ، والذي في النوادر : روى ابن حبيب ان النبي صلى الله تعالى<sup>7</sup> عليه وسلم قال " ولا تحلفوا بالطلاق ، ولا العتاق ، فإنهما من إيمان الفساق " قال مطرف وابن الماجشون فيمن لزم ذلك واعتاده فذلك جرحه وإن لم يعرف حنثه ، قال ولا يُحلف بذلك السلطان أحدا في دم ، ولا

<sup>1</sup> - الباب ص 76

<sup>2</sup> - ب- ساقطة

<sup>3</sup> - المقدمات 1، 309

<sup>4</sup> - ا- والثاني

<sup>5</sup> - ا- أنه يقتضي

<sup>6</sup> - ا- ساقطة

<sup>7</sup> - ا- ساقطة



غيره ، ولينه عنه الناس ، ويؤدب فيه وقيل لمالك: إن هشام بن عبد الملك كتب أن يجلد من حلف بذلك عشرة أسواط ، قال : قد أحسن إذا أمر فيه بالضرب .  
قال ابن عبدوس<sup>1</sup> عن مالك يضرب الناس على ذلك إن نهوا فلم ينتهوا  
وفي كتاب آخر أن<sup>2</sup> عمر بن عبد العزيز كتب أن يجلد في ذلك أربعون سوطاً ،  
وكذلك روى ابن القاسم عن مالك في العتبية ، انتهى .

قلت : والذي في العتبية هو ما في رسم الشجرة من سماع ابن القاسم من كتاب السلطان : سئل مالك عن تأديب<sup>3</sup> الناس<sup>4</sup> في حلفهم بالطلاق فقال :  
لقد سألتني زياد عن الذي سألتني عنه فقلت له : انه الناس عن ذلك فقال :  
إنهم لن<sup>5</sup> ينتهوا إلا أن أضربهم . فقلت له : فافعل . قال ابن رشد الأدب  
في ذلك واجب لوجهين :

◆ أحدهما ما ثبت من قول النبي صلى الله تعالى<sup>6</sup> عليه وسلم — من كان حالفاً { فليحلف بالله }<sup>7</sup> الحديث<sup>8</sup> ، وما روي عنه أنه قال : " لا تحلفوا بالطلاق والعتاق ، فإنهما من أيمان الفساق " ذكره<sup>9</sup> ابن حبيب في الواضحة .

◆ والثاني أن من اعتاد الحلف بالطلاق لم يكذب أن<sup>10</sup> يخلص من الحنث فيه فتكون زوجته تحتة مطلقة من حيث لا يشعر .

1 - محمد بن إبراهيم بن عبلوس الامام المبرز له المجموعة توفي سنة 260 ، الديباج 174,2 - 175

2 - ا- عن

3 - ب- الأدب

4 - ب- للناس

5 - ا- إن لم

6 - ا- ساقطة

7 - ا- ما بينهما ساقط

8 - بقبته ( أو لبصت ) البخاري ( الفتح ) 336,14

9 - ب- وذكره

10 - ا- ساقطة

وقد<sup>1</sup> أنال معترف ، وابن الماجشون : إن من لزم ذلك ، واعتاده فهو جرحه فيه وإن لم يظهر<sup>2</sup> حثه<sup>3</sup> ، ثم ذكر ما تقدم عن هشام واستحسان مالك له ، وعن عمر بن عبد العزيز ، وهذا كلام ابن رشد الذي تقدم أنه يقوي التحريم ، لأنه جعل الأدب فيه واجبا إلا أن يقال كلامه هذا فيمن اعتاد الحلف بذلك والذي في المقدمات فيمن لم يعتد فتأمله .

وقال في رسم أوصى من سماع عيسى من كتاب النذور : أن<sup>4</sup> من حلف بالمصحف ، وأراد المصحف نفسه دون المفهوم منه أن ذلك لا يجوز لقوله صلى الله عليه وسلم " من كان حالفا فليحلف بالله ، أو ليصمت " انتهى<sup>5</sup>

وذكر المتطي في أول كتاب الطلاق كلام العتبية ، ثم ذكر كلام ابن رشد وعزاه لبعض الشيوخ والظاهر أن مراده ببعض الشيوخ ابن رشد ثم قال بعده : وقد تكون الكراهة أيضا في الحلف بالطلاق لأنه قد يقع الحنث في حال الحيض والنفاس ، وفي طهر وطئ فيه ، وهي أحوال لا يجوز إيقاع الطلاق فيها، فإن كانت الزوجة ممن لا تحيض أو أيسة كره لمخالفته للسنة خاصة ، انتهى ، والظاهر أن المراد بالكراهة في كلامه التحريم والله تعالى<sup>6</sup> أعلم .

قال الجزولي : وليس<sup>7</sup> للأدب عند مالك حد إن شاء أده بالضرب أو بالسجن ، أو بالكلام ، أو بما شاء ، وروي أن هشام بن عبد الملك كان يؤدب في الطلاق بعشرة فبلغ ذلك مالكا فاستحسنه<sup>8</sup> الشيخ إنما استحسّن الأدب لا

<sup>1</sup> - أ - ساقطة

<sup>2</sup> - أ - يعرف

<sup>3</sup> - البيان 325,9

<sup>4</sup> - ب - ساقطة

<sup>5</sup> - نفس المرجع السابق 175,3

<sup>6</sup> - أ - ساقطة

<sup>7</sup> - ب - ليس

<sup>8</sup> - أ - واستحسنه

التحديد ، روي أن عمر ابن عبد العزيز كان يؤدب فيه بأربعين ، فبلغ ذلك مالكا فأعجبه ، وروي مثله في العتبية والصحيح نفيه ، الشيخ : انظر قوله يؤدب قال مطرف ، وابن الماحشون يؤدب إن اعتاد ذلك ، وإن لم يعتده ، وكان منه فلتة فلا ، ولا يكون منه<sup>1</sup> جرحه في شهادته ، انظر قوله يؤدب هذا مطلقا سواء كانت له زوجة أم لا فلا يعتاده ، وظاهره تقدم إليه أم لا ، وقال ابن عبدوس<sup>2</sup> : ينبغي<sup>3</sup> للإمام أن يتقدم إليهم ، وينهاهم أن يحلفوا به ، فإن لم ينتهوا يؤدبهم ، ابن حبيب : يؤدب إذا اعتادوه<sup>4</sup> مطلقا ، انتهى .

وقوله " والصحيح نفيه " الظاهر \_ والله أعلم \_ أن مراده نفي التحديد بعشرة ، أو بأربعين ، وما ذكره عن ابن حبيب قد يؤخذ من كلامه في مختصر الواضحة ، فإنه قال : ولا يجوز للإمام<sup>5</sup> أن يحلف أحدا في كل ما تجب<sup>6</sup> فيه اليمين الدماء فما فوقها إلا بالله وحده ، ولا يحلف بطلاق ، ولا عتاق ، ولا مشي إلى بيت الله ، وينبغي أن ينهى الناس عن ذلك ، ويضرب عليه بالسوط من فعل ذلك ، وقد كان مالك ، والليث<sup>7</sup> { يأمران الأئمة بذلك ، وسمعت مطرفا وابن الماحشون }<sup>8</sup> يأمران بذلك ويشددان القول بكراهته ، ويريان لمن اعتاد الحلف به سخط في حاله ، وجرحه في شهادته ، وإن لم يعرف منه حث انتهى .

1 - ب - ساقطة

2 - أ - ابن ناجي

3 - أ - وليس ينبغي

4 - ب - اعتادوه

5 - أ - للسلطان

6 - ب - يجب

7 - أبو الحارث الليث بن سعد قال عنه الشافعي إنه أفقه من مالك ، توفي سنة 175 هـ ، شذرات الذهب 1، 85

8 - أ - ما بينهما ساقط

وقال الشيخ يوسف بن عمر قوله {يؤدب} قال مطرف ، وابن الماجشون هذا إن<sup>1</sup> تكرر منه ، وأما إن حلف مرة واحدة فإنه يعفى عنه ، وقول مطرف مفسر للمذهب ، انتهى ، وقال في المسائل<sup>2</sup> الملقوطة : قال ابن القاسم عن مالك يضرب الناس على ذلك نهوا ، أو لم ينهوا ، ولمن لزم ذلك ، واعتاده فذلك جرحه { في شهادته }<sup>3</sup> ، وإن لم يعرف حثه من تهذيب الطالب ، انتهى ، قلت : هذا الكلام<sup>4</sup> فيه سقط والذي في تهذيب الطالب بعد أن ذكر الحديث الذي ذكره ابن حبيب ، وكلام مطرف ، وابن الماجشون قال ابن عبدوس قال ابن القاسم : قال مالك : يضرب الناس على ذلك إن نهوا فلم<sup>5</sup> ينتهوا ، ثم ذكر ما تقدم عن عمر بن عبد العزيز فهذه النصوص تقتضي أنه لا يؤدب : إلا من اعتاد ذلك ويمكن أن يقال يحمل كلام المصنف على عمومته لأن الأدب أعم من ان يكون بالكلام ، أو بغيره ، فمن لم يتكرر منه زجر عن ذلك بالكلام ، ومن تكرر منه أدب والله أعلم .

الثالث :- تقدم في جميع نصوصهم أنه لا يكون جرحه إلا في حق من اعتاد الحلف بذلك ، فيتعين أن يقيد بذلك إطلاق قول الشيخ خليل في كتاب الشهادات : وحلف بطلاق وعتق<sup>6</sup> والله أعلم .

الرابع :- الحديث الذي رواه ابن حبيب أعني قوله " لا تحلفوا بالطلاق والعتاق فإنهما من أيمان الفساق " قال الحافظ السخاوي : وقع في عدة من كتب المالكية حتى في شرح الرسالة للفاكهاني ، وسلفهم ابن حبيب ، وأظنه في

<sup>1</sup> - ١ - إذا

<sup>2</sup> - ب - مسائل

<sup>3</sup> - ١ - ما بينهما ساقط

<sup>4</sup> - ب - كلام

<sup>5</sup> - ب - فإن لم

<sup>6</sup> - عندموانع الشهادة ، الخطاب على خليل 175,6

الواضحة ، ولم أقف عليه ، وأظنه مدرج بأوله وارد ، انتهى كلامه ، كأنه<sup>1</sup> يعي بأوله قوله " لا تحلفوا بالطلاق ولا بالعناق " وكأنه لم يقف عليه في كلام أحد أقدم من الفاكهاني<sup>2</sup> ، وقد تقدم ذلك في كلام عامة شيوخ المذهب كابن أبي زيد وغيره ، وصرح ابن أبي زيد ، وغيره بعزوه لابن حبيب في الواضحة كما تقدم . لكنني لم أقف عليه في مختصرها لفضل ابن سلمة<sup>3</sup> ، وهو عجيب وذكر الجزوي عن ابن حبيب حديثا آخر غريبا ونصه : روي أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب كتابا ، وقال فيه " من محمد رسول الله إلى ورثة الأنبياء ، وإلى الناس ، وإلى أشباه<sup>4</sup> الناس لا تحلفوا بالطلاق ، ولا بالعناق ، فإنهما من أيمان الفساق<sup>5</sup> " ابن حبيب - ورثة الأنبياء العلماء ، والناس أهل الحاضرة ، وأشباه الناس أهل البوادي ، انتهى

#### تنبيه :-

العناق ، والعنافة مصدران ، وهما بفتح العين قاله في اصحاح و كذا قال في التنبيهات في<sup>6</sup> العناق ، ولم يذكر العنافة<sup>7</sup> ، ونقله عنه القرافي ، وكذا ضبط العنافة في شرح البخاري لابن حجر في باب صلاة الكسوف<sup>8</sup> ، وزاد في كتاب العتق ، فقال<sup>9</sup> : ووههم من كسرهما<sup>10</sup> . ولم أر من ذكر الكسر في العتق ، ولا في

<sup>1</sup> - ا- ساقطة

<sup>2</sup> - ا- ابى الفاكهاني

<sup>3</sup> - فضل بن سلمة بن جرير البجلي له مختصر المدونة ومختصر الواضحة ، توفي سنة 319 هـ ، الديباج 137,2-138

<sup>4</sup> - ا- أشباه

<sup>5</sup> - لم أعتد اليه

<sup>6</sup> - ا- ساقطة

<sup>7</sup> - لعله لم يذكرها في النسخة التي عند الخطاب ، ولفظ النسخة التي عندي : يقال العتق والعناق والعنافة بفتح العين فيهما ،

التنبيهات ، لوحة 83

<sup>8</sup> - فتح الباري 198,3

<sup>9</sup> - ب- ساقطة

<sup>10</sup> - نفس المرجع السابق 76,6

العتاقة<sup>1</sup> ، وقال القاضي عياض في المشارق<sup>2</sup> : يقال عتق المملوك يعتقه عتقا ، وعتاقة بالفتح فيهما قاله الخليل ، وعتاقا بالفتح أيضا ، قال غيره : والاسم العتق بالكسر ، والعتاق بالفتح ، ولا يقال عتق إنما هو أعتق إذا أعتقه سيده ، انتهى .

وقال النووي في تهذيب الأسماء ، واللغات : قال صاحب المحكم<sup>3</sup> : العتق خلاف الرق ، يعتق عتقا ، وعتاقا ، وعتاقة ، فهو عتيق ، وحلف بالعتاق أي الاعتاق ، انتهى . وقد استوفيت الكلام على ذلك في كتاب العتق من شرح المختصر { والله أعلم }<sup>4</sup> .

353- ( قوله ) : ومن نذر أن يطيع الله فليطعه ، ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه ، ولاشئ عليه

ش/ قال الفاكهاني : هذا حديث البخاري<sup>5</sup> إلا قوله ولا شئ عليه ، انتهى . وقال الجزولي : قوله ولا شئ عليه أي مما<sup>6</sup> نذر ، ولأن أدنى رتبته أن يكون مباحلا ، وقد قال إنه يستغفر الله ، انتهى .

354- ( قوله ) : ومن نذر صدقة مال غيره ، أو عتق عبد غيره لم يلزمه شئ ش/ قال ابن ناجي وغيره : يريد إلا أن يعلقه كما إذا قال إن اشتريت عبد فلان يلزمه ، انتهى<sup>7</sup> .

<sup>1</sup> - ب- ساقطة

<sup>2</sup> - ا- المشارب

<sup>3</sup> - علي بن اسماعيل يعرف بابن سيده مات قريبا من سنة 460 ، الدياج 106.2-107

<sup>4</sup> - ا- ما بينهما ساقط

<sup>5</sup> - فتح الباري 14، 392

<sup>6</sup> - ا- ما

<sup>7</sup> - ابن ناجي 2، 21

355- ( قوله ) : ومن قال إن فعلت كذا فعلي نذر كذا وكذا<sup>1</sup> إلى آخره<sup>2</sup>  
ش/ قال الفاكهاني في شرح عمدة الأحكام : وأما إن قيد ما أوجبه على نفسه  
من ذلك بشرط من فعل يقدر على فعله ، وتركه مثل أن يقول : إن فعلت كذا  
أو إن لم أفعل كذا فهي كذا فليس بنذر ، وإنما هو يمين مكروهة ، انتهى .

356- ( قوله ) : أو ما ليس بطاعة ، ولا معصية فلا شيء عليه<sup>3</sup>  
ش/ قال ابن ناجي : ظاهر كلامه أن نذر المباح، والمكروه حرام<sup>4</sup> لأن قوله  
وليستغفر الله راجع للجميع ، وقول من رده<sup>5</sup> للمعصية فقط بعيد . والتأويلان  
ذكرهما التاذلي وما قلنا هو الأقرب وعليه حملة الفاكهاني إلا أنه ذكر المباح  
فالمكروه أخرى<sup>6</sup> ، انتهى<sup>7</sup> .

357- ( قوله ) : ومن قال علي عهد الله وميثاقه في يمين فحنت فعليه  
كفارتان

<sup>1</sup> - ( - ) ساقطة

<sup>2</sup> - بقية العبارة " الشيء يذكره من فعل البر من صلاة أو صوم أو حج أو عمرة أو صدقة شيء مماه فذلك يلزمه إن حنت كما يلزمه  
لو نذره مجردا من غير يمين

<sup>3</sup> - العبارة " ومن نذر معصية من قتل نفس أو شرب حمرا وشبهه أو ما ليس بطاعة ولا معصية فلا شيء عليه وليستغفر الله "

<sup>4</sup> - ب- ساقطة

<sup>5</sup> - في النسخة المطبوعة : وقول من تأول عن الشيخ أن الاستغفار يرجع إلى المعصية فقط بعيد ، ابن ناجي 21،2

<sup>6</sup> - ب- أولى

<sup>7</sup> - ابن ناجي 21،2

ش/ قال الفاكهاني : لأن العهد يمين ، والميثاق يمين فإذا جمعهما فقد حلف بيمينين فعليه حنث كفارتان سواء نوى اليمين ، أو لم ينو أنتهى .

قال ابن رشد في رسم أوصى من سماع عيسى من كتاب النذور : وإنما<sup>1</sup> أوجب<sup>2</sup> عليه كفارتين<sup>3</sup> في قوله على عهد الله ، وغليظ ميثاقه لأن ذلك كنذر أوجه على نفسه مثل أن يقول علي كذا أو كذا<sup>4</sup> لما وجب عليه إن حنث إلا كفارة واحدة لرجوعهما جميعا إلى معنى واحد وهو كلام الله تعالى إلا على قول ابن القاسم في الذي يحلف بالقرآن ، والكتاب والمصحف في يمين واحدة فيحنث أن عليه ثلاث كفارات لاختلاف التسميات ، وإن كان المحلوف به واحدا وهو كلام الله تعالى القديم وهي خلاف قول سحنون في نوازه أن<sup>5</sup> من حلف بالتوراة والانجيل في كلمة واحدة أن عليه كفارة واحدة ، ثم ذكر وجه كل من القولين وأطال في<sup>6</sup> ذلك فراجعه إن أردته والله تعالى<sup>7</sup> أعلم .

358- ( قوله ) : وليس على من وكّد اليمين فكررّها في شئ واحد غير كفارة واحدة

ش/ قال في المدونة<sup>8</sup> : ومن حلف بالله أن لا يفعل كذا ، ثم ردد اليمين في ذلك مرارا في مجلس<sup>9</sup> واحد ، أو بمجالس ، ثم حنث فكفارة واحدة عن ذلك نوي

1 - ا - إنما

2 - ا - وجب

3 - ا - كفارتين

4 - ا - وكذا

5 - ب - ساقطة

6 - ا - ساقطة

7 - ا - ساقطة

8 - ا - بياض

9 - ا - ومجالس



باليمين الثانية غير الأولى ، أو لم ينو شيئا إلا أن ينوي أن عليه ثلاثة أيمان ، انتهى من الفاكهاني .

### 359- ( قوله ) : ومن حلف بنحر ولده<sup>1</sup>

ش/ يريد إن<sup>2</sup> تلفظ بالهدي ، أو نواه ، فالأول كأن<sup>3</sup> يقول لله علي أن اهدي فلانا ، والثاني كأن يقول لله علي أن أنحر فلانا ، ونوى الهدي ، قال في التوضيح : المسئلة على ثلاثة أوجه : إن قصد الهدي والقربة لزمه باتفاق ، وإن قصد المعصية يعني ذبحه لم يلزمه باتفاق ، واختلف حيث لا نية ، والمشهور عليه الهدي ، انتهى<sup>4</sup> . ولا خصوصية للولد بل كل قريب فحكمه حكم الولد كما قال ابن الحاجب ، وغيره ، وظاهر كلام الشيخ خليل في مختصره<sup>5</sup> أنه لا فرق بين القريب ، والأجنبي ، وهي طريقة الباجي قاله في التوضيح<sup>6</sup> .

### 360- ( قول ) : فإن ذكر مقام إبراهيم أهدي هديا

ش/ يريد أو البيت ، أو المسجد ، أو منى ، أو مكة ، وأو الصفا ، أو المروة ، قال في التوضيح عن ابن بشير : أو يذكر موضعا من مواضع مكة ، أو منى<sup>7</sup> ، انتهى .

### 361- ( قوله ) : فإذا اطاف وسعى وقصر أحرم من مكة بفريضته وكان متمتعاً<sup>8</sup>

<sup>1</sup> - العبارة ومن حلف بنحر ولده فإن ذكر مقام إبراهيم أهدي هديا يذبح بمكة ونجسته شاة وإن لم يذكر المقام فلا شيء عليه

<sup>2</sup> - ب- لو

<sup>3</sup> - ب- أن

<sup>4</sup> - التوضيح لوجه 299

<sup>5</sup> - الضمير يرجع لابن الحاجب كما يوضحه من مراجعة التوضيح على ابن الحاجب

<sup>6</sup> - نفس المراجع والمصلحة

<sup>7</sup> - بقية جهارته : لزمه هدي القربة ذكره هذه المواضع لأنها قد لا على القرعة غيرها وإن لم يذكر هذه المواضع فلا شيء عليه ، التوضيح

لوجه 299

<sup>8</sup> - العبارة : ومن سلف ما ينبغي أن يذكره فلهذا أقمنا من موضع حلقه فأباحت إن شاء في حج أو عمرة نكح عمره عن المشي

ركب لم يذبح ثلاثة إلا حملته المشي . حصة قرعة الحاد وسدس وعشر أسدس من حكمة الخ

ش/ قال الجزولي : قال الشيوخ : إنما يكون متمتعاً إذا حل من عمرته في أشهر الحج ، وكان من أهل الآفاق ، وهذا يؤخذ مما تقدم ، انتهى .

362- ( قوله ) : ومن نذر رباطاً بموضع من الثغور فذلك عليه أن يأتيه

ش/ قال الفاكهاني : لأن الرباط قربه ، ومن التزم<sup>1</sup> قربة لزمته بلا خلاف ، ولا يستأذن الأبوين<sup>2</sup> في<sup>3</sup> مثل ذلك لأنه بالنذر تعين ، وقال ابن عرفة : وإن نذر رباطاً أو صوماً بمحل يقرب كعسقلان ، والاسكندرية لزمه فيه ولو كان مكيًا ، التونسي<sup>4</sup> : إن نذر من بساحل آخر<sup>5</sup> ففي لزوم خروجه نظر ، قلت إن كان أشد خوفاً من محله لزم ، وإن كان العكس سقط ، وإن كان مساوياً فكالصلاة فيه خلاف تقدم في القربة ، انتهى . وقال البرزلي عن بعض متأخري القرويين : لو نذر سوسي أن يرباط بالمنستير ، أو العكس لزمه ، لأنه حق<sup>6</sup> وجب لأهل ذلك الموضع انتهى<sup>7</sup> .

<sup>1</sup> - ب الزم

<sup>2</sup> - أ- اليومين

<sup>3</sup> - أ- ساقطة

<sup>4</sup> - أبو اسحاق ابراهيم بن حسن التونسي تفقه بآبي عمران الفاسي له شروح حسنة توفي سنة 443 ، الديباج 1، 269- الشجرة

108

<sup>5</sup> - ب- باخر

<sup>6</sup> - أ- ساقطة

<sup>7</sup> - المسائل المختصرة من كتاب البرزلي 237

## باب في النكاح

\*\*\*

### 363- ( قوله ) : ولا نكاح إلا بولي وصداق وشاهدين

ش/ قال الشيخ يوسف بن عمر : هذا حديث النبي - صلى الله عليه وسلم<sup>1</sup> -  
ش/ وقيل جاء موقوفا<sup>2</sup> عن<sup>3</sup> ابن عباس ، انتهى . قلت : لم أقف عليه ، والذي  
ذكره ابن حجر في تخريج أحاديث الرافعي من حديث عمران ابن حصين " لا  
نكاح إلا بولي ، وشاهدي عدل<sup>4</sup> " رواه أحمد ، والدارقطني ، ومن حديث أبي  
موسى " لا نكاح إلا بولي<sup>5</sup> " رواه أحمد وأبو داود والترمذي ، والله تعالى أعلم .

### 364- ( قوله ) : وهو البضع بالبيع<sup>7</sup>

ش/ البضع بضم الموحدة وسكون المعجمة يطلق على الفرج ، والتزويج  
، والجماع ، ويطلق أيضا على المهر ، وعلى الطلاق ، انتهى من ابن حجر من  
كتاب فرض العين في باب إحلال الغنائم .

<sup>1</sup> - لفظ سنن البيهقي " لا نكاح إلا بولي وصداق ، وشاهدي عدل " 125,7

<sup>2</sup> - 1- مرفوعا

<sup>3</sup> - لعلها على

<sup>4</sup> - قال ابن حجر عن حديث عمران : رواه أحمد والدارقطني والطبراني والبيهقي من حديث الحسن عنه وفي إسناده عبد الله بن عمر  
وهو متروك ، ورواه الشافعي من وجه آخر عن الحسن مرسلا ، وقال : وهذا وإن كان منقطعا فإن أكثر أهل العلم يقولون به ،

تلخيص الخبير 156,3

<sup>5</sup> - قال ابن حجر عن حديث أبي موسى : قال الحاكم : وقد صحت الرواية فيه عن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم - عائشة ، وأم  
سلمة وزينب بنت جحش ، قال : وفي الباب عن علي وابن عباس ، ثم سرد ثلاثين صحابيا وقد جمع طرقه الديمياطي من المتأخرين ،

نفس المرجع السابق ونفس الجزء والصفحة

<sup>6</sup> - 1- ساقطة

<sup>7</sup> - العبارة ولا يجوز نكاح الشغار وهو البضع بالبيع

365- ( قوله ) : ولا ماجر إلا غرور في عقد<sup>1</sup>

ش/ كأن يتزوجها على خيار

366- ( قوله ) : أو صداق

ش/ كأن يتزوجها بجنين أو بآبق

367- ( قوله <sup>2</sup> ) : بما لا يجوز بيعه

ش/ أعم من ذلك

368- ( قوله ) : ولا نفقة للزوجة حتى يدخل بها ، أو يدعى إلى الدخول

ش/ قال ابن ناجي : قال عياض : ظاهر مسائل المدونة أن لأب البكر دعاء

الزوج للبناء الموجب للنفقة ، وإن لم<sup>3</sup> تطلبه ابنته ، وهو المذهب عند بعض

شيوخنا ، وقال<sup>4</sup> أبو المطرف الشعبي<sup>5</sup> : كحيره على النكاح ، وبيعه مالهـا ،

وقال ابن المأمون<sup>6</sup> ليس له ذلك إلا بدعائها ، وتوكليها إياه ، ومثله لابن عات<sup>7</sup>

ونحوه .

369- ( قوله ) : وإذا أسلم الكافران ثبتا على نكاحهما

<sup>1</sup> - العبارة " ولا يجوز نكاح الشغار ، ولا ماجر إلى غرور في عقد أو صداق ولا بما لا يجوز بيعه "

<sup>2</sup> - ب- وقوله

<sup>3</sup> - ب- ساقطة

<sup>4</sup> - ب- وقاله

<sup>5</sup> - أبو المطرف عبد الرحمن بن قاسم الشعبي الملقب له نوازل الأحكام توفي سنة 499 هـ، نيل الانتهاج 237

<sup>6</sup> - ب- الماوردي والأول لعله أحمد ابن المأمون المعروف بابن المأمون توفي سنة 586 هـ، معجم المؤلفين 17,2

<sup>7</sup> - أحمد بن أبي محمد بن عات أخذ عن ابن بشكوال توفي سنة 609 هـ، الديباج 231,1-234

ش/ واختلف في انكحتهم فقل إنها فاسدة والاسلام يصححها ، وهو المشهور وقيل إنها صحيحة ، وإنما الفاسدة منها بعضها ، قال ابن ناجي : والمشهور أنها على الفساد ، ولأجل<sup>1</sup> هذا الخلاف اختلف التونسيون هل تجوز شهادة الشهود<sup>2</sup> المعينين للشهادة بين الناس لليهود في أنكحتهم بولي ، ومهر شرعي ، أو تمنع ؟ على فريقين<sup>3</sup> ، والف كل واحد منهما على صاحبه ورجح ابن عبد السلام<sup>4</sup> ما ذهب إليه من كذا قال ابن عرفة : **الاصح ما رجحه ابن عبد السلام من المنع** .

370- ( قوله ) : وكذلك الذي يتزوج المرأة في عدتها ويطأها في عدتها<sup>5</sup>

ش/ وكذلك إذا عقد في العدة ، ودخل بعد العدة ، ووطئها فإنها تحرم على المشهور ، وهذا في عدة الوفاة ، والطلاق ، البائن ، وأما من تزوج رجعية فالأصح أنها لا تحرم عليه ، لأن الرجعية كالمتروجة قاله غير واحد كابن الحاجب : وغيره .

371- ( قوله ) : وينهى أن يطلق في الحيض ، فإن طلق لزمه ، ويجبر على الرجعة

<sup>1</sup> - 1- وعلى

<sup>2</sup> - 1- للشهود

<sup>3</sup> - ب- فرقتين

<sup>4</sup> - ابن ناجي 2، 46-47

<sup>5</sup> - 1- عدة

ش/ قال في كتاب الطلاق من المتيطة : ومن حلف بالطلاق فحنث في يمينه امراته حائض ، أو نفساء في دم نفاسها فإنه يجبر على رجعتها كما يجبر المطلق في الحيض ، انتهى .

372- ( قوله ) : وإن قال برية ، أو خلية ، أو حرام<sup>1</sup> ، أو حبلك ، على غاربك فهي ثلاث في التي دخل بها ، ينوي في التي لم يدخل بها ش/ ما ذكره في قوله حبلك على غاربك هو في كتاب ابن المواز<sup>2</sup> وفي<sup>3</sup> المدونة في كتاب التخيير أنه لا ينوي لأن هذا لا يقوله أحد<sup>4</sup> ، وقد أبقي من الطلاق شيئاً ، قال اللخمي : وهذا يقتضي أنه لا ينوي قبل ، ولا بعد ، وعلى هذا مشى الشيخ خليل<sup>5</sup> في مختصره<sup>6</sup> ، وقرنها بمسئلة ألبته<sup>7</sup> .

## فرع :

قال في كتاب الأيمان بالطلاق من المدونة : ومن طلق بالعجمية لزمته إنشهد بذلك عدلان يعرفان العجمية ، انتهى . قال ابن ناجي : قال أبو إبراهيم<sup>8</sup> يؤخذ منها أن الترجمان لا يكون أقل من عدلين ، انتهى .

<sup>1</sup> - ب- ساقطة

<sup>2</sup> - محمد بن ابراهيم المعروف بابن المواز له الموازية توفي سنة 269هـ الديباج 166,2-167

<sup>3</sup> - ا- في

<sup>4</sup> - ل- ساقطة

<sup>5</sup> - ب- ساقطة

<sup>6</sup> - الخطاب على خليل 4, 54-55

<sup>7</sup> - قال القرافي يجب علينا أمور أحدها أن نعتقد أن مالكا أو غيره من العلماء ، إنما أفنى في هذه الألفاظ بهذه الأحكام لأن زمانهم كان فيه عوائد اقتضت نقل هذه الألفاظ للمعاني التي أفنوا بها فيها صوتنا لهم عن الزلل ، وثانيها إنها إذا وجدنا زماننا عريا عن ذلك وجب علينا ألا نفنى تلك الأحكام في هذه الألفاظ لأن انتقال العوائد يوجب انتقال الأحكام ، وإذا وضع لك ذلك اتضح لك أن ماعليه المالكية وغيرهم من الفتيا بهذه الألفاظ بالطلاق الثلاث هو خلاف الإجماع ، انظر الفروق

<sup>8</sup> - لعله أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم النحوي أخذ عن ابن لبابة كان من حفاظ المذهب توفي سنة 352 هـ ، الديباج

### 373- ( قوله ) : ولا بأس بالتعريض بالقول المعروف<sup>1</sup>

ش/ قال في المدونة : وجائز أن يهدي لها<sup>2</sup> ، قال اللخمي : يريد لأن المفهوم من الهدية التعريض ، قال<sup>3</sup> الشيخ أبو الحسن<sup>4</sup> : والهدية هنا بخلاف إجراء النفقة عليها ، لأن المنفق عليها كالمواعدة ، فإن أنفق ، أو أهدى ، ثم تزوجت غيره لم يرجع عليها بشئ ، انتهى ، من الشيخ أبي الحسن .

### 374- ( قوله ) : ولا طلاق لصي

ش/ قال ابن ناجي : ما ذكره هو كذلك باتفاق ، لأنه غير مكلف ، وظاهر كلام الشيخ : ولو كان الطلاق معلقا ، وحث بعد البلوغ أنه لا يلزمه ، وهو ظاهر المدونة أنتهى من شرح الرسالة<sup>5</sup> .

### فرع :-

قال في المدونة : وإن قال لها طلقك وأنا صي ، أو قبل أن أتزوجك فلا شئ عليه<sup>6</sup> ، انتهى .

قال ابن ناجي : وقيل يلزمه الطلاق قاله سحنون ، ثم قال : وأقام الشيخ الفقيه المفتي أبو عبد الله<sup>7</sup> السكوني<sup>8</sup> منها إذا قال لها إنها طالق من ذراعي

<sup>1</sup> - العبارة " ولا تخطب المرأة في عدتها ولا بأس بالتعريض بالقول المعروف

<sup>2</sup> - المدونة 439,2 قال ابن ناجي : والهدية في زماننا أقوى من المواعدة فالصواب حرمتها 69,2

<sup>3</sup> - 1- سافطة

<sup>4</sup> - علي بن محمد عرف بالصغير له تقييد على المدونة وعلى الرسالة توفي سنة 719هـ ، الشجرة 215

<sup>5</sup> - ابن ناجي 71,2

<sup>6</sup> - المدونة 14,3

<sup>7</sup> - جاء في توضيح الديباج محمد السكوني الفقيه المفتي ولم يزد ص 251

<sup>8</sup> - 1- السكوني

أنه لا يلزمه وعلى قول سحنون يلزمه ، انتهى من كتاب الإيمان بالطلاق<sup>1</sup> .

375- ( قوله ) : مدين لكل مسكين<sup>2</sup>

ش/ المشهور مد وثلاثان .



---

<sup>1</sup> - الظاهر أنه من شرحه على المدونة

<sup>2</sup> - العبارة " ومن نظاهر من امرأته فلا يطؤها حتى يكفر بعنق رقية مؤمنة فإن لم يجد صام شهرين متتابعين فإن لم يستطع أطعم ستين مسكينا فدين لكل مسكين



## بَابُ فِي الْعَدَّةِ وَالنَّفَقَةِ وَالْإِسْتِبْرَاءِ<sup>1</sup>

\*\*\*\*\*

376- ( قوله ) : { باب في العدة والنفقة والاستبراء }<sup>2</sup>

ش/ قال ابن عرفة : العدة منع النكاح لفسخه ، أو لموت الزوج ، أو طلاقه ، فتدخل مدة منع من طلق أربعة نكاح غيرها إن قيل هو له عدة ، وإن أريد إخراجها قبل مدة منع المرأة إلى آخره ، وفي بعض مسائل استبرائها إطلاق لفظه عليها مجازاً ، انتهى<sup>3</sup>.

وقال أيضاً : الاستبراء مدة دليل براءة الرحم لا لرفع عصمة ، أو طلاق . فتخرج العدة ، ويدخل استبراء الحرة ولو للعان<sup>4</sup> ، والموروثة ، لأنه<sup>5</sup> للملك لا للموت ، وجعل القرافي جنسه طلب براءة الرحم يخرج استبراء اللعان ، لأنه يكون لاعن طلب<sup>6</sup> ، انتهى<sup>7</sup> .

377- ( قوله ) : ثلاثة قروء<sup>8</sup>

ش/ قال في القاموس : والقرء<sup>9</sup> بضم القاف<sup>10</sup> الحيض ، والطهر ضده ، انتهى . وقال في تهذيب الأسماء : القرء بفتح القاف ، وضمها لغتان حكاهما القاضي

<sup>1</sup> العنوان ساقط من ب

<sup>2</sup> - ما بينهما ساقط

<sup>3</sup> - شرح حدود الامام ابن عرفة للرصاص 294

<sup>4</sup> -ب- لعان

<sup>5</sup> - ا- لأن

<sup>6</sup> - ا- طهر

<sup>7</sup> - نفس المرجع السابق 297

<sup>8</sup> - العبارة " وعدة الحرة المطلقة ثلاثة قروء

<sup>9</sup> - ب- القرء

<sup>10</sup> - ب- ساقطة

عياض ، وأبو البقاء بهرام<sup>1</sup> أشهرهما<sup>2</sup> الفتح، وهو الذي قاله جمهور أهل اللغة ، واقتصروا عليه ، انتهى .

378- ( قوله ) : حتى<sup>3</sup> تذهب الريبة

ش/ أي باحد أمرين إما بحبضة ، وإما<sup>4</sup> بمضي تسعة أشهر قاله ابن ناجي<sup>5</sup> ، نحوه للحزولي ، وابن عمر .

379- ( قوله ) : وأما التي لا تحيض لصغر او كبر وقد بنى بها فلا تنكح في الوفاة<sup>6</sup> إلا بعد ثلاثة أشهر

ش/ قال ابن ناجي : يعني بها الأمة قاله المتيوي<sup>7</sup> ، انتهى<sup>8</sup> .

380- ( قوله ) : من الزينة بحلي<sup>9</sup>

ش/ حتى بالخاتم

381- ( قوله ) : واختلف في الكتابية

ش/ المشهور الذي مشى عليه في المختصر أن عليها الاحداد

<sup>1</sup> - تاج الدين أبو البقاء بهرام بن عبد الله المصري أخذ عن الشيخ خليل له الشامل في الفقه توفي سنة 805هـ نيل الابتهاج

ص 147-149

<sup>2</sup> - ب- الأشهر

<sup>3</sup> - ا مقي ، " وعدة الحرة من الوفاة أربعة أشهر وعشر ، ما لم ترتب الكبيرة ذات الحيض بتأخيره عن وقت فتقعد حتى تذهب الريبة

<sup>4</sup> - ا- ساقطة

<sup>5</sup> - نقلا عن مالك ، ابن ناجي 89,2

<sup>6</sup> - ب- ساقطة

<sup>7</sup> - على بن عبد الله المتيوي شارح الرسالة توفي سنة 669هـ ، نيل الابتهاج 323

<sup>8</sup> - ابن ناجي 90,2

<sup>9</sup> - العبارة " والاحداد أن لا تقرب المعتدة من الوفاة شيئا من الزينة بحلي "

382- ( قوله ) : والتي لا توطأ فلا استبراء فيها

ش/ قال في التوضيح : نص المتيطى<sup>1</sup> على أن<sup>2</sup> بنت ثمان سنين لا تطبق الوطء ، وعمل بذلك وثيقة ، انتهى .

383- ( قوله ) : والسكنى لكل مطلقة مدخول بها

ش/ إلا أن تكون صغيرة ، ودخل بها وهي لا يجامع مثلها فلا سكنى لها إذ لاعدة عليها قاله ابن ناجي<sup>3</sup> .

384- ( قوله ) : ولا نفقة للمختلعة إلا بالحمل

ش/ ومن كتاب النفقة لابن رشي<sup>4</sup> : كتبت إلى الفقيه أبي محمد بن دحون<sup>5</sup> بقرطبة أسئلة عن امرأة طلقها زوجها طلاقاً فادعت أنها حامل منه ، وثبت الحمل ، فأنفق عليها أكثر من عام ولم تضع ، فأوقفها<sup>6</sup> عند القاضي<sup>7</sup> ، فقالت إن الجنين في بطني وهو به ميت ؟

وكتب إلي مجاباً : إذا مات الجنين في بطنها كما زعمت ، فقد انقطعت النفقة { إذا كانت النفقة } بسبب الجنين ، وقال به أيضاً الفقيه أبو محمد بن

<sup>1</sup> - على بن عبد الله المشهور بالمتيطى حاصب الوثائق توفي سنة 570هـ - نيل الابتهاج 314

<sup>2</sup> - 1 - ساقطة

<sup>3</sup> - ابن ناجي 93,2

<sup>4</sup> - لعله عبد الرحمن بن محمد بن رشي له المستوعب في الفقه لزيادات كتاب المبسوط مما ليس في المدونة حج سنة 376 هـ الشجرة

110

<sup>5</sup> - أبو محمد عبد الله بن يحيى بن دحون أخذ عن أبي المكارم توفي سنة 431 هـ الديباج 438,1

<sup>6</sup> - 1 - فوقفها

<sup>7</sup> - 1 - الحاكم

الشقاق<sup>1</sup> ، وزاد قال : وانقضاء عدتها منه بالوضع ، انتهى . من كتاب ابن سلمون<sup>2</sup> في الوثائق ، وقال المشذلي<sup>3</sup> في حاشيته على المدونة : لومات في بطنها لم تنقض عدتها إلا بوضعه وهو ظاهر القرآن العظيم<sup>4</sup> ، وصريح في نوازل بعضهم ، انتهى .

385- قوله ولا نفقة للملاعة وإن كانت حاملا .

ش يريد لها السكنى على المشهور .

386- قوله ولم يقبل من الكراء ما يشبه<sup>5</sup> .

ش أي ( من المعتدة )<sup>6</sup> ما يشبه كراء مثل الدار طلب شيئا كثيرا .

387- قوله والحضانة للأم .

ش قال ابن عرفة : الحضانة حفظ الولد في مبيته ومونة طعامه ولباسه ومضجعه وتنظيف جسمه<sup>7</sup> .

إبن رشد : والإجماع على وجوب كفالة الأطفال الصغار فهي فرض كفاية إن قام به قائم سقط ولا يتعين إلا على الأب (أو على)<sup>8</sup> الأم في حولي الرضاع إن لم يكن له أب ولا مال له ، أو لا يقبل غيرها إنتهى<sup>9</sup> .

<sup>1</sup> - أبو محمد عبد الله بن سعيد القرطبي المعروف بابن الشقاق أخذ عن ابن المكرى توفي سنة 426 هـ ، الديباج 407,1

<sup>2</sup> - سلمون بن علي بن سلمون ألف في الوثائق توفي سنة 767 هـ ، الديباج 397,1 - 398 الشجرة 214

<sup>3</sup> - محمد بن أبي القاسم المشذلي له تكملة حاشية أبي مهدي الوائلي على المدونة توفي سنة 866 هـ ، نيل الانتهاج 538-539

<sup>4</sup> - 1- الكريم ، وهو قوله تعالى " وأولات الأحمال أحملن أن يضعن حملهن "

<sup>5</sup> - العبارة " ولها السكنى إن كانت الدار للميت أو قد نقد كراءها ولا تخرج من بينها في طلاق ، أو وفاة حتى تتم العدة إلا أن

يخرجها رب الدار ولم يقبل من الكراء ما يشبه فليخرج

<sup>6</sup> - 1- ما بينهما ساقط

<sup>7</sup> - ب- حسده ، شرح حدود ابن عرفة 317

<sup>8</sup> - ب- ما بينهما ساقط

<sup>9</sup> - 1- ساقطة ، المقدمات 111,2

### 388- قوله ولا زمانة بهم<sup>1</sup>

ش أي لا مرض فيهم يمنعهم التكسب كالعمى والعرج والجنون إنتهى . من كرامة { كذا }

### 389- قوله وإختلف في كفن الزوجة فقال ابن القاسم في مالها

ش هذا هو المشهور الذي مشى عليه الشيخ خليل في المختصر قال : وهو على المنفق بقراءة اورك لا زوجته<sup>2</sup> . إنتهى<sup>3</sup> .

\*\*\*\*\*

\*\*\*\*\*

---

<sup>1</sup> - العبارة " وعلى صغار ولده الذين لا مال لهم على الذكور حتى يحتلموا ولا زمانة بهم "

<sup>2</sup> - فلا تجب عليه ، لأن النفقة كانت على وجه المعاوضة لمكان الزوجة وقد انقطعت بالموت ، المواق 138,6

<sup>3</sup> - الخطاب مع المواق 218,2

## { باب البيوع وما شاكل البيوع }<sup>1</sup>

390 - قوله باب البيوع وما شاكل البيوع.

ش المشاكلة المشابهة أي وما شابه البيوع كالكراء والإجارة والشركة والقراض ووجه الشبه أنه عقد معاوضة .

قال الجزولي : وكان حقه أن يذكرها هبة الثواب لأنها عندنا بيع من البيوع ولم يذكرها في هذا الباب ، وقد اختلف فيها هل هي بيع من البيوع فيراعى فيها ما يراعى في البيوع من التأخير والتفاضل وبيع الطعام قبل قبضه ، أو إنما هي مكارمة قولان .

فقال مالك : هي بيع من البيوع فيراعى فيها ما يراعى في البيوع إنتهى<sup>2</sup> .

391- قوله وكان ربا الجاهلية<sup>3</sup>

ش الجاهلية هي ما كان قبل الإسلام ، وقال<sup>4</sup> النووي في أواخر كتاب الإيمان من شرح مسلم : الجاهلية ما كان قبل النبوة وسموا<sup>5</sup> بذلك لكثرة جهالاتهم إنتهى<sup>6</sup> .

392- قوله والطعام من الحبوب القطنية<sup>7</sup>

<sup>1</sup> - العنوان ساقط من النسختين

<sup>2</sup> - جاء في المدونة : عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن قال : الهبة للثواب عندنا مثل البيع يأخذها صاحبها إذا قام عليها ، فإن نمت عند

الذي وهبت له فليس للواهب إلا القيمة قيمتها يوم وهبها ، المدونة 6، 138

<sup>3</sup> - العبارة وكان ربا الجاهلية في الديون إما أن يقضيه وإما أن يرى له فيه

<sup>4</sup> - 1- صرح

<sup>5</sup> - 1- سموا

<sup>6</sup> النووي على مسلم 3، 87

<sup>7</sup> - العبارة والطعام من الحبوب والقطنية وشبهها مما بدخر من قوت أو إدام لا يجوز الجنس منه بجنسه إلا مثلاً بمثل يد بيد

ش/ الحبوب ذوات السنابل ، كالقمح والشعير والسلت وذوات الأغلاث ،  
الدخن والذرة والأرز<sup>1</sup> والقطنية ، ذوات المزاد قاله الشيخ زروق<sup>2</sup> .

393- قوله ولا يجوز التفاضل في الجنس الواحد فيما يدخر من الفواكه اليابسة  
ش/ هذا قول ابن نافع<sup>3</sup> ، والمشهور أن الفواكه كلها لا يدخلها الربا ، أعني ربا  
الفضل ، وإنه يدخلها ربا النسئ<sup>4</sup> .

394- قوله وألبان ذلك الصنف وجبهه وسمنه صنف<sup>5</sup>  
ش/ قال الفاكهاني : ظاهره<sup>6</sup> جواز بيع بعضه ببعض متماثلا ، لأن ذلك شأن  
الصنف الواحد كما قال ، ولم يجوز مالك ، ولا أصحابه ذلك ، ولا يجوز لبن  
يجبن ولا سمن ، فانظر هذا فإنه عندي من مشكلات الرسالة إنتهى .  
وكانه فهم أن مراد المصنف أن اللبن والجبن ، والسمن صنف واحد ، وقال  
بعضهم : إن مراد المصنف أن كل واحد صنف واحد ، وعلى هذا<sup>7</sup> حمله الشيخ  
داود ، والظاهر الأول ويحاج عما أورده الفاكهاني بأنه إنما منع بيع أحدهما  
بالآخر متماثلا لأنه من الرطب باليابس والجهل : بالتماثل كتتحقق التفاضل ،  
والله تعالى<sup>8</sup> أعلم .

1 - ب - ساقطة

2 - زروق 104,2

3 - عبد الله بن نافع المعروف بالصالح روى عن مالك توفي سنة 186 هـ ، الدياج 1, 409-110

4 - أ - النساء

5 - العبارة " ولحم ذوات الأربع من الأنعام والوحش صنف . وألبان ذلك الصنف وجبهه وسمنه صنف "

6 - ب - ظاهر

7 - أ - ذلك

8 - أ - ساقطة

### 395- قوله والزرايع التي لا يعتصر منها زيت<sup>1</sup> .

ش قال الفاكهاني : الزرايع جمع زريعة بكسر الزاي ، وتشديد الراء إنتهى .  
وفي الجمهرة ربما يسمى الشيء المزروع زريعة كأنها فعيلة بمعنى مفعولة إنتهى  
فهذا<sup>2</sup> يقتضي أنه بفتح الزاء وتخفيف الراء ، وفي القاموس : والزريعة<sup>3</sup> الشيء  
المزروع ، وكالسكس<sup>4</sup> ما ينبت في الأرض المستحيلة مما يتناثر فيها أيام الحصاد  
إنتهى . وهي مثل بزر الهند ، وبزر القثا<sup>5</sup> ، والكرنب ، وبزر اللفت ، وبزر الجزر .

### 396- قوله وكل عقد بيع أو إجارة أو كراء بخطر أو غور<sup>6</sup> .

ش قال الشيخ زروق : الخطر ما لم يتحقق وجوده ، كما إذا قال له بعني سلعتك  
بما أربح به غدا ، فقد يربح غدا ، وقد لا يربح . والغور ما تبقى وجوده ، وشك  
في تمامه كبيع الثمار قبل بدو صلاحها قال الميمني إنتهى<sup>7</sup> .

### فرع :-

قال ابن رشد في البيان : لا إختلاف في الكثير<sup>8</sup> من الثمر<sup>9</sup> إنه لا يجوز أن يباع  
عددا ، لأن الأصل فيه الكيل فلا يجوز أن يباع وزنا ولا عددا<sup>10</sup> ، لأن ذلك من

<sup>1</sup> - العبارة " ومن ابتاع طعاما فلا يجوز بيعه قبل أن يستوفيه إذا كان شراؤه ذلك على وزن ، أو كيل ، أو عدد بخلاف الجراف  
وكذلك كل طعام ، أو إدام أو شراب إلا الماء وحده وما يكون من الأدوية ، والزرايع التي لا يعتصر منها زيت فلا يدخل فيما يحرم  
من بيع الطعام قبل قبضه "

<sup>2</sup> - 1- بياض

<sup>3</sup> - 1- ساقطة

<sup>4</sup> - 1- وكالكي

<sup>5</sup> - 1- القثا

<sup>6</sup> - بقية العبارة " في ثمن أو مئمن أو أجل فلا يجوز "

<sup>7</sup> - زروق 112,1 والنسخة المطبوعة ناقصة كلمة والخطر

<sup>8</sup> - 1- كثير

<sup>9</sup> - ب- الثمار

<sup>10</sup> - فلا يجوز أن يباع عددا أو وزنا ولا عددا



الغرر ، ولا إختلاف أيضا في<sup>1</sup> اليسير الذي لا يكال ، ولا يتأتى<sup>2</sup> فيه الكيل أنه يجوز<sup>3</sup> أن يباع عددا كما<sup>4</sup> قال ابن القاسم : وإنما الخلاف في اليسير الذي يتأتى فيه الكيل ويعرف لقلته بعدده مقدار كيله ، فكرهه مالك ، وأجازة ابن وهب إذا أحاط به كصبرة<sup>5</sup> صغيرة ، وكبيرة يريد فيعرف بذلك مقدار كيله والله تعالى<sup>6</sup> أعلم إنتهى .

### 397- قوله ولا إلى أجل مجهول

ش قال في التوضيح عند قول ابن الحاجب في فصل الصداق : فأما الموجل ، أو بعضه إلى غير معين<sup>7</sup> من<sup>8</sup> موت أو فراق الخ . قال شيخنا - يعني الشيخ عبدالله المنوفي<sup>9</sup> : ويقوم منها منع من يشتري سلعة إلى<sup>10</sup> الميسرة كقول بعض الفقهاء إلى أن يفتح الله بالثمن وهذا اذا صرح بذلك ابتداء ، وأما إن اشتراها ، ولم يذكر ذلك ابتداء فهو جائز ، وهو محمول على الحلول إنتهى<sup>11</sup> .

1 - أ - من

2 - ب - يأتي

3 - أ - لا يجوز

4 - ب - قال

5 - أ - كصبرة

6 - أ - ساقطة

7 - أ - ساقطة

8 - أ - به

9 - عبد الله بن محمد بن سليمان المنوفي أخذ عن عبد الله بن الحاج توفي سنة 749هـ ، نيل الابتهاج 219-220

10 - ب - ساقطة

11 - التوضيح لوحة 171

398- ( قوله ) : ولا يجوز في البيوع التدليس ، ولا الغش ، ولا الخديعة ، ولا الخلافة ، ولا كتمان العيوب ، ولا خلط دنيء بجيد ، ولا أن يكتن من أمر سلعته ما إذا ذكره كرهه المبتاع

ش/ قال الشيخ زروق : التدليس إخفاء العيب ، وإظهار الحسن كتسويد شعر الأمة الكبيرة ، وجعل طيب السلع من فوقها لبيع على ذلك .

والغش إدخال ما ليس منها عليها كخلط اللبن بالماء ، والحناء بالسدر ، والقمح<sup>1</sup> بالرمل ، ونحو ذلك .

والخديعة أن يريه النصيح<sup>2</sup> من نفسه ، ويريد تحصيله في غيره كزيادة الثمن ، أو نقص السلعة ، ونحوه .

والخلافة الخيانة بأن يريه شيئاً وعطيه دونه ، أو يظهر التعقل ويعامله بالحيله فيكتب على السلعة اثنا عشر ليرى أنه اشتراها بها ، ويطلب فيها عشرة ، ويبيعها بثمانية ، وهي عليه بدون ذلك ، أو يجعل<sup>3</sup> دراهم في طرف كساء ونحوه ليزيد في ثمنه بعض الطماعين لأجل ذلك ، وقيل هي الخديعة وكتمان العيب بالفعل كسترها ، وبالقول كمدحها ، وبالسكوت عما أصلح فيها ، والكل ممنوع ، وخلط دنيء كالجيد كالسمين من اللحم بالهزيل ، وقال ابن القاسم : لا يحل ولو بينه ، وقال مالك من خلط الطعام بغيره عوقب ، والذي يكرهه المبتاع ثوب الميت بالبواء ، والمجنون ، والمقل ، والجديد النجس ، قال ابن العربي<sup>4</sup> : ومنه دراهم الكيمياء ، لأنها لا تقف<sup>5</sup> لشديد الاختبار<sup>6</sup> ،

<sup>1</sup> - النبلج

<sup>2</sup> - ب- من

<sup>3</sup> - ب- يجعل

<sup>4</sup> - ب- القروي وفي النسخة المطبوعة لزروق الغريبي

<sup>5</sup> - ب- نشق

<sup>6</sup> - ب- الاختبار

{ وفي الغالب }<sup>1</sup> ، ولا يحصل منها على حقيقته ، ونص ابن عرفة على تجريح المشتغل بمطلق علم الكيمياء ، وأفقّ الشيخ أبو الحسن المنتصر<sup>2</sup> بمنع إمامة المشتغل بها ، وقد عقد ابن الحاج فصلها للكلام على ذلك فانظره<sup>3</sup> فإنه مهم . وقيل كلما ذكره الشيخ داخل في التدليس ، وقيل بعضها مرادف لبعض ، انتهى<sup>4</sup> كلام الشيخ زروق وفي موضع آخر على الهامش : الخلافة الكذب في الثمن ، والخديعة أن يخدعه بالكلام كأن يقول اشتر مني وأنا أرخص عليك .

399- ( قوله ) : ولا أن يكتم سلعته ما إذا ذكره كرهه المبتاع ش/ قال في المتيطة : ومن خلط ثوبه في تركة<sup>5</sup> تباع ، فباعه فيها ، فإن للمبتاع رده إذا علم ، وكذلك<sup>6</sup> فيما جلب من رقيق ، أو حيوان فخلط<sup>7</sup> إليها رأساً ، أو دابة ، ويصحح عليه الصايح<sup>8</sup> فإن لمبتاعه الرد إذا علم ، انتهى .

400- ( قوله ) : والنفقة في ذلك<sup>9</sup>  
ش/ أي في أيام العهدة ، وفي أيام الخيار ، والمواضعة

<sup>1</sup> - 1- ما بينهما ساقط

<sup>2</sup> - علي بن محمد بن المنتصر الطرابلسي الامام الفقيه أخذ عن ابن أبي زيد توفي سنة 432 هـ - الشجرة 110

<sup>3</sup> - المدخل 149,3

<sup>4</sup> - زروق 114,2-115

<sup>5</sup> - 1- تركة

<sup>6</sup> - ب- وكنا

<sup>7</sup> - ب- يخلط

<sup>8</sup> - 1- الصالح

<sup>9</sup> - العبارة " ولا يجوز النقد في الخيار ولا في عهدة الثلاث ولا في المواضعة بشرط النفقة في ذلك ، والضمان على البائع "

401- ( قوله ) : ولا تجوز البراءة من الحمل إلا حملا ظاهرا  
ش/ وأم الخفي فلا يجوز التبري منه إلا في الوحشي<sup>1</sup> فيجوز ، وقيل لا يجوز ،  
والأول أرجح<sup>2</sup> .

402- ( قوله ) : ولا يجوز سلف يجز منفعة  
ش/ كأن يسلف طعاما عفنا بشرط أن يأخذ عنه سالما .

403- ( قوله ) : والسف جائز في كل شيء إلا في الجواني<sup>3</sup>  
ش/ يريد إذا كان المقترض رجلا ، وكانت الجارية ممن يحل له وطئها ، وكانت  
تطبق الوطئ ، وأما قرضهن للنساء والمحارم ، والصبي فجائز ، وكذا إذا كانت  
الجارية صغيرة لا تشتهي .

404- ( قوله ) : وكذلك تراب الفضة<sup>4</sup>  
ش/ يعني تراب المعادن<sup>5</sup> ، وكذلك<sup>6</sup> تراب الصواغين لأن ذلك لا تحصره الصفة

405- ( قوله ) : ولا وأي<sup>7</sup>  
ش/ لفتح الواو ، وسكون الهمزة الوعد قاله الشيخ داود

<sup>1</sup> - 1- الوحشي

<sup>2</sup> - 1- الرجح

<sup>3</sup> - 1- الجواني

<sup>4</sup> - العبارة "والسلف جائز في كل شيء إلا في الجواني وكذلك تراب الفضة أي فلا يجوز

<sup>5</sup> - ب- المعدن

<sup>6</sup> - ب- ساقطة

<sup>7</sup> - العبارة ومن رد في القرض أكثر عددا في مجلس القضاء فقد اختلف في ذلك إذا لم يكن فيه شرط ولا وأي ولا عادة وأجازه  
أشهب وكرهه ابن القاسم ولم يجره

406- ( قوله ) : وكرهه ابن القاسم ولم يجزه

ش/ هذا هو المشهور

407- ( قوله ) : ولا<sup>1</sup> بيع نتاج ما تنتج الناقة<sup>2</sup>

ش/ قال الفاكهاني<sup>3</sup> في النتاج : بكسر النون ليس إلا ، وتُنتج بضم التاء الأولى ، وفتح الثانية على ما لم يسم فاعله .

408- ( قوله ) : واختلف في بيع ما أذن في اتخاذه منها<sup>4</sup>

ش/ المشهور المنع كما صرح به الشيخ خليل ، وغيره ، قال<sup>5</sup> في التوضيح : وعلى المشهور فروى أشهب يفسخ إلا أن يطول ، وحكى ابن عبد الحكم<sup>6</sup> يفسخ وإن طال ، انتهى<sup>7</sup> .

409- ( قوله ) : وأما من قتله فعليه قيمته

ش/ قال ابن ناجي في أواخر كتاب الضحايا من المدونة عند قوله فيها وإن كان مما أذن في اتخاذه فعليه قيمته : ويقوم منها أن من قتل أم ولد رجل فإنه يغرم قيمتها ، وأن من استهلك لحم أضحية فإنه<sup>8</sup> يغرم قيمتها ، وكذلك من استهلك

<sup>1</sup> - ب- ساقطة

<sup>2</sup> - العبارة ولا يجوز بيع ما في الأثمار ولا بيع نتاج ما تنتج الناقة

<sup>3</sup> - ب- ابن الفاكهاني

<sup>4</sup> - العبارة وهي عن بيع الكلاب واختلف في بيع ما أذن في اتخاذه منها

<sup>5</sup> - أ- ساقطة

<sup>6</sup> - محمد بن عبد الله بن عبد الحكم سمع من ابن القاسم وصحب الشافعي توفي سنة 268 هـ ، الديباج 163,2 - 165

<sup>7</sup> - التوضيح 2 لوحة 49

<sup>8</sup> - أ- بأن

زيتا نجسا ، أو جلد ميتة ، أو زرعاً قبل بدو صلاحه ، أو قتل مدبراً وهو كذلك في الجميع ، انتهى . وهذا فيما أذن في اتخاذه ، وأما ما<sup>1</sup> لم يؤذن في اتخاذه فقال في المدونة : ومن قتل كلباً من كلاب الدور مما لا يؤذن في اتخاذه فلا شيء عليه لأنها تقتل ، ولا تترك<sup>2</sup> ، أبو الحسن الصغير : وقوله فلا شيء عليه ظاهره<sup>3</sup> لا قيمة ، ولا عقوبة لقوله لأنها تقتل ، ولا تترك كمن قتل محارباً ثبتت<sup>4</sup> حرايته ، أو سارقاً<sup>5</sup> ثبتت سرقة<sup>6</sup> ، ويقوم منه مثل قول ابن المواز في امرأة علمت أن زوجها طلقها ثلاثاً أنه يجب عليها أن تمنع<sup>7</sup> نفسها منه<sup>8</sup> ، وإن لم تقدر فلتقتله إن قدرت ، وخفي لها ذلك ، انتهى .

#### 410- ( قوله ) : ولا يجوز بيع اللحم بالحيوان من جنسه

ش/ إذا كان الحيوان مباح الأكل ، وأما إن<sup>9</sup> كان غير مباح الأكل فيجوز بيعه باللحم فيجوز<sup>10</sup> بيع الخيل باللحم<sup>11</sup> لعدم المزابة حينئذ قاله في التوضيح<sup>12</sup> .

#### 411- ( قوله ) : من سائر التمر والفواكه<sup>13</sup>

<sup>1</sup> - ب- من

<sup>2</sup> - المدونة 2, 74

<sup>3</sup> - ا- ظاهر

<sup>4</sup> - ب- فثبت

<sup>5</sup> - لعلها أو قطع يد سارق

<sup>6</sup> - ب- سرقته

<sup>7</sup> - ا- تمنعه

<sup>8</sup> - ا- ساقطة

<sup>9</sup> - ب- إذا

<sup>10</sup> - ب- ويجوز

<sup>11</sup> - ا- بيع اللحم بالخيل

<sup>12</sup> - التوضيح 2 لوحة 43

<sup>13</sup> - العبارة و لا يجوز بيع التمر بالرطب ولا الزبيب بالعنب لا متفاضلاً ولا مثل بمثل ولا رطب بياض من جنسه من سائر التمر

والفواكه وهو مما لم يبيح عنه من المزابة

ش/ يريد إذا لم يتبين الفضل بينهما ، وأما إن تبين الفضل بينهما فيجوز على الصحيح قوله في التوضيح

412- ( قوله ) : فقد أجاز غير واحد من العلماء وكرهه آخرون<sup>1</sup>

ش/ المشهور أنه لا يجوز ذلك

413- ( قوله ) : ولا يجوز بيع ما ليس عندك على أن يكون عليك حالا

ش/ { المشهور أنه لا يجوز ذلك }<sup>2</sup> قال اللخمي في السلم الأول في باب أجل السلم : اختلف إذا قال إن صار في ملكي فهو لك بكذا وكذا ولم ينقد أن<sup>3</sup> يجوز أحسن لأنه لا غرر فيه ، انتهى<sup>4</sup> .

414- ( قوله ) : وأما نقار الذهب<sup>5</sup>

ش/ النقرة بضم النون ، وجمعها نقار بكسر النون

415- ( قوله ) : ولا يسوم أحد على سوم أخيه وذلك<sup>6</sup> إذا ركنا وتقاربا

ش/ فإن وقع المنهي عنه ففي نسخه وعدمه ثالثها إن لم يفت فسخ ، والقول بعدم الفسخ لمالك في الواضحة ، وابن القاسم ، وجزم به في الشامل ، وقال ابن عبد السلام : هو الأصح ، وقال في التوضيح : ابن القاسم : ويستغفر الله ،

<sup>1</sup> - العبارة ومن أسلم إلى ثلاثة أيام يقبضه ببلد أسلم فيه فقد أجاز غير واحد من العلماء وكرهه آخرون

<sup>2</sup> - ب- ما بينهما ساقط وفي نسخة 1 بعدها كلمة قوله والظاهر ألما من زيادة الناسخ فلم تثبتها لعدم دلالتها ولقصور الكلام معها

<sup>3</sup> - ب- ب وإن

<sup>4</sup> - ب- ساقطة

<sup>5</sup> - العبارة ولا بأس بشراء الخراف فيما يكال أو يوزن سوى الدنانير والدرهم ما كان مسكوكا وأما نقار الذهب والفضة فذلك

فيهما جائز ، والنقار القطعة المذابة من الذهب والفضة

<sup>6</sup> - 1- وكذلك

ويعرضها على الأول بالثمن ، زاد ابن القاسم : ويؤدب ، الباجي : ولعله يريد من تكرر منه ذلك ، فإن انفق فيها الثاني نفقة زادت بسببها أعطاه الأول النفقة مع الثمن ، وإن نقصت فإن شاء أخذها ولا شيء له ، وإن شاء ترك قاله مالك ، انتهى<sup>1</sup> ، ابن عبد السلام : والمنصوص في المذهب أن البائع إذا ركن ليهودي فلا يزداد عليه ، انتهى<sup>2</sup> ، ابن عرفة : والمذهب قصره على بيع المساومة ، الباجي ، والمازري : هو وقف السلعة ليسوم بها من يريد شراءها ، المازري : وقفها بمحانوت أو غيره ، والمذهب عدم اندراج بيع المزايدة فيه ، انتهى.

#### 416- ( قوله ) : ولا بأس بتعليم المعلم على الخذاق

ش/ الخذاق<sup>3</sup> بالذال المعجمة ، والمراد به حفظ جميع القرآن ، أو بعضه كالنصف ، أو الثلث ، أو الربع ، أو السدس ، أو غير ذلك من الأجزاء قاله<sup>4</sup> في الصحاح ، وهو الذي يظهر<sup>5</sup> من كلام الفاكهاني لأنه ذكر كلام الصحاح ، وقال الشيخ زروق : إنه بالذال المهملة ، وهو<sup>6</sup> غريب فتأمله والله تعالى<sup>7</sup> أعلم .

#### 417- ( قوله ) : في<sup>8</sup> هلاكه بيده<sup>9</sup>

<sup>1</sup> - أي كلام الباجي ولا زال كلام التوضيح مستمرا

<sup>2</sup> - التوضيح 2 لوحة 49

<sup>3</sup> - ب- ساقطة

<sup>4</sup> - النقل من الصحاح مقتصر على أنه بالذال المعجمة

<sup>5</sup> - ب- يفهم

<sup>6</sup> - ب- وهذا

<sup>7</sup> - أ- ساقطة

<sup>8</sup> - أ- وهلاكه

<sup>9</sup> - العبارة ومن اكترى ماعونا أو غيره فلا ضمان عليه في هلاكه بيده وهو مصدق إلا أن يتبين كذبه



ش/ مفهومه أنه لو أكرهه لغيره ، وهلك ضمنه ، وهو أحد الأقوال ، قال ابن الحاجب : وفي ضمان ما آجره لغيره ثالثها المشهور إن كان في مثل أمانته<sup>1</sup> لم يضمن

#### 418- ( قوله ) : وهو مصدق

ش/ قال ابن ناجي : قوله مصدق يريد ويحلف إن كان متهما لقصد ضاع ولا فرطت ، ولا يمين عليه إن كان غير متهم قاله ابن القاسم وقيل يحلف مطلقا ، وقيل يحلف غير المتهم أنه ما فرط ، انتهى<sup>2</sup>.

#### 419- ( قوله ) : إلا أن يتبين كذبه

ش/ قال الجزولي : مثل أن يقول مات في أرض كذا ، أو موضع كذا ، أو ذهب فيه ، فيسأل أهل الموضع ، أو أهل الرفقة فيقولون لم نسمعه ينشد شيئا ، أو<sup>3</sup> لم نر شيئا ، أو ادعى شيئا<sup>4</sup> أنه ضاع في أول السفر، ورئي عنده بعد ذلك ، انتهى .

#### 420- ( قوله ) : والصناع ضامون لما غابوا عليه

ش: فرع :-

قال في الكافي في الصناع تضيق عنده السلعة ، ويغرم قيمتها ثم توجد : إنها للصانع<sup>5</sup> ، وكذلك لو ادعى على رجل أنه سرق عبده فأنكره ،

<sup>1</sup> - ب- أمانة

<sup>2</sup> - ابن ناجي 153,2

<sup>3</sup> - ل- ولم

<sup>4</sup> - ب- ساقطة

<sup>5</sup> - ب- للصانع

فصالحه على شيء ، ثم وجد العبد ، قال ابن رشد في سماع يحيى<sup>1</sup> هو للمدعى عليه ، ولا ينقض الصلح معيا كان ، أو صحيحا إلا أن يجده عنده قد أخفاه فيكون لربه<sup>2</sup> وفي<sup>3</sup> التهذيب في المكترى يتعدى بالدابة فتضل ، فيغرم قيمتها ، ثم توجد هي للمكترى انتهى من المسائل الملقوطة ، وما ذكره عن سماع يحيى هو في رسم<sup>4</sup> الدور ، والمزارع من كتاب الدعوى ، والصلح<sup>5</sup> ، ومسئلة التهذيب في كتاب الشفعة .

#### 421- ( قوله ) : بنقار الذهب والفضة<sup>6</sup>

ش/ النقار بكسر النون جمع نقرة القطعة المذابة من الذهب والفضة ، قاله في القاموس ولم يصرح بكسر النون ، وصرح به<sup>7</sup> الشيخ زروق في شرحه<sup>8</sup> هنا .

#### 422- ( قوله ) : من سد الحضيرة<sup>9</sup>

- 
- <sup>1</sup> - يحيى بن يحيى بن كثير جمع مالكا وتفقه بآين القاسم توفي سنة 234 ، الديهاج 352,2-353
- <sup>2</sup> - لعل الاستثناء الأخير لا يدل عليه كلام ابن رشد وعبارته : يكون العبد للمدعى عليه إن وجد بما أخذ منه في الصلح على ألا يخلفه ، وإن كان على حاله التي كان عليها حين سرق ، أو أفضل منها لأنه رضي لما أخذ ولو شاء استثبت ولم يجعل وكذلك إذا وجد وهو أقطع أو أعور ، ولا يكون للمدعى عليه أن يقول له هذا عبده فعذه ورد علي ما أخذت مني لأنه يقول له أنت سرقته مني وغيته علي وقد وقع الصلح فيه بيني وبينك على أمر جائز فليس لك أن تنفضه ولو أقر صاحب العبد للمدعى عليه لما وجد العبد مقطوعا أو أعور أنه لم يسرقه منه وأنه ادعى عليه باطلا لوجب عليه أن يأخذ عبده ، ويرد عليه ما أخذ منه البيان والتحصيل 211,14
- <sup>3</sup> - ب- في
- <sup>4</sup> - أ- سماع
- <sup>5</sup> - قد سبق نعه ومحل
- <sup>6</sup> - العبارة " والقراض جائز بالدنانير والدرهم وقد أرخص فيه بنقار الذهب والفضة "
- <sup>7</sup> - ب- بذلك
- <sup>8</sup> - زروق 108,2
- <sup>9</sup> - العبارة " ولا يشترط عليه عملا غير عمل المساقاة ولا عمل شيء ينشئه في الحائط إلا ما لا بال له من شد أو سد - الحضيرة "

ش/ قال الفاكهاني : رويناه بالسین المهملة ، وقال بعض شراح<sup>1</sup> الرسالة بالمعجمة ونقل عن يحيى بن يحيى ما حضر بزرب<sup>2</sup> فبالمعجمة ، وما كان<sup>3</sup> يجدار فبالهملة .

#### 423- ( قوله ) : وإن كانت الزريعة<sup>4</sup>

ش/ بتخفيف الراء<sup>5</sup> المهملة على وزن فعيلة بمعنى مفعولة أي زريعة بمعنى مزروعة.

#### 424- ( قوله ) : ولا ينقد في كراء أرض غير مأمونة قبل أن تروى

ش/ قال ابن ناجي<sup>6</sup> : يريد بشرط، وقاله الشيخ خليل في فصل الخيار من مختصره .

#### 425- ( قوله ) : أو جليد<sup>7</sup>

ش/ الجليد ندى<sup>8</sup> يسقط من السماء ، فيحمد على الأرض قاله في الصحاح

#### 426- ( قوله ) : من جناؤه<sup>9</sup>

---

<sup>1</sup> - ١- شارحي

<sup>2</sup> - ١- بزاي

<sup>3</sup> - ١- ساقطة

<sup>4</sup> - العبارة " والشركة في الزرع جائزة إذا كانت الزريعة منهما جميعا والريح بينهما "

<sup>5</sup> - ١- الدال

<sup>6</sup> - ابن ناجي 2, 165

<sup>7</sup> - العبارة " ومن ابتاع ثمرة في رؤس الشجر فاحتج ببرد أو جراد أو جليد أو غيره فإن احتج قدر الثلث فأكثر وضع عن المشتري قدر ذلك "

<sup>8</sup> - ١- ندى

<sup>9</sup> - العبارة " ومن أعرى ثمرا نخلات لرجل من جناؤه فلا بأس أن يشتريها منه إذا أزهرت بخرصها ثمرا يعطيه ذلك عند الجذاذ إن كان فيها حسنة أو سقى فأقل "

ش/ الجنان بالكسر جمع جنة بالفتح

427- ( قوله ) : بخرصها

ش/ بكسر الخاء المعجمة أي بالكيل الذي يخرص به

428- ( قوله ) : عند الجذاذ

ش/ بكسر الجيم وفتحها وبالذال المهملة كذا في الصحاح وحكى في المحكم أنه  
يقال بالذال المعجمة .



## باب في الوصايا والمدبر والمكاتب والعق وأم الولد والولاء

429- ( قوله ) : وللرجل الرجوع عن وصيته

ش/ قال ابن ناجي في شرح المدونة في أواخر<sup>1</sup> كتاب التخيير والتملك : فرع :  
لبعض شيوخنا من اوصى ، وأشهد في وصيته أنه لا رجوع له أنه يرجع ، وبه  
العمل ، وهو أحد القولين ، انتهى.

430- ( قوله ) : ما لم يقرب الأجل<sup>2</sup>

ش/ قال الفاكهاني : قدر القرب الشهر ، والشهران ، ونقله ابن ناجي عنه ،  
وقبله<sup>3</sup>.

431- ( قوله ) : منجم<sup>4</sup>

ش/ أي مقسط

432- ( قوله ) : فإن عجز رجع رقيقا

ش/ أي رجع غير<sup>5</sup> مكاتب ، فيرجع إلى الحال التي كان عليها قبل الكتابة من  
رق ، أو تدبير ، أو غيره ، ولو قال رجع لحاله<sup>6</sup> قبل الكتابة لكان أبين .

433- ( قوله ) : وحل له ما أخذ منه

<sup>1</sup> - ١ - آخر

<sup>2</sup> - العبارة " ولا يطأ المعتقة إلى أجل ولا يبيعها وله أن يستخدمها وله أن ينتزع مالها ما لم يقرب الأجل "

<sup>3</sup> - ابن ناجي 175,2

<sup>4</sup> - العبارة " والكتابة جائزة على ما رضى العبد والسيد من المال منجما قلت النجوم أو كثر "

<sup>5</sup> - ١ - سافطة

<sup>6</sup> - ب - بحاله

ش/ يريد إلا أن يكون دفعه له أجنبي ليخرج حراً فإنه يرجع فيه ، قال الجزولي :  
وكذلك كل من دفع إليه مال للأمر ما إما لكونه عالماً أو صالحاً ، أو فقيراً ولم<sup>1</sup>  
يكن فيه ذلك<sup>2</sup> فإنه يردده ، ولا يأكله ، فإن فعل أكله حراماً ، انتهى . وانظر  
حاشية المشدالي<sup>3</sup> على المدونة .

#### 434- ( قوله ) : بعد التلوم<sup>4</sup>

ش/ أي بعد التربص ، وضرب الآجال

#### 435- ( قوله ) : وكل ذات رحم فولدها بمثلتها<sup>5</sup>

ش/ يريد<sup>6</sup> إلا المستأجرة ، والمخدمة ، والموصى بعقدها فإن ما ولدته<sup>7</sup> الموصى  
بعقدها قبل موت السيد رقيق بخلاف ما ولدته بعد موته قال عبد الوهاب :  
وحصر<sup>8</sup> هذا أن كل عقد في الأم ليس لأحد حله فإن ولدها يدخل معها فيه إذا  
كانت حاملاً به إلى يوم العقد ، أو حدث بعد ذلك ،  
قال الجزولي : وإنما قال ليس لأحد حله احترازاً من المخدمة ، والمستأجرة  
، لأن هؤلاء لو تراضوا على حله جازاً ، انتهى .

<sup>1</sup> - ب- أو لم

<sup>2</sup> - ب- تلك

<sup>3</sup> - أ- المائل

<sup>4</sup> - العبارة " ولا يحجزه إلا السلطان بعد التلوم إذا امتنع من التعجيز " والكلام على المكاتب

<sup>5</sup> - المراد بذات الرحم الحامل من الآدميات ، زروق 177،2 وبقيّة العبارة " ومن مكاتبه أو مدبرة أو معتقة إلى أجل ، وأو مرهونة ،

وولد أم الولد من غير السيد بمثلتها "

<sup>6</sup> - أ- ساقطة

<sup>7</sup> - أ- ساقطة

<sup>8</sup> - ب- وعص

436- ( قوله ) : وما مال العبد له إلا أن ينتزعه السيد

ش/ قال في أحكام بن سهل<sup>1</sup> : سئل أبو<sup>2</sup> إبراهيم عن العبد يتصدق من وراثته أو غيرها هل له ثواب ذلك ؟

فقال : ثواب ذلك للمالك العبد ، لأن العبيد لا يملكون مع سادتهم شيئاً كما<sup>3</sup> وصفهم الله تعالى في قوله ﴿ عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ ﴾<sup>4</sup> فأغفل الثواب برحمته<sup>5</sup> على المتصدق عليه لا غير ، انتهى .

437- ( قوله ) : وما حدث للمكاتب والمكاتبه من ولد دخل معهما في

الكتابة ، وعتق يعتقهما

ش/ قال في المدونة : وكل ولد حدث للمكاتب من أمته ، أو للمكاتبه بعد الكتابة فهو بمثلتهما<sup>6</sup> يرق برقهما<sup>7</sup> ، ويعتق بعتهما<sup>8</sup> ، وإن كاتبهما<sup>9</sup> ، أو أعتقهما<sup>10</sup> ، واشترط جنينهما<sup>11</sup> بطل الشرط ، ثم العقد ، وقال قبله : إذا شرط على المكاتبه أن ما ولدت في كتابتها فهو عبد فالشرط باطل ، والعتق نافذ<sup>12</sup> إلى

<sup>1</sup> - عيسى أبو الأصم بن سهل الأسدي له كتاب الاعلام بنوازل الأحكام توفي 486 هـ - الدياج 70,2 - 72

<sup>2</sup> - 1 ساقطة

<sup>3</sup> - ب - ساقطة

<sup>4</sup> - النحل 75

<sup>5</sup> - برحمة

<sup>6</sup> - ب - بمثلتهما

<sup>7</sup> - ب - برقهما

<sup>8</sup> - ب - بعتهما

<sup>9</sup> - ب - كاتبها

<sup>10</sup> - ب - أعتقها

<sup>11</sup> - ب - جنينها

<sup>12</sup> - 1 - ناجز

أجله ، ولا تنفسخ<sup>1</sup> الكتابة كما لا أفسخها من عقد الغرر بما أفسخ به البيع ، انتهى<sup>2</sup> .

438- ( قوله ) : ولا يجوز عتق من أحاط الدين بماله

ش/ قال ابن رشد في الأجوبة : فإن كانت الديون التي عليه قد استغرقت ذمته من تبعات لا يعلم<sup>3</sup> أربابها<sup>4</sup> نفذ عتقه على كل حال ، ولم يرد ، وكان الأجر لأرباب التبعات ، والولاء لجماعة المسلمين ، انتهى<sup>5</sup> من مسائل الشركة .

439- ( قوله ) : ولا المولى عليه<sup>6</sup>

ش/ قال النووي في تهذيب الأسماء واللغات : قولهم في المحجور مولى عليه هو بفتح الميم ، وإسكان الواو ، وكسر اللام ، وتشديد الياء ويقال أيضا بضم الميم ، وفتح { الواو ، وتشديد {<sup>7</sup> اللام المفتوحة انتهى.

440- ( قوله ) : والولاء لمن أعتق لا يجوز بيعه ، ولا هبته

ش/ قال ابن عرفة : عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ "الولاء لحمية كلحمية النسب لا يباع ، ولا يوهب"<sup>8</sup> رواه أبو يعلى<sup>9</sup> الموصلي ، ثم ابن حبان<sup>10</sup> في صحيحه ، وفي الصحيحين "إنما الولاء لمن أعتق"<sup>11</sup> انتهى.

1 - ب- نفسخ

2 - المدونة 236,3

3 - ا- تعلم

4 - ا- لديها

5 - فتاوى ابن رشد 2,1014

6 - العبارة " ولا يجوز عتق الصبي ولا المولى عليه والولاء لمن أعتق "

7 - ا- ما بينهما ساقط

8 - في المصنف عن ابن المسيب 5,9

9 - أحمد بن علي بن المثنى التميمي صاحب كتاب المسند الكبير توفي سنة 307 هـ تاريخ التراث العربي 1,334

10 - محمد بن حبان التميمي صاحب المسند الصحيح توفي سنة 354 هـ تاريخ التراث العربي 1,380

11 - البخاري ( فتح الباري ) 6,113 ومسلم ( الأبي ) 4,167



وقال ابن حجر في مقدمة فتح الباري : المراد به ميراث العتق ، وقال في فتح الباري : الولاء بالفتح ، والمد<sup>1</sup> ، حق<sup>2</sup> ميراث المعتق — بكسر التاء — من المعتق — بالفتح — انتهى<sup>3</sup> . ونحو للبرماوى<sup>4</sup> .

#### 441- ( قوله ) : وميراث السائبة لجماعة المسلمين

ش/ هو أن يقول لعبده أنت سائبة ، والمشهور أن ذلك مكروه ، والولاء للمسلمين .

#### فائدة :-

سئل ابن رشد عن مسألة وهي أن من<sup>5</sup> مات في بلد ، وخلف فيه مالا ، أو له<sup>6</sup> في بلد آخر مال ، وليس له وارث غير جماعة المسلمين وليس أحد البلديين له وطنا ، وأراد صاحب البلد الذي<sup>7</sup> مات فيه الرجل<sup>8</sup> الرحلة<sup>9</sup> لأخذ<sup>10</sup> المال الذي خلفه في البلد الثاني ومنعه<sup>11</sup> صاحبه هل له ذلك أم لا ؟ وكيف إن كان البلد الذي مات فيه وطنا<sup>12</sup> ، أو كان البلد الذي لم يمت فيه وطنا ؟ فأجلب : إن عامل الموضع الذي فيه استيطان المتوفي أحق<sup>13</sup> بقبض ميراثه<sup>14</sup> فيه ، أو في غيره

<sup>1</sup> - ب - ساقطة

<sup>2</sup> - ا - من

<sup>3</sup> - فتح الباري 93,6

<sup>4</sup> - لعله محمد بن عبد الدائم البرماوي له اللامع الصبيح على الجامع الصحيح توفي سنة 831 هـ معجم المؤلفين

<sup>5</sup> - ا - ساقطة

<sup>6</sup> - ا - وله

<sup>7</sup> - ا - والي

<sup>8</sup> - ا - ساقطة

<sup>9</sup> - ب - ساقطة

<sup>10</sup> - ب - أخذ

<sup>11</sup> - ا - منعه

<sup>12</sup> - في النسخة المطبوعة وطنا له

<sup>13</sup> - ا - ساقطة

<sup>14</sup> - في النسخة المطبوعة مات فيه أو في غيره

كان ماله فيه أو في ماسواه من البلاد ، انتهى<sup>1</sup> . من مسائل مجموعة سئل عنها -  
رحمه الله - وروايته في أجوبته في مسائل المواريث ، وذكرها في المسائل الملقوطة  
عن أسئلة<sup>2</sup> ابن رشد ، ومفيد الحكام ، والسليمانية ، والخمسة لأصبغ ، والله  
تعالى<sup>3</sup> أعلم.

442- ( قوله ) : والولاء للأقعد من عصبة الميت الأول  
ش / أي للأقرب<sup>4</sup> إلى المعتق فالأقرب قاله ابن الفاكهاني ، وغيره .



<sup>1</sup> - فتاوى ابن رشد 2، 836-837 و 847

<sup>2</sup> - ب- أسولة

<sup>3</sup> - 1- ساقطة

<sup>4</sup> - 1- الأقرب

## باب في الشفعة<sup>1</sup> والهبة<sup>2</sup> والصدقة<sup>3</sup> والحبس<sup>4</sup> والرهن<sup>5</sup> والعارية<sup>6</sup> والوديعة<sup>7</sup> واللقطة<sup>8</sup> والغصب<sup>9</sup>

443- ( قوله ) : وضمان الرهن من المرتهن فيما يغاب عليه

ش/ فرع

قال ابن ناجي في السلم الثالث من المدونة عند قوله وما أخذته رهنا في طعام أسلمته<sup>10</sup> فيه إلى آخره : قلت : قف على أن<sup>11</sup> الثمر في رؤس النخل ، والزرع مما لا يغاب عليه ، وقل من يعرف هذا إلا من عرف هذا الموضع فإنه لم يقع إلا فيه ، انتهى .

444- ( قوله ) : والعارية مؤداة

<sup>1</sup> - الشفعة استحقاق شريك أخذ مبيع شريكه بشئنه ، شرح حدود ابن عرفة للرصاع 501

<sup>2</sup> - الهبة لا للواب : مملوك ذي منفعة لوجه المعطي بغير عوض نفس المرجع السابق 596

<sup>3</sup> - الصدقة مملوك ذي منفعة لوجه الله بغير عوض ، نفس المرجع السابق 599

<sup>4</sup> - الحبس إعطاء منفعة شيء مدة وجوده لازما بمقاؤه في ملك معطية ولو تقديرا ، نفس المرجع السابق 581

<sup>5</sup> - قبض توثيق به في دين ، نفس المرجع السابق 423

<sup>6</sup> - العارية مملوك منفعة مؤقتة لا بعوض ، نفس المرجع السابق 484

<sup>7</sup> - الوديعة استئابة في حفظ المال ، المواق 250,5

<sup>8</sup> - اللقطة مال وجد بغير حرز محترما ليس حيوانا ناطقا ولا نعما ، شرح حدود ابن عرفة 609

<sup>9</sup> - الغصب أخذ مال غير منفعة ظلما قهرا لا خوف قتال ، نفس المرجع السابق 491

<sup>10</sup> - أ- أسلمت

<sup>11</sup> - أ- ساقطة

ش/ هذا لفظ حديث رواه الإمام<sup>1</sup> أحمد وأصحاب السنن<sup>2</sup> ، وذكره الرافعي بلفظ " العارية مردودة " فقال ابن حجر في تخريج أحاديثه : لم أره باللفظ الذي ذكره المصنف<sup>3</sup> .

وقوله : " مؤداة " أي مضمونة ، وقيل مردودة قاله الشيخ يوسف بن عمر ، وغيره ، وقال الشيخ زروق : أي مأمور بإرجاعها إلى ربها ، انتهى<sup>4</sup> .

#### تنبيه :-

قال في القاموس : العارية<sup>5</sup> مشددة ، وقد تخفف انتهى والله أعلم .

#### 445- ( قوله ) : ومن تعدى على ودیعة ضمنها

ش/ قال في كتاب الإيمان من المدونة: ولو أسر إليه رجل سرا فأخلفه ليكتمنه<sup>6</sup> ، ثم أسره السمر لآخر<sup>7</sup> ، فذكره الآخر للحالف ، فقال له الحالف : ما ظننت أنه أسره لغير حث انتهى ، قال ابن ناجي يقوم منه أن من عنده ودیعة لرجل فليس له أن يودعها رجلا عنده ودیعة للمودع ، لأنه قد يرضى بأمانته بودیعة ولا يرضى بأمانته { في ودیعة } أخرى ، انتهى .

#### 446- ( قوله ) : وإن باع الودیعة وهي عرض فربها مخیر فی الثمن أو القيمة

#### يوم التعدي

<sup>1</sup> - مسند الامام أحمد 267,5

<sup>2</sup> - انظر سنن البيهقي 88,6-89

<sup>3</sup> - تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لابن حجر 47,3- في كتاب الضمان

<sup>4</sup> - زروق 209,2-210

<sup>5</sup> - وقد عرفها في القاموس فقال : أعراه النحلة وهبة ثمرة عامها ، مادة العري

<sup>6</sup> - ب- ليكنه

<sup>7</sup> - 1- إلى آخر

ش/ قال الشيخ داود : لعله يريد إذا فاتت بيد المبتاع أو كانت قائمة ، ولم تشهد بينة بالإيداع ، وأما إن كانت قائمة بيد المبتاع ، شهدت البينة بالإيداع فالظاهر أن ربها مخير بين إمضاء البيع ، وأخذها من يد المبتاع ، انتهى .

#### 447- ( قوله ) : والغاصب ضامن لما غصب

ش/ قال البرزلي في مسائل الغصب : وسئل ابن أبي زيد عمن فر<sup>1</sup> من السلطان خوفا منه ، وطلب ماله ظلما ، فدله رجل على مطمر لا علم له بها ، فأخذها هل يلزم الدال غرم أم لا ؟

فأجاب<sup>2</sup> : نعم<sup>3</sup> يضمن الدال الطعام ، قلت : هذه المسئلة ذكرها ابن يونس في فروع آخر الغصب فقال : ولأبي محمد من أخبر لصوصا بمطمر رجل ، أو أخبر به الغاصب وقد بحث عن مطمره<sup>4</sup> ، أو سأله فدله عليه رجل ، ولولا دلالتة ما عرفوه ، فضمنه بعض متأخري أصحابنا ، ولم يضمنه بعضهم ، أبو محمد : وأنا أقول بتضمينه ، لأنه من وجه التعدي ، والتفجير انتهى .

#### 448- ( قوله ) ولو كان النقص بتعديه خير أيضا في أخذه ، وأخذ ما نقصه<sup>5</sup>

ش/ يريد أو أخذ قيمته هذا قول ابن القاسم ، وقال أشهب ليس لربه إلا أخذه بنقصه ، أو يغرم الغاصب القيمة وإلى هذا أشار بقوله : وقد اختلف في ذلك أيضا .

<sup>1</sup> - ب- هرب

<sup>2</sup> - ب- ساقطة

<sup>3</sup> - أ- ساقطة

<sup>4</sup> - أ- مطمر

<sup>5</sup> - العبارة " والغاصب ضامن لما غصب ، فإن رد ذلك بحاله فلا شيء عليه ، وإن تغير في يده فربه مخير بين أخذ بنقصه ، أو تضمينه القيمة ولو كان النقص بتعديه خير أيضا في أخذه وأخذ ما نقصه "

من موسوعات إفتقار المالكي

# حاشية الخطّاب على

رسالة ابن أبي زيد القيرواني

حقّقه وشرّحه وبيّن أدلّة مسائله في رحاب المجمع التونسي للعلوم والآداب  
والفنون - بيت الحكمة بتونس -

الدكتور عز الدين الفرياني الأستاذ محمد عز الدين الفرياني

المجلد الثاني

الناشر  
مكتبة طرابلس العالمية  
طرابلس - الجماهيرية العظمى

ملئزم الرسالة، يحصل على أربعة أشياء.

علم حاصل ومال واصل

وجاه فاضل وصلاح كامل

زروق

## باب في أحكام الدماء والحدود<sup>1</sup>



449- ( قوله ) : { باب في أحكام الدماء والحدود }<sup>2</sup>

ش/ أحكام الدماء هي القصاص في العمد ، والضرب ، والحبس إذا عفي عنه ، والديه ، والكفارة في الخطأ .

والحدود جمع حد ، والحد في اللغة المنع ، وفي الشرع ما وضع لمنع الجاني<sup>3</sup> من عوده لمثل فعله<sup>4</sup> ، وزجر غيره عن فعله قاله الشيخ زروق<sup>5</sup> .

ويمكن<sup>6</sup> أن يقال : الحد في الشرع العقوبة المرتبة على فعل ممنوع قدرها<sup>7</sup> الشارع<sup>8</sup> ، فلا تزيد ، ولا تنقص .

وهو معطوف على أحكام ، ويصح أن يعطف على الدماء أي أحكام الحدود ، فإن كل حد له أحكام تخصه في قدره ، وجنسه ، ووقته ، ووصفه ، ولجمع بين أحكام الدماء ، والحدود ، لأن المقصود منهما الزجر ، والله تعالى<sup>9</sup> أعلم .

450- ( قوله ) : وإنما تجب القسامة<sup>10</sup> بقول الميت دمي عند فلان

<sup>1</sup> - العنوان ساقط من ب

<sup>2</sup> - ما بينهما ساقط

<sup>3</sup> - ١- الجار

<sup>4</sup> - ١- فعل

<sup>5</sup> - في النسخة المطبوعة لشرح زروق في تعريف الحدود شرعا : ما رسم لمنع أمور معلومة بوجه خاص ، زروق 2، 221

<sup>6</sup> - ١- وذكر

<sup>7</sup> - ب- وردها

<sup>8</sup> - ١- للمنازع

<sup>9</sup> - ١- ساقطة

<sup>10</sup> - القسامة هي حلف حمسين يمينا ، أو جزأها على إثبات الدم ، ومثاها في كيفية قسامة قام بها أب المقتول ، وأخوه بأن يقسما حمسين يمينا أي يخلف كل منهما حسا وعشرين يمينا ترد عليهما يمينا يمينا أنه هو الذي قتله يقول الأب في يمينا بمنقطع الحق قالما مستقبل القبلة إثر صلاة العصر من يوم الجمعة على ماضى عليه عمل القضاة : بالله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة لقد قتل هذا - ويشير إلى قاتل ابنه - فلانا بالجرح الذي أصابه به ، ومات منه على سبيل العمد بغير حق ، وكذلك يقسم الأخ إلا أنه يقول -



ش/ يعني أن القسامة إنما<sup>1</sup> تتوجه عند حصول سببها ، وسببها قتل الحر المسلم في محل<sup>2</sup> اللوث ، فلا قسامة في غير القتل ، ولا في قتل العبد<sup>3</sup> ، أو الكافر ، ولا إذا لم يكون لوث ، واللوث هو الأمر الذي ينشأ عنه غلبة الظن بصدق المدعى ، ويكون بأمور :-

الأول :- قول الميت دمي عند فلان بشرط أن يكون بالغاً ، مسلماً على المشهور ، ولا فرق في المدعى<sup>4</sup> عليه بين أن يكون حراً ، أو عبداً صغيراً ، أو كبيراً ، ذكراً ، أو أنثى ، عدلاً ، أو مسخوطاً ، مسلماً ، أو ذمياً ، وظاهر قول المؤلف دمي عند فلان سواء كان فيه جرح أم لا ، وهو ظاهر المدونة<sup>5</sup> ، وعن ابن القاسم أنه لا يقبل قوله إلا مع الجرح ، وبه العمل ، والحكم ، وشهره في المختصر<sup>6</sup> .

الثاني :- بشهادة العدل بمعاينة القتل

الثالث :- أن يراه العدل يتشحط<sup>7</sup> في دمه ، والمتهم بالقتل<sup>8</sup> بالقرب منه وعليه آثار القتل من التلطيف بالدم ، والمديّة بيده ، وشبه هذا على المشهور .

الرابع :- أن يشهد اثنان على الجرح ، أو الضرب سواء شهد بأن ذلك كان منه على وجه العمد أو الخطأ .

الخامس :- أن يشهدا على إقرار المجروح أو المضروب أن فلاناً جرحه ، أو ضربه ، وبه ذلك الجرح ، أو الضرب ، ويصرح في إقراره بأن ذلك عمداً ، أو

- لقد قتل أخي ، فإذا استكنت حسون بجنا على هذه المصفة أسلم القاتل إليهما فاستقادا منه بالسيف ، الخطاب مع المواق 273,6-

274

1 - ب - ساقطة

2 - ا - ساقطة

3 - ا - العذر

4 - ب - اللعاء

5 - المدونة 420,6-421

6 - انظر المواق 269,6-270

7 - ب - يتخبط

8 - ب - ساقطة

خطأ ، ويتأخر<sup>1</sup> الموت بعد معاينة البيئة لفعل ذلك ، أو سماع الإقرار يوما فأكثر ، ولو أكل وشرب .

السادس :- أن يشهد واحد على الجرح ، أو الضرب سواء قال عمدا أو خطأ.  
السابع :- أن يشهد شاهد بإقرار المقتول أن فلانا قتله عمدا ، فلو قال خطأ لم يثبت ، لأن قوله في الخطأ جار مجرى الشهادة بالمال ، والشاهد بالمال لا ينقل عنه إلا اثنان ، وأيضا. قتل الخطأ إنما فيه المال ، والأموال لا يعمل فيها باللوث ، انتهى باختصار من الشيخ داود .

451- ( قوله ) : فإن لم يجد من يحلف من ولاته معه غير المدعى عليه وحده حلف<sup>2</sup> الخمسين<sup>3</sup> يمينا<sup>4</sup>

ش/ ظاهر كلام المصنف أنه إن وجد المدعى عليه من يستعين به {من ولاته}<sup>5</sup> {لا يحلف}<sup>6</sup> في الإيمان فله ذلك وهو قول ابن القاسم ، والذي مشى عليه الشيخ خليل في مختصره<sup>7</sup> أنه ليس له أن يستعين بل يحلف الخمسين يمينا وحده<sup>8</sup> وبه<sup>9</sup> قال الشيخ داود في شرح هذا المحل من الرسالة ، وهو المشهور يعني القول

<sup>1</sup> - 1- وتأخر

<sup>2</sup> - قال ابن ناجي عند هذه الجزية : اعلم أنه اختلف المذهب إذا نكل ولاية الدم ، وكانت القسامة وجبت بقول المقتول أو بشاهد على ثلاثة أقوال حكاهما ابن رشد في المقدمات : أحدها أن الإيمان ترد على المدعى عليه فيحلف ، أو يحلف عنه رجلان فأكثر من ولاته حسين يمينا إن أطاعوا بذلك ولا يحلف هو معهم قاله ابن القاسم ، والثاني أن المتهم يحلف معهم قاله ابن القاسم أيضا، والثالث لا يحلف إلا المدعى عليه وحده وليس له أن يستعين بأحد فإله مطرف ، ابن ناجي 2، 284

<sup>3</sup> - - ب- خمسين

<sup>4</sup> - ب- ساقطة

<sup>5</sup> - ب- ما بينهما ساقط

<sup>6</sup> - 1- ما بينهما ساقط ، والظاهر أن سقوطه أظهر للمعنى

<sup>7</sup> - ب- المختصر

<sup>8</sup> - ب- ساقطة

<sup>9</sup> - 1- ساقطة

الذي في المختصر<sup>1</sup> ، وقال في التوضيح : اختلف في استعانة المدعى عليه على ثلاثة أقوال :

الأول :- نفي الاستعانة ، قال ابن عبد السلام وهو مذهب المدونة ومطرف .  
والثاني :- قول ابن القاسم في المجموعة إن الأيمان ترد على المدعى عليهم ،  
ويحلف معهم المتهم ، وجعل<sup>2</sup> أبو الحسن المدونة عليه ، وهو ظاهر الرسالة .  
والثالث :- لابن القاسم في العتبية ، والموازاة أن ولاية المدعى عليه بالتخير بين  
أن يحلفوا الأيمان كلها ، أو يحلفها المتهم وحده ، وليس لهم أن يحلفوا بعضها  
ويحلف هو بقيتها .

والأول أظهر انتهى<sup>3</sup> . وقد استظهر القول الأول أيضا ابن رشد في أول  
رسم من سماع عيسى من كتاب الدييات فانظره<sup>4</sup> وفرض المسئلة في العمد<sup>5</sup> ، والله  
تعالى<sup>6</sup> أعلم .

452- ( قوله ) :- وإن انكسرت يمين عليهم<sup>7</sup> حلفها أكثرهم نصيبا منها  
ش/ فإن تساوى الكسر حلف كل واحد منهم يمينا كاملة .

453- ( قوله ) :- ويحلفون في القسامة قياما  
ش/ وكذلك في سائر الحقوق كما يأتي في باب الأقضية .

<sup>1</sup> - قال الشيخ الخطاب في شرح المختصر : وهذا القول أظهر الأقوال من جهة القياسي لأن المدعى عليه حقيقة هو الذي يدعى عليه  
القتل ويطلب منه القصاص ويتعلق به حكم النكول فوجب أن يكون هو الذي يحلف ، 275,6

<sup>2</sup> - الظاهر وحل

<sup>3</sup> - انظرها أيضا في البيان 485-484,15

<sup>4</sup> - البيان 475,15

<sup>5</sup> - ١- العبد

<sup>6</sup> - ١- ساقطة

<sup>7</sup> - ب- عليهم يمين

454- ( قوله ) :- ويجلب إلى مكة والمدينة وبيت المقدس أهل أعمالها  
للقسامة

ش/ قال الشيخ يوسف بن عمر : ولو كان ذلك على قدر مسافة<sup>1</sup> عشرة أيام  
انتهى .

فائدة :-

إذا لم يكن للشرط المتصرفين بين أيدي القضاة رزق من بيت المال كان  
جعل الغلام المتصرف بين الخصمين على الطالب إلا أن يلد<sup>2</sup> المطلوب ، ويختفي ،  
ويغيب تعيناً<sup>3</sup> بالطالب فيكون الجعل عليه قاله في البيان ، انتهى من المسائل  
الملقوطة عن تبصرة والده ، وانظر بقية المسئلة فيها ، أو في تبصرة<sup>4</sup> والده والله  
تعالى<sup>5</sup> أعلم .

455- ( قوله ) : ولا يجلب في غيرها إلا من الأميال اليسيرة

ش/ قال ابن ناجي : مثل ثلاثة أميال ، وقيل بريد<sup>6</sup> ، وقيل عشرة أميال انتهى<sup>7</sup>

1 - ا- مسيرة

2 - ب- يند

3 - ب- تعينا

4 - قال في التبصرة : وأرزاق الأعوان الذين يوجههم في مصالح الناس ورفع المدعى عليه ، وغير ذلك من حقوق الناس تكون من بيت المال ، كالحكم في أرزاق القضاة ، ولا ينبغي للقاضي أن يجعل لهم شيئا في أموال المسلمين ، وإذا كان لهم رزق من بيت المال فلا يجوز لهم أخذ شيء على القضايا التي يعثون فيها كما لا يجوز للقضاة أخذ شيء فإن لم يصرف لهم شيء من بيت المال دفع القاضي للطالب طابعا يرفع به الخصم إلى مجلس الحكم ، فإن لم يرتفع واضطر إلى الأعوان فليجعل القاضي لهم شيئا من رزقه إذا أمكنه وقوي عليه إذ رفع المطلوب مما يلزمه ، فإن عجز عن ذلك فأحسن الوجه أن يكون الطالب هو المستأجر على النهوض في إحضار المطلوب ورفع ، فينفق مع العون على ذلك بما يراه إلا أن يتبين لدى المطلوب بالطالب وأنه امتنع من الحضور بعد أن ادعاه فإن أجرة العون الذي يحضره على المطلوب وأنكر ذلك ابن الفجار ، تبصرة الحكام لابن فرحون 25,1

5 - ا- ساقطة

6 - البريد اثنا عشر ميلا ، مادة برد من المصباح المنير

7 - ابن ناجي 227,2

456- ( قوله ) : ولا قسامة في جرح ، ولا عبد ، ولا بين أهل الكتاب ، ولا

في قتل بين الصفين ، أو وجد في محله قوم

ش/ قال الشيخ خليل : ومن أقام شاهدا على جرح ، أو قتل كافر ، أو عبد ، أو جنين حلف واحدة<sup>1</sup> ، وأخذ الدية ، وإن نكل برئ الجارح<sup>2</sup> إن حلف ، وإلا<sup>3</sup> حبس ، وأما من وجد بين الصفين فاختلف<sup>4</sup> فيه هل دمه هدر أم لا ؟ وأما من وجد في دار قوم فلا يلزمهم<sup>5</sup> .

457- ( قوله ) : وقتل الغيلة لا عفو فيه

ش/ قتل الغيلة هو أن يئدعه ، فيذهب به إلى موضع ، فإذا صار إليه<sup>6</sup> قتله ، فهذا لا عفو فيه قاله الفاكهاني ، قال : ونقل بعض أصحابنا ، وأظنه البوني<sup>7</sup> أنه يشترط أن يكون القتل على مال . قال<sup>8</sup> : وأما للثائرة<sup>9</sup> بينهما وهي العداوة<sup>10</sup> فيجوز فيه العفو .

قال ابن ناجي : ما ظنه عن البوني نقل مثله الباجي عن العتبية ، والموازية انتهى<sup>11</sup> . قلت : وبذلك حزم القاضي عياض في التنبيهات<sup>12</sup> ، وهو الظاهر .

1 - أ- ساقطة

2 - أ- ب- الجارح

3 - أ- ولا

4 - أ- فما اختلف

5 - المواق 275,6-276

6 - أ- به

7 - لعله مروان بن محمد البوني المالكي فقيه حافظ له شرح على الموطأ توفي سنة 440 هـ ، معجم المؤلفين 12, 221

8 - ب- ساقطة

9 - أ- الثائرة

10 - أ- العداوة

11 - ابن ناجي 229,2

12 - التنبيهات لوجه 199

ملتزم الرسالة يتحصل على أربعة أشياء

علم حاصل ومال واصل

وجه فاضل وصلاح كامل

نزهة

والثالث : نفي توهم من يتوهم أنه يكفي في الخلفة أن تكون حملت في وقت ما ، وأنه لا يشترط حملها وقت<sup>1</sup> دفعها في الدية .  
والرابع : أنه يشترط في نفس<sup>2</sup> الأمر أن تكون حاملا ، ولا يكفي قول<sup>3</sup> أهل الخيرة أنها حامل إذا تبين<sup>4</sup> أنه لم يكون في بطنها ولد .  
والخامس<sup>5</sup> : أن الخلفة تطلق أيضا على التي ولدت ، وولدها يتبعها ، انتهى من تهذيب الأسماء واللغات .

460- ( قوله ) : وكذلك دية الكتابين<sup>6</sup>

ش/ أي على النصف من دية الحر المسلم .

461- ( قوله ) : وفي المنقلة<sup>7</sup> عشر ، ونصف عشر

ش/ قال الفاكهاني : المنقلة<sup>8</sup> بكسر القاف المشددة قاله الجوهري<sup>9</sup> انتهى .

462- ( قوله ) : وأما المأمومة والجائفة<sup>10</sup> عمدا فقال مالك : ذاك على

العاقلة ، وقال أيضا : إن ذلك في ماله إلا أن يكون عديما فتحمله العاقلة

ش/ الأول<sup>11</sup> هو القول الذي رجع إليه مالك ، وعليه اقتصر الشيخ خليل .

1 - ا- حين

2 - ا- تفسر

3 - ا- ساقطة

4 - ب- تبينا

5 - ب- الخامس

6 - معطوفة على جملة " ودية المرأة على النصف من دية الرجل "

7 - هي ما طار فراشها من العظم ولم يصل إلى الدماغ وما وصل إليه فهي المأمومة ، ابن ناجي 237,2 - 238

8 - ا- في المنقلة

9 - قال في الصحاح : والمنقلة - بكسر القاف - الشجة التي تنقل العظم أي تكسره حتى يخرج منها فراش العظم ، مادة نقل

10 - قال ابن عرفة : كل المذهب على أن في المأمومة ثلث الدية والجائفة مثلها المواي 259,6

11 - ب- والأول

463- ( قوله ) : وكذلك ما بلغ ثلث الدية<sup>1</sup>  
ش/ أي من الجرح التي ليس لها عقل مسمى .

464- ( قوله ) : وتعاقل المرأة الرجل إلى ثلث دية الرجل فإذا بلغت رجعت  
إلى عقلها

ش/ يعني أن المرأة من أهل كل دين تساوى الرجل من أهل دينها في دية جراحة  
إلى أن تبلغ إلى ثلث دية الرجل ، فإذا بلغت أي بلغت ثلث الدية وكان حقه أن  
يقول بلغته لأن الثلث مذكور ، ولكنه أنث ضميره لإضافته إلى المؤنث وهو<sup>2</sup> الدية  
رجعت إلى عقلها أي<sup>3</sup> ديتها ، فتؤخذ دية جراحها بحسب ديتها<sup>4</sup> .

465- ( قوله ) : والنفر يقتلون رجلا فإنهم يقتلون به  
ش/ فإذا قتل بعض أعوان الامام رجلا ظلما بأمر الإمام فاتفق المذهب على  
قتلها معا قاله ابن ناجي في شرح المدونة .

466- ( قوله ) : ولا قصاص بين حر وعبد<sup>5</sup> في جرح ، ولا بين مسلم وكافر

<sup>1</sup> - العبارة " وكذلك ما بلغ ثلث الدية مما لا يفاد منه لأنه متلف " ففي الخلاف المذكور قال الشاذلي : في كلامه نظر لأنه ليس في  
الجراح ما يكون عقله مقدرا بالثلث إلا المأمومة والجانفة قاله ابن عمر فعلى هذا يكون في كلامه تكرار ، كفاية الطالب 245,2

<sup>2</sup> - ب- وهي

<sup>3</sup> - ا- إلى

<sup>4</sup> - قال ريعة لابن المسيب : كم في أصبع من أصابع المرأة؟ قال عشرة من الإبل ، قال كم في أصبعين ؟ قال عشرون ، قال : كم في  
ثلاث ؟ قال ثلاثون ، قال كم في أربعة ؟ قال : عشرون ، قال حين عظم جرحها واشتدت بليتها قل عقلها ، زروق 240,2

<sup>5</sup> - ب- عبد وحر



ش/ فلا يقتص من العبد للحر ، ولا من الكافر للمسلم ، ولو كان الجرح عمدا<sup>1</sup> ، فإن كان فيه دية مقررة وجبت ، وإن لم تكن<sup>2</sup> له<sup>3</sup> دية مقررة فإن برء على شين ففيه حكومة وإلا فلا شيء عليه .

467- ( قوله ) : والسائق ، والقائد ، والراكب ضامنون لما أوطأت<sup>4</sup> الدابة ش/ السائق هو الذي يتبعها من ورائها ، والقائد هو الذي يقودها من أمامها ، فإن اجتمع سائق ، وقائد فهما شريكان ، وكذلك إن اجتمع الثلاثة ، ولا شيء على الراكب إن لم يكن بسببه شيء .

468- ( قوله ) : والدية موروثة على الفرائض ش/ سواء كانت دية عمد ، أو خطأ ، قال في المدونة : وإذا قامت بينة بالقتل عمدا ، وللمقتول بنون ، وبنات فعفوا البنين جائز على البنات ، ولا أمر لهن مع البنين في عفو ، ولا قيام ، فإن عفوا على الدية دخل فيها النساء ، وكانت على فرائض الله وقضى منها دينه وإن عفا واحد من البنين سقطت حصته من الدية ، وكانت بقيتها بين من بقى على الفرائض ، وتدخل في ذلك الزوجة ، وغيرها ، وكذلك في هذا<sup>5</sup> إذا<sup>6</sup> وجب الدم بقسامة ، ولو أنه عفا على الدية كانت له ولسائر الورثة على الموارث وإذا عفا جميع البنين فلا شيء للنساء من الدية ، وإنما لهن إذا عفا بعض البنين انتهى<sup>7</sup> .

<sup>1</sup> - 1- عبدوا

<sup>2</sup> - 2- يمكن

<sup>3</sup> - 3- ساقطة

<sup>4</sup> - 4- اوطط ، والمراد صدمته ، كفاية الطالب 247,2

<sup>5</sup> - 5- قد

<sup>6</sup> - 6- ساقطة

<sup>7</sup> - 7- انظر المدونة 419,6

ملتزم الرسالة يتحصل على أربعة أشياء

علم حاصل ومال واصل

وجه فاضل وصلاح كامل

نزهة

أصحابه إن غابوا ، أو عدموا<sup>1</sup> إلا أن يحلله الطالبون ، أو يصالحوه<sup>2</sup> مما تطيب به نفوسهم هذا قول مالك ، وأصحابه ، وذهب بعض أصحابه أن لا يلزمه إلا ما أخذ وغير البالغ لا يلزمه<sup>3</sup> في القولين إلا<sup>4</sup> ما أخذه انتهى .

471- ( قوله ) : وتقتل الجماعة بالواحد في الحاربة ، والغيلة ، وإن ولي القتل بعضهم

ش/ فرع :-

أفتى ابن رشد في الذي يمسك الرجل للرجل ، ويقول له اقتل ، واضرب فيضربه الآخر حتى يموت أن ولاته يقسمون عليهما ، ويقتلونهما انتهى من المسائل الملقطة .

472- ( قوله ) : ولا يحدوا واطى أمة ولده

ش/ قال أبو الحسن في كتاب القذف : وانظر هل يعاقب الأب ؟ فقال في كتاب أمهات الأولاد من كتاب ابن يونس في باب الاستلحاق : يعاقب الأب إن لم يعذر بالجهالة انتهى ، ولفظ ابن يونس الذي أشار إليه وعليه الأدب إن لم يعذر بجهل ذكره في مسئلة من استلحق أمة ولده فانظره .

473- ( قوله ) : ويقيم الرجل على عبده وأمه حد الزنا

<sup>1</sup> - ١ - عدموا

<sup>2</sup> - ٢ - يصالحوا

<sup>3</sup> - ٣ - ب- يلزم

<sup>4</sup> - ٤ - ١- ساقطة

ش/ قال في كتاب العيوب من المدونة :ومن ابتاع أمة فألفاها قد زنت عند البائع فليس يجب على المبتاع أن يحدها إلا أنه عيب في الوحش ، والعليسة ، وفي العبد أيضا عيب ، انتهى<sup>1</sup> .

474- ( قوله ) :- ومن عمل عمل قوم لوط بذكر<sup>2</sup>  
ش/ قال ابن يونس : سئل مالك عن الفحل إذا خبث<sup>3</sup> هل يترى عليه ذكر مثله ليكسره ؟ قال : لا أعلمه حراما ، وما هو بأمر حسن انتهى نقله ابن فرحون في جامع الألفاظ

475- ( قوله ) : وكذلك من قذف جماعة<sup>4</sup>  
ش/ مسألة من قذف رجلا فحد له ، فلما ضرب أسواط قذف آخر أو قذف<sup>5</sup> الذي حد<sup>6</sup> له ابتداء الحد عليه .  
مسألة :- ومن عفا عن قاذفه على أنه متى شاء قام بحقه ، وكتب بذلك كتابا فذلك له متى قام فإن مات كان لورثته القيام بذلك ، انتهى من معين الحكام<sup>7</sup> .

476- ( قوله ) : ثم إن سرق جلد وسجن<sup>8</sup>

<sup>1</sup> - المدونة 324,4

<sup>2</sup> - بقية العبارة " بالغ أطاعه رجما أحصا أو لم يحصا "

<sup>3</sup> - 1- خبث

<sup>4</sup> - العبارة " ومن كرر شرب الخمر أو الزنا فحد واحد في ذلك كله وكذلك من قذف جماعة "

<sup>5</sup> - 1- وقذف

<sup>6</sup> - 1- حوله

<sup>7</sup> - معين الحكام 883,2

<sup>8</sup> - العبارة " ويقطع في ذلك يد الرجل والمرأة والعبد ثم إن سرق قطعت رجله من خلاف ثم إن سرق فيده ثم إن سرق فرجله ، ثم إن سرق جلد وسجن

ش/ قال الجزولي : لم يبين حد الضرب ، والسجن وذلك باجتهاد الامام لا حد في السجن ولا في الضرب وقال أبو مصعب<sup>1</sup> : يقتل انتهى .

#### 477- ( قوله ) :- ولا يقطع المختلس

ش/ هذا تكرار مع قوله ولا قطع في الخلصة ، {وكررهما لمناسبة المسئلة التي قبلها<sup>2</sup>}<sup>3</sup> ، لأنهما لا قطع فيهما .

#### 478- ( قوله ) : وإقرار العبد فيما يلزمه في بدنه من حد ، أو قطع يلزمه وما كان في رقبته فلا إقرار له فيه<sup>4</sup>

ش/ قال في الجلاب : وإذا أقر العبد بالقتل أو القذف<sup>5</sup> أو الزنا أو شرب الخمر أو غير ذلك مما يوجب العقوبة عليه في جسده لزمه ما أقر<sup>6</sup> به ، وإن أنكر ذلك سيده وإن أقر بغصب ، أو جنابة ، أو غير ذلك مما يكون غرما في رقبته ، أو دينا في ذمته لم يقبل في ذلك قوله إلا أن يصدقه سيده<sup>7</sup> عليه<sup>8</sup> انتهى من شرح الشيخ داود .

#### 478- ( قوله ) : ولا قطع في ثمر معلق

<sup>1</sup> - أبو مصعب أحمد بن أبي بكر روى عن مالك الموطأ وعنه البخاري توفي سنة 242 هـ - الديباج 140,1-141

<sup>2</sup> - وهي " ومن سرق من بيت أذن له في دخوله لم يقطع "

<sup>3</sup> - ما بينهما ساقط من أ

<sup>4</sup> - أ - ساقطة

<sup>5</sup> - أ - القذف

<sup>6</sup> - ب - قر

<sup>7</sup> - أ - ساقطة

<sup>8</sup> - الفرع 231,2

ش/ أي<sup>1</sup> في شجرة ، لا أنه علقه آدمي ، وأما<sup>2</sup> إذا علقه آدمي في حرز فإنه يقطع ، وهذا<sup>3</sup> إذا كانت النخلة في غير غلق ، قال الجزولي : وأما إذا كانت في حرز فيقطع ، وهو المشهور ، وقيل لا يقطع انتهى . وقال الشيخ خليل فيما لا قطع فيه أو تمر معلق إلا بغلق<sup>4</sup> فقولان<sup>5</sup> انتهى<sup>6</sup> .

#### 480- ( قوله ) : ولا<sup>7</sup> في الجمار في النخل

ش/ في الحديث " لا قطع في كثر ولا تمر "<sup>8</sup> قال النووي في تهذيب الأسماء الكثر بفتح الكاف ، والثاء كذا ضبطه الجمهور من أهل<sup>9</sup> الفقه ، والحديث ، واللغة ، قال ابن أبي<sup>10</sup> زيد : هو بإسكان الثاء وهو جمار النخل انتهى .

#### 481- ( قوله ) : ومن الأندر<sup>11</sup>

ش/ بفتح الدال المهملة هكذا<sup>12</sup> ضبطه في ضياء الحلم<sup>13</sup> ، ولم أقف<sup>14</sup> على غيره وهو<sup>15</sup> الجرين .

1 - ب- ساقطة

2 - ب- أما

3 - ب- هذا

4 - ب- أن يعلق

5 - ب- قولان

6 - المواق على خليل 310,6

7 - ا- ساقطة

8 - الترمذي ( العارضة ) 230-229,6

9 - ب- ساقطة

10 - ا- ساقطة

11 - العبارة " ولا قطع في تمر معلق ولا في الجمار في النخل ولا في الغنم الراعية حتى تسرق من مرايحها وكذلك الثمر من الأندر "

12 - ا- كذا

13 - ا- الخلوم

14 - ا- ساقطة

15 - ا- ساقطة

482- ( قوله ) : ومن سرق من الكم قطع

ش/ يعنى كم القميص لأن اكتساب الناس ، ودراهمهم<sup>1</sup> في أكمامهم .

483- ( قوله ) : ومن سرق من الهري أو<sup>2</sup> بيت المال ، أو<sup>3</sup> المغنم فليقطع

ش/ قال الشيخ زروق : الهري موضع حرز زرع<sup>4</sup> الزكاة ، ونحوها من مال المسلمين على يد السلطان انتهى<sup>5</sup> . قال الفاكهاني : والهري كأنه موضع يختص بالطعام انتهى . وقال الجزولي : هو بيت كبير<sup>6</sup> يجعله الامام لطعامه ، والدليل على ذلك كونه قرنه ببيت المال أنهى .



---

<sup>1</sup> - ا - ساقطة

<sup>2</sup> - ب - ساقطة

<sup>3</sup> - ب - ساقطة

<sup>4</sup> - ب - ساقطة

<sup>5</sup> - زروق 272,2

<sup>6</sup> - بيت من يجعله

## باب في الأقضية والشهادات



484- ( قوله ) : ولا يمين حتى تثبت الخلطة ، او الظنة

ش/ قال ابن ناجي : مراده<sup>1</sup> بالظنة التهم التي تقوم مقام الخلطة كالدعاوى على الصنّاع حسب ما نص عليه يحيى بن عمر ، وكذلك دعوى الغريب أنه وضع ودیعة عند من يكون لها أهلا في الديانة ، وكذلك الرجل يقول عند موته إن<sup>2</sup> لي عند فلان دینا<sup>3</sup> ، هذا معنى ما أراد الشيخ بالظنة<sup>4</sup> ، وقول المغربي<sup>5</sup> قتلوا أرادوا بالخلطة المعاملات ، وبالظنة الغصب ، والتعدي بعيد ، قال شيخنا أبو مهدي<sup>6</sup> : بل هو الأقرب<sup>7</sup> ، لأنه ظاهر المدونة<sup>8</sup> انتهى .

485- ( قوله ) : كذلك قضی<sup>9</sup> حكام أهل المدينة

ش/ أتى به دليلا على أنه لا تتوجه اليمين إلا بعد ثبوت الخلطة ، أو الظنة<sup>10</sup> ، فإن ذلك ليس في نص الحديث ، وإنما قاله علماء المدينة ، لما في ذلك من المصلحة ، وقال بعضهم : إن هذا عام انظر الجزولي .

1 - ا- ساقطة

2 - ب- ساقطة

3 - ب- ساقطة

4 - ب- الظنة

5 - لعله محمد القماش المغربي أحد تلاميذ البرزلي ، نيل الابتهاج 546

6 - عيسى بن أحمد الغريبي أخذ عنه ابن ناجي توفي سنة 816 هـ نيل الابتهاج 297

7 - ا- أقرب

8 - ابن ناجي 275,2

9 - ب- ساقطة

10 - ب- ساقطة



486- ( قوله ) : وإذا نكل المدعى عليه لم يقضى للطالب حتى يحلف فيما يدعى فيه معرفة

ش/ قال ابن ناجي : قال شيخنا أبو مهدي : قصد بقوله معرفة أن القاضي لا يقلب يمين التهمة ، وفيها<sup>1</sup> قال ابن رشد في أجوبته : اختلف في يمين التهمة ، وفي انقلابها ، والأظهر أنها لا تجب ، والأظهر أيضا<sup>2</sup> إذا توجهت لا ترجع لأنه لا يكلف أن يحلف على ما لا يعرف انتهى<sup>3</sup> .

487- ( قوله ) : وإذا وجد الطالب بينة بعد يمين المطلوب لم يكن علم بها قضي له بها

ش/ قال البرزلي : مسألة قال في الطرز : ولو<sup>4</sup> انعقد بين شخصين أنه لم يكن بينهما دعوة ، ولا يمين ، ولا علقه بوجه من الوجوه كلها قديما ، وحديثا ، ثم قام بحق على صاحبه قبل التاريخ المشهود عليه فيه<sup>5</sup> ، وثبت بينة أنه يأخذه منه ، ولا يضره الاشهاد المذكور ، ويقضى أنهما لم يقصد إلى إسقاط<sup>6</sup> البينة<sup>7</sup> { الحاضرة ، والغائبة ، في السر والإعلان ومن أقام منهما بينة فهي زور ، ولا عمل عليها }<sup>8</sup> { قاله ابن عتاب<sup>9</sup> }<sup>10</sup> ، وقال البرزلي : ومنه مسألة من عمم

1 - أي المسئلة

2 - ب- ساقطة

3 - انظر ابن ناجي 276,2

4 - ا- لو

5 - ب- ساقطة

6 - ا- إسقاطه

7 - ا- البينة

8 - ما بينهما ساقط من ا

9 - لعنه محمد ابو عبد الله بن عتاب القرطبي تفقه بابن الفخار وابن بشر توفي سنة 462 هـ ، الديباج 241,2-242

10 - ما بينهما ساقط من ب

المباراة بعد عقد الخلع رجع بجميع الدعاوى من خلع ، وغيره ، وهو فتوى ابن رشد ويرجع إلى أحكام الخلع خاصة ، وبه قال ابن الحاج<sup>1</sup> انتهى .

488- ( قوله ) : وقد قيل يقضى<sup>2</sup> بذلك<sup>3</sup> في الجراح وهو قول سحنون ش/ كذا في بعض النسخ ، وهو ما ذكره المصنف<sup>4</sup> هو قول مالك وابن القاسم في كتاب الديات<sup>5</sup> وعليه اقتصر الشيخ خليل<sup>6</sup> وهي من المسائل التي قال فيها بالاستحسان<sup>7</sup> .

489- ( قوله ) : ولا تجوز شهادة خصم ، ولا ظنين ش/ هو حديث رواه أبو داود في المراسيل<sup>8</sup> ، ورواه مالك في الموطأ<sup>9</sup> موقوفا<sup>10</sup> على عمر ، والظنين المتهم<sup>11</sup> ، وللتهمة وجوه كشهادته بعق عبد<sup>12</sup> يتهم في ولائه ، وكشهادة<sup>13</sup> رب الدين للمديان المعسر بمال ، ومن ذلك شهادة القريب كالأب ، والابن ، والله أعلم .

1 - قال البرزلي بعده : ويجري على العام إذا ورد على سبب هل يقتصر على سببه أو بعدم مختصر نوازل البرزلي لائحة 77

2 - 1- يقتصر

3 - أي بالشاهد واليمين

4 - 1- المصنف

5 - انظر المدونة 416,6-417

6 - المواقي 181,6

7 - قيل لابن القاسم لم أحاز مالك شهادة رجل واحد في جراحات العمد مع يمين الطالب وليس الجراحات عمدا بمال ، وقد قال مالك لا تجوز شهادة الرجل الواحد مع يمين الطالب إلا في الأموال لا تجوز في فرية وقد قال مالك في الدم إذا كان ولي الدم واحد وأقام شاهدا واحدا لم يكن له أن يقسم مع شاهده ، قلت : فلم قال مالك ذلك في جراحات العمد ، وما حجته في ذلك ؟ فقال كلمته في ذلك فقال إنه لأمر ما سمعت فيه شيئا من أحد ممن مضى وإنما هو شيء استحسانه ، المدونة 416,6-417

8 - عون المعبود 10,8-10

9 - المنتقى 40,6

10 - ب- مرفوعا

11 - ب- ساقطة

12 - 1- ساقطة

13 - 1- كشف

490- ( قوله ) : وإذا تاب الحدود في الزنا قبلت شهادته إلا في الزنا ش/ وكذلك كل من حد في شيء فلا تقبل شهادته فيه على المشهود ولو تاب .

491- ( قوله ) : أو مظهر لكبيرة ش/ قال ابن ناجي واشترط الشيخ في الكبيرة الإظهار لا مفهوم<sup>1</sup> له بل إنه<sup>2</sup> إذا شهد عليه أنه فعل حراما كبيرة مستترا<sup>3</sup> فإنه يقدح في شهادته انتهى<sup>4</sup> .

492- ( قوله ) : وتقبل شهادة الصبيان في الجراح قبل أن يتفرقوا<sup>5</sup> أو<sup>6</sup> يدخل بينهم كبير

ش/ يريد إذا كان الشاهد محكوما بإسلامه حرا على المعروف ذكرا على المشهور مميزا متعدد ليس بعدو ، ولا قريب ، ولا اختلاف بينهم .

493- ( قوله ) : إن اعترف أنه شهد بزور<sup>7</sup> ش/ وكذلك<sup>8</sup> إذا<sup>9</sup> قال غلطت على المشهور ، وقال عبد الملك لا غرم عليه .

<sup>1</sup> - العبارة ولا تجوز شهادة محرب في كذب أو مظهر لكبيرة

<sup>2</sup> - أ- ساقطة

<sup>3</sup> - ب- مسترة

<sup>4</sup> - ابن ناجي 285,2

<sup>5</sup> - ب- يفرقوا

<sup>6</sup> - ب- ساقطة

<sup>7</sup> - العبارة " وإذا رجع الشاهد بعد الحكم أغرم ما أتلف بشهادته إن اعترف أنه شهد بزور "

<sup>8</sup> - أ- وكذا

<sup>9</sup> - ب- إن

494- ( قوله ) : ومن قال رددت عليك<sup>1</sup> ما وكلتني عليه ، أو على بيعه أو دفعت إليك ثمنه ، أو وديعتك ، أو قراضك فالقول قوله  
ش/ قال ابن ناجي : الذي عزاه بعض شيوخنا للفظ المدونة يصدق ، ومثله  
اختصرها البراذعي<sup>2</sup> ، والذي تلقيناه من جميع شيوخنا أنه إذا قال في الكتاب  
يصدق<sup>3</sup> فإنه لا يحلف بخلاف إذا قال القول قوله فإنه لا بد من اليمين انتهى<sup>4</sup> .

495- ( قوله ) : إذا وهي السفلى وهدم حتى يصلح<sup>5</sup>  
ش/ وهي أي ضعف وقوله هدم قال بعض الشيوخ معناه قارب الهدم ، وقال ابن  
ناجي : وهو الأقرب ، وقال ابن الفاكهاني : يحتمل أن يكون على بابه ، وهو  
ظاهر الكتاب<sup>6</sup> .

496- ( قوله ) : ولا ضرر، ولا ضرار  
ش/ هذا حديث رواه مالك<sup>7</sup> ، وغيره ، واحتج به مالك في المدونة في النكاح<sup>8</sup>  
، والقسمة ، قال القلشاني<sup>9</sup> : قيل معناه لا تضره ولا يضره ، وقيل هما على  
التأكيد قاله ابن حبيب وقيل معناه لا يلزمه الصبر على الضرر، ولا يجوز له  
إضرار غيره ، وقيل الضرر مالك فيه منفعة ، وعلى جارك فيه مضرة ، والضرار

<sup>1</sup> - ب- إليك

<sup>2</sup> - خلف بن أبي القاسم المعروف بالبراذعي له التهذيب في اختصار المدونة ، الديباج 1، 349

<sup>3</sup> - أ- مصدق

<sup>4</sup> - ابن ناجي 2، 291

<sup>5</sup> - العبارة " وإصلاح السفلى على صاحب السفلى والخشب للسقف عليه وتعليق الغرف عليه إذا وهي السفلى وهدم "

<sup>6</sup> - نفس المرجع السابق 2، 299

<sup>7</sup> - المنتقى 6، 40

<sup>8</sup> - المدونة 2، 162

<sup>9</sup> - أحمد بن محمد القلشاني شارح الرسالة والمدونة توفي سنة 863 هـ ، نيل الابتهاج 16-117، الشجرة 258

ما ليس لك فيه منفعة ، وعلى جارك فيه مضرة ، وقيل الضرر من أحد الجلنبيين ،  
والضرار منهما أي<sup>1</sup> أن يضر كل واحد منهما الآخر لأنه بمعنى المفاعلة ،  
انتهى. وقال<sup>2</sup> الباجي { في المنتقى }<sup>3</sup> في ترجمة { القضا بالمرافق }<sup>4</sup> : الضرار  
{ إدخال الضرر على }<sup>5</sup> الجار دون منفعة إن جر<sup>6</sup> ذلك الضرر<sup>7</sup> انتهى<sup>8</sup> .

#### 497- ( قوله ) : من فتح كوة قريبة يكشف جاره منها<sup>9</sup>

ش/ قوله كوة قريبة احترز به من البعيدة المرتفعة قرب السقف بحيث لا يطلع  
منها إلا بكلفة ومؤنة والله تعالى<sup>10</sup> أعلم.

#### 498- ( قوله ) : أو فتح باب قبالة بابه

ش/ هذا إن كانت السكة غير نافذة ، وأما إن كانت نافذة فله أن يفتح بابا  
قبالة بابه عند ابن القاسم ، وهو مذهب المدونة كما صرح به في كتاب  
القسمة<sup>11</sup> وعليه مشى الشيخ خليل .

#### 499- ( قوله ) : ويقضى بالحائط لمن إليه القمط والعقود

1 - ب- ساقطة

2 - ب- قال

3 - ما بينهما ساقط من ب

4 - ما بينهما بياض في ب

5 - ما بينهما بياض في ب

6 - كذا-ب

7 - ب- الظاهر

8 - عبارة المنتقى : قال الحشني : الضرر هو مالك فيه منفعة وعلى جارك فيه مضرة والضرار ما ليس له فيه منفعة وعلى جارك فيه

مضرة " 40,6

9 - العبارة " فلا يفعل ما يضر بجاره من فتح كوة قريب "

10 - ا- ساقطة

11 - المدونة 531,5

قوله سنة عند سج . وكنت ما يتد به حي في عهد . وقـر غيره :  
 نقمط معاهد الحيطان ، { والنقـد عبارة عن تداخل الأركان انتهى ، وقال  
 الجزولي : قيل هما مترادفان على معنى واحد ، وهو تناكح الحيطان }<sup>2</sup> يعني  
 تداخل الآجر بعضه في<sup>3</sup> بعض وقيل القمط التمليس ، وفي أخرى ما يشد به  
 الحائط<sup>4</sup> ، والعقود معاهد الحيطان ، وقيل القمط البروج غير النافذة وكذلك إذا<sup>5</sup>  
 كانت نافذة إلا أنها من أحد الجهات أوسع ، لأنها إنما تكون واسعة من  
 جهة المالك ، انتهى { ويعنى بالبروج الطاقات }<sup>6</sup> .

#### تنبيه :-

وإنما يكون الحكم بالقمط ، والعقود عند عدم البينة ، وهل يقضي بذلك  
 بلا<sup>7</sup> يمين ، وهو ظاهر كلام المصنف ، أولا بد من اليمين بناء على أن شاهد  
 العرف<sup>8</sup> يقوم مقام شاهد ، أو شاهدين قاله القلساني ، وغيره .

#### 500- ( قوله ) : والضامن غارم

ش/ هو معنى قوله صلى الله تعالى<sup>9</sup> عليه وسلم " الزعيم غارم " <sup>10</sup> رواه أحمد  
 وأصحاب السنن إلا النسائي .

1 - انظر مادة قمط

2 - ما بينهما ساقط من ب

3 - ا- ببعض

4 - ب- الحيط

5 - ب- إن

6 - ما بينهما ساقط

7 - ا- فلا

8 - ب- المرف

9 - ا- ساقط

<sup>10</sup> - مستد الامام أحمد 267,5 ، الترمذي ( المعارضة ) 21,6 ، ابن ماجة الألباني 51,2

501- ( قوله ) : ومن أحيّل بدين فرضي فلا رجوع له على الأول وإن أفلس هذا إلا أن يغره منه

ش/ بأن يعلم المحيل وحده بإفلاسه<sup>1</sup> ، فأما إن علم بذلك معا أو علم به المحال وحده فلا إشكال في عدم رجوعه وكذلك إذا لم يعلم كما يفهم من كلام الشيخ خليل في التوضيح<sup>2</sup> ومن كلام غيره ، وقال في مختصره : إلا أن يعلمه<sup>3</sup> المحيل بإفلاسه فقط .

502- ( قوله ) : من ربع وعقار<sup>4</sup>

ش/ الربع البناء ، والعقار غيره

503- ( قوله ) : وقسم القرعة لا يكون إلا في صنف واحد ، ولا يؤدي أحد الشركاء ثمنا

ش/ إلا في اليسير كما لو كانت قيمة إحدى الدارين مائة والأخرى تسعين ، وتقارعا على أن من صارت له التي بمائة يعطى<sup>5</sup> لصاحبه خمسا<sup>6</sup> لأن هذا مما<sup>7</sup> لا بد منه ، ولا يتفق غالبا تساوى القيمتين<sup>8</sup> قاله في التوضيح اللخمي<sup>9</sup> .

504- ( قوله ) : ويزوج إماءهم<sup>10</sup>

1 - ب- فليس

2 - التوضيح لوحة 170 من المجلد الذي يبدأ بالبيع

3 - أ- يعلم

4 - العبارة " وما انقسم بلا ضرر قسم من ربع وعقار "

5 - ب- يعطى

6 - ب- حصة

7 - أ- ما

8 - أ- القيمة

9 - التوضيح لوحة 247 من مجلد البيع

10 - العبارة " وللوصي أن يتجر بأموال اليتامى ويزود إماءهم "

ش/ أي على وجه النظر ، قال القلشاني : لسقوط نفقة الإيماء عن اليتامي<sup>1</sup> ،  
واختلف هل<sup>2</sup> له تزويج ذكور المماليك ؟ وفي المدونة الجواز وقيل لا يجوز ، لأنه  
يصير العبد مديانا بالصدّاق وأولاده<sup>3</sup> لغيره ، ويشغل<sup>4</sup> بالخدمة على الزوجة ،  
وبترك الأيتام وحمل بعض شراح<sup>5</sup> الرسالة على هذا القول انتهى بالمعنى وما ذكره  
عن المدونة هو في أوائل النكاح الأول من المدونة ونصها " وللولي أن ينكح إيماء  
اليتامي ، وعبيدهم<sup>6</sup> على وجه النظر " انتهى . وقال ابن الحاجب : والوصي  
يزوج رقيق الموصى عليه بالمصلحة ، وكذا قال ابن عرفة .

#### 505- ( قوله ) : ومن أوصى إلى غير مأمون فإنه يعزل

ش/ تصوره ظاهر

#### فائدة :-

قال القاضي شهاب الدين أحمد المزجر التميمي الشافعي<sup>7</sup> في كتابه<sup>8</sup>  
تقريب الفوائد : قال الشافعي { رضي الله تعالى عنه }<sup>9</sup> لا يقبل الوصية إلا  
طماع ، أو أحمق<sup>10</sup> انتهى ، والله تعالى<sup>11</sup> أعلم .

<sup>1</sup> - أ- بياض

<sup>2</sup> - ب- ساقطة

<sup>3</sup> - أ- الولد

<sup>4</sup> - أ- وتشغيل

<sup>5</sup> - أ- الشراح

<sup>6</sup> - أ- وغيرهم

<sup>7</sup> - لعله شهاب الدين أحمد بن عمر الشافعي الشهير بالمزجر له الباب في الفقه توفي سنة 930 هـ ، شذرات الذهب 8، 169

<sup>8</sup> - أ- كتاب

<sup>9</sup> - أ- ما بينهما ساقط

<sup>10</sup> - ب- أحمق

<sup>11</sup> - أ- ساقطة



## 506- ( قوله ) : ويبدأ بالكفن ثم الدين<sup>1</sup>

ش/ المازري : ولا يختلف<sup>2</sup> أن الورثة منهون عن البيع قبل الدين فإن فعلوا فللغرماء فسخه إذا<sup>3</sup> لم يقدر قضاء الدين<sup>4</sup> إلا بالفسخ وأما إن قضاه الورثة ، أو<sup>5</sup> اسقط الغرماء حقوقهم فالأشهر من المذهب أن البيع لا يفسخ ، لأن النهي عن البيع لحق المخلوقين ، وقد سقط ، ومقابل الأشهر رواه أشهب انتهى من التوضيح<sup>6</sup> من باب المفلس .

## 507- ( قوله ) : ومن حاز دارا على حاضر عشر سنين تنسب إليه وصاحبها حاضر عالم لا يدعي شيئا فلا قيام له .

ش/ وهذا في غير الحبس ، وأما الحبس فلا تسقط الدعوى فيه ولو طالت الحياة كما أفتى به ابن رشد في نوازل في المسئلة الخامسة من مسائل الحبس ، وفي المسئلة السادسة من مسائل الدعوى والخصومات ، وفي النوادر في كتاب الدعوى ، والبيانات في ترجمة الحياة<sup>7</sup> في عامر الأرض ، وبوارها<sup>8</sup> ، والطرق ، وذكر ابن رشد أنه لا يكلف الذي بيده الضيعات<sup>9</sup> إثبات من أين صارت إليه ، ولا يسئل عن شيء حتى يثبت القائم فيها ملك الراهن لها<sup>10</sup> ورهنه إياها ، وموته وأنه وارثه ، أو وارث وارثه في<sup>11</sup> علم من شهد بذلك بيينة يحوزها<sup>12</sup> ،

1 - بقية العبارة " ثم الوصية ، ثم الميراث "

2 - أ- تخليف

3 - ب- إن

4 - ب- خلاص الحق

5 - أ- وأسقط

6 - التوضيح لوحة 150 من مجلد البيع

7 - أ- الجبارة

8 - ب- أبوارها

9 - ب- الضبعة

10 - أ- له

11 - أ- به

12 - ب- محوزها

وتعينها وكذلك الحكم به<sup>1</sup> في قيامه بالحبس<sup>2</sup> سواء في مذهب مالك ، وجميع أصحابه المتقدمين والمتأخرين للاختلاف<sup>3</sup> بينهم في هذا الأصل انتهى .

508- ( قوله<sup>4</sup> ) : ويرد ما فضل إن فضل شيء<sup>5</sup>

ش/ قال في الصحاح : وما فضل منه شيء يفضل مثل دخل يدخل وفيه لغة أخرى فضل يفضل مثل حذر يحذر حكاه ابن السكيت<sup>6</sup> وفيه لغة ثالثة مركبة منهما فضل بالكسر يفضل بالضم وهو شاذ لا نظير له انتهى<sup>7</sup> .



---

<sup>1</sup> - ب- ساقطة

<sup>2</sup> - أ- فالحبس

<sup>3</sup> - أ- لا اختلاف

<sup>4</sup> - أ- ساقطة

<sup>5</sup> - العبارة " وإذا مات أجير الحج قبل أن يصل فله بحساب ماسار ، ويرد ما بقي وماهلك بيده فهو منه إلا أن يأخذ المال على أن ينفق على البلاغ فالضمان من الذين أجروه ويرد ما فضل إن فضل شيء"

<sup>6</sup> - يعقوب بن اسحاق ابن السكيت نحوي لغوي من كتبه المقصور والممدود توفي سنة 244 هـ ، معجم المؤلفين 13، 243

<sup>7</sup> - انظر مادة فضل

## ﴿ باب في الفرائض ﴾

509- ( قوله ) : وإن سفل<sup>1</sup>

ش/ قال ابن فرحون في شرح ابن الحاجب عند الكلام على المقدم من الأولياء : سفل بفتح الفاء والله أعلم . وقال الجزولي في الكبير : زعم بعضهم أنه لا يقال سفل بالضم ، وإنما يقال سفل بالفتح انتهى . وقال الزواوي<sup>2</sup> في شرح المختصر قال في المحكم ، وغيره يقال وإن سفل بضم الفاء وفتحها ، النووى : والفتح أشهر انتهى .

510- ( قوله ) : وميراث الأم من ابنها الثلث إن لم يترك ولدا ، أو ولد ابن

، أو اثنين من الأخوة ما كانوا فصاعدا

ش/ أي شقيقتين ، أو لأب ، أو لأم ، أو مختلفين محجوبين ، أو غير محجوبين أو أختين كذلك ، أو أخ وأخت كذلك<sup>3</sup> ، قال الشيخ خليل : وأخوان ، أو أختان مطلقا<sup>4</sup> انتهى .

### فائدة :-

{ قال في المنتقى }<sup>5</sup> : ولو أن رجلا بجوسيا تزوج ابنته فولد له منها

ولدان ، فأسلمت الأم ، والولدان ، ثم مات أحد الولدين ففي العتبية : للأم السدس ، لأن الميت ترك أمه ، وهي أخته ، وترك أخاه ، فتحجب الأم نفسها

<sup>1</sup> - العبارة " ولا يرث من الرجال إلا عشرة الابن وابن الابن وإن سفل

<sup>2</sup> - إبراهيم بن قائد الزواوي شارح مختصر خليل توفي سنة 857 هـ نيل الابتهاج 56-57

<sup>3</sup> - 1- ساقطة

<sup>4</sup> - عبارة خليل " وحجبها للسدس ولد وإن سفل وأخوان وأختان مطلقا " المواق 411,6

<sup>5</sup> - 1- ما بينهما ساقط

بنفسها من الثلث إلى السدس فكأنه ترك أما وأخا ، وأختا ، فحجبا الأم<sup>1</sup> عن الثلث<sup>2</sup> انتهى .

511- ( قوله ) : فيشاركون<sup>3</sup> كلهم الإخوة للأم في ثلثهم ، فيكون بينهم بالسواء ، وهي الفريضة التي تسمى المشتركة<sup>4</sup>  
ش/ قال الباجي في المنتقى : وعندي أن نفي التشريك أقيس ، وأظهر ، ولا تصح الشركة إلا بأربعة شروط : أن يكون فيها زوج ، واثنان من ولد الأم ، وأخ لأب وأم وتكون معهم أم أو جدة ، فإذا انخرم شرط من الأربعة لم تكن مشتركة انتهى<sup>5</sup> .

512- ( قوله ) : ولا ترث أم أب الأب مع ولدها أب الميت  
ش/ قال الجزولي : فيه إشكال من جهة<sup>6</sup> اللفظ ، وهو أن قوله أم أب الأب يقتضي أنها أم الجد ، وقوله مع ولدها أب الميت يقتضي أنها أم الأب ، وفيه إشكال من جهة المعنى ، لأن قوله مع ولدها يقتضي أنها<sup>7</sup> إذا لم يكن ترث ، وهي<sup>8</sup> عند مالك لا ترث أصلا انتهى بعضه بالمعنى من الكبير والله أعلم .

<sup>1</sup> - 1 - للأم

<sup>2</sup> - البيان والتحصيل 14، 279

<sup>3</sup> - ب- فيشاركون

<sup>4</sup> - العبارة " وإن كان أخ وأخت فأكثر شقائق أو لأب فلامال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين وإن كان مع الأخ ذو سهم بدء بأهل السهام وكان به ما بقي وكذلك يكون ما بقي للأخوة والأخوات للذكر مثل حظ الأنثيين فإن لم يبق شئ فلا شئ لهم إلا أن يكون في أهل السهام إحوة للأم قد ورثوا الثلث وقد بقي أخ شقيق أو إخوة ذكور أو ذكور وإناث شقائق معهم فيشاركون كلهم الاخرى للأم في ثلثهم فيكون بينهم بالسواء وهي الفريضة التي تسمى المشتركة

<sup>5</sup> - المنتقى 6، 231

<sup>6</sup> - ب- ساقطة

<sup>7</sup> - ب- أنه

<sup>8</sup> - ب- ساقطة

513- ( قوله ) : وكل من لا يرث بحال فلا يحجب وارثا

ش/ قال في باب القضاء من مال المفقود من كتاب طلاق السنة من المدونة ، ولا يتوارث بالشك من لا يعلم أولهما موتا بغرق ، أو هدم ، قال ابن ناجي : يقوم منها أنه لو مات ثلاثة أخوة بهدم ، ولا يدري من مات قبل صاحبه ، وتركوا أما وعاصبا فإنها ترث الثلث ، لأن كلا من الأخوة لا يرث أحياه ، ومن لا يرث لا يحجب ، ونص على الحكم بذلك الصيودي<sup>1</sup> انتهى .

514- ( قوله ) : ولا يرث من ذوي الأرحام إلا من له سهم في كتاب الله

ش/ وهم الإخوة ويزاد<sup>2</sup> لذلك<sup>3</sup> الجدة للأم فإن<sup>4</sup> لها سهما في السنة ، وإن لم ترد في الكتاب.



<sup>1</sup> - لعله عبد الله بن أبي بكر المغربي الصيودي فرضي له نهاية الرافض في الفرائض معجم المؤلفين 38,6-39

<sup>2</sup> - ب- ويراد

<sup>3</sup> - ب- ذلك ، ولعل أصل اللفظة كذلك

<sup>4</sup> - ب- كان

## باب جمل من الفرائض ( والسنن الواجبة والرغائب )<sup>1</sup>

515- ( قوله ) : وكذلك طلب العلم فريضة عامة يحملها من قام بها إلا ما

يلزم الرجل في خاصة نفسه

ش/ قال ابن ناجي : ظاهر كلامه<sup>2</sup> أنه لا يجب عليه تعليم العلم الزائد على فرض العين على من فيه قابليته<sup>3</sup> ، وهو خلاف قول سحنون إذا أوجه عليه ، والنفس إليه أميل ، وجعله شيخنا أبو مهدي المذهب قائلا : لا أعرف خلافه ، لأنه تلبس به فصار من الحاملين له ، لأن القابلية فيه ، ولا تعلم إلا بعد التلبس به<sup>4</sup> أنتهى .

516- ( قوله ) : والرباط في ثغور المسلمين<sup>5</sup>

ش/ الثغور جمع ثغر بفتح الثاء ، وسكون الغين ، وهو الطرف الملاصق<sup>6</sup> من بلاد المسلمين بلاد الكفار ، والمراد بسد الثغور الانفاق على الأعداء ، ونحوهم من المقيمين بها لحفظها انتهى من تهذيب الأسماء واللغات .

517- ( قوله ) : والصلاة في الجماعة أفضل من صلاة الفذ بسبع وعشرين

درجة

<sup>1</sup> - زيد لشمولية العنوان للموضوع

<sup>2</sup> - أ- ظاهر

<sup>3</sup> - ب- قابلية

<sup>4</sup> - انظر ابن ناجي 338,2-339 مع بعض الخطأ في النسخة المطبوعة

<sup>5</sup> - بقية العبارة " وسدها وحياطنها واجب يحمله من قام به

<sup>6</sup> - أ- الملاصق

ش/ قال الفاكهاني: قال بعض شيوخنا: وقع بحث في هذه<sup>1</sup> الدرجات هل هي بمعنى الصلوات؟ أو قال لا يلزم أن يكون لفظ الدرجة والجزء بمعنى الصلوات، والأول أظهر لأنه ورد مبينا في بعض الروايات انتهى.

518- ( قوله ) : وأهل المدينة يقولون إن الصلاة فيه<sup>2</sup> أفضل من الصلاة في

المسجد الحرام بدون الألف

ش/ فائدة<sup>3</sup>:-

نقل<sup>4</sup> في المدخل إن الموت في<sup>5</sup> المدينة أفضل من الموت في الجهاد في فصل<sup>6</sup> الولد لما تكلم على قوله ﷺ لما ان قال رجل بنس مضجع المؤمن إلى آخر الحديث<sup>7</sup> والله أعلم.

519- ( قوله ) : والتفيل بالركوع لأهل مكة أحب إلينا من الطواف

ش/ عن أنس رضي الله تعالى عنه<sup>8</sup> أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال "أبلغوا أهل مكة، والمجاورين أن يخلوا بين الحاج، وبين<sup>10</sup> الطواف،

<sup>1</sup> - 1- قوة

<sup>2</sup> - 2- في المسجد النبوي

<sup>3</sup> - 1- ساقطة

<sup>4</sup> - 1- قال

<sup>5</sup> - ب- بالمدينة

<sup>6</sup> - 1- فضل

<sup>7</sup> - عبارة المدخل كاملة: نقل الإمام زين الدين في نسخة من نسخة أبي جعفر في الكتب الصحاح وذكر في باب فضل المدينة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام ما هذا لفظه: عن يحيى بن سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان حالسا، وقمر يحفر بالمدينة فاطلع رجل في القبر فقال بنس مضجع المؤمن، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ييما قلت فقال الرجل إن لم أرد هذا إنما أردت القتل في سبيل الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا مثل القتل في سبيل الله ما على الأرض بقعة أحب إلي أن يكون قبري ها منها ثلاثا قال ابن الحاج إنه عليه الصلاة والسلام فضل الدفن فيها لنفسه الكريمة، ولغيره على القتل في سبيل الله على ما فيه من الفضائل،

والخصوصية العظمى، 37-36، 2

<sup>8</sup> - 1- ساقطة

<sup>9</sup> - 1- ساقطة

<sup>10</sup> - 1- ساقطة

والحجر الأسود ومقام إبراهيم ، والصف الأول من عشر بقين من ذي الحجة إلى يوم الصدر<sup>1</sup> " أخرجہ الدیلمی .

520- ( قوله ) : ومن<sup>2</sup> الفرائض عض البصر عن المحارم  
ش/ قال الشيخ يوسف بن عمر : فيدخل فيه { النظر في }<sup>3</sup> المحرمات من<sup>4</sup>  
النساء وكذلك النظر في الصورة الحسنة على جهة الالتذاذ مثل النظر في الأمر<sup>5</sup>  
من الذكور ، وكذلك النظر على جهة الاحتقار وكذلك<sup>6</sup> النظر إلى عورات  
الناس ، وكذلك<sup>7</sup> النظر إلى ما يكره المالك أن ينظر فيه من الكتب<sup>8</sup> ، أو غيره  
انتهى نقله بعضهم عن التاذلي .

521- ( قوله ) : ولا في النظر إلى المتجالة ، ولا في النظر إلى الشابة لعذر<sup>9</sup>  
ش/ قال في التلقين : والنظر إلى المتجالة جائز ، وإلى الشابة مكروه إلا لعذر من  
علاج ، أو شهادة على عينها ، أو عند<sup>10</sup> خطبة إذا اجتنب المواضيع المحضورة  
وأكل المرأة مع الوغد من عبيدها جائز انتهى . وقال القلشاني : وفي معنى المتجالة  
من لا يلتذ بها لقبح بها انتهى .

1 - لم نقف عليه

2 - أ- من

3 - ب- ما بينهما ساقط

4 - أ- في

5 - أ- الأصغار

6 - أ- كذلك

7 - أ- كذلك

8 - ب- الكتاب

9 - العبارة " وليس في النظرة الأولى بغر تعدد حرج ولا في النظر إلى المتجالة ولا في النظر إلى الشابة لعذر من شهادة عليه وشبهه

10 - أ- ساقطة



## 522- ( قوله ) : من شهادة عليها اوشبهه<sup>1</sup>

ش/ قال القلشاني : يعني كالطبيب ، إلا أن<sup>2</sup> من أبيح له النظر لا يجوز له قصد اللذة بنظره ولا ينظر الأمرد للذة ، ويجوز النظر إليه لغير اللذة قاله ابن شعبان وغيره انتهى .

وقال الفاكهاني ولا يجوز النظر إليها لتعليم القرآن ، ولا غيره من العلوم ، بخلاف الأمرد فإنه يجوز ذلك بلا خلاف أعلمه في مذهبنا لكن بشرط عدم التلذذ بالنظر إليه ، والشهوة له انتهى ، ثم قال بعض المتأخرين : ولا ينظر قامة المرأة ، ولا يشم رائحتها الطبية إذا خشي بقلبه فإن ذلك حرام انتهى .

وقال الشيخ زروق : ونص الشافعي على تحريم الخلوة مع الشاب الجميل وإن أمنت فتنته ، قال ابن<sup>3</sup> الفاكهاني : مقتضى المذهب أن ذلك لا يحرم إلا بما تضمنه ، فإن غلبت السلامة ولم يكن للقيح<sup>4</sup> مدخل فلا تحريم هذا معنى كلامه ، ومذهب الشافعي أمر بسد الذرائع وأقرب للإحتياط لا سيما<sup>5</sup> في هذا الزمان الذي أشيع<sup>6</sup> فيه البلاء ، واتسع فيه<sup>7</sup> الخرق على الراقع انتهى<sup>8</sup> .

ولم أقف على كلام ابن الفاكهاني في الخلوة بالأمرد ، وإنما رأيت في كلامه ما تقدم في النظر إليه ، والله تعالى<sup>9</sup> أعلم .

## 523- ( قوله ) : وقد أرخص في ذلك للخاطب

<sup>1</sup> - سبقت العبارة في الفقرة السابقة

<sup>2</sup> - 1- ساقطة

<sup>3</sup> - 1- ساقطة

<sup>4</sup> - ب- القبح

<sup>5</sup> - ب- يسمى

<sup>6</sup> - 1- اتسع

<sup>7</sup> - 1- ساقطة

<sup>8</sup> - زروق 343,2

<sup>9</sup> - 1- ساقطة

ش/ واختار ابن القطان<sup>1</sup> كون النظر إليها<sup>2</sup> مندوبا إليه<sup>3</sup> للأحاديث بالأمر به<sup>4</sup> وقيد<sup>5</sup> مطلق النظر إليها بعدم علم الخاطب عدم<sup>6</sup> الإجابة لتزويجه انتهى من ابن عرفة وهو المشهور .

524- ( قوله ) : ومن الفرائض صون اللسان عن الكذب والزور والفحشاء والغيبة والنميمة والباطل كله

ش/ الصون الحفظ والكذب الاخبار عن الشيء بغير ما هو عليه والزور أخص منه قاله<sup>7</sup> ابن ناجي وغيره وكأنه<sup>8</sup> مخصوص بما فيه حق للغير كشهادة الزور وقلل ابن الفاكهاني : مترادفان والفحشاء كل محرم قاله الشيخ يوسف بن عمر . والغيبة ذكر الرجل بما يكره<sup>9</sup> مما هو فيه<sup>10</sup> في غيبته . والنميمة وهي<sup>11</sup> نقل الكلام بين الناس على جهة الإفساد . والباطل جامع لكل ما هو محرم من شتم وبهت .

قال ابن الفاكهاني : والغيبة<sup>12</sup> والنميمة إنهما من الكبائر ، وقال القرطبي في شرح مسلم في<sup>13</sup> الغيبة : لاشك في<sup>14</sup> أنها محرمة ، وكبيرة من

<sup>1</sup> - علي بن محمد الحميدي يعرف بابن القطان كان ابصر الناس بصناعة الحديث توفي سنة 628 هـ ، نيل الانتهاج 317

<sup>2</sup> - أ- إليه

<sup>3</sup> - أ- ساقطة

<sup>4</sup> - قال صلى الله عليه وسلم " إذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع أن ينظر منها إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل "

<sup>5</sup> - أ- وفيه

<sup>6</sup> - ب- ساقطة

<sup>7</sup> - على حسب النسخ المطبوعة أن كلام ابن ناجي مقتصر على الجملة الأخيرة وهو أن الزور 344,2

<sup>8</sup> - ب- ولا

<sup>9</sup> - ب- ذكر الرجل ما يكره مما يكره

<sup>10</sup> - أ- ساقطة

<sup>11</sup> - ب- ساقطة

<sup>12</sup> - لعل العبارة عن الغيبة والنميمة

<sup>13</sup> - أ- ساقطة

<sup>14</sup> - أ- ساقطة

الكبائر بالكتاب والسنة أما الكتاب فقوله تعالى ﴿وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا﴾<sup>1</sup> وأما السنة فكثيرة من نصها ما أخرجه أبو داود عن أبي هريرة قال رسول الله ﷺ " إن من الكبائر استطالة المرء<sup>2</sup> في عرض رجل<sup>3</sup> مسلم<sup>4</sup> " <sup>5</sup> انتهى . وفي الإكمال : والاغتيا ب محرم وأصله<sup>6</sup> ذكر الانسان بما يسوءه<sup>7</sup> في غيبته ، والبهت في وجهه ، وكلاهما مذموم كان بحق أم بباطل إلا أن يكون لوجه شرعي ، أو<sup>8</sup> يقول له ذلك في وجهه على طريق الوعظ ، والنصيحة ، ويستحب فيمن كانت منه زلة التعريض دون التصريح ، انتهى .

وقال القرطبي المفسر : لا خلاف أن الغيبة من الكبائر انتهى<sup>9</sup> من تفسير سورة الحجرات .

وقال المقرئ في قواعده : قاعدة : في الحديث "إن الغيبة ذكر الرجل بما يكره<sup>10</sup>" ، واختلف في أصلها أهو الغيب أم الغيبة ؟ وعليهما لو ذكره بذلك وهو حاضر انتهى .

#### تنبيه :-

قال في كتاب الأيمان من المدونة : ومن حلف لرجل إن علم كذا ليعلمنه فعلماه جميعا لا يبر حتى يعلمه<sup>11</sup> ، قال ابن ناجي: حملها أبو عمران على ظاهرهـ

<sup>1</sup> - الحجرات 12

<sup>2</sup> - ب - رجل

<sup>3</sup> - أ - الرجل

<sup>4</sup> - أ - المسلم

<sup>5</sup> - عون المعبود 13, 223

<sup>6</sup> - أ - وأظنه

<sup>7</sup> - أ - يسوء

<sup>8</sup> - أ - أن

<sup>9</sup> - الجامع لأحكام القرآن 16, 337

<sup>10</sup> - عون المعبود 13, 220

<sup>11</sup> - المدونة 2, 139

وقال اللخمي : يريد إذا لم يعلم الخالف بعلم المحلوف عليه وأما إن علم بعلمه لم يبحث إلا على مراعاة الألفاظ . ويقوم منها على حمل أبي عمران أن الرجلين إذا كانا يعلمان غيبة الرجل فلا يذكرها ، ويحرم عليهما ذلك ، وفيها قولان باستحباب تركها ، وعدمها ، فظاهره ثالث بالتحريم على هذا ، وعلى حمل اللخمي يجوز ذلك ، به كان شيخنا يفتي ، ونص ابن رشد عليه فقال : الغيبة إنملا هي إعلام<sup>1</sup> من لم يكن علم بها<sup>2</sup> ، انتهى . وما ذكره عن ابن رشد هو كلامه في المقدمات ، ونقل هذه المسئلة القراني في الفروق<sup>3</sup> .

#### 525- ( قوله ) : من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه<sup>4</sup>

ش/ أي ما لا يلزمه ، وقال الشيخ يوسف بن عمر : ما لا يعنيه كل ما لا يعود عليه منفعته لدنياه<sup>5</sup> ، ولا لآخرته انتهى<sup>6</sup> .

#### 526- ( قوله ) : وأعراضهم إلا بحقها<sup>7</sup>

ش / قال ابن الأثير في النهاية : العرض<sup>8</sup> موضع المدح ، والذم من الإنسان سواء كان في نفسه ، أو في سلفه ، أو من يلزمه أمره ، وقيل هو جانبه<sup>9</sup> الذي يصونه من نفسه ، وحسبه ، ويحامي أن ينتقص ، ويثلب ، وقال ابن قتيبة<sup>10</sup> : عرض

<sup>1</sup> - أ- أعلم

<sup>2</sup> - المقدمات 456,3

<sup>3</sup> - قال في الفروق : إنه لا يسمى غيبة إلا إذا كان غالباً لقوله عليه السلام " أن تذكر في المرء ما يكره إن سمع " فقله إن سمع دل على ذلك أنه ليس بمحاضر ، الفرق 253

<sup>4</sup> نص حديث عن أبي هريرة صحيح سنن ابن ماجة ( الألباني ) 360,2

<sup>5</sup> - أ- لدنيه

<sup>6</sup> - ب- ساقطة

<sup>7</sup> - العبارة " وحرم الله سبحانه وتعالى دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم إلا بحقها "

<sup>8</sup> - أ- ساقطة

<sup>9</sup> - ب- دينه

<sup>10</sup> - لعله عبد الله بن قتيبة الدينوري له غريب القرآن وغريب الحديث توفي سنة 276 هـ - معجم المؤلفين 150,6

الرسول عليه السلام - ومما بين المسحوقين في شرح الفرائد : عرض الرسول صلى الله عليه وسلم نفسه ، وقيل حسبه ، وهذا الأخير هو اللائق بالحديث ، وإلا كان تكرارا من حيث المعنى .

## 527- ( قوله ) : وأمر بأكل الطيب وهو الحلال

ش/ وأما الطيب بمعنى المستلذ فقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام<sup>1</sup> في فتاويه : { إن كان }<sup>2</sup> ممن يتضرر مزاجه ، ويتغير دهنه بخشن الطعام فليأكل ما يصلح مزاجه وإن لم يكن كذلك كان أكل الخشن والإتيان<sup>3</sup> بما<sup>4</sup> بين الطيب والخشن أولى به .

## 528- ( قوله ) : وحرم الله سبحانه شرب الخمر قليلها وكثيرها

ش/ قال ابن<sup>5</sup> الفاكهاني في شرح عمدة الأحكام : وسمعت بعض شيوخنا يقول حتى لو أخذ منه برأس إبرة على لسانه لحد انتهى .

## 529- ( قوله ) : وينهى عن الانتباد في الدباء

ش/ هو بضم الدال المهملة ، وتشديد الموحدة ، والمد ويجوز القصر وهو القرع ، وقيل هو خاص بالمستدير منه واحده دبا ، أودبة ، قال الزمخشري<sup>6</sup> : لا ندري

<sup>1</sup> - عبد العزيز بن عبد السلام السلمي المعروف بابن عبد السلام ( عز الدين أبو محمد ) إمام مجتهد له الفوائد الكبرى في أصول الفقه

توفي سنة 660 هـ - معجم المؤلفين 249,5

<sup>2</sup> - ما بينهما ساقط من ا

<sup>3</sup> - الايتار

<sup>4</sup> - ا- بما

<sup>5</sup> - ا- ساقطة

<sup>6</sup> - محمود بن عمر الزمخشري مفسر محدث غوري له الكشف توفي سنة 538 هـ - معجم المؤلفين 186,12

همزته منقلبة عن واو ، أوياء انتهى من حاشية الموطأ<sup>1</sup> للشيخ جلال الدين في النكاح .

### 530- ( قوله ) : ومن الفرائض بر الوالدين

ش/ قال في الكافي : وبر الوالدين فرض لازم وهو أمر يسير على من يسره الله عليه<sup>2</sup> ، وبرهما<sup>3</sup> بخفض الجناح ، ولين الكلام ، وأن لا ينظر إليهما إلا بعين المحبة والإجلال ، ولا يعلو عليهما مقالا إلا أن يريد إسماعهما<sup>4</sup> ، ويسط أيديهما في نفقته ، ولا يستأثر عليهما في مطعمه ومشربه ولا يتقدم أحد أباه إذا مشى معه ولا يتقدمه بالقول في مجلسه فيما يعلم أنه أولى به منه ، ويتوقى سخطهما بجهده ويسعى في مسرتهم بمبلغ طاقته ، وإدخال الفرح عليهما من أعظم<sup>5</sup> أفعال<sup>6</sup> البر ، وعليه أن يسرع إجابتهما ، ولا يقل لهما إلا قولا كريما ، وحق عليهما أن يعيناه على برهما بلين جانبهما وإرفاقه بذات أيديهما فما وصل العباد إلى طاعة الله وأداء فرائضه إلا بعونه لهم على ذلك انتهى<sup>7</sup> .

قال في الإكمال : اختلف العلماء بين الأب والأم فقليل يجب أن يكون برهما سواء ، وتأول أن هذا اختيار مالك ، ومذهبه ، وروي عن الليث أن حق الأم أكد وأن لها الثلثين من البر وذكر المحاسبي أن تفضيل الأم على الأب في البر إجماع العلماء ، ولا خلاف أن الآباء والأمهات { في البر }<sup>8</sup> أكد حرمة في

1 - تنوير الحوالك 15,2

2 - ب- ساقطة

3 - أ- ساقطة

4 - ب- استماعهما

5 - أ- أفضال

6 - أ- أعمال

7 - الكافي 612-613

8 - أ- ما بينهما ساقط

البر ممن عداهما وتردد بعضهم في الأجداد { والاخوة لقوله " أدناك فأدناك " قلل الامام أبو بكر الطرطوشي : ولم أجد نصا للعلماء في الأجداد }<sup>1</sup> .

والذي عندي أنهم لا يبلغون مبلغ الآباء واستدل بسلب اسم الأبوة عنهم في الحقيقة وبقوله { أحدهما أو كلاهما }<sup>2</sup> ولو كان حكمهم حكم الآباء لقاله بلفظ الجمع ، وبقوله " أمك ، ثم أباك ، ثم أدناك ، فأدناك " وفي حديث آخر<sup>3</sup> " أهر أمك وأباك وأختك وأخاك ومولاك ثم أدناك فأدناك "<sup>4</sup> بفضل النبي صلى الله تعالى<sup>5</sup> عليه وسلم الجواب ورتب الأخوة بعد الآباء واحتج بقوله تعالى { كما رببناي }<sup>6</sup> والتربية لا تكون إلا للوالدين .

قال القاضي<sup>7</sup> والذي عندي خلاف ما ذهب إليه كله ، والمعروف من قول مالك ومن وافقه من أهل العلم من أصحابه ، وغيرهم لزوم بر الأجداد ، وتقديعهم ، وقربهم من بر الآباء وقد رأى مالك أنه لا يقتص من الجد في ابن ابنه إلا أن يفعل به ما لا يشك في قصده قتله كالأب سواء وكذلك قالوا في الجهاد بغير إذنهما لا يجوز كالآباء ، وكذلك اختلفوا في تغليظ الدية عليه في عمد قتله ، وفي قطعهم في السرقة من مال حفدائهم . أما الحديث الذي احتج به من قوله " أمك وأباك وأخاك " فهو حجة عليه ، لأنه لم يذكر الأجداد ، وقد ذكر الوالدين<sup>8</sup> فدل<sup>9</sup> على أنهم داخلون في عموم الآباء انتهى . وما ذكره من

<sup>1</sup> - ب- ما بينهما ساقط

<sup>2</sup> - الآية ( وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما ) الاسراء 23

<sup>3</sup> - ب- ساقطة

<sup>4</sup> - في الترمذي " أمك وعم أباك ثم الأقرب فالأقرب " المعارضة 92,8 وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيضا : وأبدأ بمن تعمل أمك وأباك وأختك وأخاك وأدناك فأدناك ، رواه الطبراني بإسناد حسن ، الترغيب والترهيب 62,3

<sup>5</sup> - أ- ساقطة

<sup>6</sup> - الآية ( وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا ) الاسراء 24

<sup>7</sup> - أي عياض

<sup>8</sup> - ب- الموالى

<sup>9</sup> - أ- يدل

عدم القصاص من الأجداد ظاهره<sup>1</sup> مطلقاً وهو<sup>2</sup> المشهور ، وكذلك في تغليظ الدية ، وفي عدم القطع في السرقة ، وأما عدم الجهاد إلا بإذنها فالذي ذكره ابن عرفة والشيخ خليل في توضيحه ومشى عليه في مختصره<sup>3</sup> أنه يجاهد بغير إذنها والله تعالى<sup>4</sup> أعلم .

{ وقال في الكافي : بر الوالدين فرض لازم ، وهو أمر يسير على من يسره الله له ، وبرهما بخفض الجناح }<sup>5</sup> .

## فرع :-

قال في مختصر الوقار : ولا يتقدم أحد أباه في مجلسه ولا في مشيه انتهى ، ومنه قال رجل لمجاهد<sup>6</sup> : إن أبي يدعوني عندما تقام<sup>7</sup> الصلاة ؟ قال : أطعمه انتهى . ومنه لا يفرق بين الرجل ، وولده في المجلس إذا كانا متلاصقين ، وكذلك الأخوان إلا أن يأذنا انتهى جميعه من جامعه .

## 531- ( قوله ) : وعلى المؤمن أن يستغفر لأبويه المؤمنين

ش/ قال الشيخ يوسف بن عمر : ظاهره بعد الموت ، وإن كان يستغفر لهما في حياتهما ، وبعد موتهما<sup>8</sup> ، وقد قال الله تعالى<sup>9</sup> " وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا

1 - أ- ظاهر

2 - ب- هو

3 - أ- المختصر

4 - أ- ساقطة

5 - ما بينهما ساقط من ب

6 - مجاهد بن جبر المكي أحد أعلام التابعين توفي سنة 103 هـ وهو ساجد ، غاية النهاية 2، 41-42

7 - أ- تقوم

8 - ب- مائهما

9 - أ- ساقطة



رَبَّيَانِي صَغِيرًا<sup>1</sup> وقوله المؤمنين ظاهره أنه لا يستغفر لأبويه الكافرين ، وإن كانا حين<sup>2</sup> ، وقد اختلف هل يستغفر لهما في حال حياتهما إذ لعلهما يسلمان ، وقيل لا يستغفر لهما ، وأما بعد الموت فلا يدعو لهما باتفاق انتهى . وقال في الشرح المسمى بكذا<sup>3</sup> {كذا} : قوله المؤمنين احترازا من الكافرين ، فلا يستغفر لهما بعد الموت ، وأما في حال الحياة فقال المهدوي : قال كثير من العلماء {لا بأس}<sup>4</sup> أن يستغفر المؤمن لأبويه الكافرين ، فأما إذا ماتا على الكفر تبين أنهما من أصحاب الجحيم ، وقال ابن عطية : الاستغفار للمشارك الحي جائزا إذ يرجى إسلامه<sup>5</sup> انتهى .

### 532- ( قوله ) : وعليه موالة المؤمنين

ش/ قال القرطبي في كتاب البر ، والصلة في قوله ، ما تواضع أحد لله إلا رفعه الله التواضع يقتضي متواضعا له فإن كان<sup>6</sup> المتواضع له هو الله تعالى ، أو من أمر الله بالتواضع له كالرسول والإمام والحاكم والوالد والعالم فهو التواضع الواجب المحمود الذي يرفع الله صاحبه في الدنيا ، والآخرة ، وأما التواضع لسائر الخلق فالأصل فيه أنه محمود ، ومندوب<sup>7</sup> إليه ومرغب فيه إذا قصد به<sup>8</sup> وجه الله ، ومن كان كذلك رفع الله قدره في القلوب ويلبث<sup>9</sup> ذكره في الأفواه ، ويرفع<sup>10</sup> درجته

<sup>1</sup> - الاسراء 24

<sup>2</sup> - ا- ميتين

<sup>3</sup> - ب- بياض

<sup>4</sup> - ا- ما بينهما ساقط

<sup>5</sup> - بقية عبارته " ومن هنا قول أبي هريرة - رضي الله عنه - رحم الله رجلا استغفر لأبي هريرة ولأمه " المحرر الوجيز 289,8

<sup>6</sup> - ا- ساقطة

<sup>7</sup> - ا- مندوب

<sup>8</sup> - ا- ساقطة

<sup>9</sup> - ا- يلبث

<sup>10</sup> - ا- رفع

في الآخرة ، وأما التواضع لأهل الدنيا ، ولأهل الظلم فذلك<sup>1</sup> هو الذي لا عز معه والخسة التي لا رفعة معها بل يترتب عليها ذل الآخرة ، وكل صفقة خاسرة انتهى . ودليل هذا الكلام أنه حرام ، وهذا لا شك فيه ، وقد ورد " من تواضع لغني ذهب ثلثا دينه<sup>2</sup> " والله تعالى<sup>3</sup> أعلم .

## فرع :-

تحريم الإشارة بالسلاح للمسلم مطلقاً<sup>4</sup> هزلاً ، وجداً ، ويحرم ترويعه قاله عياض ، والقرطبي ، وغيرهما .

## فرع :-

ومن ذلك ما ذكر مسلم في كتاب البر ، والصلة إن فتياناً<sup>5</sup> من قريش دخلوا على عائشة { رضي الله تعالى عنها }<sup>6</sup> وهم يضحكون فقالت : ما يضحكم<sup>7</sup> ؟ فقالوا فلان خر على طنـب<sup>8</sup> فسطاط فكادت عنقه ، أو عينه أن تذهب ، فقالت : لا تضحكوا ، فإني سمعت رسول الله ﷺ قال " ما من مسلم يشاك بشوكة فما فوقها إلا كتبت<sup>9</sup> له بها<sup>10</sup> درجة ، ومحيت عنه بها خطيئة "<sup>11</sup> قال في الإكمال : الضحك من مثل هذا غير مستحسن ، ولا مباح

1 - ب - ساقطة

2 - لم نفث عليه

3 - أ - ساقطة

4 - أ - ساقطة

5 - ب - صيانا

6 - ما بينهما ساقط

7 - ب - ضحككم

8 - بضم النون وإسكانها هو الحبل الذي يشد به الفسطاط وهو الخباء ، النووي على مسلم 128, 16

9 - ب - كب

10 - أ - ساقطة

11 - مسلم ( النووي ) 127, 16 - 128

إلا أن يكون من غلبة لما طبع عليه البشر وأما قصدا ففيه شماتة بالمسلم ، وسخرية بمصابه<sup>1</sup> ، والمؤمنون إنما وصفهم الله بالرحمة ، والتراحم ومن خلقهم شفقة بعضهم على بعض ، وفي هذا الحديث تكفير الخطايا بالأمراض ، ورفع الدرجات وزيادة الحسنات خلاف من ذهب إلى أنها تكفر فقط انتهى .

### 533- ( قوله ) : والنصيحة لهم<sup>2</sup>

ش/ قال<sup>3</sup> ابن ناجي : قال التاذلي : اختلف إذا كان هنالك<sup>4</sup> من يشارك في النصيحة هل يجب عليك<sup>5</sup> { سواء طلبت منك<sup>6</sup> أم<sup>7</sup> لا كمن رأيتَه يفسد صلاته ؟ فقال الغزالي : يجب ، وقال ابن العربي : لا يجب ، قلت : أقول بما قال الغزالي ، ويكون ذلك برفق لأنه أقرب<sup>8</sup> انتهى .

### فرع :-

ومن النصيحة لهم<sup>9</sup> عدم غرورهم ولو بالقول ، فإن غرهم به فهل عليه في ذلك ضمان أم لا قولان ؟ وقال<sup>10</sup> البرزلي : في مسائل الشهادات : ويُسأل<sup>11</sup> الصائغ عن الصيارفة يقولون للناس هذه الدنانير ، والدراهم طيبة فإذا رجعت إليهم للصرف يقولون ردية هذا شأهم ؟ فأجاب : أما الغرور في الصرف ففي

<sup>1</sup> - أ - بصاحبه

<sup>2</sup> - العبارة " وعليه موالة المؤمنين والنصيحة لهم "

<sup>3</sup> - ب - ساقطة

<sup>4</sup> - أ - هناك

<sup>5</sup> - أ - عليهما

<sup>6</sup> - أ - ما بينهما ساقط

<sup>7</sup> - ب - أو

<sup>8</sup> - في النسخة المطبوعة أقرب للقبول ، ابن ناجي 2، 355

<sup>9</sup> - أ - ساقطة

<sup>10</sup> - ب - قال

<sup>11</sup> - أ - سئل

المدونة : إن قال طيبا فوجده رديئا لا ضمان عليه ، ولو علم رداءته<sup>1</sup> وقيل  
يضمن وكذلك كل<sup>2</sup> غرور بالقول فيه قولان ، والصواب عدم الضمان لكن من  
علم منه ذلك عوقب ، وأخرج من السوق فهو أشد عليه وينهى القاضي ،  
ويعاقب من لم ينته ، وإن<sup>3</sup> تمادى أخرج من السوق أنتهى.

#### 534- ( قوله ) : وعليه أن يصل رحمه

ش/ قال في الإكمال : أعلم أن الرحم الذي توصل ، وتقطع ويتوجه فيها البر  
والإثم معنى من المعاني لا جسم ، وإنما هي القرابة ، والنسب ، واتصال مخصوص  
والمعاني لا توصف بقيام ولا كلام ، وذكر مقامها ، وتعليقها ضرب مثل وحسن  
استعارة على مجازات<sup>4</sup> كلام العرب ، ثم قال : ولا خلاف أن صلة الرحم واجبة  
على الجملة ، وقطيعتها كبيرة ، ولكن الصلة درجات بعضها أرفع من بعض  
أدناها ترك المهاجرة ، وصلتها ولو بالسلام ، وهذا بحكم القدرة على الصلة  
وحاجتها إليها فمنها ما يتعين ، ويلزم ، ومنها ما يستحب ، ويرغب فيه ، وليس  
من لم يبلغ أقصى الصلة يسمى قاطعا ، ولا من قصر عما ينبغي له ، ويقدر  
واصلا ، واختلف في حد الرحم التي تجب صلتها فقال بعض أهل العلم<sup>5</sup> : هي  
كل رحم محرمة مما<sup>7</sup> لو كان أحدهما ذكرا حرم عليه نكاح الآخر فعلى هذا لا  
تجب في بنى الأعمام ، وبنى الأخوال ، وبنى العمات واستدل على قوله بتحريم

<sup>1</sup> - زاد في المدونة ويعاقب إذا غر من نفسه ، المدونة 391,4

<sup>2</sup> - أ- ساقطة

<sup>3</sup> - ب- ومن

<sup>4</sup> - أ- مجازة

<sup>5</sup> - ب- ساقطة

<sup>6</sup> - ب- العلماء

<sup>7</sup> - أ- سما

الجمع بين الأختين ، والمرأة وعمتها وخالتها مخافة<sup>1</sup> المقاطعة ، وجواز ذلك بين بني العم والخال ، وقيل بل ذلك في كل ذي<sup>2</sup> رحم ممن<sup>3</sup> يطلق<sup>4</sup> عليه ذلك في ذوي الأرحام في<sup>5</sup> المواريث محرمًا كان ، أو غيره ، وقد جاء في الأثر " إن الله يسأل عن الرحم ولو بأربعين " ويدل على هذا قوله عليه السلام " ومولاك ثم أدناك فأدناك "<sup>6</sup> انتهى ، وذكر بعضهم ما صدر به القاضي عن الطرطوشي<sup>7</sup> وانظر القلشاني ، والفرق الثالث والعشرين من قواعد القراني والله تعالى<sup>8</sup> أعلم .

وقال القرطبي في شرحه لحديث الرحم : الرحم عبارة عن قرابات الرجل من جهة طرفيه آبائه ، وإن علوا وأبنائه وإن سفلوا<sup>9</sup> ، وما يتصل بالطرفين من الأعمام ، والعمت ، والأخوال ، والخالات ، والإخوة ، والأخوات ومن<sup>10</sup> يتصل بهم من أولادهم برحم جامعة<sup>11</sup> انتهى . ثم ذكر كلام القاضي الأخير ثم قال قلت ، فيخرج من هذا أن رحم الأم التي لا يتوارث بها لا تجب مواصلتهم<sup>12</sup> ، ولا يحرم قطعهم ، وهذا ليس بصحيح ، والصواب ما ذكرناه أولاً قبل هذا من التعميم والتقسيم انتهى . ويشير إلى كلامه المتقدم ، وإلى<sup>13</sup> قوله الرحم المحرم قطعها ، المأمور بصلتها على وجهين عامة وخاصة بالعامّة رحم

1 - ب - مخالفة

2 - أ - ساقطة

3 - ل - فمن

4 - أ - ينطلق

5 - أ - بالموارث

6 - تقدم صفحة 39

7 - على حسب ما في الفروق أن الطرطوشي نقله عن بعض أهل العلم الفرق الثالث والعشرون

8 - أ - ساقطة

9 - أ - تدلوا

10 - ب - وما

11 - ب - جماعة

12 - ب - صلّهم

13 - ب - إلى

الدين ، وتجب<sup>1</sup> مواصلتها<sup>2</sup> بملازمة الإيمان والمحبة لأهله والنصرة لهم ،  
والنصيحة لهم { وترك مضارهم والعدل بينهم ، والنصيحة في معاملتهم  
والقيام بحقوقهم الواجبة كتمريض المريض ، وحقوق الموتى من غسلهم والصلاة  
عليهم ودفنهم ، وغير ذلك من الحقوق المترتبة لهم }<sup>3</sup> .

وأما الرحم الخاصة فتجب لهم الحقوق العامة وزيادة عليها  
كالنفقة على القرابة القريبة ، وتفقد أحوالهم ، وترك التغافل عن تعاهدهم في  
أوقات ضروراتهم ، وتؤكد في حقهم حقوق الرحم العامة حتى إذا تراحمت  
الحقوق بدء<sup>4</sup> بالأقرب فالأقرب كما تقدم انتهى .

ثم<sup>5</sup> قال في قوله ﷺ " لا يدخل الجنة قاطع "<sup>6</sup> قال سفيان يعني  
قاطع رحم : هذا تفسير صحيح ، ويحمل على المستحل لقطعها فيكون كافرا ،  
أو يخاف أن يفسد قلبه بسبب تلك المعصية ، فيختم له بالكفر ، فلا يدخل الجنة  
أولا يدخلها في الوقت الذي يدخل فيه الواصل ، كل ذلك محتمل ، والله أعلم  
بعين المقصود ، وهذا الحديث يدل دلالة واضحة على وجوب صلة الرحم على  
الجملة ، وعلى تحريم قطعها ، وأنها كبيرة ، ولا خلاف في ذلك لكن الصلة  
درجات بعضها أرفع من بعض فأدناها ترك المهاجرة ، وأدنى صلتها بالسلام كمل  
قال عليه السلام " صلوا أرحامكم ولو بالسلام "<sup>7</sup> ، وهذا بحسب القدرة عليها  
والحاجة إليها ، فمنها ما يتعين ويلزم ومنها ما يستحب ، ويرغب فيه ، وليس

1 - ا - تجب

2 - صلتها

3 - ا - ما بينهما ساقط

4 - ا - ساقطة

5 - ا - ساقطة

6 - البخاري ( فتح الباري ) 13، 19

7 - ذكره الحافظ ابن حجر في شرح البخاري بلفظ " بلّوا أرحامكم ولو بالسلام " فتح الباري 13، 28

من لم يبلغ أقصى الصلة يسمى قاطعا ، ولا من قصر عما ينبغي له ، ويقدر عليه يسمى واصلا ، انتهى .

قال الشيخ زروق : في الحديث الصحيح " الرحم شجنة ، وصل الله من وصلها ، وقطع الله من قطعها " <sup>1</sup> انتهى <sup>2</sup> .

وقال ابن حجر في مقدمة فتح الباري : قوله شجنة من الرحم بضم أوله ، وبكسره وحكى الفتح أيضا ، وأصلها اشتباك العروق ، والأغصان ، ومنه الحديث ذو شجون { أي متداخل وأضافها إلى الرحم مجازا انتهى . وقال في النهاية : الرحم شجنة من الرحم أي قرابة مشتبكة كاشتباك العروق ، وشبّهه بذلك مجازا ، واتساعا ، وأصل الشجنة بالضم ، والكسر شعبة من غصن من غصون الشجرة ، ومنه قوله الحديث ذو شجون { <sup>3</sup> أي ذو شعب <sup>4</sup> ، واشتباك <sup>5</sup> بعضه ببعض انتهى <sup>6</sup> ، ولفظ البخاري " الرحم شجنة من الرحم فقال من وصلك وصلته ، ومن قطعك قطعته " وفي رواية " الرحم شجنة فمن وصلها وصلته ومن قطعها قطعته " <sup>7</sup> انتهى . وفي الحديث " من أحب أن يسط <sup>8</sup> له في رزقه وينسأ له في أثره فليصل رحمه " رواه البخاري <sup>9</sup> ومسلم .

<sup>1</sup> - لفظ البخاري " الرحم شجنة من الرحم فقال الله من وصلك وصلته ومن قطعك قطعته " وفي رواية " الرحم شجنة فمن وصلها

وصلته ومن قطعها قطعته " فتح الباري 23,13

<sup>2</sup> - زروق 2,357

<sup>3</sup> - أ- ما بينهما ساقط

<sup>4</sup> - ب- شعبة

<sup>5</sup> - ب- امتسك

<sup>6</sup> - فتح الباري 23,13

<sup>7</sup> نفس المرجع السابق والصفحة

<sup>8</sup> - ب- يوسع

<sup>9</sup> - نفس المرجع السابق 20,13

قال في الترغيب والترهيب للمنزري : قوله<sup>1</sup> ينسأ بضم الياء ،  
وتشديد السين المهملة مهموزا أي يؤخر له في أجله انتهى<sup>2</sup> .

535- ( قوله ) : ومن حق المؤمن على المؤمن إلى آخره<sup>3</sup>  
ش/ قال في اللمع : وللمسلم على أخيه المسلم سبعة<sup>4</sup> حقوق ، وذكر منها أن  
يعينه إذا احتاج ، وأن يأمن بوائقه ، وشره<sup>5</sup> انتهى .

536- ( قوله ) : ويعوده إذا مرض  
ش/ قال الشيخ زروق في شرح الرسالة : وإنما العيادة في المرض المعتبر<sup>6</sup> لقوله  
صلى الله تعالى<sup>7</sup> عليه وسلم " ثلاث لا يعاد منها الضرس ، والرمد ، والدمامل"<sup>8</sup>  
رواه أبو داود ، انتهى ، عند قول الشيخ ويرغب في عيادة المرضى ، والله تعالى<sup>9</sup>  
أعلم ، انتهى<sup>10</sup> .

## فائدة :-

<sup>1</sup> - ١- ساقطة

<sup>2</sup> - الترغيب والترهيب 335,3

<sup>3</sup> - بقية العبارة " أن يسلم عليه إذا لقيه ويعوده إذا مرض ، ويشمته إذا عطس ويشهد جنازته إذا مات ، ويحفظه إذا غاب في السر والعلانية "

<sup>4</sup> - ١- سنة

<sup>5</sup> - ١- شدة

<sup>6</sup> - ب- المحتب

<sup>7</sup> - ١- ساقطة

<sup>8</sup> - حديث ثلاثة لا يعاد منهم الضرس الخ ، موقوف على يحيى بن أبي كثير ، وروي عن بعض الخنفية أن العيادة في الرمد ووجع الضرس بخلاف السنة والحديث يرده عون المعبود 344,8 ، فقد جاء عن زيد بن أرقم قال رمدت عيني فعادني النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال يا زيد لو أن عينك لما ١٤ كيف كنت تصنع ؟ قال كنت أصبر وأحسب قال " لو أن عينك لما ١٤ ثم صرت واحسبت كان ثوابك الجنة " الأدب المفرد 140-141

<sup>9</sup> - ١- ساقطة

<sup>10</sup> - لعل هذا في الشرح لغير مطبوع وفي الشرح المطبوع وللعيادة أحكام تخصها أهمها ثلاث : أن يعتبر ما يؤمر بإعادته شرعا ( وهذا معنى ما نقله عنه الخطاب ) وأن يأتي بوجه العيادة فلا يطول على المريض ولا أهل البيت ولا يحل بحقه في تأنيبه ونحوه ولا يأتي في وقت يكون له أولهم شغل زروق 357,2



قال حرملة بن عمران<sup>1</sup> " عادني ابن وهب من رمد ي فقال : يا أبا حفص إنه لا يعاد من الرمد ، ولكنك<sup>2</sup> من أهلي انتهى من مختصر المدارك لابن رشيقي .

### 537- ( قوله ) : ولا يهجر أخاه فوق ثلاث ليال

ش/ في حديث مسلم وغيره " لا يحل لمسلم ان يهجر أخاه فوق ثلاث<sup>3</sup> " قال القاضي عياض مقتضى دليل الخطاب أن الهجرة في الثلاث معفو عنها ، وإنما الحرج فيما بعد الثلاث ، إذ لا بد للبشر من نفاسة ، وسوء خلق ، ووجد لأمر يقع بينهم فعقي عن الثلاث ، وقيل يحتمل السكوت عن حكمها ليتطلب في الشرع انتهى .

وقال القرطبي : ما ذكرناه من جواز الهجران في الثلاث هو مذهب الجمهور ، والمعتبر ثلاث ليال ، فإن بدا بالهجرة في بعض يوم فله أن يلغي { ذلك البعض ، ويعتبر ليلة }<sup>4</sup> ذلك اليوم ، فتكون<sup>5</sup> أول الزمان الذي أبيع فيه<sup>6</sup> الهجرة ، ثم بانفصال الليلة الثالثة يحرم على ما قدمناه ، وهذا الهجران الذي ذكرناه هو الذي يكون عن غضب لأمر جائز لا تعلق له بالدين ، فأما الهجران لأجل المعاصي ، والبدعة فواجب استصحابه إلى أن يتوب من ذلك ، ولا يختلف في هذا ، انتهى .

<sup>1</sup> - أبو حفص حرملة بن يحيى التجيبي الحافظ روى عن ابن وهب مائة ألف حديث توفي سنة 243 هـ ، شذرات الذهب

103,2-104

<sup>2</sup> - ب- لكنك

<sup>3</sup> - مسلم النووي 117,16 ، البخاري ( الفتح ) 103,13 ، الترمذي ( العارضة ) 180,8

<sup>4</sup> - أ- ما بينهما ساقط

<sup>5</sup> - أ- فيكون

<sup>6</sup> - أ- به

### 538- ( قوله ) : والسلام يخرج من الهجران

ش/ يدل كلامه على أن مجرد السلام يخرج من الهجران ، وإن لم يكلمه ، وهو قول مالك ، وغيره ، وقال أحمد وابن القاسم إن كان يؤذيه فلا يقطع السلام هجرته ، قاله عياض والقرطبي ، كلامه لم تقبل شهادته عليه ، وسلم عليه ، انتهى من الإكمال .

وقال القلشاني : قال الباجي : والسلام يخرج من الهجران إذا كان متماديا على إذايته ، والسبب الذي هجره من أجله ، وأما إن كان قد أفلح عن ذلك فلا يخرج من هجرانه<sup>1</sup> حتى تجوز شهادته عليه ، بأن يعود معه إلى ما كان عليه ، قال وهذا معنى قول مالك ، انتهى . وانظر هذا مع ما نقله بعضهم عن التاذلي أنه قال ويجب أن لا يواصل من لم ترج<sup>2</sup> مودته ، واثتلافه وإن طلبك في المواصله لأن فائدة المواصله إنما هي<sup>3</sup> تطيب القلوب ، وأما من يظهر الود<sup>4</sup> ، ويكتم البغض<sup>5</sup> فيجب هجرانه ، انتهى .

### 539- ( قوله ) : والهجران الجائز<sup>6</sup> هجران ذي البدعة ، أو مجاهر بالكبائر

ش/ تصوره ظاهر

### فرع :-

سئل السيوري<sup>7</sup> هل تطلق اللعنة على الخوارج أم لا ؟ فأجاب : يجوز إطلاقها على جماعتهم ، لأنهم مسلمون أهل كبائر على الصحيح فيلعنون بلا

1 - ا- هجرانه

2 - ا- يرتج

3 - ا- هو

4 - ب- المودة

5 - ب- الفيض

6 - ب- الجائزان

7 - أبو القاسم عبد الخالق السيوري أخذ عنه اللخمي توفي سنة 460 ، الديباج 22,2

خلاف كما لعن رسول الله ﷺ السارق<sup>1</sup> ، ونهى عن<sup>2</sup> لعن من عصى إذا عين<sup>3</sup> قال البرزلي : أما مع عدم التعيين فلا<sup>4</sup> خلاف ، وأما مع التعيين ففيه قولان : الأصح<sup>5</sup> المنع إلا أن يقال إن مات على كفره ، انتهى من البرزلي من مسائل الصلاة .

## فرع :-

قال الفاكهاني في شرح عمدة الأحكام في كتاب الإيمان والنذور :

## فائدة :-

قال العلماء : لا خلاف في جواز لعن الكفار<sup>6</sup> جملة من غير تعيين كانوا أهل ذمة ، أو غيرهم ، قالوا وكذلك كل من جاهر بالمعاصي كشارب الخمر ، وأكلة الربا ، ومن تشبه بالنساء ، أو العكس مما جاء في الحديث لعنه<sup>7</sup> ، وذكر ابن العربي أن لعن العاصي المعين لا يجوز اتفاقاً<sup>8</sup> ، وقال القرطبي في جامعه : وقد ذكر بعض العلماء خلافاً في لعن العاصي المعين ، قلت فلعل ابن العربي أراد اتفاق أهل المذهب خاصة ، ثم قال القرطبي : قال ابن العربي : وأما لعن العاصي مطلقاً

<sup>1</sup> - قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " لعن الله السارق يسرق بالبيضة فتقطع يده ، ويسرق الخيل فتقطع يده " مسلم ( الأبي )

443-442,4

<sup>2</sup> - من

<sup>3</sup> - فتح الباري 82,15 ، وقال صلى الله عليه وسلم " لا تلعنوا بلعنة الله ، قال ابن القيم : أي لا يلعن بعضهم بعضاً فلا يقل أحد

لمسلم معين عليك لعنة الله مثلاً " عون المعبود 252,13

<sup>4</sup> - ب- بلا

<sup>5</sup> - ا- الإجماع

فيجوز إجماعاً للجنة عليه السلام السارق انتهى ، وانظر القرطبي في تفسير قوله تعالى ﴿ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ ﴾<sup>1</sup> في سورة البقرة<sup>2</sup> .

#### 540- ( قوله ) : ولا غيبة في هذين في ذكر حالهما<sup>3</sup>

ش/ قوله صلى الله تعالى<sup>4</sup> عليه وسلم في عينة بن (حصين<sup>5</sup>)<sup>6</sup> حين استأذن عليه ببس ابن العشيرة ، فلما دخل عليه<sup>7</sup> ألان له الكلام<sup>8</sup> ، قال القرطبي فيه من الفقه جواز غيبة المعلن بفقسه ، ونفاقه ، والأمير الجائر ، والكافر ، وصاحب البدعة ، وجواز مداراتهم اتقاء شرهم لكن ما لم يؤد ذلك إلى المداهنة في دين الله ، والفرق بين المداراة ، والمداهنة أن المداراة بذل الدنيا لصالح الدنيا ، أو<sup>9</sup> الدين وهي مباحة ، ومستحبة في بعض الأحوال ، والمداهنة المذمومة المحرمة بدل الدين لصالح الدنيا ، والنبي صلى الله تعالى<sup>10</sup> عليه وسلم إنما بذل له من دنياه حسن عشرته } و<sup>11</sup> في مكالمته ، وطلاقة وجهه ولم يمدحه بقول ولا ورد ذلك

<sup>1</sup> - البقرة

<sup>2</sup> - قال القرطبي : أصل اللعن الطرد والابعاد فاللعنة من العباد الطرد ومن الله العذاب ، انظر تفسر القرطبي 190,2

<sup>3</sup> - العبارة " والمهجران الجائر هجران ذي البدعة أو متجاهر بالكبائر لا يصل إلى عقوبته ولا يقدر على مواعظته أو لا يقبلها ولا غيبة في هذين في ذكر حالهما "

<sup>4</sup> - 1- ساقطة

<sup>5</sup> - 1- حصين

<sup>6</sup> - بن جذيفة بن بدر الفزاري كان رئيس قومه وكان يقال له الأحق المطاع ، فتح الباري 62,13

<sup>7</sup> - ب- ساقطة

<sup>8</sup> - وبقي الحديث " فلما انطلق الرجل قالت عائشة يا رسول الله حين رأيت الرجل قلت له كذا وكذا ، ثم تطلعت في وجهه وابسطت إليه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا عائشة متى عهدتني فاحشا إن شر الناس عند الله منزلة يوم القيامة من تركه

الناس اتقاء شره ن البخاري ( فتح الباري ) 62-63,13

<sup>9</sup> - ب- والدين

<sup>10</sup> - 1- ساقطة

<sup>11</sup> - ب- بياض

في حديث وعلى هذا فلا يناقض قوله عليه الصلاة والسلام في هذا الرجل فعله لأن قوله اخبار بحق ، ومدارته حسن عشرة {<sup>1</sup> مع الخلق انتهى<sup>2</sup> .

541- ( قوله ) : ومن مكارم الأخلاق أن<sup>3</sup> تعفوا عمن ظلمك

ش / فائدة :-

قال بعض العلماء : إن من ظلم ، وأخذ له مال فإنما له ثواب ما جـس عنه إلى موته ، ثم يرجع الثواب إلى ورثته ، ثم<sup>4</sup> كذلك إلى آخرهم ، لأن المال يصير بعد موته للوارث ، وهذا صحيح في النظر ، وعلى هذا القول إن مات الظالم الآخذ<sup>5</sup> للمال قبل من ظلمه ، ولم يترك شيئا ، أو ترك مالا يعلم وارثه فيه<sup>6</sup> بظلم لم تنتقل<sup>7</sup> تباعة المظلوم إلى ورثته ، لأنه لم يبق للظالم ما يستوجه ورثته المظلوم ، انتهى من التقسيم والتبيين ، نقله البرزلي في مسائل الغصب ، وابن ناجي في شرح قول الرسالة عند الكلام على هذه القولة<sup>8</sup> ، وابن الفاكهاني أيضا عن ابن العربي .

542- ( قوله ) : وجماع آداب الخير وأزمته إلى آخره<sup>9</sup>

<sup>1</sup> - أ - ما بينهما ساقط

<sup>2</sup> - انظر فتح الباري 63,13

<sup>3</sup> - ب - ساقطة

<sup>4</sup> - أ - ساقطة

<sup>5</sup> - أ - ساقطة

<sup>6</sup> - أ - ساقطة

<sup>7</sup> - أ - تنول

<sup>8</sup> - ابن ناجي 359,2

<sup>9</sup> - بقية العبارة " تنفر عن أربعة أحاديث قول النبي صلى الله عليه وسلم " من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت " وقوله

عليه السلام " من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه " وقوله عليه السلام للذي اختصر له في الوصية " لا تغضب " وقوله عليه السلام المؤمن يحب لأخيه ما يحب لنفسه "

ش/ ومن كتاب الجامع من الكافي لابن عبد البرقال : جماع الخير كله في تقوى الله عز وجل ، واعتزال<sup>1</sup> شرور الناس ، ومن حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه ومن طلب العلم لله فالقليل يكفيه ، ومن طلبه للناس فحوائج الناس كثيرة ، ومن شيم العاقل ، والعالم أن يكون عارفا بزمانه مقبلا على شأنه ، حافظا للسانه ، متحرزا من<sup>2</sup> إخوانه ، فلم يؤذ الناس قديما إلا معارفهم ، والمغرور من اغتر بمدحهم والجاهل من صدقهم على خلاف ما يعرف من نفسه انتهى .

#### 543- ( قوله ) : المؤمن يحب لأخيه المؤمن ما يحب لنفسه

ش/ يتضمن هذا الحديث أن يفضلهم على نفسه لأن كل أحد يحب أن يكون أفضل من غيره ، فإذا أحب لغيره ما يحب<sup>3</sup> لنفسه فقد أحب أن يكون أفضل منه قال الفضيل<sup>4</sup> لابن عيينة<sup>5</sup> : إن كنت تريد أن يكون الناس مثلك فما أدبت لله<sup>6</sup> النصيحة ، فكيف وأنت تحب أنهم دونك انتهى من القرطبي .

#### 544- ( قوله ) : ولا يحل لك أن تعتمد سماع الباطل كله

ش/ قال الفاكهاني : الباطل ضد الحق قولا كان ، أو فعلا انتهى ونقله ابن ناجي<sup>7</sup> وقال كرام { كذا } : الباطل كل ما لا يجوز في الشرع ، انتهى .

#### 545- ( قوله ) : ولا أن تلتذذ بسماع كلام امرأة لا تحل لك

<sup>1</sup> - ب - للمفتر

<sup>2</sup> - ا - على

<sup>3</sup> - ا - أحب

<sup>4</sup> - الفضيل بن عياض الامام شيخ الحجاز الراشد المشهور توفي سنة 187 شذرات الذهب 1, 316

<sup>5</sup> - سفيان بن عيينة الكوفي اخافظ نزيل مكة أخذ عن الزهري وهو أحد الأعلام توفي سنة 198 نفس المرجع 1, 354

<sup>6</sup> - ا - ساقطة

<sup>7</sup> - ابن ناجي 2, 360

ش/ قال ابن شعبان : ولا يحل أيضا سماع صوت الأمرد من الصبيان إذا كان فيه لين يخشى منه اللذة ، وقبله التاذلي ، وقواه بقول الغزالي : لاتصلي<sup>1</sup> خلفه الأشفاع ، لأنه يلتذ بصوته ، قال الفاكهاني : وانظر قول الشيخ ولا أن تتلذذ ، ولم يقل ولا أن تسمع لأن كلام المتجالة ، وما في معناها سماعه جائز انتهى من ابن ناجي<sup>2</sup> وزاد الفاكهاني بعد كلامه هذا الذي ذكره عنه ابن ناجي ، لأنه لا يتلذذ<sup>3</sup> بكلامها غالبا ، وإن كان لكل ساقطة لاقطة انتهى ، وقال الأقفهسي : مفهوم كلام الشيخ أنه إذا لم يتلذذ يجوز له السماع وهو كذلك إلا أن يكون كلامها يخشى منه الفتنة انتهى .

546- ( قوله ) : وليجل كتاب الله العزيز أن يتلى إلا بسكينة ووقار

ش/ تصويره ظاهر

تنبيه :-

قال في مختصر الوقار : ولا يتمثل بالقرآن العظيم<sup>4</sup> نحو قول الناس ﴿وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾<sup>5</sup> وقولهم ﴿أَخْرَقَتْهَا لِتَغْرِقَ أَهْلَهَا﴾<sup>6</sup> ﴿وَجِئْتَ عَلَى قَدَرٍ يَمُوسَى﴾<sup>7</sup> ﴿وَأَذْكُرُ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقُ الْوَعْدِ﴾<sup>8</sup> وقولهم ﴿سُقْنَةُ لَبْلَدٍ مَيِّتٍ﴾<sup>9</sup> وما أشبه ذلك مما يتمثل بها

<sup>1</sup> - 1 - يصلي

<sup>2</sup> - نفس المرجع السابق والجزء والصفحة

<sup>3</sup> - 1 - يلتذ

<sup>4</sup> - 1 - ساقطة

<sup>5</sup> - الزلزلة 2

<sup>6</sup> - الكهف 70

<sup>7</sup> - الآية " ثم جئت على قدر موسى " طه 40

<sup>8</sup> - مريم 54

<sup>9</sup> - نص الآية " سقنة لبلد ميت " الأعراف 56

أهل الجهل انتهى<sup>1</sup> . وقال الدماميني<sup>2</sup> في شرح الرافدة في علم<sup>3</sup> العروض : وقد عمد قوم من الشعراء إلى آيات شريفة أدرجوها في أشعارهم إخلالا منهم بما يجب من مراعاة الأدب والوقوف عند حدود الله كقول ابن العفيف التلمساني<sup>4</sup> يتغزل :-

يا عشقين حاذروا متبسما عن ثغره فطرفة الساحر خدشكم<sup>5</sup> في أمره

يريد أن يخرجكم من أرضكم بسحره<sup>6</sup>

وكقول أبي نواس<sup>7</sup> فيما حكى عنه مواطنًا للآية الشريفة في سورة آل عمران :-

خط في الأرادف سطر في عروض الشعر موزون

لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون<sup>8</sup>

وهذا من أفحش السخف ، وأقبحه والتهاون بالوقوع في ذلك يجر إلى الانسلاخ من الدين ، والعياذ بالله تعالى<sup>9</sup> ، والعجب من قوم<sup>10</sup> يروج عليهم مثل هذا الصنيع القبيح ، ويستلذون بسماعه<sup>11</sup> ويرونه من الظرف ، واللطافة ، ويعمرون بحالسهم وأنديتهم<sup>12</sup> بمثل ذلك اولئك لا خلاق لهم في الدنيا والآخرة .

1 - أ - ساقطة

2 - لعله محمد بن أبي بكر بدر الدين الدماميني أخذ عن ابن عرفة له جواهر البحور في العروض توفي سنة 827 نيل الانتهاج 488

3 - ب - ساقطة

4 - لعله سليمان بن علي التلمساني المعروف بالعفيف التلمساني شاعر مشارك في النحو والأدب والفقه له ديوان شعر توفي سنة 690

معجم المؤلفين 270,4

5 - أ - خدشكم

6 - الشعراء 24

7 - الحسن بن هاني المعروف بأبي نواس أديب شاعر له ديوان شعر توفي ببغداد سنة 196 ، معجم المؤلفين 300,3

8 - آل عمران 91

9 - ب - ساقطة

10 - أ - مذموم

11 - ب - سماعه

12 - ب - وأيديهم



ملتزم الرسالة يتحصل على أربعة أشياء

علم حاصل ومال واصل

وجه فاضل وصلاح كامل

نزهة

تأديب ، وزجر ، وإقامة حد ، ولو فتح باب قبول العذر بمثل هذا لتطرق إلى الدخول منه كل مريض القلب<sup>1</sup> ، منحل عرى الدين ، واتخذ ذريعة إلى الاسترسال في الاستخفاف بالشرعية ، والعياذ بالله ، والله أسأل أن يوفقنا لاتباع سبيل السلف الصالح<sup>2</sup> في القول ، والعمل بمنه وكرمه ، انتهى .

وقال السيوطي<sup>3</sup> في حاشيته على الموطأ في كتاب الجهاد في قوله عليه السلام " إنا إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين "<sup>4</sup> هذا الحديث أصل في جواز التمثيل ، والاستشهاد بالقرآن ، والاقبتاس نص عليه ابن عبد البر في التمهيد وأبن رشيق في شرح الموطأ ، وهما مالكيان ، والنووي في شرح مسلم كلهم عند شرح هذا الحديث ، ولا أعلم بين المسلمين خلافا في جوازه في النشر في غير المجون ، والخلاعة ، وهزل الفساق ، وشربة الخمر ، واللاطية ، ونحو ذلك ، وقد نص على جوازه أئمة مذهبنا بأسرهم ، واستعملوه في الخطب والرسائل ، والمقامات ، وسائر أنواع الانشاء ، ونقلوا استعماله عن أبي بكر الصديق ، وعمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب وابنه الحسن ، وعبدالله بن مسعود ، وغيرهم من الصحابة ، والتابعين فمن بعدهم ، وأوردوا فيه عدة أحاديث صحيحة عن النبي ﷺ أنه استعمله ، قال النووي في شرح مسلم : في هذا الحديث جواز الاستشهاد في مثل هذا السياق بالقرآن بالأمر المحقق ، وقد جاء لهذا نظائر كثيرة كما ورد في فتح مكة أنه صلى الله تعالى<sup>5</sup> عليه وسلم يطعن في الأصنام ، ويقول " جاء الحق وما يبدئ الباطل وما يعيد "<sup>6</sup> " جاء

1 - أ - ساقطة

2 - أ - ساقطة

3 - ب - الأسيوطي

4 - زاد المسلم 180,1

5 - أ - ساقطة

6 - فاطر 49

الحق وزهق الباطل" <sup>1</sup> ، وإنما يكره ضرب الأمثال من القرآن في المزاح ، ولغو الحديث انتهى <sup>2</sup> .

ونص النووي أيضا على جوازه في كتاب التبيان ، واستشهد بقول الأصحاب كما في الصلاة إذا نطق المصلى في الصلاة بنظم القرآن بقصد التفهيم كـ " ﴿يَخِي خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ﴾ <sup>3</sup> ﴿ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ﴾ <sup>4</sup> ونحو ذلك إن قصد معه <sup>5</sup> قرآنا لم تبطل ، وإلا بطلت وألف قديما في جواز هذه المسئلة الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام <sup>6</sup> كتابا <sup>7</sup> ذكر فيه جميع ما وقع للصحابة ، والتابعين من ذلك أورده بالأسانيد المتصلة إليهم ، ومن المتأخرين الشيخ داود الشاذلي الباخل <sup>8</sup> من المالكية كراسة قال فيها : لا خلاف بين أئمة المذهبين المالكية والشافعية في جوازه ، ونقله صريحا عن القاضي أبي بكر الباقلاني <sup>9</sup> ، والقاضي عياض وقال كفى بهما حجة ، قال غير أنهم كرهوه في الشعر خاصة ، قلت وقد رواه الخطيب البغدادي ، وغيره بالإسناد عن مالك بن أنس أنه كان يستعمله ، وهذا أكبر حجة على من كان <sup>10</sup> يزعم أن مذهب مالك تحريمه ، والعهد في نفي الخلاف في مذهبه على الشيخ داود ، فإنه نقله ، وهو أعرف بمذهبه ، وأما مذهبنا فأنا أعرف أن أئمتنا يجمعون على جوازه والأحاديث الصحيحة ، والآثار عن الصحابة ، والتابعين تشهد لهم ، فمن نسب إلى مذهبنا

1 - الاسراء 81

2 - تنوير الحوالك 1، 311 والكلام الذي بعده لا زال للسيوطي إلى قوله من القرآن والانتباس

3 - مريم 11

4 - الحجر 46

5 - 1- ساقطة

6 - أبو عبيد القاسم بن سلام محدث حافظ فقيه مقرئ توفي سنة 222 معجم المؤلفين 8، 101-102

7 - 1- كتبنا

8 - داود بن عمر الشاذلي من الأئمة الراشعين شرح مختصر التلطين توفي سنة 732 ، بل الانتهاج 175-176

9 - محمد بن الطيب المعروف بالباقلاني متكلم أشعري توفي سنة 403 معجم المؤلفين 10، 109

10 - 1- ساقطة

تحريمه فقد فشر ، وأبان عن أنه أجهل الجاهلين ، وقد الفت في ذلك كتاب سميته رفع الباس<sup>1</sup> ، وكشف الالتباس في ضرب المثل من القرآن والاقتباس ، انتهى .

ولفظ التمهيد<sup>2</sup> : وفي هذا الحديث إباحة الاستشهاد بالقرآن فيما يحسن ، ويحمد انتهى . وانظر ما ذكره عن الشيخ داود الشاذلي مع ما تقدم عن مختصر الوقار هل بينهما تعارض أم لا ؟ فإن مختصر الوقار من الكتب المعتمدة عند أهل المذهب والله تعالى<sup>3</sup> أعلم<sup>4</sup> .

### استطراد مناسب :-

قال في مختصر الوقار إثر كلامه المتقدم : ولا يصح القرآن بالأرجل<sup>5</sup> والبصاق ولا يقل سورة قصيرة ، ويقال قصرة ولا يقال مصيحف ولا مسيجد<sup>6</sup> ولا شميسة ولا قميرة ولا سحبية ولا مطيرة ولا ضحية ولا عشية ولا غدية ولا رويحة لا يصغر من ذلك ما عظم الله ، ولا يقل قبح الله زمانا نحن فيه ، أو دهرنا نحن فيه ولا يقل<sup>7</sup> جمع الله بيننا وبينك في مستقر رحمته فرحمة الله أوسع من أن يكون لها قرار ، ولا يقال<sup>8</sup> تصدق الله عليك فإن الله لا يتصدق ، ولكنه<sup>9</sup> يجزي المتصدقين ، ولا يقل<sup>10</sup> وحق<sup>11</sup> هذا الخاتم الذي على صبعي ولا يقل

<sup>1</sup> - ١ - الإلباس

<sup>2</sup> - ١ - بياض

<sup>3</sup> - ١ - ساقطة

<sup>4</sup> - ١ - الموفق

<sup>5</sup> - ب - بالأرض ولعل أصل الجملة ولا يصح تناول القرآن بالأرجل

<sup>6</sup> - ١ - مسجد

<sup>7</sup> - ١ - بياض

<sup>8</sup> - ب - تقل

<sup>9</sup> - ١ - لكن

<sup>10</sup> - ب - تقل

<sup>11</sup> - ١ - مادة

انصرفنا<sup>1</sup> من<sup>2</sup> الصلاة ليقبل قضينا الصلاة ، ولا تقل بودي<sup>3</sup> إن شاء الله ولتقل نعم أو لا ولا تقل للرجل<sup>4</sup> ما تزال<sup>5</sup> بخير ما بقيت لنا ولا تقل هذه الطامة ، ولا جاء فلان بالطامة، ولا أقام فلان قيامة فلان ، ولا تقل ماشاء الله ، وشئت ، ولا تقل اجلس على اسم الله ، ولتقل اجلس باسم الله ، أو على اسم الله من العلو ، ولا يقال للهلal عند رؤيته هو ابن الليلة ، ولكن يقال هو الليلة ولا يقال توكلت على ذي الرب الكريم وليقل توكلت على ربي الكريم ، ولا يقال ملأت فمي<sup>6</sup> من الله ، ولا تملأ فاك من الله ولا يقال احتال<sup>7</sup> الله لك ، فإنما يحتال من يعجز ولا يقال مكان معي خلق إلا الله فإن الله ليس بمخلوق ولكنه الخالق ، انتهى .

547- ( قوله ) : ومن الفرائض الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلى آخره ش/ قال في المدخل : قال في البيان ، والتحصيل : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب على كل مسلم بثلاثة شروط : أحدها أن يكون عارفا بهما وإلا لم يأمن أن ينهى عن المعروف ، ويأمر بالمنكر .

الثاني :- أن يأمن أن لا<sup>8</sup> يؤدي إنكاره المنكر إلى منكر<sup>9</sup> أكبر<sup>10</sup> منه كنهيه عن شرب خمر فيثول لقتل نفس ، وما أشبهه .

وهذان الشرطان في الجواز ، فإن عدما لم يجز أن يأمر ، أو ينهى .

1 - أ- انصرفنا

2 - أ- ساقطة

3 - ب- نودي

4 - ب- الرجال

5 - ب- زاد

6 - أ- مع

7 - أ- احتمال

8 - ب- ساقطة

9 - أ- ساقطة

10 - أ- لا أكبر

الشرط الثالث : أن يعلم ، أو يغلب على ظنه أن إنكاره مزيل له ، وأن أمره بالمعروف مؤثر ، ونافع<sup>1</sup> ، وهذا الشرط في الوجوب فإن فقد بأن لم يعلم ذلك جاز له<sup>2</sup> أن يأمر ، وينهى . ولا يجب ، قال<sup>3</sup> : وبقي عليه رابع وهو أن يأمن على نفسه القتل فما دونه ، فيجوز أن يأمر لحديث " أعظم الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر<sup>4</sup> " وقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾<sup>5</sup> الآية معناه<sup>6</sup> في الزمن<sup>7</sup> الذي لا ينتفع بالأمر بالمعروف ، ولا بالنهي عن المنكر ولا يقوى من ينكره على<sup>8</sup> القيام بالواجب في ذلك<sup>9</sup> ، فيسقط الفرض عنه ، ويرجع أمره إلى خاصة نفسه ، ولا يكون عليه سوى الانكار بقلبه انتهى<sup>10</sup> ، وقال ابن عرفة في آخر مختصره : الكلام في الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر والتكليف بهما فرض<sup>11</sup> كفاية ، ومن انفرد به<sup>12</sup> تعين ، ثم قال ابن ميسر<sup>13</sup> في كون المندوبات ندبا ، أو وجوبا قولان انتهى .

## فروع :-

الأول :- يأمر أبويه ، وينهاهما خفض جناح الذل لهما .

1 - ا- فبنفع

2 - ا- ساقطة

3 - ا- ساقطة

4 - في الترمذي بدل كلمة حق كلمة عدل ، قال الترمذي حسن غريب ، العارضة 20,9

5 - بقية الآية " لا يضركم من ضل إذا اهتديتم " المائدة 107

6 - ب- معنى

7 - ا- للزمن

8 - ب- عن

9 - أي في ذلك الزمن

10 - المدخل 67,1-68

11 - ا- ساقطة

12 - ا- ساقطة

13 - أبو بكر أحمد بن خالد بن مبر الاسكندري انتهت إليه الرئاسة بمصر بعد ابن المواز له كتاب الاقرار والانكار توفي سنة

الثاني :- الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر على الفور إجماعا ، فمن أمكنه أن يأمر بالمعروف<sup>1</sup> وجب عليه كمن رأى<sup>2</sup> جماعة تركوا الصلاة فيأمرهم بكلمة واحدة قوموا للصلاة .

الثالث :- من فعل فعلا مختلفا في تحريمه وهو يعتقد التحريم أنكر عليه وإن اعتقد الحل لم ينكر عليه<sup>3</sup> إلا أن يكون مدرك القول بالتحليل ضعيفا ينقض قضاء القاضي بمثله ، وإن لم يعتقد التحريم ، ولا التحليل ، والمدرك فيهما متقارب أرشد للترك برفق من غير إنكار ، ولا توبيخ ، لأنه من باب الورع .

الرابع :- المندوبات والمكروهات يدخلها الأمر ، والنهي على سبيل الارشاد من غير تعنيف ولا توبيخ .

الخامس :- لا يشترط في النهي عن المنكر أن يكون ملابسه عاصيا كقتال البالغ المتأول ، وضرب الصبيان على فعل الفواحش ، وقتل الصائل من صبي ، ومجنون ولم يمكن دفعهم إلا به ، وكمن وكل وكيلا بالقصاص فعفى<sup>4</sup> ، فأخير الوكيل فاسق ، أو متهم فلم<sup>5</sup> يصدقه وأراد القصاص فللفاسق المخير أن يدفعه عن<sup>6</sup> القصاص ولو بالقتل وكمن وكل وكيلا<sup>7</sup> في بيع جارية ، فباعها الوكيل ، فأراد الموكل<sup>8</sup> أن يطأها ظانا أنه لم يبيعها ، فأخبره المشتري فلم يصدقه فله دفعه ولو بالقتل ، وكضرب البهائم للتعليم ، والرياضة<sup>9</sup> ، انتهى من الفرق السبعين ، والمائتين .

1 - ب- معروفين

2 - ا- يرى

3 - ب- ساقطة

4 - ا- ثم عفى

5 - ا- ولم

6 - ب- عن

7 - ب- ساقطة

8 - ا- الوكيل

9 - بقية العبارة دفعا لمفسدة الشماس والجماح الفرق 270

وقال الشيخ زروق في شرح الارشاد : شرطه كونه منكرا متفقا عليه في مذهب الفاعل ، وقيل بل مجمعا<sup>1</sup> عليه إلى آخر الشروط انتهى بالمعنى وما زاده صاحب المدخل من الشرط الرابع يمكن أن يكون داخلا في الشرط الثاني فإن من العلماء من يقول بذلك كما نقله القرافي في الفرق المتقدم .

## تنبيه :-

قال القرطبي في شرح حديث إنكار أبي سعيد على مروان<sup>2</sup> تقدم الخطبة على صلاة العيد في كتاب الإيمان : فيه من الفقه أن سنن الاسلام لا يجوز تغيير شئ منها ولا<sup>3</sup> من ترتيبيها ، وإن تغيير<sup>4</sup> ذلك منكر يجب<sup>5</sup> تغييره ولو على الملوك إذا قدر على ذلك ولم يدع إلى منكر أكبر منه وعلى الجملة فإذا تحقق المنكر وجب تغييره<sup>6</sup> وذلك كالمحدثات والبدع والمجمع<sup>7</sup> على أنه منكر وأما إن لم يكن كذلك وكان مما قد صار إليه الإمام وله وجه ما في الشرع فلا يجوز لمن رأي خلاف ذلك أن ينكر على الإمام وهذا لا يختلف فيه ، وإنما اختلف فيمن<sup>8</sup> قلده الإمام الحسبة في ذلك هل يحمل الناس على رأيه ، ومذهبه على قولين ، انتهى .

1 - ا- يجب

2 - عن أبي سعيد الخدري قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يخرج يوم الفطر والأضحى إلى المصلى فأول شئ يبدأ به الصلاة ثم ينصرف فيقوم مقابل الناس والناس جلوس على صفوفهم فيعظهم ويوصيهم ويأمرهم فإن كان يريد أن يقطع بعثا قطعه أو يأمر بشئ أمر به ثم ينصرف فقال أبو سعيد فلم يزل الناس على ذلك حتى خرجت مع مروان وهو أمير المدينة في أضحى أو فطر فلما أتينا المصلى إذا منبر بناء كثير بن الصلت فإذا مروان يريد أن يرتقيه قبل أن يصلي فجذبته بثوبه فجذبني فارتفع فخطب قبل الصلاة فقلت له غيرتم والله فقال : أبا سعيد قد ذهب ما تعلم ، فقلت ما أعلم والله خير مما لا أعلم فقال إن الناس لم يكونوا يجلسون لنا بعد الصلاة فجعلناها قبل الصلاة ، البخاري ( فتح الباري ) 3، 101-102

3 - ا- إلا

4 - ا- تعين

5 - ا- فيجب

6 - ا- تنكيره

7 - ب- المجمع

8 - ا- فيما



548- ( قوله ) : وفرض على كل مؤمن أن يريد بكل قول ، وعمل {من البر} <sup>1</sup> وجه الله الكريم إلى آخره

ش/ قال في البيان في رسم العقول من سماع أشهب من كتاب الصلاة : قال <sup>2</sup> :  
وقال مالك : سمعت ربيعة يسأل عن المصلى لله ، ثم يقع في نفسه أنه يجب أن يعلم ويلقى في طريق المسجد ويكره أن يلقي في غيره ؟ فلا أدري ما أجابه به ربيعة غير أني أقول إذا كان أصل ذلك وأوله <sup>3</sup> لله فلا أرى <sup>4</sup> ذلك بأسا ، وإن المرء ليحب أن يكون صالحا ، وإن هذا ليكون من الشيطان يتصدى ، فيقول إنك لتحب أن تعلم ليمنعه { من ذلك } <sup>5</sup> قلت : فإذا كان أصل ذلك لله لم تر <sup>6</sup> به بأسا ؟ فقال : إي والله <sup>7</sup> ما أرى بذلك بأسا ، وقد قال النبي ﷺ " ما شجرة لا يسقط ورقها شتاء ولا صيفا " قال عبد الله بن عمر : فوقع في قلبي أنها النخلة قال <sup>8</sup> فأردت أن أقولها ، فقال له عمر : لأن تكون قلتها أحب إلي من كذا وكذا <sup>9</sup> ، فأى شيء هذا إلا هذا ، وإنما هذا أمر يكون في القلب لا يملك ، قال الله سبحانه ﴿ وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِنِّي ﴾ <sup>10</sup> وقال ﴿ وَاجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ ﴾ <sup>11</sup> قال ابن رشد : وقع في هذه الرواية أنه لم

1 - ب - ما بينهما ساقط

2 - ا - ساقطة

3 - ب - ساقطة

4 - ب - بذلك

5 - ب - ما بينهما ساقط

6 - ب - ار

7 - ا - ساقطة

8 - ا - ساقطة

9 - انظر البخاري ( فتح الباري ) 1، 240

10 - طه 38

11 - الشعراء 84

يدر ما<sup>1</sup> أجابه<sup>2</sup> به ربيعة ووقع في سماع ابن القاسم في رسم طلق ابن حبيب<sup>3</sup> من كتاب الصدقات أنه أنكر ذلك من سؤال السائل ، ولم يعجبه أن يحب أحد أن يرى في شيء من أفعال<sup>4</sup> الخير ، والذي ذهب إليه مالك — رحمه الله تعالى — أنه<sup>5</sup> لا بأس بذلك إذا كان أصل ذلك وأوله لله ، وهذا هو الصحيح إن شاء الله ، وروي عن<sup>6</sup> معاذ بن جبل أنه قال يارسول الله إنه ليس من بني سلمة إلا مقاتل فمنهم من يقاتل<sup>7</sup> طبيعة ، ومنهم من يقاتل رياء ، ومنهم من يقاتل احتسابا ، فأي هؤلاء الشهيد من أهل الجنة ؟ فقال " يامعاذ { بن جبل }<sup>8</sup> من قاتل على شيء من هذه الخصال أصل أمره أن تكون كلمة الله هي العليا ، فقتل<sup>9</sup> فهو شهيد من أهل الجنة<sup>10</sup> " وهذا نص في موضع الخلاف انتهى<sup>11</sup> .

#### 549- ( قوله ) : والتوبة فريضة من كل ذنب من غير إصرار

ش/ سئل الشيخ عز الدين بن عبد السلام عن التائب من الكبائر وغيرها يسأل الله تعالى من مقامات الأولياء هل يكون ذلك سوء أدب منه أم لا ؟ فأجاب بأنه ليس من سوء الأدب يسأل الله تعالى أعلى المقامات ، فإن الله تعالى لا يتعاضمه

1 - ب- بما

2 - ب- أجاب

3 - كلمة في رسم طلق ابن حبيب غير موجودة في النسخة المطبوعة

4 - أ- أعمال

5 - أ- من أنه

6 - ب- ساقطة

7 - ب- القتال

8 - ب- ما بينهما ساقط

9 - ب- فقاتل

10 - رواه ابن وهب كما في العنية ، البيان والتحصيل 630,17

11 - البيان والتحصيل 498,1 - 499

شئ أعطاه وقد تاب الصحابة - رضي الله تعالى<sup>1</sup> عنهم - من الكفر ثم رفعهم الله تعالى إلى<sup>2</sup> أعلى المقامات ، وأرفع الدرجات ، وجعلهم خير أمة أخرجت للناس وأي سوء أدب في سؤال أكرم الأكرمين ، وأرحم الراحمين ورسوله ﷺ يقول " لا يقل أحدكم اللهم اغفر لي إن شئت { اللهم ارحمني إن شئت }<sup>3</sup> وليعزم المسئلة<sup>4</sup> ، ويعظم الرغبة ، فإن الله سبحانه وتعالى لا يتعاضمه شئ أعطاه<sup>5</sup> " وقضية الفضيل<sup>6</sup> مشهورة ، انتهى .



<sup>1</sup> - أ - ساقطة

<sup>2</sup> - ب - ساقطة

<sup>3</sup> - أ - ما بينهما ساقط

<sup>4</sup> - أ - المشينة

<sup>5</sup> - مسلم ( الأبي ) 117,7 ، ومسند الامام أحمد 243.2 ، 318 ، 464

<sup>6</sup> - لعلة الفضيل بن عياض الإمام شيخ الحجاز الزاهد المشهور توفي سنة 187 شذرات الذهب 1, 316-317

## باب في الفطرة<sup>1</sup>

550- ( قوله ) : باب في الفطرة

ش/ قال الفاكهاني : اختلف في تفسيرها على أقوال أظهرها أنها السنة انتهى  
قلت : فيكون قوله باب في الفطرة أي في خصال الفطرة ، وقيل المراد الخصال  
التي يكمل بها المرء .

551- ( قوله ) : قص الشارب<sup>2</sup>

ش/ قال ابن ناجي : ويدأ إن قص له غيره<sup>3</sup> يمين القاص ، وإن قص لنفسه  
بيمينه انتهى<sup>4</sup> .

فرع :-

قال النووي : ولا بأس بترك سباليه ، وهما طرفا الشارب ، وقد<sup>5</sup> فعل  
ذلك عمر - رضي الله تعالى عنه<sup>6</sup> - وغيره ، قال النووي : قلت ولا بأس أيضا  
بتقصيره ، روى ذلك البيهقي عن ابن عمر<sup>7</sup> - رضي الله تعالى عنهما<sup>8</sup> - انتهى<sup>9</sup>

<sup>1</sup> - ١ - العنوان ساقط

<sup>2</sup> - العبارة " ومن الفطرة خمس قص الشارب وهو الاطار وهو طرف الشعر المستدير على الشفة لا إحفاؤه والله أعلم وقص الأظفار  
وتنف الجناحين وحلق العانة... والختان للرجال سنة والخفاض في النساء مكروه "

<sup>3</sup> - ١ - لغيره

<sup>4</sup> - ابن ناجي 369,2

<sup>5</sup> - ١ - ساقطة

<sup>6</sup> - ١ - ساقطة

<sup>7</sup> - ب - يياض

<sup>8</sup> - ١ - ساقطة

<sup>9</sup> - المجموع 347,1

## فرع :-

قال الأبي : وأما الشعر النابت على الخد فكان الشيخ يوسف أبو الحسن المنتصر<sup>1</sup> لا يزيله ، وكان غيره ممن<sup>2</sup> هو في طبقته يزيله ، واختاره الشيخ - رحمه الله - يعني ابن عرفة ، ويزال أيضا ما على الخلق بخلاف ما على اللحي الأسفل انتهى .

### 552- ( قوله ) : وهو الإطار<sup>3</sup>

ش/ قال الجزولي : بفتح الهمزة ، وقال بعضهم : فيه لغتان بالفتح<sup>4</sup> والكسر ، وبالفتح في الرسالة ، انتهى .

### 553- ( قوله ) : وهو طرف الشعر المستدير على الشفة

ش/ ظاهر كلامه إن الإطار نفس الشعر ، وذلك لأن كل شيء أحاط بشئ فهو له إطار { وقال في النهاية : وفي حديث عمر بن عبد العزيز يقص الشارب حتى يبدو الإطار ، يعني حرف الشفة الأعلى الذي يحول بين منابت الشعر ، والشفة ، وكل شئ أحاط بشئ فهو له إطار انتهى {<sup>5</sup> فتأمله .

### 554- ( قوله ) : لا إحفاؤه

ش/ قال ابن يونس في جامعه : سئل مالك عن رجل أحفى شاربه فقال يوجع ضربا وهذه بدعة<sup>6</sup> ، انتهى .

<sup>1</sup> - لعله أبو الحسن يوسف بن خالد الباطي شرح مختصر خليل توفي سنة 829 نيل الابتهاج 628-629

<sup>2</sup> - 1- مما

<sup>3</sup> - العبارة "ومن الفطرة خمس قص الشارب وهو الإطار وهو طرف الشعر المستدير على الشفة لا إحفاؤه"

<sup>4</sup> - 1- الفتح

<sup>5</sup> - 1- ما بينهما ساقط

<sup>6</sup> - وانظر البيان 231,18- وقد رواه البيهقي عن مالك بن أنس رحمه الله ، المجموع 347,1

## فائدة :-

قال<sup>1</sup> في المقدمات في كتاب الجامع : يجمع بين الأحاديث الواردة في قص الشارب ، والأحاديث الواردة في إحفائه<sup>2</sup> بأن يقص أعلاه ، ويحفي منه الإطار الذي على الشفة ، قال وهذا الذي ذهب إليه مالك انتهى<sup>3</sup> بالمعنى .

### 555- ( قوله ) : وقص الأظفار

ش/ قال الأقفهسي : يعنى للرجال والنساء وتقص<sup>4</sup> بالمقص وكل ما يتنزل منزلته من الحديد ، وينهى<sup>5</sup> عن قطعها بالأسنان ويبدأ - أي القص<sup>6</sup> - من السبابة من اليمنى<sup>7</sup> إكراما لها ، فإذا قصت مشى على ما بعدها ، وإن لم يكن فيها تقصيص ، فإذا انتهى إلى الخنصر من كفها انتقل إلى الخنصر من اليسرى ، فإذا أتى إلى ابهامها انتقل إلى إبهام اليمنى ، وبه يحتم ، فإذا أراد<sup>8</sup> أن يقص أظفار الرجلين وحدها<sup>9</sup> بدأ بخنصر اليمنى وختم بخنصر اليسرى ، فإذا<sup>10</sup> أراد أن يقصهما<sup>11</sup> معا يعنى اليدين والرجلين صنع باليد اليمنى ما تقدم ، فإذا انتهى إلى

1 - ب- ساقطة

2 - عن أبي هريرة يبلغ به النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : الفطرة خمس أو خمس من الفطرة : الختان ، والامتنعاد ، ونشف الإبط ، وقص الشارب ، وتقليم الأظفار " متفق عليه شرح السنة للبغوي 106,12 ، وعن ابن عمر عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال " خالفوا المشركين ، أوفوا بالحي وأحفوا الشوارب " متفق عليه ، نفس المرجع السابق 107,12

3 - المقدمات 474,3

4 - ب- بقص

5 - ب- نهى

6 - أ- بالقص

7 - ب- اليمنى

8 - ب- ساقطة

9 - ب- وحدهما

10 - أ- فإن

11 - ب- تقصيصهما

خنصرها انتقل إلى خنصر الرجل اليمنى ، ثم من إبهامها إلى إبهام اليسرى ثم من خنصرها إلى خنصر اليد اليسرى فيفعل بها ما تقدم ، انتهى .

## تنبيهات :-

الأول :- قال القلشاني في شرحه : ويجب القص<sup>1</sup> إذا طالت الأظفار عن المعتاد وحصل تحتها الوسخ المانع من وصول الماء إلى البشرة انتهى .

الثاني :- قال الشيخ يوسف بن عمر : ولم يجد مالك في ذلك حدا وينبغي أن يكون ذلك من الجمعة إلى الجمعة ، وقال ابن العربي من لم يترع فطرته لم ينسب إلى بني آدم انتهى<sup>2</sup> .

الثالث :- قال الشيخ<sup>3</sup> يوسف بن عمر : ويكره دفن الأظفار انتهى .

## 556- ( قوله ) : ونتف الجناحين

ش/ قال الأقفهسي : يريد للرجال والنساء ، ومن لا يقدر على النتف فله الحلق بالحديد ، وتنويره<sup>4</sup> بالنورة<sup>5</sup> ، والنتف أحسن ، انتهى .

وقال ابن خويزمنداد : نتف<sup>6</sup> الإبط أفضل من حلقه انتهى ، نقله عنه القرافي في شرح الجلاب ، وقال في الكافي : ونتف الإبط أو حلقه انتهى<sup>7</sup> ،

1 - أ - القص

2 - أ - ساقطة

3 - ب - ساقطة

4 - نتف بره

5 - بضم النون غلب إطلاها على إخلاط تضاف إلى الكلس من زرنج وغره وتستعمل لإزالة الشعر ، وتنور اطلَى بالنورة ، المصباح

المثير مادة نور

6 - أ - إذا نتف

7 - الكافي 612

فانظره مع ما قاله<sup>1</sup> ابن خويزمنداد والشيخ يوسف بن عمر ، وقال القرطبي في شرح مسلم نحو ما قال في الكافي ، ورده الأبي ، والله تعالى<sup>2</sup> أعلم .

### 557- ( قوله ) : وحلق العانة<sup>3</sup>

ش/ قال الأقفهي يعني للرجال<sup>4</sup> والنساء ، قال بعضهم المرأة ، لأن ذلك يضر بالزوج ، لأنه يسترخي المحل باتفاق من (الأطباء<sup>5</sup> )<sup>6</sup> ، قال الباجي ما يستر الإنسان فيحلق على هذا ما بين الدبر والأنثيين ، انتهى ، وقال القرافي في شرح الجلاب وإزالة العانة بالنورة ونحوها مجزء لأن المقصود التنظيف<sup>7</sup> ، وروى ابن خويزمنداد في أحكام القرآن أنه عليه الصلاة والسلام طلى عانته بالنورة<sup>8</sup> ، وروى أنس لم يتنور<sup>9</sup> ، فيحمل على الغالب جمعا بين الحديثين ، انتهى .

### تنبيه :-

قال في الكافي : ولا حد في ذلك عند مالك ، وحد ذلك<sup>10</sup> بعض العلماء ألا يجاوز أربعين يوما لأثر روه { في ذلك }<sup>11</sup> انتهى<sup>12</sup> .

1 - قال

2 - ساقطة

3 - العانة هي الشعر الذي فوق ذكر الرجل وحواليه وكذلك الشعر الذي حوالي فرج المرأة

4 - الرجال

5 - الأطبل

6 - ابن ناجي 369,2

7 - ب- التنضف

8 - عن إبراهيم قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم - إذا طلى بالنورة ولى عانته وفرجه بيده ، الطبقات الكبرى لابن سعد

442,1

9 - وجاء عن قتادة ما تنور رسول الله صلى الله عليه وسلم - ولا أبو بكر ولا عمر ولا عثمان ، نفس المرجع السابق والصفحة

10 - ساقطة

11 - ما بينهما ساقط

12 - الكافي 612



## 558- ( قوله ) : وقوله ولا حد في ذلك

ش/ يعني في المدة التي يؤخر حلاق عانته إليها والله أعلم

## 559= { قوله } : مولا بأس بحلاقي غيرهم من شعر الجسد

ش/ قال ابن ناجي : إنما قال من الجسد احترازا من شعر الرأس واللحية ، فإن حلقهما بدعة انتهى<sup>1</sup> ، أما اللحية فواضح أنه بدعة وهو مثلة ، قال مالك : ويؤدب فاعله ، وقال البرزلي في فصل قبل كتاب الجامع : ومنهم طائفة استسنت<sup>2</sup> سنة سيئة وهم الذين يخلقون لحاهم ، وذلك خلاف السنة ، وارتاب البدعة<sup>3</sup> { لغير ضرورة }<sup>4</sup> شرعية ، وأما إذا كان لضرورة مثل التداوي ، وغيره فجائز انتهى . وأما الرأس فقال عمر بن عبد البر في التمهيد في شرح الحديث الثالث عشر لهشام بن عروة<sup>5</sup> ، وهو قول السيدة عائشة - رضي الله تعالى<sup>6</sup> عنها - : كنت أرجل شعر رسول الله ﷺ وأنا حائض<sup>7</sup> في هذا الحديث دليل على إباحة حبس الشعر ، والجمم ، والوفرات ، والخلق أيضا مباح لأنه صلى الله تعالى<sup>8</sup> عليه وسلم خلق رأس بني جعفر بن أبي طالب بعد أن أتاه خير قتله بثلاثة أيام ، ولو لم يجز الخلق ما حلقهم ، والخلق نسك في الحج ، ولو كان مثلة كما قال من قال ذلك ما جاز في الحج ، ولا غيره ، لأن رسول الله صلى الله تعالى<sup>9</sup>

<sup>1</sup> - ابن ناجي 369,2

<sup>2</sup> - استسنت

<sup>3</sup> - لبدعية

<sup>4</sup> - ما بينهما ساقط

<sup>5</sup> - أحد حفاظ الحديث توفي سنة 146 هـ ، شذرات الذهب 1, 218

<sup>6</sup> - ساقطة

<sup>7</sup> - متفق عليه ، البغوى 82,12

<sup>8</sup> - ساقطة

<sup>9</sup> - ساقطة

وسلم نهى عن المثلة ، وقد أجمع العلماء في جميع الآفاق على إباحة حبس<sup>1</sup> الشعر ، وعلى إباحة الحلاق ، وكفى بهذا حجة ، وبالله التوفيق .

ثم ذكر بسنده أن النبي ﷺ أتى إلى بني<sup>2</sup> جعفر بعد ثلاث يعني من موته فقال : لا تبكوا على أخي بعد اليوم ، ادعوا لي<sup>3</sup> بني أخي ، قال فجئ بأغيلمه<sup>4</sup> ثلاث<sup>5</sup> كلهم أبوخ<sup>6</sup> : محمد وعون وعبد الله ، قال ادعوا لي الحلاق ، قال فجاء الحلاق فحلق رؤسهم ، ثم أخذ بيد عبد الله فأشالها فقال اللهم اخلف جعفر<sup>7</sup> في أهله وبارك لعبد الله في صفقة يمينه قال فجاءت أمهم ، فقال تخافين عليهم العيلة<sup>8</sup> وأنا وليهم في الدنيا والآخرة<sup>9</sup> ، انتهى . والأبوخ لعله الساكن مأخوذ من قولهم باخ الغضب أي سكن ، والله تعالى<sup>10</sup> أعلم ، وقال قبل ذلك في شرح الحديث الثاني لزيد بن سعد<sup>11</sup> وهو أنه ﷺ سدل ناصيته ما شاء الله ، ثم فرق بعد ذلك<sup>12</sup> : في هذا الحديث من الفقه ترك حلق الرأس وحبس الجملة ، وفيه دليل على أن حبس الجملة أفضل من الحلق ، لأن ما صنعه رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>13</sup> عليه وسلم في خاصته أفضل مما أقر عليه الناس ، ولم ينههم عنه ، لأنه في كل أحواله في خاصة نفسه على أفضل الأحوال وأكملها وأرفعها صلى الله تعالى<sup>14</sup>

<sup>1</sup> - أ - حلق

<sup>2</sup> - أ - بيت

<sup>3</sup> - أ - ساقطة

<sup>4</sup> - ب - أغلمه

<sup>5</sup> - ب - ثلاثة

<sup>6</sup> - أ - أبرخ وفي النسخة المطبوعة أفرخ

<sup>7</sup> - أ - جعفر

<sup>8</sup> - أ و ب العين والرواية العيلة

<sup>9</sup> - التمهيد 138,22-139

<sup>10</sup> - أ - ساقطة

<sup>11</sup> - لعله زياد كما في النسخة المطبوعة للتمهيد بن سعد أصله من خراسان صاحب الزهري وهو ثقة ، التمهيد 60,6

<sup>12</sup> - ساقطة من النسخة المطبوعة للتمهيد

<sup>13</sup> - ساقطة من أ

<sup>14</sup> - أ - ساقطة

عليه وسلم ، وفيه من الفقه أيضا أن الفرق في الشعر سنة ، وأنه أولى من السدل ، لأنه آخر ما كان عليه صلى الله عليه وسلم ، وهذا الفرق لا يكون إلا مع كثرة الشعر وطوله والناصية شعر مقدم الراس كله وسدله تركه منسدلا سائلا على هيئته ، والتفريق أن يقسم شعر ناصيته يمينا وشمالا لتطهر جبهته وجبينه من الجانبين والفرق سنة مسنونة وقد قيل أنها ملة إبراهيم وسنته ذكره الكلبي<sup>1</sup> عن أبي صالح<sup>2</sup> في قوله تعالى ﴿وَإِذَا ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾<sup>3</sup> الآية قال الكلمات عشر خصال خمس في الرأس وخمس في الجسد ، وفالأولى فرق الشعر وقص الشلوب ، والسواك والمضمضة والاستنشاق ، والخمس<sup>4</sup> الأخرى الختان ، وحلق العانة ، والاستنجاء ، ونتف الإبط ، وتقليم الأظفار .

وقوله " فأتهمهن " أي فعل بهن ، ثم قال إن عمر بن عبد العزيز كان إذا انصرف من الجمعة أقام على باب المسجد حرسا يجزون كل شر الهيئة في شعره لم يفرقه ، ثم ذكر عن أحمد بن حنبل - رضي الله تعالى<sup>5</sup> عنه - أنه قلل : أحصيت عن ثلاثة عشر من الصحابة أنه كان لهم شعر فذكر منهم أبا عبيدة بن الجراح ، وعمار بن ياسر ، والحسن ، والحسين<sup>6</sup> ، وعن ابن مسعود أنه كان يبلغ شعره ترقوته<sup>7</sup> وأنه كان إذا صلى جعله وراء إذنيه<sup>8</sup> قال أبو عمر فيما حكاه أحمد بن حنبل { رحمه الله }<sup>9</sup> ورضي<sup>10</sup> الله<sup>11</sup> عنه - أنه أحصى من الصحابة

<sup>1</sup> - لعله إبراهيم بن عwald الكلبي أخذ عن الشافعي توفي سنة 240 هـ معجم المؤلفين 1، 28.

<sup>2</sup> - لعله أبو صالح عبد الله بن صالح الحافظ كاتب الليث بن سعد توفي سنة 223 هـ ، شذرات الذهب 2، 51.

<sup>3</sup> - بقية الآية " بكلمات فأتهمهن قال إني جاعلك للناس إماما قال ومن ذريعتي قال لا ينال عهدي الظالمين " البقرة 124

<sup>4</sup> - أ - ساقطة

<sup>5</sup> - أ - ساقطة

<sup>6</sup> - أ - ساقطة

<sup>7</sup> - العظم الذي بين ثغرة النحر والعائق من الجانبين ، المصباح المنير مادة ترقوة

<sup>8</sup> - ب - ذاته

<sup>9</sup> - أ - ما بينهما ساقط

<sup>10</sup> - أ - رضي

<sup>11</sup> - ب - ساقطة

ثلاثة عشر لهم شعر دليل على أن غيرهم وهم الأكثر لم يكون لهم شعر على تلك الهيئة ، والشعر الذي يشير إليه هي الجمة والوفرة ، وفي هذا<sup>1</sup> دليل على إباحة الخلق ، وعلى<sup>2</sup> حبس الشعر لأن الهيئتين جميعا قد أقر عليهما رسول الله صلى الله تعالى<sup>3</sup> عليه وسلم ، أصحابه ولم ينه عن شئ منهما فصار كل ذلك مباحا بالسنة وأما الخلق المعروف عندهم فبالجلمين لأن الخلق بالملوس لم يكن معروفا عندهم في غير الحج والله أعلم ، وهذا<sup>4</sup> قول طائفة من أصحابنا وأما غيرهم فيقولون إن الخلق بالملوس لما كان سنة ونسكا في موضع وجب أن يتبرك به ويستحب كل حال ولا يقضي بوجوبه سنة ولا نسكا إلا في ذلك الموضع ولا وجه لكرهه من كرهه ولا حجة معهم من كتاب ، ولا سنة ، ولا إجماع ، وإنما هو رأي واستحسان جائز خلافه إلى مثله<sup>5</sup> ، ثم ذكر عن زيد بن أسلم<sup>6</sup> وأبي حازم<sup>7</sup> وصفوان بن سليم<sup>8</sup> ، وابن عجلان<sup>9</sup> أنهم إذا دخل الصيف حلقوا رؤسهم ، قال أبو عمر: وقد كره مالك حلق القفا وما أدرى إن كان<sup>10</sup> كرهه مع حلق الرأس ، أو منفردا<sup>11</sup> وهذا ليس من شرائع الأحكام ، ولا من الحلال والحرام والقول في حلق الرأس يغني عن القول في حلق القفا ، والقول في ذلك

<sup>1</sup> - أ - وفي هذا الحديث

<sup>2</sup> - أ - ساقطة

<sup>3</sup> - أ - ساقطة

<sup>4</sup> - أ - هنا

<sup>5</sup> - ب - مثله

<sup>6</sup> - زيد بن أسلم أول صبي دخل المدينة بعد خلافة أبي بكر وكان أحد ثقات أهل المدينة ، وأعلمهم بتأويل القرآن بعد محمد بن

كعب القرظي ، التمهيد 240,3-241

<sup>7</sup> أبو حازم سلمة بن دينار المدني عالم المدينة توفي سنة 140 هـ ، شذرات الذهب 208,1

<sup>8</sup> - أبو عبد الله صفوان بن سليم المدني الفقيه القدوة روى عن ابن عمر توفي سنة 132 هـ ، نفس المرجع السابق 189,1

<sup>9</sup> - محمد بن عجلان القرشي وثقه ابن معين وأحمد وذكره البخاري في الضعفاء روى عن أبيه وعن أنس توفي سنة 148 هـ ،

شذرات الذهب 224,1 ، هامش التمهيد 364,6

<sup>10</sup> - ب - ساقطة

<sup>11</sup> - ب - منفردا

واحد عند العلماء ، والله تعالى<sup>1</sup> أعلم ، وقد يجوز أن يكون كراهة مالك للحلق<sup>2</sup> القفا هو أن يرفع في حلقه حتى يحلق بعض مؤخر الرأس على ما يصنعه الروم ، وهذا كما يشبه<sup>3</sup> ، لأننا قد رويناه أن مالكا قال : أول من حلق قفاه عندنا دارقوس النصراني قال أبو عمر قد حلق الناس رؤسهم ، وتقصصوا ، وعرفوا كيف ذلك قرنا بعد قرن من غير تكبير والحمد لله ، قال أبو عمر صار أهل عصرنا لا يجبس الشعر منهم إلا الجند عندنا لهم الجمم ، والوفرات ، وأضرب عنها أهل اصلاح ، والستر والعلماء<sup>4</sup> حتى صار ذلك علامة من علاماتهم ، وصارت الجمم عندنا علامة للسفهاء ، وقد روي عن النبي صلى الله تعالى<sup>5</sup> عليه وسلم " من تشبه بقوم فهو منهم " أو " حشر معهم "<sup>6</sup> فقليل من تشبه بهم في أفعالهم ، وقيل من تشبه بهم في هيئتهم وحسبك فهو مجمل في الاقتداء بهدي الصالحين على أي حال كانوا والشعر والحلق لا يغنيان يوم القيامة شيئا وإنما المجازات على النيات والأعمال فرب مخلوق خير من ذي شعر ورب ذي شعر رجل صالح وقد كان التختم في اليمين مباحا حسنا لأنه قد تختم به<sup>7</sup> جماعة من السلف كما تختم جماعة منهم في الشمال ، وقد روي عنه صلى الله تعالى<sup>8</sup> عليه وسلم الوجهان جميعا ، فلما غلبت الروافض على التختم في اليمين ، ولم

<sup>1</sup> - 1 - ساقطة

<sup>2</sup> - 1 - يحلق

<sup>3</sup> - في النسخة المطبوعة وهذا تشبه

<sup>4</sup> - 1 - العلم

<sup>5</sup> - 1 - ساقطة

<sup>6</sup> - مسند الإمام أحمد 2، 50 ، عون المعبود 11، 74

<sup>7</sup> - ب - ساقطة

<sup>8</sup> - 1 - ساقطة

يخلطوا به غيره كرهه العلماء منا بذة لهم ، وكرهه<sup>1</sup> للتشبه<sup>2</sup> بهم ، لأنه حرام أو مكروه ، انتهى<sup>3</sup> .

فحاصل كلامه أن حلق الشعر مباح وتركه مباح ، وهذا أفضل لموافقة فعله صلى الله تعالى<sup>4</sup> عليه وسلم إلا<sup>5</sup> أنه صار شعارا للسفهاء فيترك كراهة للتشبه<sup>6</sup> بهم والله تعالى<sup>7</sup> أعلم .

وأما كراهة<sup>8</sup> مالك لحلق القفا إنما كرهه لكونه من القزع والله أعلم كما قاله ابن رشد في شرح ذلك من كتاب الجامع وسيأتي لفظه في التنبيه الأول ، وقال القرطبي في قوله تعالى ﴿ وَلَا تَخْلِقُوا رُؤُوسَكُمْ ﴾<sup>9</sup> المسئلة السابعة لاخلاف أن حلق الرأس في الحج نسك مندوب إليه ، وفي غير الحج جائز خلافا لمن قال إنه مثله ، ولو كان مثله لما<sup>10</sup> جاز في الحج ، ولا في غيره ، لأنه عليه الصلاة والسلام نهى عن المثلة<sup>11</sup> ، وقد حلق رؤوس<sup>12</sup> بني جعفر ، ولو لم يجر الحلق ما حلقهم<sup>13</sup> ، وقد كان علي بن أبي طالب يحلق رأسه ، قال ابن عبد البر<sup>14</sup> : وقد أجمع العلماء على حبس الشعر وعلى إباحة الحلق وكفى بهذا حجة ، وبالله التوفيق ، وسقط منه لفظ إباحة في قوله على حبس الشعر وقال

<sup>1</sup> - ب - ساقطة

<sup>2</sup> - ب - للتشبه

<sup>3</sup> - التمهيد 6، 74-81

<sup>4</sup> - أ - ساقطة

<sup>5</sup> - أ - أما إنه

<sup>6</sup> - ب - للتشبه

<sup>7</sup> - أ - ساقطة

<sup>8</sup> - ب - ما كرهه

<sup>9</sup> - البقرة 195

<sup>10</sup> - في النسخة المطبوعة ما

<sup>11</sup> - مسند الامام أحمد 4، 246

<sup>12</sup> - ب - رأس

<sup>13</sup> - في التفسير المطبوع : وقد حلق رؤوس بني جعفر بعد أن أناه قتله بثلاثة أيام

<sup>14</sup> - ب - ابن عبد السلام

الدميري<sup>1</sup> في شرح سنن ابن ماجة<sup>2</sup> في ذكر الخوارج : قال<sup>3</sup> القرطبي : كره مالك حلق الرأس في غير إحرام ، ولا حاجة ضرورية انتهى . وقال الزناتي في شرح الرسالة : واختلف في حلق الرأس ، والمشهور كراهته لغير المعمم<sup>4</sup> ، والإباحة للمعمم<sup>5</sup> لوجود العوض ، وهذا مع صحة الدماغ ، وأما مع اعتلاله فلا خلاف في جواز حلقه انتهى . وقال في المدخل قبل فصل تعليق السبحة في العنق : وحلق شعر الرأس لغير ضرورة شرعية من البدع ، وقد كان في عهد السلف - رضي الله تعالى<sup>6</sup> عنهم - من شعار أهل البدع ، وعلامة عليهم ، هذا إذا كان الحلق لأجل الدخول في الطريق ، وأما حلقه لكثرة أو غيرها فهو جائز غير مكروه انتهى وقال البرزلي في أواخر<sup>7</sup> كتاب الجامع : وأما حلق الشعر لغير ضرورة فقد تقدم أن ظاهر المذهب جوازه ، وجعله الطرطوشي { من البدع انتهى وذكر {<sup>8</sup> الجزولي { عن بعضهم }<sup>9</sup> في باب جمل من الفرائض في شرح قوله " ورمي الجمار سنة وكذلك الحلاق " عن بعضهم : إذا نما لأقوم على حلق رؤسهم وحب أن يجاهدوا ، لأن ذلك علامة لبدعتهم ، وقال بعضهم : من حلق رأس عبده<sup>10</sup> أنه يعتق<sup>11</sup> عليه لأنه مثله انتهى . وقال الفاكهاني<sup>12</sup> في شرح

1 - محمد بن موسى الدميري مفسر محدث فقيه أصولي توفي سنة 808 هـ ، معجم المؤلفين 65,12

2 - محمد بن يزيد بن ماجة حافظ مفسر مؤرخ له تفسير القرآن والسنن في الحديث توفي سنة 273 هـ ، معجم المؤلفين 115,12

3 - 1 - وقال

4 - 1 - المص

5 - 1 - المص

6 - 1 - ساقطة

7 - 1 - آخر

8 - 1 - ما بينهما ساقط

9 - ب - ما بينهما ساقط

10 - 1 - غيره

11 - 1 - ينف

12 - ب - ابن الفاكهاني

عمدة<sup>1</sup> الأحكام<sup>2</sup> في كتاب اللباس قال ابن العربي : الشعر من الرأس زينة ، وفرقه سنة ، وحلقه بدعة ، وحاله مذمومة جعلها النبي صلى الله تعالى<sup>3</sup> عليه وسلم شعار الخوارج<sup>4</sup> ، انتهى<sup>5</sup> . فحصل هذه<sup>6</sup> النقول في حلق شعر الرأس أنه إن كان لضرورة شرعية فهو<sup>7</sup> جائز بلا خلاف ، وإن لم يكن لضرورة شرعية فاختلف فيه ، فقليل جائز من غير كراهة ، وقيل مكروه ، ورجح كل من القولين وعلى القول بالجواز من غير كراهة فهل يكره بالמוש ، وإنما يباح بالجلمين يعنى المقص ، واختلف<sup>8</sup> في ذلك كما تقدم ، قول ابن ناجي ، إنه بدعة لعلة والله أعلم - إنما يعني به الحلق بالמוש لا الحلق بالجلمين ، لأنه قد تقدم أن ذلك كان فعل أكثر الصحابة - رضي الله تعالى<sup>9</sup> عنهم - ويكون مشى على قول من يكره ذلك والله تعالى<sup>10</sup> أعلم واعلم أنه لاشك أن حبس الشعر اليوم إنما يفعله في الغالب من لا خلاق له ، أو ليس من أهل العلم ، أو لغرض فاسد ، وقليل من يفعله لاتباع السنة ، فيكون الحلق أولى لعدم التشبه بمن ذكر لكن بالغ فيه أهل هذا الزمان حتى خرجوا فيه عن فعل من تقدم لأن الانسان منهم<sup>11</sup> يخلق في كل جمعة بل في الجمعة مرتين بل وسمعت ثلاثا وهذا شيء يجرم<sup>12</sup> الانسان بأنه<sup>13</sup> لم

<sup>1</sup> - ا - العدة

<sup>2</sup> - ا - ساقطة

<sup>3</sup> - ا - ساقطة

<sup>4</sup> - بقية عبارته " ففي الصحيح عن أبي سعيد أن النبي - صلى الله عليه وسلم - ذكر قوما يكونون في أمته يخرجون في فرقة سيماهم

التحالف " ، وفي رواية سيماهم السبيل ، وهو الحلق ، العارضة 256,7

<sup>5</sup> - ا - ساقطة

<sup>6</sup> - ا - بياض

<sup>7</sup> - ا - بياض

<sup>8</sup> - ب - اختلف

<sup>9</sup> - ا - ساقطة

<sup>10</sup> - ا - ساقطة

<sup>11</sup> - ا - ساقطة

<sup>12</sup> - ب - ساقطة

<sup>13</sup> - ب - فإنه



يكن من فعل الصحابة ، ولا من بعدهم من أهل الدين ، والصلاح وهذا من نظر الانسان إلى نفسه ، وإعجابه بها ، وقد نهى صلى الله تعالى<sup>1</sup> عليه وسلم عن الترجيل إلا غبا .

قال أبو عمر في شرح الحديث الأول : في هذا الحديث دليل على إباحة ترجيل الشعر ، وقد كره<sup>2</sup> رسول الله صلى الله تعالى<sup>3</sup> عليه وسلم ، لرجل رآه ثائر الرأس ما رأى من ذلك وأمره بتسكين شعره ، وترجيله<sup>4</sup> إلا أنه روي أنه صلى الله تعالى<sup>5</sup> عليه وسلم - نهى عن الترجيل إلا غبا<sup>6</sup> انتهى . والترجيل التسريح وتمشيطة والغب فعله يوما بعد يوم والله تعالى<sup>7</sup> أعلم .

### تنبيهات :-

الأول :- اختلف في القزع<sup>8</sup> فقيل هو<sup>9</sup> حلق بعض شعر الرأس ، وقيل هو أن يترك منها مواضع متعددة ، وقيل هو أن يترك في الرأس شعرا منفردا ، حكى هذه الثلاثة أقوال في كتاب الجامع الذي<sup>10</sup> يوجد في بعض نسخ ابن الحاجب ، وظاهر كلامه ترجيح القول الأول<sup>11</sup> ، وعليه يأتي ما ذكره الجزولي عن بعض

1 - أ - ساقطة

2 - أ - ذكره

3 - أ - ساقطة

4 - كان رسول الله صلى الله عليه وسلم - في المسجد فدخل رجل ثائر الرأس واللحية فأشار إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم -  
بيده أن أخرج - كأنه يعني إصلاح شعر رأسه ولحيته ففعل الرجل ثم رجع قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - أليس هذا خيرا من  
أن يأتي أحدكم ثائر الرأس كأنه شيطان - التمهيد 50,5

5 - أ - ساقطة

6 - نفس المرجع السابق 53,5

7 - أ - ساقطة

8 - أ - القزع

9 - أ - ساقطة

10 - أ - والذي

11 - ب - ساقطة

الشيوخ أن التخفيف من القزع<sup>1</sup> كما سيأتي في التنبيه الثاني ، وكلام الجواهر ،  
والذخيرة يدل على وجود<sup>2</sup> الخلاف في تفسيره ، ولا يدل على ترجيح القول  
الأول ، انظر ذلك في كتاب الجامع منهما .

{ الثاني :- قال الجزولي : وانظر التخفيف هل هو من القزع<sup>3</sup> أم لا ؟ فقال  
الشيخ : سمعت عن الشيوخ أنه من القزع ، قال الشيخ : ولكن فيه زينة ، وتركه  
أحسن انتهى {<sup>4</sup> ، وقال في أول رسم من سماع أشهب من كتاب الجامع سألته  
عن الذين يجتمعون فيحلقون مواضع المحاجم في القفا ، ووسط الرأس ؟ فقال :  
إني<sup>5</sup> لا أحبه وإني<sup>6</sup> لأكرهه<sup>7</sup> ، وما فعلته قط ، ولا هممت به<sup>8</sup> ، ولقد سمعت {  
من يقول {<sup>9</sup> هذا من فعل النصارى ، قلت له<sup>10</sup> : كيف أصنع ؟ قال احتجم  
بالحطمي<sup>11</sup> ، قال محمد بن رشد : كره حلق موضع المحاجم من وسط الرأس ،  
أو من القفا لما جاء أن رسول الله ﷺ نهى عن القزع<sup>12</sup> ، وهو حلق بعض  
الرأس دون بعض ، ولم يخص حالا من حال ، ولما فيه من التشبه بالنصارى ،

<sup>1</sup> - أ - القزع

<sup>2</sup> - ب - وجوه

<sup>3</sup> - أ - القزع

<sup>4</sup> - ب - ما بينهما ساقط ، هنا ومذكور بعد قول المازري في المعلم في كتاب اللباس الذي سيأتي وظاهر السياق صحة نسخة ب ،  
وأن التنبيه الثاني مقتصر على قول الجزولي وباقي الكلام تابع للتنبيه الأول

<sup>5</sup> - أ - ساقطة

<sup>6</sup> - ب - ساقطة

<sup>7</sup> - ب - لا أكرهه

<sup>8</sup> - ب - ساقطة

<sup>9</sup> - ب - ما بينهما ساقط

<sup>10</sup> - ب - ساقطة

<sup>11</sup> - ب - ساقطة

<sup>12</sup> - عن ابن عمر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم - عن القزع قال وما القزع : قال : أن يخلق من رأس الصبي مكان ،

ويترك مكان ، صحيح سنن ابن ماجه الألباني 290,2

انتهى<sup>1</sup> ، وقال المازري في المعلم في<sup>2</sup> كتاب اللباس في شرح حديث النهي عن القرع : وفسره الراوي بأن يحلق بعض رأس الصبي ، ويترك بعضه ، الشيخ : إذا كان ذلك في مواضع كثيرة فهو منهى عنه بلا خلاف ، وإن لم يكن كذلك كالناصية ، وشبهها فاختلف في جوازه ، انتهى<sup>3</sup> .

الثالث :- قال الفاكهاني : واختلف في جواز حلق شعر اليدين على قولين عند العلماء ، انتهى .

الرابع :- قال الأقفهسي عند قول الرسالة ، وينهى النساء عن وصل الشعر ، قال الطبري<sup>4</sup> : إن المرأة إذا خلقت لها لحية ، أو شارب فلا<sup>5</sup> يجوز لها أن تحلق<sup>6</sup> ذلك ، لأنه تغير لخلق الله انتهى<sup>7</sup> . وقال الأقفهسي في شرح هذا المحل : المراد بالجسد ما عدا الرأس ، ومنهم من جعل حلاق شعر الجسد سنة ، وقال عبد الحق : إنه مباح ، الجزولي : وهذا للرجال ، وأما النساء فحلق ذلك منهن واجب<sup>8</sup> ، لأن في تركه مثلة بهن انتهى .

فيعلم من هذا أن ما نقله عن الطبري ليس هو المذهب لأنه إذا كان يجب على المرأة حلق شعر جسدها للمثلة فلا أكبر من مثلة اللحية ، أو الشارب ، ومما ذكره عن الطبري ذكره الجزولي عنه أيضا .

<sup>1</sup> - البيان والتحصيل 18، 204

<sup>2</sup> - ب- به

<sup>3</sup> - المعلم 3، 138

<sup>4</sup> - أ- القرطي

<sup>5</sup> - أ- لا

<sup>6</sup> - أ- حلقها

<sup>7</sup> - سعلق الشيخ على هذا

<sup>8</sup> - ب- بياض

الخامس:- قال الشيخ زروق في شرح هذا المحل : واستحب بعضهم قص شعر الأنف لا نتفه إذ في بقائه أمان من الجذام لحديث<sup>1</sup> فيه ، وروي عكسه ، ورجحه ابن الرفعة من الشافعية<sup>2</sup> ، لما<sup>3</sup> رواه<sup>4</sup> ابن دقيق العيد<sup>5</sup> في كتابه المسمى بالإمام ، وهو مجلدات كثيرة ، ولفظه " وأبقوا<sup>6</sup> الشعر الذي على الأنف " قال البلالي<sup>7</sup> : والأول أظهر لأن هذا الحديث يفهم ما على ظاهر الأنف لا باطنه ، والله أعلم ، انتهى<sup>8</sup> .

السادس :- قال ابن ناجي ظاهر كلام المؤلف جواز حلق شعر الدبر ولا أعرفه لغيره منصوصا ، وعزا الفاكهاني الخلاف فيه<sup>9</sup> للعلماء انتهى<sup>10</sup> وقال الشيخ زروق : وحكى الفاكهاني في حلق شعر حلقة الدبر قولين<sup>11</sup> .

السابع :- قال في سماع ابن القاسم من كتاب الجامع : سئل مالك عن نتف الشيب { هل هو حرام ، أو مباح أم لا }<sup>12</sup> فقال : ماعمل حراما ، وتركه أحب إلي من نتفه ، قال ابن القاسم : ولا أحب نتفه قيل له فقرضه ؟ فقال :

<sup>1</sup> - وهو " نبات الشعر في الأنف أمان من الجذام " قال الذهبي عنه : إنه باطل ، كشف الخفاء 433,2

<sup>2</sup> - أبو العباس أحمد بن محمد الأنصاري المعروف بابن الرفعة كان إمام وقته ، توفي سنة 710 هـ ، طبقات الشافعية للأسنوي

602-601,1

<sup>3</sup> - 1 - ساقطة

<sup>4</sup> - 1 - ورواه

<sup>5</sup> - محمد بن أبي الحسن المعروف بفتح الدين دقيق العيد إمام فقيه محدث توفي سنة 625 هـ ، الديباج 319-318,2

<sup>6</sup> - لم نتف عليه

<sup>7</sup> - لعله محمد بن علي البلالي محدث فقيه توفي سنة 820 هـ معجم المؤلفين 313,10

<sup>8</sup> - زروق 370,2

<sup>9</sup> - 1 - ساقطة

<sup>10</sup> - ابن ناجي 369,2 مع تغير في كلمة الدبر في النسخة المطبوعة

<sup>11</sup> - زروق 370,2

<sup>12</sup> - ب - ما بينهما ساقط

أكره أن يقرضه من أصله وهو عندي يشبه التتف ، وأقـره ابن رشد ،  
ووجهه<sup>1</sup> فانظره<sup>2</sup> فيه<sup>3</sup> { والله أعلم } .

#### 560- ( قوله ) : والختان للذكور<sup>4</sup> سنة

ش/ الختان للرجل زوال الغرلة ، وهي غشاء الحشفة حتى تظهر كلها قاله  
الأقفهسي .

#### 561- ( قوله ) : ولا بأس بالأخذ من طولها<sup>5</sup> إذا طالت كثيرا

ش/ قال الفاكهاني : قال الباجي : له قص مازاد على القبضة انتهى .

#### 562- ( قوله ) : ويكره صباغ الشعر بالسواد من غير تحريم

ش/ قال الشيخ زروق : ولا حديث على من بخر لحيته بالكبريت لتبييض ، أو  
غسلها بالصابون أو الليمون<sup>6</sup> ونحوه للمشائخ ، وكذلك من بخر ليبيض الشعر ،  
وليصفر لونه فيعد من الصالحين وقد ذكر ذلك الغزالي ، وغيره مقبحا له فانظره  
، انتهى<sup>7</sup> . وانظر التمهيد<sup>8</sup> في شرح الحديث الثاني من حديث زياد بن سعد  
الخراساني ، والله تعالى<sup>9</sup> أعلم .

<sup>1</sup> - ب- وأوجه

<sup>2</sup> - قال محمد بن رشد : الكراهية في ذلك ما جاء من أن إبراهيم - صلى الله عليه وسلم - أول الناس ضيف الضيف ، وأول الناس  
أختن ، وأول الناس قص شاربه ، وأول الناس رأى الشيب ، فقال : يارب ما هذا ؟ فقال الله تبارك وتعالى : وقارا يا إبراهيم ، فقال :  
رب زدني وقارا فما دعي إبراهيم - صلى الله عليه وسلم - به الزيادة فيه لا ينبغي لأحد أن ينقصه من نفسه ، البيان 399,17

<sup>3</sup> - ب- ساقطة

<sup>4</sup> - أ- للذكر

<sup>5</sup> - أي اللحية

<sup>6</sup> - ب- بالبخور

<sup>7</sup> - زروق 371,2

<sup>8</sup> - جاء في شرحه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - " اخضوا ، وفرقوا ، وخالفوا اليهود " 76,6

<sup>9</sup> - أ- ساقطة

563- ( قوله ) : من غير تحريم<sup>1</sup>

ش/ يريد به إلا في التدليس في البيع فحرام .

564- ( قوله ) : ولا بأس به بالخناء والكنم

ش/ قال الشيخ يوسف بن عمر : فيجوز للرجل أن يصبغ بـهذين الرأس واللحية ، ولا يجوز له أن يصبغ يديه ، ورجليه ، لأن في ذلك تشبهاً<sup>2</sup> بالنساء ، انتهى .

وقال الجزولي في<sup>3</sup> الكبير وهذا في الشعر ، وأما اليدين ، والرجلين فيكره ذلك للرجال لأن فيه تشبهاً بالنساء ، وقد لعن رسول الله صلى الله تعالى<sup>4</sup> عليه وسلم المتشبهين بالنساء ويكره للمرأة ترك الخناء ، انتهى .

قال الشيخ يوسف بن عمر : وحده للمرأة<sup>5</sup> إلى السوارين ، انتهى<sup>6</sup> ، وقال<sup>7</sup> الأقفهسي : ولا يخضب الرجل يديه ، ورجليه لأنه من زينة النساء وقد لعن { رسول الله }<sup>8</sup> المتشبهين بالنساء ، وهذا كما يفعله العامة ، انتهى<sup>10</sup> . وقال البرزلي في مسائل<sup>11</sup> الصلاة التي لبعض المصريين<sup>12</sup> : مسألة :

<sup>1</sup> - العبارة " ويكره صباغ الشعر بالسواد من غير تحريم "

<sup>2</sup> - ب- تشبهاً

<sup>3</sup> - أ- ساقطة

<sup>4</sup> - أ- ساقطة

<sup>5</sup> - أ- ساقطة

<sup>6</sup> - ب- ساقطة

<sup>7</sup> - أ- قال

<sup>8</sup> - ب- ما بينهما ساقط

<sup>9</sup> - ب- عليه السلام

<sup>10</sup> - البعاري ( فتح الباري ) 42, 12

<sup>11</sup> - أ- ساقطة

<sup>12</sup> - أ- العامة وفي المخطوطة عندى العمريين

الخضاب للنساء جائز لأثنى لا زوج لها ، وليست في عدة ، ويستحب لذات الزوج ، وحرام في العدة ، والمستحب منه إلى موضع الأساور .

قال البرزلي : قلت : أما الحناء فكما ذكره ، وأما بالنشادر فكان شيخنا يقول إنه كالحناء ، ولا يعده لمعة ، وكان شيخنا أبو عبد الله الشيباني<sup>1</sup> يعده لمعة ، وينقله عن غيره ، ويحتج عليه بأنه حائل ، لأنه يظهر جسمه عند العجين ، ونحوه فعليه لا يجوز فعله ، وكذا عنده الحرقوض الذي لا يزول بالماء ، وأما<sup>2</sup> لو كان يزول<sup>3</sup> بالماء فلا بأس به انتهى . وفي رسم الوضوء والجهاد من سماع أشهب من كتاب الوضوء : وسئل عن الحائض ، والجنب من النساء أتخضب يديها وهي حائض ، أو جنب ؟ فقال : نعم ، وذلك مما كان<sup>4</sup> النساء يتحرينه ، لئلا ينقض خضابهن الطهر للصلاة ، قال القاضي : وهذا مما<sup>5</sup> لا إشكال في جوازه ، ولا وجه لكرهته<sup>6</sup> ، لأن صبغ الخضاب الذي<sup>7</sup> يجعل<sup>8</sup> في يديها لا يمنع من رفع حدث الجنابة أو الحيض عنها بالغسل إذا اغتسلت<sup>9</sup> ، انتهى .

## فائدة :-

قال ابن الفاكهاني : الحناء ممدود لا غير ، والكتم - بفتح الكاف ، والمثناة الفوقية - نبت يصبغ به انتهى .

<sup>1</sup> - البلوى القرواني الامام العالم المفتي أخذ عنه ابن ناجي والبرزلي توفي سنة 782 هـ ، نيل الانتهاج 224-225 ، والشجرة 225

<sup>2</sup> - أ- وإنما

<sup>3</sup> - أ- يزال

<sup>4</sup> - أ- لأن

<sup>5</sup> - أ- ما

<sup>6</sup> - أ- لكرهته

<sup>7</sup> - ب- التي

<sup>8</sup> - ب- تجعل

<sup>9</sup> - البيان 112,1

565- ( قوله ) : ونهى الرسول عليه السلام الذكور عن لباس الحرير ،  
وتحتم الذهب ، وعن التحتم بالحديد<sup>1</sup> .

ش/ تصويره ظاهر { بل واضح }<sup>2</sup>

فرع :-

قال في سماع أشهب من كتاب الجامع : وسئل عن قرط الذهب يجعل  
للصبي الصغير ؟ قال تركه أحب إلى العلماء ، ابن رشد : الكراهة في هذا بينة ،  
لأن الصبي وإن لم يكن متعبدا فوليه متعبدا له فكما لا يحل له أن يسقيه الخمر  
فكذلك لا يحل له أن يحليه بالذهب ، ولا يلبسه الحرير فإن حلاه بالذهب<sup>3</sup> ، أو  
ألبسه الحرير فلا<sup>4</sup> يأثم ، وإن ترك ذلك ولم يفعله لما جاء من تحريم ذلك أجز<sup>5</sup> ،  
وأما إن أطعمه خنزيرا ، أو سقاه خمرا أثم والفرق بينهما أن الخمر لا يحل تملكه  
بخلاف الذهب والحرير ، انتهى<sup>6</sup> .

فرع :-

قال النووي في شرح مسلم : وفي الحديث جواز إلباس الصبيان القلائد ،  
والسخاب ، ونحوها من الزينة ، واستحباب<sup>7</sup> تنظيفهم لاسيما عند لقائه أهل  
الفضل ، واستحباب النظافة مطلقا ، وفي الحديث : فظننا أنما تحبسه<sup>8</sup> أمه لأن

<sup>1</sup> - عن أبي موسى الأشعري أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال " حرم لباس الحرير والذهب على ذكور أمتي وأهل لأناتهم  
، قال الترمذي حديث حسن صحيح ، العارضة 220,7-223 ، وعن أبي بريدة عن أبيه قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه

وسلم - وعليه خاتم من حديد فقال مالي أرى عليك حلية أهل النار - المرجع السابق 279,7

<sup>2</sup> - 1- ما بينهما ساقط

<sup>3</sup> - 1- الذهب

<sup>4</sup> - 1- لم

<sup>5</sup> - ب- أجزأ

<sup>6</sup> - البيان 441,18

<sup>7</sup> - ب- واستحب

<sup>8</sup> - ب- تحبس



تغسله ، وتلبسه سخاباً<sup>1</sup> - بكسر السين المهملة ، وبالحاء المعجمة - جمع سخب وهو قلادة من القرنفل ، والمسك ، والعود ، ونحوها من أخلاط الطيب يعمل على هيئة السبحة<sup>2</sup> ، ويجعل قلادة للصبيان والجواري ، وقيل هو خيط فيه خرز<sup>3</sup> سمي<sup>4</sup> سخاباً لصوت<sup>5</sup> خرزه عند تحريكه من السخب بفتح السين ، والحاء ، ويقال الصخب بالصاد وهو<sup>6</sup> اختلاف الأصوات انتهى<sup>7</sup> ، وكذلك<sup>8</sup> ذكر القرطبي في تفسير السخاب<sup>9</sup> إلا<sup>10</sup> أنه قدم القول الثاني وحكى الأول بقليل ، وقال<sup>11</sup> فيه من الفقه المحافظة على النظافة وعلى تحسين الصغار وتزيينهن<sup>12</sup> وخصوصاً<sup>13</sup> عند لقاء من يعظم ، ويحترم انتهى . وقال البرزلي في مسائل الصلاة ومن مسائل ابن قداح<sup>14</sup> : مسألة : لا يجوز التختيم بالذهب ، ولا بالنحلس ، ولا بالحديد ، ويستحب للرجل أن يجعل خاتماً من فضة ، ويجعله في يده اليسرى . قال البرزلي : قلت : إن<sup>15</sup> المنقول إن الذهب لا يجوز ، واختلف إذا كان فيه مسمار من<sup>16</sup> ذهب ، وأما النحاس ، والحديد فمكروه حكاه ابن رشد ،

<sup>1</sup> - مسلم ( النووي ) 193,15

<sup>2</sup> - ب- السخب

<sup>3</sup> - ب- خرز

<sup>4</sup> - أ- يمي

<sup>5</sup> - ب- لقوة

<sup>6</sup> - ب- هو

<sup>7</sup> - النووي على مسلم 193,15

<sup>8</sup> - أ- وكذا

<sup>9</sup> - ب- السخابة

<sup>10</sup> - ب- لأنه

<sup>11</sup> - أ- وقيل

<sup>12</sup> - ب- تزيينهن

<sup>13</sup> - أ- خصوصاً

<sup>14</sup> - ب- القداح وهو عمر بن علي بن قداح إمام عالم بمذهب مالك ، توفي سنة 736 هـ ، الديباج 82,2

<sup>15</sup> - ب- ساقطة

<sup>16</sup> - أ- ساقطة

وغيره ، وأخذ من قوله " التمس ولو خاتما من حديد " <sup>1</sup> الجواز ، وكذا <sup>2</sup> كتب عمر بن عبد العزيز لولده " اتخذ خاتما من حديد صيني " ومثل ذلك القزدير ، والرصاص ، قال : وخاتم الفضة مستحب ، ويستحب جعله في اليد اليسرى ، قال شيخنا : هذا إذا اتخذ للسنة ، وأما اليوم فلا يفعله غالبا إلا من لا خلاق له ، أو يقصد به غرض سوء فأرى أن لا يباح لمثل هؤلاء ، قلت : وعن بعض الأوائل كراهته إلا لضرورة الطبع كما اتخذ النبي ﷺ وخلفاء المسلمين بعده ، انتهى <sup>3</sup> وذكر في موضع آخر ما نصه : وأما خاتم النحاس فلباسه مكروه إلا من به صفراء فيتختم به للتداوي ، انتهى . وقال أيضا في آخر كتاب الجامع : ثبت في الحديث أن وزنه درهم ، وفصه منه ، وجعله مما يلي كفه <sup>4</sup> ، وانظر إذا كان أثقل من هذا ، أو أراد جعل خاتم في خنصر يده اليمنى ، وآخر في اليسرى هل يجوز ، أو يمنع ؟ ويحمل الحديث أنه تحت في يمينه ، وشماله على البدية ، انتهى . وفي الترغيب والترهيب في كتاب الزكاة في ترجمة الترهيب من منع الزكاة : وما جاء في زكاة الحلي ما نصه : وفي الترمذي ، والنسائي ، وصحيح ابن حبان عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال <sup>5</sup> : جاء رجل إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وعليه خاتم من حديد ، فقال : " مالي أرى عليك حلية أهل النار " فذكر

<sup>1</sup> - البخاري ( فتح الباري ) 79,11

<sup>2</sup> - كذلك

<sup>3</sup> - مختصر نوازل العزلي لوحة 31-32

<sup>4</sup> - عن أنس بن مالك قال كان خاتم النبي صلى الله عليه وسلم - من فضة كله فصه منه ، وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم - كان يتختم في يساره وكان فصه في باطن كفه ، عون المعبود 273,11 ، 287 وفي الترمذي " من ورق ولا تنم مثقالا "

العارضة 279,7

<sup>5</sup> - ب - ساقطة

<sup>6</sup> - أ - ساقطة

الحديث<sup>1</sup> إلى أن قال من أي شيء أتخذه قال رسول الله ﷺ من ورق ، ولا تتمه مثقالا والله تعالى أعلم ، انتهى<sup>2</sup> .

566- ( قوله ) : فأجيز وكره<sup>3</sup>

ش/ قال ابن رشد : القول بالكره هو أظهر الأقوال ، وأولاهما<sup>4</sup> بالصواب انتهى .

567- ( قوله ) : إلا الخط الرقيق<sup>5</sup>

ش/ أي فقد قيل إنه يجوز بلا خلاف نقله الفاكهاني .

568- ( قوله ) : ولا يجز الرجل<sup>6</sup> إزاره بطرا ، ولا ثوبه من الخيلاء ، وليكن

إلى الكعبين فهو أنظف لثوبه ، وأتقى لربه

ش/ الخيلاء هو الكبر قاله الفاكهاني ، وقال في المدخل إثر قوله ﷺ " ما أسفل من ذلك ففي النار"<sup>7</sup> فهذا<sup>8</sup> نص صريح منه عليه الصلاة<sup>9</sup> والسلام<sup>10</sup> أنه يجوز للإنسان أن يزيد في ثوبه ما ليس به حاجة إليه ما تحت الكعب ليس

<sup>1</sup> - الجزء المحذوف " ثم جاء وعليه خاتم من صفر قال : مالي أحد منك ربح الأصنام ، ثم أتاه وعليه خاتم من ذهب فقال ارم عنك

حلية أهل الجنة " الترمذي ( العارضة ) 279,7

<sup>2</sup> - الترغيب والترهيب 559,1

<sup>3</sup> - العبارة " واختلف في لباس الخرف أجيز وكره "

<sup>4</sup> - ١- وأولاه

<sup>5</sup> - العبارة " وكذلك العلم في الثوب من الحرير إلا الخط الرقيق "

<sup>6</sup> - ب- ساقطة

<sup>7</sup> - قال صلى الله عليه وسلم - " أزرة المسلم المؤمن إلى نصف الساق ، ولا حرج ، أولا جناح فيما بينه وبين الكعبين ما كان أسفل

من الكعبين فهو في النار " عون المعبود 153,11

<sup>8</sup> - ب- هذا

<sup>9</sup> - ١- ساقطة

<sup>10</sup> - السلام

للإنسان به حاجة فمنعه منه ، وأباح ذلك للنساء أن تجرمرطها خلفها شبرا ، أو ذراعا<sup>1</sup> انتهى

**فرع :-** قال الأبى : سئل الشيخ - يعنى ابن عرفة - عن البرقس إذا أطلق فترل إلى تحت الكعب<sup>2</sup> ؟ فقال : إذا<sup>3</sup> كان يرفع<sup>4</sup> على العاتق ، وإنما يترل<sup>5</sup> إذا أطلق فليس من اللباس إلى تحت الكعب<sup>6</sup> انتهى . وهذا في طول الثوب وأما الكم فقلل القرافي في شرح الجلاب : قال ابن شعبان في الزاهي لا ينبغي أن يضيق الكم ، والجمال أقرب عند الله عز وجل ، وقد رد شريح شهادة رجل ضيق الكم قال مالك " قصر الكم مثله انتهى كلام القرافي ، وقال في مختصر المدارك لابن رشيح قال مالك : حياة الثوب طيبة ، وعيبه قصر أكمامه انتهى . وروى الترمذي عن ام سلمة " كان أحب الثياب إلى {رسول الله} <sup>7</sup> صلى الله تعالى<sup>8</sup> عليه وسلم - القميص قال في العارضة : القميص ملبوس بكم<sup>9</sup> ساتر ، وسنته أن لا يطول كمة ولا تبالي به كان جيبه مقدما ، أو في الجنب إلا أن يكون للناس عادة فيسلكونها ، فالمرء<sup>10</sup> أسلم أنه انتهى ، كذا في النسخة التي رأيته أعنى قوله فالمرء<sup>11</sup> أسلم أنه ، ولعله فذلك أسلم للمرء ، أو يريد<sup>12</sup> بتطويل الكم أن لا<sup>13</sup>

<sup>1</sup> - المدخل 125,1

<sup>2</sup> - ب- الكعبة وهذه هي اللغة الدارجة

<sup>3</sup> - أ- إن

<sup>4</sup> - أ- ساقطة

<sup>5</sup> - ب- نزل

<sup>6</sup> - ب- الكعبة

<sup>7</sup> - ب- ما بينهما النبي

<sup>8</sup> - أ- ساقطة

<sup>9</sup> - في النسخة المطبوعة عكم

<sup>10</sup> - ب- بالمرء وسيلق عليها الشيخ وفي النسخة المطبوعة للعارضة فسلكها أشبه بالمرء وأسلم له

<sup>11</sup> - ب- بالمرء

<sup>12</sup> - أ- يريد

<sup>13</sup> - أ- ساقطة

يطول جدا ليتفق كلامه مع ما تقدم ، ثم قال : وترقيع الثوب كان من شعار الصالحين وسنة المتقدمين حتى اتخذته الصوفية شعارا فجعلته من الجديد ، وأنشأته مرقعا<sup>1</sup> من أصله ، وهذا ليس بسنة<sup>2</sup> بل بدعة عظيمة ، وإنما المقصود بالترقيع استدامة لبس الثوب على هيئته ، وقال بعضهم فيمن<sup>3</sup> يفعل ذلك : ليست الصوف ، وقلنا إن الصوفي ليس الأمر<sup>4</sup> كما زعمت .: فما الصوفي إلا من تصافا من الآثام ويحك لو عقلت<sup>5</sup> ، انتهى .

### استطراد :-

وأما العمامة فقال في المدخل : كان سيدي أبو محمد<sup>6</sup> { رضي الله تعالى عنه }<sup>7</sup> يقول : إنما المكروه في العمامة التي ليست فيها تحنيك ، ولا عذبة فإن كانا معا فهو الكمال في امثال السنة ، وإن كان أحدهما فقد خرج به عن المكروه ، وقد نقل مالك - رحمه الله - أنهم كانوا يعتمون حتى تطلع الثريا ، ومعنى ذلك أن طلوعها إنما يكون في زمن الحر فيزيلونها انتهى<sup>8</sup> ، ومنه ولا بد في العمامة من فعل سنن تتعلق بها من تناوها باليمين ، وقول بسم الله ،

<sup>1</sup> - أ - تعلين

<sup>2</sup> - أ - سنة

<sup>3</sup> - ب - فمن

<sup>4</sup> - أ - ساقطة

<sup>5</sup> - الشعر كما في النسخة المطبوعة للعارضة : لبست الصوف مرقوعا وقلنا : أنا الصوفي ليس كما زعمت

فما الصوفي إلا من تصافا : من الآثام ويحك لو عقلنا

العارضة 266,7 - 267

<sup>6</sup> - بن سلمون وقد سبق

<sup>7</sup> - أ - ما بينهما رحمة الله

<sup>8</sup> - المدخل 136,1

والذكر الوارد إن كان ما لبس جديدا<sup>1</sup> ، وامثال<sup>2</sup> السنة في صفة التعميم من<sup>3</sup> التحنيك ، والعذبة ، وتصغير العمامة انتهى<sup>4</sup> ، ومنه أيضا عن الغزالي : فعليك أن تتعمم قائما ، وتسروا قاعدا انتهى<sup>5</sup> ، { ومنه أيضا }<sup>6</sup> والذؤابة لم يكونوا يرسلون منها إلا القليل نحو الذراع ، أو أقل منه قليلا ، أو أكثر منه قليلا انتهى<sup>7</sup>

#### 569- ( قوله ) : ونهي عن اشتغال الصماء إلى آخره<sup>8</sup>

ش/ هي<sup>9</sup> بلا ثوب حرام ، ومع الثوب المشهور الكراهة ، وقيل يجوز ، وقيل  
تحرم<sup>10</sup>

#### 570- ( قوله ) : ويؤمر بستر العورة

ش/ قال الفاكهاني : ستر العورة فرض ، والنظر إليها حرام انتهى . قاله في شرح قوله " ولا يدخل الرجل الحمام إلا بمئزر " .

#### فائدة :-

<sup>1</sup> - كان رسول الله صلى الله عليه وسلم - إذا استجد ثوبا سماه باسمه عمامة أو قميصا أو رداء ثم يقول اللهم لك الحمد أنت كسوتيه

اسألك بخبره ، وخبر ما صنع له وأعوذ بك من شره وشر ما صنع له الترمذي ( العارضة ) 267,7

<sup>2</sup> - ب- أو امثال

<sup>3</sup> - ب- والتحنيك

<sup>4</sup> - المدخل 137,1

<sup>5</sup> - نفس المرجع والجزء 138

<sup>6</sup> - أ- ما بينهما ساقط

<sup>7</sup> - نفس المرجع السابق والجزء والصفحة

<sup>8</sup> - بقية العبارة " وهي على غير ثوب يرفع ذلك من جهة واحدة ، وبسدل الأخرى ، وذلك إذا لم يكن تحت اشتغالك ثوب

واختلف فيه على ثوب "

<sup>9</sup> - أ- فقال هي

<sup>10</sup> - أ- يحرم

قال في كتاب الجامع من الكافي لابن عبد البر : ولا ينتصب الرجل عريانا ليلا أو نهارا<sup>1</sup> ، وإذا اغتسل فلينضم<sup>2</sup> ما استطاع ، فإن الله أحق أن يستحيا<sup>3</sup> منه ، انتهى<sup>4</sup> .

#### 571- ( قوله ) : وأزره المؤمن إلى أنصاف ساقية

ش/ فائدة :

قال ابن عبد البر في الكافي في<sup>5</sup> كتاب الجامع : ولا ينبغي أن يترك أحد لبس السراويل إلا من لا يقدر عليها<sup>6</sup> إلا أن يكون محرما فيكفيه مئزره انتهى<sup>7</sup> .

#### 572- ( قوله ) : إلا بمئزر<sup>8</sup>

ش/ قال في الصحاح : والمئزر الإزار كقولهم ملحف ، ولحاف انتهى ، وقال ابن درستويه<sup>9</sup> : العامة تفتح الميم ، وتبدل الهمزة ياء فيقولون مئزر ، فأما فتح الميم فخطأ ، وأما إبدال الهمزة بالياء فجائز مع كسر الميم انتهى .

#### 573- ( قوله ) : ولا يتلاصق رجلان<sup>10</sup> ، ولا امرأتان في لحاف واحد

1 - ب- ولها را

2 - ب- فلينضم

3 - يستحي

4 - الكافي 611

5 - ب- من

6 - ا- عليهما

7 - نفس المرجع السابق والصفحة

8 - العبارة " ولا يدخل الرجل الحمام إلا بمئزر "

9 - أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه أخذ عن المبرد وثعلب توفي 347 هـ ، تاريخ التراث العربي المجلد الثامن 183، 1

10 - ب- رجل وامرأة

ش/ هو غير جائز ، قال الأقفهسي : التلاصق الممنوع فيما بين الرجال أن لا<sup>1</sup> يمنع من لمس عورة كل واحد منهما صاحبه ، لأن لمسها كالنظر إليها ، وأما إذا كانا مستوري<sup>2</sup> العورة فيجوز أن يتلاصقا بالأجساد إلا أن المستحب تركه ، وحكم التلاصق المتقدم التحريم فيما بين<sup>3</sup> البالغين ، وأما غير البالغين ، ومن يؤمر بالتفريق بينهما كابن عشر سنين فهو في حقهم مكروه ، والمخاطب { في ذلك {<sup>4</sup> أولياؤهم ، فإن تلاصق بالغ ، وغير بالغ فهو فيه حق البالغ حرام ، وفي حق غير البالغ مكروه ، وأما الصغير دون السبع فيجوز أن يتلاصق مع غير البالغ انتهى ، وقال ابن ناجي : وفي الحديث " ولا يفض الرجل إلى الرجل في ثوب واحدة ولا تفض المرأة إلى المرأة في ثوب واحد "<sup>5</sup> ، وظاهر<sup>6</sup> الحديث جواز اضطجاع الرجلين ، أو المرأتين في الكساء الواحد إذا تعاكساه بحيث يكون وسط الكساء حائلا بينهما ، وبه أفتى بعض من لقيناه من القرويين انتهى<sup>7</sup> .

#### 574- ( قوله ) : ولا تخرج امرأة إلا مستورة<sup>8</sup>

ش/ قال في رسم الأقضية من سماع أشهب من كتاب النكاح : وسئل<sup>9</sup> مالك أيكراه أن تخرج الجارية المملوكة متجردة ؟ قال نعم وأضربها على ذلك . قال ابن رشد : يريد متجردة مكشوفة<sup>10</sup> الظهر ، أو البطن ، وأما خروجها مكشوفة

<sup>1</sup> - أ - ساقطة

<sup>2</sup> - ب - مستوران

<sup>3</sup> - أ - حق

<sup>4</sup> - ب - ما بينهما ساقط

<sup>5</sup> - قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - " لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل ولا المرأة إلى عورة المرأة ، ولا يفض الرجل إلى الرجل في ثوب واحد ولا تفض المرأة إلى المرأة في الثوب الواحد " مسلم ( النووي ) 30,2

<sup>6</sup> - أ - وفي

<sup>7</sup> - ابن ناجي 377,2

<sup>8</sup> - بقية العبارة " فيما لا بد لها منه من شهود موت أبويها أو ذوي قرابتها أو نحو ذلك مما يباح لها "

<sup>9</sup> - ب - سئل

<sup>10</sup> - ب - مكشوفة



الرأس فهو سنتها لئلا تتشبه بالحرائر اللواتي أمرهن الله تعالى<sup>1</sup> بالحجاب ، وأن يدين عليهن من جلايبهن<sup>2</sup> ، وقال عبد الملك في الواضحة : وما رأيت بالمدينة أمة تخرج وإن كانت رائحة إلا وهي مكشوفة الرأس في ظفائرها أو في شعر مجمم لا تلقى على رأسها جلبابا لتعرف الأمة من الحرة إلا أن ذلك لا ينبغي اليوم لعموم الفساد في أكثر الناس ، فلو خرجت اليوم جارية رائحة لوجب على الإمام أن يمنع من ذلك ، ويلزم الإمام من الهيئة في لباسهن ما يعرفن به من الحرائر ، والله تعالى<sup>3</sup> الموفق ، انتهى .

#### 575- ( قوله ) : إلا الدفء في النكاح<sup>4</sup>

ش/ هو المغشى من جهة واحدة ، وهو الغربال ، ويقال له البند يرقاله الجزولي ، وغيره .

#### 576- ( قوله ) : وقد اختلف في الكبر

ش/ الكبر<sup>5</sup> - بفتح الكاف ، والباء قال الفاكهاني : الذي يغلب على ظني أنه الطبل انتهى .

#### 577- ( قوله ) : ولا يخلو رجل بامرأة<sup>6</sup> ليست منه بمحرم

<sup>1</sup> - ١- ساقطة

<sup>2</sup> - يشير إلى الآية الكريمة " بأبها التي قل لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين يدين عليهن من جلايبهن ذلك أدنى أن يعرفن فلا يؤذين وكان الله غفوراً رحيماً " الأحزاب 59

<sup>3</sup> - ١- ساقطة

<sup>4</sup> - العبارة " ولا تخضر - المرأة - من ذلك ما فيه نوح نائحة أو طو من مزمار أو عود ، أو شبهه من الملاحم الملهية إلا الدف في النكاح "

<sup>5</sup> - ب- ساقطة

<sup>6</sup> - ب- وامرأة

ش/ قال الأقفهي : خلوة الرجل مع الرجل جائزة إلا أن يكون أحدهما<sup>1</sup> شابا فتمنع<sup>2</sup> ، وكذلك خلوة المرأة مع المرأة جائزة أيضا ، وأما خلوة الرجل مع المرأة فإن كان الرجل شيخا هرما جازت الخلوة بالمرأة شابة كانت ، أو متجالة ، وإن كان الرجل شابا فإن كانت المرأة متجالة جاز ، وكذلك إن كانت شابة وهي من ذوات محارمه سواء كان المحرم محرم نسب ، أو رضاع ، أو صهر ، وإن لم يكن بينهما محرم لم<sup>3</sup> يجوز خلافا لما ذهب إليه أهل زماننا المبتدعين الذين يقولون إذا جاهد نفسه بالصوم يجوز له<sup>4</sup> أن ينظر إليها ، ويجلس معها ويضاجعها ، لأنها أخته في الله لا تقوم<sup>5</sup> له بها همة لعنهم الله فأصمهم وأعمى أبصارهم ، فإذا خلى رجل بامرأة أجنبية على الشروط المتقدمة فإنه يعاقب بعد اجتهد الحاكم ، فقله رجل وامرأة احترازا من الرجلين ، والمرأتين ، ويريد إذا كان شلبا وهي شابة ، وليس هو عبدها ، ولا بينهما محرمة ، وكذلك إن لم يكن هناك خلوة وكانا<sup>6</sup> مع قوم سفهاء من الرجال ، أو من النساء فإنها خلوة ، ومن ذلك من هرب بامرأة ومعهم رجال فوجودهم كلها وجود ، ولا يتزوجها حتى يستبرئها من مائه الفاسد ، وكذلك لا يجوز أن يداخلها<sup>7</sup> في محمل وإن لم يكن هناك خلوة لقوله صلى الله تعالى<sup>8</sup> عليه وسلم " باعدوا بين أنفاس الرجال وأنفاس النساء " <sup>9</sup>.

<sup>1</sup> - أ - ساقطة

<sup>2</sup> - ب - فيمنع

<sup>3</sup> - ب - ولم

<sup>4</sup> - أ - ساقطة

<sup>5</sup> - أ - يقوم

<sup>6</sup> - ب - كان

<sup>7</sup> - أ - يدخلها

<sup>8</sup> - أ - ساقطة

<sup>9</sup> - قال القارى : غير ثابت وإنما ذكره ابن الحاج في المدخل في صلاة العيدين ، وذكره ابن جماعة في منسكه في طواف النساء من غير سند ولم يظهروا عن النبي صلى الله عليه وسلم " باعدوا بين أنفاس الرجال والنساء " ذكره دليلا لقولهم لا تدنوا النساء من البيت في الطواف مخافة اختلاطهن بالرجال إن كانوا ، كشف الحفاء 1، 329

وهذا إن<sup>1</sup> لم يكن عليهما قبة ، وأما<sup>2</sup> إن كانت عليهما قبة فهي خلوة ، وكذلك لا يواكلها ، ولا يجلس بإزائها ، وقد روي عن مالك أنه يجوز للرجل أن يأكل مع امرأته وأجنبية ، ولكن يأول على المتحالة وقيل يجوز ، وأما إجازة الشابة فإن كان<sup>3</sup> مأمونا له أهل جاز ، وإن كان مأمونا لا أهل له لم يجز ، أو غير مأمون له أهل لم يجز انتهى .

#### تنبيه :-

قال ابن ناجي على الرسالة : قال شيخنا أبو مهدي : ولا نص في خلوة الرجل بخادم<sup>4</sup> زوجته<sup>5</sup> ، والظاهر أنه<sup>6</sup> باعتبار الأشخاص ، فإذا وثق بنفسه جاز ولا ينتفض بالحرمة ، لأن النفس مجبولة على الميل إليها وإن كانت كبيرة ، انتهى .

#### 578- ( قوله ) : ونهى النساء عن وصل الشعر وعن<sup>7</sup> الوشم

ش/ وذلك لا يجوز انظر الفاكهاني وقال ابن ناجي : وإنما خص النساء بالذكر لأنهن يرغبن في ذلك أكثر من الرجال ، إلا فالحكم سواء ، وظاهر كلام الفاكهاني أنه لم يقف على نص في الرجال لقوله والظاهر أن الرجال ، والنساء سواء ، ونص البنسي<sup>8</sup> على أنه لا يجوز للرجل أن يظفر رأسه ، وقبله التاذلي ، ولم يذكر غيره ، وذكر المغربي في كتاب الطهارة أن الظفر في حق الرجال مبلح ،

<sup>1</sup> - ١ - إذا

<sup>2</sup> - ١ - ساقطة

<sup>3</sup> - ١ - ساقطة

<sup>4</sup> - ١ - مع خادم

<sup>5</sup> - ب - ساقطة

<sup>6</sup> - ابن ناجي 378,2-379

<sup>7</sup> - ١ - ساقطة

<sup>8</sup> - أبو جعفر أحمد بن الحسين البنسي العالم المتفنن أخذ عن جده لأمه عبد الحق بن عطية توفي سنة 599 هـ - الشجرة 175

ولم يحك غيره قلت : وأما ربط خيوط الحرير الملونة<sup>1</sup> ، وشبهها مما لا يشبه الشعر فغير<sup>2</sup> منهي عنه لأنه ليس بوصل ، ولا قصد به الوصل ، وإنما المراد به التجميل ، والتحسين قاله عياض في الإكمال ، قال المغربي : وأما ثقب الأذنين للأخراص فقد نص بعض الشيوخ على جوازه ومنعه الغزالي ، وانظر هل يقوم الجواز من قول المدونة " ولا تلبس الحادة<sup>3</sup> حليا ولا قرطا ، ولا خاتما " ، أم لا ، انتهى كلام ابن ناجي<sup>4</sup> .

وأما الوشم فقال الأقفهسي : والوشم<sup>5</sup> حرام عند مالك ، والطبري من جملة من حمله على التحريم ، انتهى .

579- ( قوله ) : ومن لبس خفا أو نعلا بدا بيمينه ش/ قال في اللمع : ويستحب التيامن في<sup>6</sup> كل فعل جميل ، والτίαςر<sup>7</sup> في أداني<sup>8</sup> الأخلاق انتهى . وقال في مختصر الوقار : ومن نزع خفيه فلا يلبسهما حتى ينفضهما فإنه لا يدري ما خالفه إليهما ، انتهى .

580- ( قوله ) : ويكره المشي في نعل واحد ش/ قال الأقفهسي : وكذلك<sup>9</sup> إذا مشى في نعلين مختلفين ، لأن مثل هذا يخل بالمروءة . انتهى .

<sup>1</sup> - ب- الملوثة

<sup>2</sup> - ب- فلبس

<sup>3</sup> - أ- الحاد

<sup>4</sup> - ابن ناجي 2، 379-380

<sup>5</sup> - ب- الوشم

<sup>6</sup> - أ- بكل

<sup>7</sup> - أ- والتيار

<sup>8</sup> - ب- أدنى

<sup>9</sup> - ب- كذلك

## فرع :-

قال في آخر الرسم الأول من سماع أشهب من كتاب الوضوء : وسئل عن الأقطع الرجل<sup>1</sup> هل<sup>2</sup> يجوز له أن يمشي بالنعل الواحدة ؟ قال نعم ، قال محمد بن رشد : وهذا كما قال<sup>3</sup> .

## 581- ( قوله ) : والقباب<sup>4</sup>

ش/ فسرهما الجزولي بما يشبه البشخانة والله تعالى أعلم .



<sup>1</sup> - ب- للرجل

<sup>2</sup> - ب- ماقطة

<sup>3</sup> - البيان 1, 103

<sup>4</sup> - العبارة " ونكره التماثيل في الأسرة والقباب والجدران والحافم ، والقباب جمع قبة وهي ما يجعل من الثياب على المودج - مركب النساء- كفاية الطالب مع حاشية المدوي 2, 368

## باب في الطعام والشراب



582- ( قوله ) : وإذا أكلت أو شربت<sup>1</sup>

ش/ أي إذا أردت الأكل ، أو الشرب<sup>2</sup> .

583- ( قوله ) : فواجب عليك أن تقول باسم الله

ش/ قال ابن الفاكهاني : أي وجوب السنن الذي لا إثم على من تركه ، قال ابن الجلاب : ويستحب للمرء أن يسمي الله على طعامه وشرابه ، انتهى ، قال ابن ناجي : أراد ابن الجلاب بقوله يستحب السنة لأنها عبارة العراقيين<sup>3</sup> انتهى .

وقال الشيخ زروق في شرحه : يعني وجوب<sup>4</sup> السنن لا وجوب الفرائض وهي أن يقول بسم الله لا تزيد<sup>5</sup> على ذلك ، لأن الأكل استهلاك لا يصلح<sup>6</sup> معه ذكر الرحمة ، وذكر الغزالي ، والنووي إكمالها ، وهل هي على الأعيان ؟ وهو ظاهر المذهب<sup>7</sup> أو من السنن الكفاية يحمله الواحد عن الجماعة ، وهو الذي حكاه النووي عن الشافعي ، انتهى<sup>8</sup> . وقال<sup>9</sup> الشيخ يوسف بن عمر : قوله

<sup>1</sup> - بقية العبارة " فواجب عليك أن تقول باسم الله "

<sup>2</sup> - ب- والشرب

<sup>3</sup> - في النسخة المطبوعة ابن الحاجب بدل ابن الجلاب ، ابن ناجي 2، 381-382

<sup>4</sup> - أ- بوجوب

<sup>5</sup> - أ- يزيد

<sup>6</sup> - أ- يصح

<sup>7</sup> - أ- المدونة

<sup>8</sup> - زروق 2، 382

<sup>9</sup> - أ- قال

فواجب عليك { أن تقول }<sup>1</sup> إلى آخره ، قال ابن عبد البر : الإجماع في التسمية عند الأكل ، والشرب أنها غير واجبة فإذا ثبت ذلك فنقول يريد بقوله فواجب عليك وجوب السنن ، وقيل ذلك مستحب ، ثم قال : وقوله أن تقول باسم الله ظاهره أنه<sup>2</sup> لا يزيد على ذلك ، وقيل يزيد الرحمن الرحيم ، وفي الحديث " وبارك لنا فيما رزقنا ، وارزقنا خيرا منه وإن كان لنا يقول وزدنا<sup>3</sup> منه"<sup>4</sup> انتهى .

## فروع :-

الأول:- قال الشيخ يوسف بن عمر : ومن سنة<sup>5</sup> التسمية أن تنطق<sup>6</sup> بها جهر ليذكر الغافل ، ويعلم الجاهل ، انتهى . وقال ابن الفاكهاني : قال بعض شراح الرسالة : وليس له أن يقول الرحمن الرحيم ، فإن فعل فلا شيء عليه<sup>8</sup> ، انتهى . قال ابن ناجي : واختار شيخنا يعني<sup>9</sup> أبا<sup>10</sup> مهدي أرجحية زيادة الرحمن الرحيم ويكفي بسم الله ، وبه أقول انتهى<sup>11</sup> . قلت : وقد جزم الفاكهاني في باب الذبائح بأنه يقول في الأكل والشرب والوضوء<sup>12</sup> بسم الله الرحمن الرحيم .

<sup>1</sup> - ب- ما بينهما ساقط

<sup>2</sup> - أ- ساقطة

<sup>3</sup> - أ- زدنا

<sup>4</sup> - جاء في عمل اليوم والليلة للنسائي قال صلى الله عليه وسلم " من أطعمه الله طعاما فليقل اللهم أطعنا خيرا منه ومن سقاه الله بـ فليقل اللهم بارك لنا فيه وزدنا منه فإنه ليس شيء يجزئ من الطعام والشراب غير اللبن " ص 264 وفي الموطأ كان يقول صلى الله عليه وسلم " اللهم بارك لنا فيما رزقنا " رقم إعداد أحمد راتب

<sup>5</sup> - أ- سنة

<sup>6</sup> - ب- ينطق

<sup>7</sup> - أ- شارح

<sup>8</sup> - ب- ساقطة

<sup>9</sup> - أ- ساقطة

<sup>10</sup> - أ- أبو

<sup>11</sup> - ابن ناجي 382,2

<sup>12</sup> - ب- ساقطة

وكذلك قال النووي في الأذكار<sup>1</sup> والله أعلم ، وقال الشيخ أحمد<sup>2</sup> زروق : قال ابن الحاج ومن سنن<sup>3</sup> التسمية الجهر لإغراء الحاضرين على الأكل ، انتهى<sup>4</sup> .

الثاني :- قال الشيخ أحمد زروق : وقال<sup>5</sup> البلالي : وتسميته بكل لقمة ، وحمله عقبها أزكى ، وأنكر ابن الحاج التسمية<sup>6</sup> على كل لقمة ، والحمد على بلعها ، وقال وهذا وإن كان حسنا فالسنة أحسن منه وهي التسمية أولا والحمد لله آخر<sup>7</sup> انتهى<sup>8</sup> .

الثالث :- قال الشيخ زروق أيضا : في الحديث أن من نسي التسمية أوله يقول باسم الله أوله وآخره<sup>9</sup> ، انتهى<sup>10</sup> .

584- ( قوله ) : وتناول<sup>11</sup> يمينك

ش/ قال الشيخ<sup>12</sup> يوسف بن عمر : قوله وتناول<sup>13</sup> يمينك يريد الأكل والشرب وهو على جهة الاستحباب ، وإن كانت المناولة باليمين مطلوبة في كل شيء لكنه إنما قصد الأكل والشرب انتهى .

<sup>1</sup> - ونازعه الحافظ ابن حجر بأنه لم يرد ما يدل على ذلك ، دليل الفالحين 221,3

<sup>2</sup> - أ - ساقطة

<sup>3</sup> - ب - سنة

<sup>4</sup> - زروق 382,2

<sup>5</sup> - أ - قال

<sup>6</sup> - أ - البسلة

<sup>7</sup> - زروق 382,2

<sup>8</sup> - ب - ساقطة

<sup>9</sup> - قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - " إذا أكل أحدكم طعاما فليقل بسم الله فإن نسي أن يقول باسم الله في أوله فليقل باسم

الله في أوله وآخره " صحيح سنن ابن ماجه ( الألباني ) 224,2

<sup>10</sup> - زروق 382,2

<sup>11</sup> - أ - تناول

<sup>12</sup> - أ - سيدي

<sup>13</sup> - أ - تناول



## 585- ( قوله ) : فإذا فرغت فلتقل الحمد لله

ش/ قال الشيخ أحمد زروق : وقال علماؤنا : ومن سنة الحمد لله<sup>1</sup> الإسرار به لأنه كالأمر بالكفاف لمن سمعه من الآكلين ، انتهى<sup>2</sup> .

### فائدة :-

قال في الكافي : ولا يقام عن الطعام حتى يرفع ، انتهى .

## 586- ( قوله ) : وحسن أن تلعق يدك قبل مسحها

ش/ قال الشيخ يوسف بن عمر : قال بعضهم : هذا إذا كان الذي على يده من الطعام يسيرا ، وأما إن<sup>3</sup> كان كثيرا فإنه يجب لأن في مسحها قبل أن يلعقها إهانة<sup>4</sup> الطعام ، وقال الآخر<sup>5</sup> : هو مستحب مطلقا ، وقد كان النبي ﷺ يلعق أصابعه<sup>6</sup> حتى تحمر ، انتهى ، ثم قال : وقال التلمساني : يبدأ في لعق أصابعه من الخنصر ، ثم الإبهام ثم الوسطى ، ثم البنصر ، ثم السبابة ، وقد حفظنا عنه<sup>7</sup> قبل هذا غير هذا الترتيب ، ويجوز أن يمسح على المنديل ، وإن كان الصحابة كانوا يمسحون أيديهم تحت أقدامهم ، وقد قال الشافعي : الأكل بأصبع واحد مقته ، وبأثنين تكبر ، وبثلاثة سنة ، وما زاد على ذلك شره<sup>8</sup> ، انتهى .

1 - 1- ساقطة

2 - نفس المرجع السابق والصفحة والجزء

3 - ب- إذا

4 - ب- بالطعام

5 - 1- آخر

6 - عن أنس - رضي الله عنه - أن النبي صلى الله عليه وسلم - كان إذا أكل طعاما لعق أصابعه الثلاث ، قال الترمذي حديث حسن

غريب صحيح العارضة 310-309,7

7 - ب- منه

8 - ونقل زروق عن بعض السلف وبأربعة حوازي 384,2

وقال الشيخ أحمد زروق : وظاهر<sup>1</sup> كلام المؤلف أن اللعق أولا ، ثم المسح<sup>2</sup> ثم الغسل<sup>3</sup> ، وهو أنظف ، وأطيب للنفس ، وذكر لي بعض الأصحاب أن الزناتي ذكر أنه السنة ، انتهى .

### فائدة :-

قال الشيخ يوسف بن عمر : وقد جاء أن من لعق القصعة من الطعام وغسلها وشرب ذلك عوفي<sup>4</sup> في نفسه من الجنون<sup>5</sup> والجذام والبرص هو وولده ، أو نحو<sup>6</sup> هذا من الكلام ، وجاء أنه من التقط فتاتا من الأرض وأكلها كمن أعتق رقبة<sup>7</sup> ، وجاء في التقاط ما يقع من الطعام أمهر الحور العين ، وجاء أنه من داوم على ذلك لم يزل في سعة<sup>8</sup> انتهى .

### 587- ( قوله ) : وإذا أكلت مع غيرك أكلت مما يليك

ش/ قال ابن الفاكهاني ناقلا عن ابن رشد : هذا إذا كان الطعام صنفا واحدا كالثريد ، واللحم ، وشبهه<sup>9</sup> ، وأما إذا كان أصنافا مختلفة كأنواع<sup>10</sup> الفاكهة ،

<sup>1</sup> - 1- ساقطة

<sup>2</sup> - والمسح هنا بالمندبل المعد لإزالة الهزيمة لا المندبل المعد للمسح بعد الغسل فتح الباري 510,11

<sup>3</sup> - لعل هذا الترتيب حين كانوا يمسحون تحت أقدامهم والطعام غير الطعام أما اليوم فالأنظف اللعق أولا ثم الغسل ثم المسح

<sup>4</sup> - 1- عفي

<sup>5</sup> - 1- الحزن

<sup>6</sup> - لم نثر عليه بهذا النص وقريبا منه لمن أكل ما يسقط من الخوان أو القصعة أمن من الفقر والبرص ، والجذام وصرف عن ولده

الحنف ، وقال الزرقاني ، وارد وهو ضعيف ، مختصر المقاصد الحسنة ، وهامشها 237

<sup>7</sup> - لم يحد إليه وقفنا عليه ( من أكل ما سقط من السفرة غفر له ) اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة 215,2 ، وانظر العارضة

310-307,7

<sup>8</sup> - عن الحاج بن علاط في من يأكل ما يسقط من الخوان أعطي سعة الرزق ، قال العجلوني لكنها منا كبر ، كشف الخفاء

319,2

<sup>9</sup> - 1- وشبهها

<sup>10</sup> - 1- لأنواع

واللحم <sup>1</sup> { في طبق } <sup>2</sup> مما تختلف <sup>3</sup> أغراض الآكلين فيه فلا بأس للرجل إن يتناول مما بين يدي غيره وذلك منصوص عن النبي ﷺ <sup>4</sup> انتهى . ونقله ابن ناجي <sup>5</sup> .

588- ( قوله ) : ولا تأخذ لقمة حتى تفرغ الأخرى <sup>6</sup>

ش / تصويره ظاهر

فرع :-

قال في الكافي : ويكره أكل الطعام الحار جدا إلا لمن لا يجد لئاره مساً ، انتهى <sup>7</sup> . وقال في مختصر الوقار : ولا يأكل الحار حتى يمكن ، فإنه داء ، وحمى ، وغير ذي بركة ، انتهى .

589- ( قوله ) : ولا تعب الماء عبا

ش / العب شرب <sup>8</sup> الماء بلا تنفس ، أو جرعه <sup>9</sup> ، وقال في الصحاح : وفي الحديث " الكتاد <sup>10</sup> من العب " انتهى ، وفي القاموس <sup>11</sup> الكتاد على وزن غراب وجع الكبد ، والله تعالى <sup>12</sup> أعلم .

<sup>1</sup> - أ - ساقطة

<sup>2</sup> - ب - ما بينهما ساقط

<sup>3</sup> - ب - يختلف

<sup>4</sup> انظر الترمذي ( العارضة ) 40,8

<sup>5</sup> - ابن ناجي 283,4

<sup>6</sup> - ب - أخرى

<sup>7</sup> - الكافي 613

<sup>8</sup> - ب - بشرب

<sup>9</sup> - ب - أو جرعه

<sup>10</sup> - أ - الطرد ، وفي النسخة المطبوعة للصحاح " الكتاد من العب " مادة عب

<sup>11</sup> - أ - ساقطة

<sup>12</sup> - أ - ساقطة

590- ( قوله ) : ولتمصه<sup>1</sup> مصا

ش/ قال الفاكهاني : في<sup>2</sup> قوله ولتمصه<sup>3</sup> هو بفتح الميم من تمصه<sup>4</sup> ، وماضييه مصصت<sup>5</sup> بالكسر انتهى . ونقله ابن ناجي ، وهو كذلك في الصحاح ، ونقل صاحب القاموس فيه لغة أخرى وهي بفتح الميم في الماضي ، وضمها في المضارع فقال ومص مثل خص<sup>6</sup> يخص والله عما .

591- ( قوله ) : وتلوك طعامك وتنعمه مضغا قبل بلعه<sup>7</sup>

ش/ قال في المدخل : وينبغي له أن لا يصوت بالمضغ فإن ذلك بدعة ، ومكروه انتهى .

592- ( قوله ) : وإن غسلت يدك من الغمر واللبن فحسن

ش/ الغمر بفتح الغين ، والميم قال في الصحاح<sup>8</sup> : وهو ريح اللحم وقال في التبيهات : هو الودك ، وقال في الكافي : ومن بات وفي يده غمر الطعام ، وسهكه<sup>9</sup> ، وأصابه لم<sup>10</sup> فلا يلومن إلا نفسه<sup>11</sup> انتهى<sup>12</sup> .

1 - ب - بمصه

2 - ب - ساقطة

3 - ب - بمصه

4 - ب - بمصه

5 - ب - مصصه

6 - ب - حضر يحضر

7 - ب - بلعك

8 - ب - الصحيح

9 - ب - شهده

10 - أ - لم

11 - وفي صحيح سنن ابن ماجة للألباني قال صلى الله عليه وسلم - " إذا نام أحدكم وفي يده ريح غمر فلم يفل يده فأصابه شيء

فلا يلومن إلا نفسه " 230,2

12 - الكافي 614

### 593- ( قوله ) : وتخلل ما تعلق بأسنانك م الطعام

ش/ لقوله ﷺ " رحم الله المتخللين "<sup>1</sup> ذكره الفاكهاني ، وغيره ، قال الفاكهاني : ولأنه من النظافة فكان مستحبا كغسل الغمر ، والسواك انتهى ، وقال الشيخ يوسف بن عمر : التخليل<sup>2</sup> إزالة ما في الأسنان من الطعام ، فإن تغير لم يجوز بلعه ، وإن لم يتغير جاز بلعه ، وإن كان صائما قيل يفطر بلعه ، وقيل لا قضاء عليه ، ويجوز التخلل بما يجوز به السواك ، ولا يجوز بما لا يجوز به السواك انتهى .

### 594- ( قوله ) : ونهى الرسول عليه السلام عن الأكل ، والشرب بالشمال<sup>3</sup>

#### ش/ فائدة :-

قال ابن فرحون : فإن قلت { هل يجوز }<sup>4</sup> أن يأكل الرجل بيده اليسرى من غير كراهة ؟ قلت نعم إذا كان يأكل بيمينه ، وشماله ففي<sup>5</sup> جامع ابن يونس قال : وروي<sup>6</sup> أنه ﷺ أكل الرطب بالبطيخ هذا في يد وهذا في يد أنتهى<sup>7</sup> .

### 595- ( قوله ) : وتناول إذا شربت من على يمينك

<sup>1</sup> - خرج أبو نعيم " اتقوا أفواهكم بالخلال فإنما مجلس الملائكة " زروق 385,2

<sup>2</sup> - 1- التخلل

<sup>3</sup> - قال صلى الله عليه وسلم - " لا يأكلن أحد منكم بشماله ولا يشربن بها فإن الشيطان يأكل بشماله ويشرب بها " مسلم ( الأب )

334-333,5

<sup>4</sup> - 1- ما بينهما ساقط

<sup>5</sup> - 1- في

<sup>6</sup> - ب- روى

<sup>7</sup> - جامع ابن يونس المجلد السابع لوحة 166 رقم المخطوط 3700

ش/ قال في التمهيد في شرح الحديث الثالث لأبن شهاب وهو أنه أتى عليه السلام بلبن<sup>1</sup> ، وعن يمينه أعرابي ، وعن شماله<sup>2</sup> أبو بكر الصديق<sup>3</sup> فشرب ثم أعطى الأعرابي وقال<sup>4</sup> " الأيمن فالأيمن " قال : وفي القياس على هذا النص في الحديث أن لو كان كافرا كان الأدب ، والسنة أن يؤثر من على اليمين أبدا على من على اليسار بفضل الشرب انتهى . وقال فيه إن المجلس عن يمين الرجل ، وعن شماله سواء إذ لو كان الفضل عن يمين الرجل لما أثر النبي عليه السلام أعرابيا على أبي بكر ، وقد يحتمل أن يكون ذاك دليلا على أنه لا يقام<sup>5</sup> من مجلسه لأحد ، وإن كان أفضل منه ، وفيه<sup>6</sup> مساواة الجلساء فيما يأتي صاحب المجلس من الهدايا ، وقد روى مرفوعا " جلساؤكم شركاؤكم في الهدية "<sup>7</sup> وهذا إن صح فعلى الندب إلى التحاب وبر المجلس ، انتهى<sup>8</sup> .

#### 596- ( قوله ) : ونهي عن النفع في الطعام والشراب<sup>9</sup> والكتاب

ش/ قال الشيخ يوسف بن عمر : هذا نهي أدب ، وإرشاد ، قال بعضهم : هذا إذا كان مع الغير للتعزز ، وقال بعضهم : هو عام سواء كان معه غيره أم لا لأن فيه إهانة للطعام ، وقال بعضهم : مخافة ما يصيب الطعام ، والشراب من ريقه ، وذاك سم فيتأدى به الغير ، وقال بعضهم والطعام ، والشراب { في الحديث }<sup>10</sup>

<sup>1</sup> - في النسخة المطبوعة بلبن قد شيب بماء

<sup>2</sup> - أ- يساره

<sup>3</sup> - ب- ساقطة

<sup>4</sup> - ب- فقال

<sup>5</sup> - عن أبي بكر الصديق

<sup>6</sup> - ب- وفي

<sup>7</sup> - قال ابن الملقن في شرح البخاري في باب الشرب ، وتبعه العين : وقد روى أنه عليه الصلاة والسلام فذكره وإسناده فيه لبن ،

كشف الخفاء 1، 394

<sup>8</sup> - التمهيد 155، 6-156

<sup>9</sup> - نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم- عن النفع في الطعام والشراب مصنف بن أبي شيبة 107، 5

<sup>10</sup> - أ- ما بينهما ساقط

والكتاب لم يوجد لغيره ، وهذا<sup>1</sup> مما انفرد به كما انفرد بقوله في باب ما يجب منه الوضوء ، أو الاستحاضة<sup>2</sup> ، وكذلك قوله في أوقات الصلاة : وقيل له أن يرد بها وإن كان وحده<sup>3</sup> لم يوجد قائله ، وإنما انفرد بهذه المسائل لأنه كلن من حفاظ زمانه ، وكان يسمى مالك الصغير ، قال : وقوله والكتاب قيل الكتاب المروي مخافة المحو ، وقيل لأجل الإهانة فيكون عاما<sup>4</sup> ، وقيل لأجل التفاؤل ، ويكون المراد به التراسل ، فإذا كتب تراسيلا ، ونفخ فيه فيكون تفلؤلا بعدم المقصود منه أنتهى ، وقوله<sup>5</sup> إنه انفرد بالكتاب<sup>6</sup> ليس كما قال وقد قال الشيخ زروق : إن البزار<sup>7</sup> روى حديث النهي<sup>8</sup> عنها<sup>9</sup> ، وقوله انفرد بقوله " أو الاستحاضة " نحوه لابن عبد السلام ، واعترضه ابن عرفة بأنه موجود ، وإنكاره قصور ، وكذلك القول بالابراء لم ينفرد به والله أعلم .

#### 597- ( قوله ) ولا بأس بالشراب قائما

ش/ وأما الأكل قائما فقال في شرح الجلاب يجوز بلا خلاف وفي مسلم عن قتادة أنه أحبب من الشرب قائما<sup>10</sup> والله أعلم، وقال في اللع : ويجوز الشرب قائما ، ولا يجوز الأكل انتهى من كتاب الجامع .

1 - ب- وهو

2 - العبارة " ويجب الطهر مما ذكرنا من خروج الماء الدافق للذة في نوم أو يقضة من رجل أم امرأة أو انقطاع دم الحيضة أو الاستحاضة "

3 - العبارة " وأما الرجل في خاصة نفسه فأول الوقت أفضل له وقيل أما في شدة الحر فالأفضل له أن يرد بها وإن كان وحده "

4 - ب- علما

5 - ب- قوله

6 - ب- بياض

7 - ب- بياض

8 - ب- للنهي

9 - زروق 385,2

10 - عن قتادة عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم- أنه لم يأكل من شرب الرجل قائما قال قتادة : فقلنا فالأكل فقال ذلك أشر وأحبب ، مسلم - ( الأب ) 336,5-337

598- ( قوله ) : ولا ينبغي لمن أكل الكراث أو الثوم أو البصل نيا أن يدخل

المسجد

ش/ قال في رسم الصلاة الثاني من سماع أشهب من كتاب الصلاة : ولقد سألت مالكا عن أكل الثوم أيكره له المشي في السوق ؟ فقال : ما سمعت ذلك إلا في المسجد فقلت له : أرأيت من يأكل البصل والكراث أيكره له من دخول المسجد ما يكره من الثوم ؟ قال لم أسمع ذلك إلا في الثوم ، وما أحب له<sup>1</sup> أن يؤذي الناس . قال ابن رشد في قوله سمعت ذلك إلا في المسجد دليل على أنه لا حرج عنده على أكل الثوم في المشي في الأسواق وإن كره له ذلك في مكارم الأخلاق والوجه في ذلك أن النهي إنما ورد في المسجد وله حرمة دون الأسواق لقوله تعالى ﴿ فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ ﴾<sup>2</sup> الآية ، فلا يصح قياس الأسواق عليه في منع أكل الثوم منها ، وأما قياس البصل والكراث على الثوم في منع أكلها من المسجد فصحيح إن كانت تؤذي رائحتها ، لأنه عليه الصلاة<sup>3</sup> والسلام نص على أن العلة في الثوم الأذية<sup>4</sup> فوجب أن تعتبر حيث ما وجدت وذلك بين من مذهب ابن القاسم من رسم أوصى من سماع عيسى وعلى هذا يجب ان يحمل قول مالك ، لأن قوله وما أحب له أن يؤذي الناس تجوز في اللفظ، وممراده لا يجوز له أن يؤذي الناس لأن ترك إذاية الناس واجب<sup>5</sup> لا مستحب<sup>6</sup> انتهى<sup>7</sup> ،

<sup>1</sup> - 1- ساقطة

<sup>2</sup> - بقية الآية " ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة يخافون يوما تتقلب فيه القلوب والأبصار " النور 36

<sup>3</sup> - 1- ساقطة

<sup>4</sup> سأل أبو أيوب النبي صلى الله عليه وسلم - عن الثوم أحرام هو ؟ قال لا ، ولكني أكرهه من أجل ريحه ، وانظر علل منع أكل الثوم في العارضة 313,7-314

<sup>5</sup> - ب- واجبة

<sup>6</sup> - ب- مستحبة

<sup>7</sup> - البيان 460,1



وقال في رسم القبلة من سماع ابن القاسم من كتاب الجامع : وسئل مالك عن الكراث يؤكل ، أفيأتي أكله المسجد ، فقال إنه ليكره كل ما آذى ، والناس في ذلك مختلفون فمهم من لا يوجد له من ذلك رائحة ، ومنهم من يكون له رائحة إذا أكله ، ابن رشد قوله إنه ليكره هو مثل قوله في رسم الصلاة الثاني من سماع أشهب في هذا : وما أحب له أن يؤذي الناس ، وذلك<sup>1</sup> تجوز في الكلام ، لأن

لغيره النبي صلى الله عليه وسلم لا يجوز فلا يصح أنه يقول فيها كبرها مكروهة ، وقد نص النبي صلى الله عليه وسلم

على أن العلة في منع أكل الثوم من دخول المسجد إذابة الناس<sup>2</sup> فإذا كان الكراث أو البصل يؤذي<sup>3</sup> رائحتهما الناس فلا يجوز لأكلهما<sup>4</sup> دخول المسجد قياسا على الثوم لم يوجد العلة فيهما ، وذلك بين من قول ابن القاسم في رسم أوصى من سماع عيسى من كتاب الصلاة ، قال : والكراث ، والبصل إن كانت<sup>5</sup> تؤذي رائحتهما وتظهر<sup>6</sup> فهو مثل الثوم ، ولا يقرب المسجد رأسا وبالله التوفيق<sup>7</sup> ، انتهى وفي المقدمات في باب السنة في الطعام والشراب من كتاب الجامع : ويجب على أكل الثوم نيتا اجتناب المساجد<sup>8</sup> لقوله عليه الصلاة<sup>9</sup> والسلام " من أكل من هذه الشجرة الخبيثة "<sup>10</sup> وكذلك الكراث والبصل إن كان يؤذي ريحهما قياسا<sup>11</sup> على الثوم بالعلة التي قد نص عليها النبي صلى الله عليه وسلم في الثوم ، وهي التأذي ، والأسواق

1 - أي قوله وما أحب له

2 - مبادئ الحديث

3 - 1 - يؤذي

4 - 1 - لأكلها

5 - ب - كان

6 - في النسخة المطبوعة هذه الكلمة نص على أنها غير معلومة

7 - البيان 60, 18

8 - 1 - المسجد

9 - 1 - ساقطة

10 - بقیته " فلا یقرین مساجدنا یؤذینا یریح الثوم " متفق علیه

11 - وهناك نص في المسئلة فعن جابر أن نفرا أتوا النبي صلى الله عليه وسلم - فوجد منهم ريح الكراث فقال ألم أكن يحثكم عن أكل

هذه الشجرة إن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه الإنسان " سنن ابن ماجه ( الألباني ) 239, 2

في هذا بخلاف المساجد لأن للمساجد حرمة تختص بها ليست للأسواق إلا<sup>1</sup>  
أن ذلك مكروه في مكارم الأخلاق انتهى<sup>2</sup> ، وفي اللحم : ويجب على آكل الثوم  
اجتناب المساجد ، وكذلك آكل الكراث والبصل ، انتهى .

#### تنبيه :-

قوله نيثا - بكسر النون بمشناة<sup>3</sup> من تحت ساكنه بهمزة<sup>4</sup> - مالم<sup>5</sup> يطبخ أو  
طبخ ولم ينضج انتهى ، من حاشية البخاري للدمامي من كتاب الصلاة قبل  
كتاب الجمعة ، وانظره فقد ذكر شيئا ما يتعلق بأكل الثوم ، وقال السيوطي<sup>6</sup> :  
وقد تدغم الياء في الهمزة بعد قلبها ياء ، وقال<sup>7</sup> في النهاية : النبي هو الذي لم  
يطبخ أو طبخ ولم ينضج ، يقال<sup>8</sup> ناء اللحم ينبي نيثا كوزن باع يبيع يعاف فهو  
نبي بالكسر كبيع هذا هو الأصل ، وقد ترك الهمزة ، وتقلب ياء فيقال<sup>9</sup> ني  
مشددا انتهى .

#### فروع :-

الأول :- قال الباجي في المنتقى : وعندي أن مصلى العيدين والجنائز كذلك .

<sup>1</sup> - ب - لأن

<sup>2</sup> - المقدمات 455-454,3

<sup>3</sup> - ا - فمشناة

<sup>4</sup> - ا - ساقطة

<sup>5</sup> - ا - فهي مالم

<sup>6</sup> - ب - الأسيرطي

<sup>7</sup> - ا - قال

<sup>8</sup> - ب - فيقال

<sup>9</sup> - ا - يقال

الثاني :- قال الباجي في المنتقى أيضا : فإن دخل المسجد من أكله أخرج وانظر هل يجوز أن يدخلها من أكل الثوم إذ لم يكن فيها أحد ؟ والظاهر<sup>1</sup> أنه لا يجوز لقوله عليه الصلاة<sup>2</sup> والسلام " فإن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم<sup>3</sup> " انتهى<sup>4</sup> .

الثالث :- قال ابن عرفة : زاد الشيخ عن محمد وكذلك الفجل إن آذى انتهى من كتاب الصلاة .

### 599- ( قوله ) : ويكره أن يأكل متكنا<sup>5</sup>

ش / مسئلة قال في رسم ستر من سماع ابن القاسم من كتاب الجامع : سئل مالك عن الرجل يأكل وهو واضع يده اليسرى على الأرض ؟ فقال إني لا<sup>6</sup> أتقيه ولم أسمع فيه<sup>7</sup> شيئا ، وإن لأكرهه ، قال محمد بن رشد : كره مالك هذا لأنه أشبه عنده الإتكاء انتهى<sup>8</sup> . وقال في المدخل : ينبغي له أن يحذر أن يتكئ على يده<sup>9</sup> اليسرى إذا جعلها من خلفه قليلا ، ويتوكأ على شحمته<sup>10</sup> أصل كفه لما ورد أن تلك الهيئة من فعل المغضوب عليهم رواه أبو داود<sup>11</sup> ، انتهى ، ولم يقيده في الأكل .

<sup>1</sup> - ب - والظاهر

<sup>2</sup> - أ - ساقطة

<sup>3</sup> - أ - ابن أبي سنن ابن ماجه ( الألباني ) إن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه الإنسان 239,2

<sup>4</sup> - المنتقى 1,33

<sup>5</sup> - فسر عياض بالتمكن للأكل على وجه ينهاه معه الإكثار ، زروق 2,387

<sup>6</sup> - لعلها لأتقيه

<sup>7</sup> - ب - ساقطة

<sup>8</sup> - البيان 17,222 - 226

<sup>9</sup> - أ - اليد

<sup>10</sup> - ب - شحمة

<sup>11</sup> - لم نجده في أبي داود في باب الأكل متكنا ، عون المعبود 10,243-245

## فرع :-

قال في المسائل الملقوطة : اتفقوا على جواز جلوس المرء يضع<sup>1</sup> رجلا على رجل ، ويستلقى كذلك انتهى . وفي الموطأ في جامع الصلاة : مالك عن ابن شهاب<sup>2</sup> عن عباد بن<sup>3</sup> تميم عن عمه<sup>4</sup> أنه قال<sup>5</sup> بل<sup>6</sup> رأى رسول<sup>7</sup> الله<sup>8</sup> ﷺ مستلقيا في المسجد واضعا إحدى رجله على الأخرى ، مالك عن ابن شهاب عن سعيد<sup>9</sup> بن المسيب أن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان كانا يفعلان ذلك انظر الباجي<sup>10</sup> .

### 600- ( قوله ) : ويكره الأكل من رأس الثريد

ش/ قال ابن ناجي وغيره : وكذلك كل طعام<sup>11</sup> ، ورأيت بخط بعض طلبة العلم في هذا المحل عن التاذلي قال القرافي : وأما اللحم الذي يكون عليه فالسنة فيه أن يؤكل بعد الطعام ، وعلته<sup>12</sup> تقدم الأشرف وهو الخبز انتهى والنقل<sup>13</sup> غريب ، ولم أره<sup>14</sup> في الذخيرة بل<sup>15</sup> قال في المدخل في باب<sup>16</sup> آداب الأكل :

<sup>1</sup> - ب- ما لم

<sup>2</sup> - أبو بكر محمد بن عبد الله بن عبيد الله ابن شهاب الزهري أحد الأعلام المشهورين توفي سنة 124 هـ - ذخرات الذهب 1, 162

<sup>3</sup> - الأنصاري المدني تابع ثقة ، الزرقاني 1, 315

<sup>4</sup> - 1- ساقطة وعمه عبد الله بن زيد المازني أخو أبيه لأمه نفس المرجع السابق والجزء والصفحة

<sup>5</sup> - 1- ساقطة

<sup>6</sup> - 1- ساقطة

<sup>7</sup> - ب- النبي

<sup>8</sup> - ب- ساقطة

<sup>9</sup> - أبو محمد سعيد بن المسيب المعروف بالمدني أحد أعلام الدنيا سيد التابعين توفي سنة 94 هـ - ذخرات الذهب 1, 102

<sup>10</sup> - المنتقى 1, 307

<sup>11</sup> - ب- والطعام

<sup>12</sup> - ب- وعليه

<sup>13</sup> - ب- وهذا

<sup>14</sup> - ب- أر

<sup>15</sup> - 1- ساقطة

<sup>16</sup> - ب- ساقطة

ومضى عملهم - رضي الله تعالى عنهم - أنهم كانوا يتدئون<sup>1</sup> بأكل اللحم قبل الطعام انتهى<sup>2</sup>. وقال الشيخ زروق : واختلف في البداية<sup>3</sup> باللحم، وتأخيرها وثالثها يبدأ به الجائع لا غيره انتهى .

## فرع :-

قال في المدخل في فصل اللباس : والسنة أن لا ينهش الخبز كاللحم ، ومنه أيضا أن السنة أن يكون الماء حاضرا انتهى<sup>4</sup> .

601- ( قوله ) : وفي عن القرآن في التمر وقيل إن كان<sup>5</sup> مع الأصحاب الشركاء فيه ، ولا بأس بذلك مع أهلك أو مع قوم تكون أنت أطعمتهم ش / تصويره واضح

## استطراد :-

قال في التوضيح في الغنيمة عند قول ابن الحاجب { ولو أقرضه لمثلته }<sup>6</sup> لم يجب : رده ابن عبد السلام والكلام<sup>7</sup> في هذا الفصل يشبه الكلام في إطعام الضيف ، وأنه<sup>8</sup> كما يقال لا يستحق إلا بالأكل لا بوضعه بين أيديهم ، خليل : وما ذكره من أن<sup>9</sup> إطعام الضيف إنما يملكه بالأكل ذكره في البيان في باب الأيمن

<sup>1</sup> - ا - يدؤن

<sup>2</sup> - المدخل 1, 223

<sup>3</sup> - ا - البداية

<sup>4</sup> - نفس المرجع السابق والجزء 1, 137

<sup>5</sup> - ا - ذلك

<sup>6</sup> - ا - ما بينهما ساقط

<sup>7</sup> - ا - الكلام

<sup>8</sup> - ب - ولأنه

<sup>9</sup> - ا - ساقطة

، والنذور لأنه قال فيمن دعا<sup>1</sup> له أصحابه ليأكل معهم ، أو<sup>2</sup> أراد كلما قطع لقمة ورفعها<sup>3</sup> إلى فيه أن يجعلها في كفه ، أو<sup>4</sup> يذهب بها إلى بيته ، أو يطعمها لغيره لم يكن ذلك له إذا لم يأذن فيه أصحابه انتهى وكلام ابن رشد هو في سماع أصبغ<sup>5</sup> انتهى وقال الشيخ زروق في شرح المباحث الأصلية : الصحيح عند<sup>6</sup> أهل مذهب مالك أن الضيف لا يملك إلا ما يتناول بقدر الحاجة ، وتصرفه في الزائد ممنوع انتهى ، وقال القرافي في الفرق الثلاثون : طعام الضيف لا يجوز له أن يبيعه ، ولا يملكه غيره بل بأكله هو خاصة على جري العادة ، وله إطعام الغير<sup>7</sup> اللقمة واللقمتين ، انتهى . وقال الشيخ يوسف بن عمر : واختلف<sup>8</sup> في الأضياف<sup>9</sup> بماذا يملكون الطعام فقيل بالدخول ، وقيل بالتقدم لهم ، قيل لا يملكون إلا ما أكلوا ، وانظر على هذا هل<sup>10</sup> يجوز لأحد الأكلين أن يعطي أحدا من ذلك الطعام على كل قول لأنهم أكلوا<sup>11</sup> على ملك ربه فلا يجوز ذلك إلا بإذن ربه ، وإن قلنا ملكوه بالتقدم لهم<sup>12</sup> فلا يجوز له إلا بإذنهم ، وعلى هذا يختلف فيما يصنع للظلمة مداراة هل ملكوه بالتقدم فلا يجوز أكل ما تركوه لأنه طعام مستغرق<sup>13</sup> الذمة ، أو إنما أكلوه على ملك ربه فيجوز أن يوكل ما

<sup>1</sup> - ب - دعي ، ولعل الصواب دعاه

<sup>2</sup> - ١ - ونحو ، ولعل أو بمعنى الراو في أو أراد

<sup>3</sup> - ب - رفعها

<sup>4</sup> - ١ - ويذهب

<sup>5</sup> - ١ - أذهب

<sup>6</sup> - ب - عن

<sup>7</sup> - في النسخة المطبوعة للفروق إطعام المر

<sup>8</sup> - ب - اختلف

<sup>9</sup> - ب - الضيف

<sup>10</sup> - ب - لا

<sup>11</sup> - ب - لأن ما أكلوه

<sup>12</sup> - ١ - ساقطة

<sup>13</sup> - ١ - المستغرق

فضل عنهم<sup>1</sup> وكذلك ما صنع للمحاربين هل أكلوا على ملكهم ، أو على ملك ربه فعلى هذا يجرى الخلاف انتهى . والظاهر أن المشهور والمعتمد<sup>2</sup> { هو أنهم<sup>3</sup> } لا يملكون إلا ما أكلوا كما اقتصر عليه ابن رشد ، وانظر قول الشارح أو بالدخول ، ما المراد به ؟ هو دخولهم المنزل أو دخول الطعام عليهم ؟ والله أعلم .

### استطراد :-

قال في الكافي في الضيافة : من شرف الأخطار ، ومحاسن<sup>4</sup> الأخيار ، وسنتها المؤكدة يوم ، وليلة ، وغايتها ثلاثة أيام ، ومن لم يكرم ضيفه ، ولا جاره فقد استحق الذم ، ومن يسر عنده من الطعام أرفع مما أخرجه<sup>5</sup> إلى ضيفه فليس بمكرم له ، قال رسول الله صلى الله تعالى<sup>6</sup> عليه وسلم " من كان يؤمن بالله ، واليوم الآخر فليكرم ضيفه جائزته يوم وليلة " <sup>7</sup> يريد بذلك بنوع<sup>8</sup> ما استطاع من إكرامه<sup>9</sup> ، وفي اليومين بعده لا ينبغي أن يتكلف انتهى<sup>10</sup> . وقال النووي " قال القاضي عياض في شرح قوله عليه السلام " من يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه " من كتاب الإيمان : الضيافة من آداب الإسلام ، وخلق الأنبياء والصالحين ، وقد أوجبها الليث ليلة واحدة ، واحتج بالحديث " ليلة

<sup>1</sup> - أ - ساقطة

<sup>2</sup> - أ - المعتمد

<sup>3</sup> - ب - ما بينهما ساقط

<sup>4</sup> - أ - وعاشر

<sup>5</sup> - أ - يخرج

<sup>6</sup> - أ - ساقطة

<sup>7</sup> - بقية الحديث " الضيافة ثلاثة أيام وما بعد ذلك فهو صدقة ولا يحل له أن يشرى عنده حتى يخرج " عون المعبود 10، 212

<sup>8</sup> - أ - تنوع

<sup>9</sup> - ب - الكرامة

<sup>10</sup> - الكافي 614

الضيف حق واجب على كل مسلم<sup>1</sup> وبحديث عقبه " إن نزلتم بقوم ، وأمروا لكم بحق الضيف فأقبلوه<sup>2</sup> ، وإن لم يفعلوا فخذوا منهم حق الضيف الذي ينبغي لهم<sup>3</sup> وعامة الفقهاء على أنها من مكارم الأخلاق وحثهم قوله ﷺ " جائزته يوم ، وليلة " والجائزة العطية ، والمنحة ، والصلة وذلك لا يكون إلا مع الاختيار ، وقوله ﷺ " فليكرم وليحسن " يدل على هذا أيضا إذ لا يستعمل مثله في الواجب مع أنه مضموم إلى إكرام الجار والإحسان إليه ، وذلك غير واجب ، وتأولوا الأحاديث أنها كانت في أول الإسلام إذ كانت الموساة<sup>4</sup> واجبة .

واختلف هل الضيافة على الحاضر ، والبادي ، أو على البادي خاصة فمذهب الشافعي ومحمد بن عبد الحكم إلى أنها عليهما ، وقال مالك وسحنون : إنما ذلك على أهل البوادي ، لأن المسافر يجد في الخضر المنازل في الفنادق ومواضع الترول ، وما يشتري في الأسواق وقد جاء في حديث " الضيافة على أهل الوبر ليست على أهل المدر<sup>5</sup> " لكن هذا الحديث عند أهل المعرفة موضوع وقد تتعين الضيافة لمن اجتاز محتاجا ، وخيف عليه ، على أهل الذمة إذا شرطت عليهم هذا<sup>6</sup> من<sup>7</sup> كلام القاضي ، انتهى<sup>8</sup> .

<sup>1</sup> - في سنن أبي داود وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم - " لية الضيف حق على كل مسلم " عون المبرود 214,10

<sup>2</sup> - ب - فأقبلوا

<sup>3</sup> - انظر نفس المرجع السابق والجزء 216

<sup>4</sup> - أ - الموساة

<sup>5</sup> - قيل موضوع ، وقال المزني : لا يصح إسنادا ، ولا متنا لكن رواه البيهقي بسند ضعيف وذكره عياض في الشفاء فغايتة الضعف لا الوضع ، كشف الخفاء 47,2

<sup>6</sup> - ب - ساقطة

<sup>7</sup> - أ - ساقطة

<sup>8</sup> - النووي على مسلم 18,2-19



## فائدة :-

قال الشيخ يوسف بن عمر : ويكره اليمين على الطعام ، وإنما جاء عن النبي صلى الله تعالى<sup>1</sup> عليه وسلم - أنه كان يقول " كل " ثلاثاً<sup>2</sup> ، وقيل يجوز<sup>3</sup> الحلف<sup>4</sup> بالله ، فإن حلف فلا يبر فيه<sup>5</sup> إلا أن يأكل حتى يشبع أنتهى ، قلت : لعل هذا إذا كانت نيته ذلك ، أو<sup>6</sup> دل عليه بساط اليمين والله تعالى<sup>7</sup> أعلم .

## فائدة :-

قال في مختصر الوقار : ويأكل<sup>8</sup> الرجل من منزل أبيه ، وأمه ، وأخيه وأخته وعمه ، وخاله ، وخالته ، وصديقه الملاطف بغير إذنهم إلا أن يعلم أنهم يكرهون ذلك منه انتهى . وقال في الكافي : وإنما يأكل الرجل من بيت أبيه ، وأمه ، وأخيه ، وأخته ، وعمه ، وعمته ، وخاله ، وخالته ، وصديقه الملاطف<sup>9</sup> بغير إذنهم ما<sup>10</sup> يعلم أنه تطيب به نفوسهم<sup>11</sup> مما لا بال له أنتهى<sup>12</sup> .

602- ( قوله ) : وليس غسل اليد قبل الطعام من السنة إلا أن يكون بها أذى

<sup>1</sup> - 1 ساقطة

<sup>2</sup> - 2 لم يحدد إليه

<sup>3</sup> - 3 ساقطة

<sup>4</sup> - 4 يحلف

<sup>5</sup> - 5 ب- يبريه

<sup>6</sup> - 6 ا- ودل

<sup>7</sup> - 7 ساقطة

<sup>8</sup> - 8 ب- وليأكل

<sup>9</sup> - 9 ب- ساقطة

<sup>10</sup> - 10 ا- إلا أن

<sup>11</sup> - 11 ب- أنفسهم

<sup>12</sup> - 12 الكافي 614

ش/ قال الفاكهاني وأظنه ناقلا له عن عبد الوهاب : وأما غسل اليد قبل الأكل فليس من السنة ، وقد كرهه مالك ، وقال : ليس هو<sup>1</sup> من الأمر ، أي من السنة المأمور بها فيلزمنا<sup>2</sup> التزامها ، لأنها من فعل الأعاجم<sup>3</sup> ، ولم يرو<sup>4</sup> عن السلف إلا أن يخشى أن يكون قد مس يده<sup>5</sup> شيئا يكره أن يياشر به<sup>6</sup> الطعام انتهى . ونحوه في اللمع للتلمساني وقال في المدخل : فإذا<sup>7</sup> أراد أن يأكل فلا يخلو أن تكون يده نظيفة أم لا ، فإن كانت نظيفة فهو مخير في الغسل ، والترك ، والغسل أولى ، إلا أن التزامه<sup>8</sup> يعني<sup>9</sup> المداومة عليه بدعة ، فإن كان على يده شيء أوحك بدنه أو مس عرقه<sup>10</sup> فلا بد من غسلها ، انتهى<sup>11</sup> . قال في الكافي : وغسل اليد قبل الطعام ، وبعده حسن ، وبركة فيه ، قال سلمان الفارسي : قرأت في التورية " البركة في الطعام الوضوء قبله " فذكرت ذلك للنبي صلى الله تعالى<sup>12</sup> عليه وسلم - فقال " البركة في الطعام الوضوء قبله وبعده "<sup>13</sup> انتهى<sup>14</sup> .

## 603- ( قوله ) : وكره غسل اليد بالطعام

1 - أ - ساقطة

2 - ب - يلزمها

3 - ب - الأعاجام

4 - ب - ير

5 - ب - يد

6 - أ - بها

7 - ب - إذا

8 - أ - التزام

9 - أ - أعني

10 - أ - أعراقه

11 - المدخل 1, 211

12 - أ - ساقطة

13 - قال أبو داود وهو ضعيف ، عون المعبود 10, 234

14 - الكافي 614

ش/ قال البرزلي في مسائل الطهارة: مسألة نقل ابن الحاج عن بعض الفقهاء إباحة حرق الطعام ليعمل مربيا إلا أن تكون<sup>1</sup> جماعة ، ومثله حرق البطائق التي فيه اسم الله تعالى<sup>2</sup> ، قال البرزلي : قلت قال<sup>3</sup> في المدارك : سأل الأبياني<sup>4</sup> لقمان<sup>5</sup> بن يوسف عن الخمير<sup>6</sup> يجعل على الرجل ؟ فأجاب بأنه لا بأس به انتهى .

#### 604- ( قوله ) : ولتجب إذا دعيت إلى وليمة العرس

ش/ تصويره واضح ، قال ابن الحاج في نوازله : إذا دعاه رجلان إلى وليمتين فلن سبق أحدهما قدم إجابته ، وإن لم يسبق أحدهما الآخر أجاب أقربهما إليه ، زاد المازري عن النبي ﷺ أنه قال " إذا اجتمع داعيان فأجب أقربهما إليك بابا فإن أقربهما إليك بابا أقربهما إليك جوارا<sup>7</sup> ، فإن سبق أحدهما فلأجب الذي سبق<sup>8</sup> "

#### 605- ( قوله ) : إذا لم يكن هناك فهو مشهور

ش/ قال ابن عرفة في الوليمة : قلت : ولما عرف الخطيب الإمام أبو بكر بن ثابت في تاريخ بغداد بإبراهيم بن سعد بن سعيد بن إبراهيم المدني قال : قدم العراق فأكرمه الرشيد فسئل عن الغنا ؟ فأفتى بإباحته فأتاه بعض المحدثين ليسمع

<sup>1</sup> - 1- يكون

<sup>2</sup> - 1- ساقطة

<sup>3</sup> - 1- ساقطة

<sup>4</sup> - أبو العباس عبد الله بن أحمد التونسي المعروف بالأبياني تفقه يحيى بن عمر وروى عنه ابن أبي زيد توفي سنة 352 هـ الشجرة

85

<sup>5</sup> - الفقيه الحافظ لمذهب مالك سمع من يحيى بن عمر توفي سنة 319 هـ الشجرة 81

<sup>6</sup> - جاء في مختار الصحاح : الخمير ما يجعل في العجين مادة حمر

<sup>7</sup> - 1- جدارا

<sup>8</sup> - عون المعبود 10، 228

منه أحاديث الزهري فسمعه يعني<sup>1</sup> ، فقال كنت حريصا على السماع منك<sup>2</sup> فأملد الآن فلا أسمع منك حرفا أبدا فقال إذا لا أفقد إلا شخصك علي ، وروي<sup>3</sup> علي إن حدثت ببغداد حديثا ما أقمت حتى أغني قبله ، فبلغ ذلك الرشيد ، فدعى به وسأله عن حديث المخزومية<sup>4</sup> التي قطعها رسول الله ﷺ في سرقة الحلبي فدعا بعود فقال أعود الجحمر ؟ قال لا ولكن عود الطبرق<sup>5</sup> فتبسم ففهمها إبراهيم بن سعد ، فقال لعله<sup>6</sup> بلغك يا أمير المؤمنين حديث الذي أجباني إلى أن حلفت ، قال نعم فدعى له الرشيد بعود فغناه .

يأأم طلحة إن<sup>7</sup> البين قد آن لي . ∴ أقل<sup>8</sup> الثواب<sup>9</sup> لين كان<sup>10</sup> الرحيل غدا

فقال له الرشيد : من كان من فقهاءكم يكره السماع ؟ قال من ربطه الله فقال<sup>11</sup> : هل بلغك عن مالك بن أنس في ذلك شيء ؟ قال لا والله إلا أنني أخبرني أنهم اجتمعوا في مدعاة<sup>12</sup> كانت في بني مربوع ، وهم يومئذ جلة ، ومالك أقلهم من

<sup>1</sup> - ب- يتغنى

<sup>2</sup> - ب- عليك

<sup>3</sup> - أ- ساقطة

<sup>4</sup> - عن عائشة - رضي الله عنها - أن قريشا أهمتهم المرأة المخزومية التي سرقت ، فقالوا من يكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم - ومن ينجري عليه إلا أسامة حب رسول الله صلى الله عليه وسلم - فكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال أتنشع في حد من حدود الله ؟ ثم قام ، فخطب فقال أيها الناس إنما ضل من كان قبلكم ، أنهم كانوا إذا سرق الشريف تركوه وإذا سرق الضعيف فيهم أقاموا عليه الحد ، وألم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها ، البخاري ( فتح الباري ) 15، 94-102

<sup>5</sup> - ب- الطرق

<sup>6</sup> - أ- لملك

<sup>7</sup> - أ- أم

<sup>8</sup> - أ- قال

<sup>9</sup> - أ- الثواء

<sup>10</sup> - أ- كل

<sup>11</sup> - أ- قال

<sup>12</sup> - أ- مرعاة

فقهه ، وقدره ، معهم دفوف ، ومعازف وعيدان يغنون ، ويلعبون ، ومع مالك  
ذمي<sup>1</sup> وهو<sup>2</sup> يعنيهم :

سليمي<sup>3</sup> أزمعت بينا      فأين تظنها أينما  
وقد قالت لأتراب      لها زهر تلاقينا  
تعالين فقد طاب      لنا العيش تعالين

فضحك الرشيد ، ووصله بما عظيم ، قلت : إمامة أبي بكر الخطيب وعدالته  
ثابتان<sup>4</sup> ، نقل ابن الصلاح<sup>5</sup> ، وعياض عنه ، وغير واحد معلوم ، وإبراهيم بن  
سعيد هذا قال المزني<sup>6</sup> : خرج له أهل الكتب الستة<sup>7</sup> ، وسنن أبي داود ،  
والنسائي ، وابن ماجه ، وجامع الترمذي ، وهذه الحكاية مثل نقل عياض القول  
الشاذ بإجازته ، انتهى كلام ابن عرفة .



1 - ب - دف

2 - ا - ماقطة

3 - ب - سليمان

4 - ا ثانية

5 - الإمام المحافظ تقي الدين أبو عمر وعثمان بن الملق صلاح الدين له مجموعة كتب منها الفتاوى ، انظر مقدمة فتاوى ومسالل ابن  
الصلاح

6 - لعله محمد بن الصباح البغدادي محدث حافظ له السنن الصغرى في الحديث توفي سنة 227 هـ ، شذرات الذهب 2، 62

7 - انظر التمهيد 24، 25

## باب في السلام ، والاستيذان إلى قوله في السفر<sup>1</sup>



606- ( قوله ) : ورد السلام واجب ، والابتداء به سنة مرغّب فيها  
ش/ تصوره واضح<sup>2</sup>

فرع :-

قال ابن فرحون في الألغاز : فإن قلت رجل مسلم يجوز له ترك السلام  
على مسلم دائما ، وليس من أهل البدع ، ولا يعد ذلك هجرانا ؟ قلت : نص  
أبو بكر الوقار<sup>3</sup> في جامع مختصره الكبير : إن الرجل إذا علم من إنسان أنه يتثقل  
من سلامه عليه<sup>4</sup> فإنه يجوز له ترك السلام عليه ، ولا يدخل ذلك في الهجرة  
المنهي عنها ، انتهى .

وقال النووي في فتاويه : مسألة إذا غلب على ظنه أنه إذا سلم عليه لا  
يرد عليه السلام وهل يسلم أم لا ؟ الجواب نعم يسلم انتهى .

607- ( قوله ) : والسلام أن يقول الرجل السلام عليكم

ش/ قال الشيخ يوسف بن عمر : هذه صفة السلام ، وقوله الرجل ليس بشرط  
وإنما خصصه لأجل الغالب إذ الغالب في التصرف إنما هو للرجال ، ويجوز أن  
تسلم المرأة على المرأة ، والمرأة المتجالة على الرجل ، واختلف في الشابة هل تسلم  
على الرجل<sup>5</sup> أم لا ؟ وأما الرجل فيسلم على الرجل ، وعلى المتجالة، ولا يسلم

<sup>1</sup> - بقية العنوان " والتأحيي والقراءة والدعاء وذكر الله عز وجل والقول في السفر "

<sup>2</sup> - ب- ظاهر

<sup>3</sup> - محمد أبو بكر الوقار كان حافظا للمذهب ألف كتاب السنة تفقه بآب عبد الحكم توفي سنة 269 هـ، الدياج 168,2

<sup>4</sup> - ب- ساقطة

<sup>5</sup> - ب- الرجال

على الشابة انتهى . وقال القاضي عبد الوهاب في التلقين: وسلام الرجل على المرأة<sup>1</sup> المتجالة جائز ، وعلى الشابة مكروه انتهى<sup>2</sup> . وقال الفاكهاني : ظاهر كلام المؤلف أنه لا بد من الألف ، والسلام كما في الصلاة ، وهو خلاف قوله في الجواهر صيغة الابتداء به سلام عليكم ، وصيغة الرد وعليكم السلام فأتى بصيغة الابتداء بالتنكير كما رأيت ، ولم أره في شيء من الحديث إلا معرفاً كما قال ابن رشد والمصنف انتهى<sup>3</sup> ، ونقله الباجي قلت : يؤخذ من كلام المصنف أنه يجوز التعريف والتنكير لأنه قال بعد هذا ويقول الراد وعليكم السلام ، أو يقول سلام عليكم كما قيل .

## فروع :-

الأول :- قال ابن ناجي : ظاهر كلامهم أنه لو قال السلام فقط لا يجزي كالصلاة ، وشاهدت فتوى بعض من لقيناه من القرويين غير ما مرة أنه يجزئ<sup>4</sup> مستدلاً بقول النحويين يجوز حذف الخبر إذا فهم ، والصواب هو الأول ، لأن هذه عيادة كالصلاة ولا أعلم أحد قال فيها إنه يجزي<sup>5</sup> إلا ما رأيت من الخلاف في كتاب مجهول شرح فيه الرسالة انتهى<sup>6</sup> . قلت : لو استدل له بقوله تعالى ﴿ قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ ﴾<sup>7</sup> لكان أحسن .

1 - ب - ساقطة

2 - أ - ساقطة

3 - وانظر ابن ناجي 391,2

4 - أ - يجوز

5 - في النسخة المطبوعة لابن ناجي : ولا أعلم أحد قال إذا قال في الصلاة : السلام فقط أنه يجزي

6 - ابن ناجي 391,2

7 - الذاريات 25

الثاني :- قال ابن ناجي : قال التاذلي : إنما يسلم بلفظ الجمع كان المسلم عليه واحدا ، أو أكثر ، لأن الواحد معه الحفظة انتهى<sup>1</sup> .

الثالث :- قال القرطبي في تفسير قوله ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ﴾<sup>2</sup> والسنة في السلام ، والجواب الجهر ، ولا تكفي الإشارة بالأصابع<sup>3</sup> ، والكف عند الشافعي ، وعندنا تكفي إذا كان على بعد انتهى . وقال ابن ناجي : قال أبو عمر : وإذا كان المسلم بعيدا من المسلم عليه فإنه يجوز أن يشير إليه بيده ، أو برأسه ليعلمه أنه سلم عليه ، قلت : وهو صحيح لا أعلم فيه خلافا ، وأول ما<sup>4</sup> سمعته من شيخنا الشيباني مفتيا به ، وكان يعرف من<sup>5</sup> سأل عن ذلك أنه لا بد من النطق باللسان وأما الإشارة وحدها فغير كافية، انتهى<sup>6</sup> .

الرابع :- قال القرطبي في تفسير الآية المتقدمة : فإذا رد المسلم عليه أسمع جوابه ، لأنه إذا لم يسمع المسلم لم يكن جوابا له ، ألا ترى ان المسلم إذا سلم ، ولم<sup>7</sup> يسمعه المسلم عليه لم يكن ذلك منه سلاما فكذلك إذا أجاب بجواب لم يسمع منه فليس بجواب روي أن النبي ﷺ قال " إذا سلمتم فأسمعوا ، وإذا رددتم فأسمعوا ، وإذا قعدتم فاقعدوا بالأمانة ، ولا يرفعن بعضكم حديث بعض"<sup>8</sup> ، انتهى<sup>9</sup> .

<sup>1</sup> - ابن ناجي 391,2

<sup>2</sup> - النساء 86

<sup>3</sup> - ب- الأصبع

<sup>4</sup> - ب- من

<sup>5</sup> - ب- ممن

<sup>6</sup> - ابن ناجي 391,2

<sup>7</sup> - ب- ولو

<sup>8</sup> - في الأدب المفرد للبخاري عن ابن عمر إذا سلمت فأسمع 260

<sup>9</sup> - تفسير القرطبي 303,5



الخامس :- قال القرطبي في المحل المذكور أيضا : والإختيار في السلام ، والأدب فيه تقدم اسم الله تعالى على اسم المخلوق ، فإن رد فقَدَم اسم المسلم عليه لم يأت محرما ، ولا مكروها انتهى <sup>1</sup> .

#### 608- ( قوله ) : أو يقول سلام عليكم كما قيل له

ش/ قال القرطبي :وقالت عائشة : وعليه السلام ورحمة الله حين أخبرها النبي صلى الله تعالى<sup>2</sup> عليه وسلم يقرأ<sup>3</sup> عليها السلام { أخرجه البخاري<sup>4</sup> ، وفيه أن الرجل إذا أرسل إلى رجل بسلام فعليه أن يرد عليه إذا شافهه ، وجاء رجل إليه عليه السلام فقال {<sup>5</sup> : إن أبي يقرأ<sup>6</sup> عليك السلام ، فقال " عليك وعلى أبيك السلام " انتهى<sup>7</sup> . وفي الحديث الثاني أنه يسلم على المرسل ، وعلى الرسول ، فأما المرسل فظاهر كلام القرطبي أنه يجب رد السلام عليه { لقوله فعليه<sup>8</sup> وهو كذلك ، وأما الرسول فلم أرحكم الرد عليه إلا في كلام النووي فإنه جعله مستحبا ، وهو ظاهر لكونه ليس بمسلم إنما هو ناقل .

#### تنبيه :-

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق والجزء 300,5

<sup>2</sup> - 1- ساقطة

<sup>3</sup> - ب- يقرئها

<sup>4</sup> - فتح الباري 13, 275

<sup>5</sup> - ب- ما بينهما ساقط

<sup>6</sup> - ب- يقرئك

<sup>7</sup> - تفسير القرطبي 300,5-301

<sup>8</sup> - 1- ما بينهما ساقط

قال في باب السلام من<sup>1</sup> مختصر المدونة لابن أبي زيد : قيل لمالك فالرجل يكتب إلى الرجل أقرأ السلام فلانا ؟ قال أرجو أن يكون في سعة ، وقد يكون له عذر ، انتهى . ونقله ابن يونس في جامعه .

609- ( قوله ) : وأكثر ما ينتهي السلام إلى البركة أن تقول في ردك وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته

ش/ قال الأبي : قيل لابن عرفة حكى القاضي عبد الوهاب في التلقين والمعونة عن المذهب إذا قال البادي سلام عليكم ورحمة الله وبركاته أن للراد أن يختصر ، ويقول وعليكم ، فأنكره ابن عرفة ، وقال ظاهر كلام ابن رشد ، والباجي ، وغيرهما أنه يرد عليه مثل ما قال من غير اختصار انتهى ، ولفظ التلقين : وإن زاد لفظ الرد على الابتداء أو نقص<sup>2</sup> جاز ، ونحوه في المعونة والله أعلم .

610- ( قوله ) : وإذا سلم واحد من الجماعة أجزأ عنهم وكذلك إن رد واحد منهم

ش/ قال الأقفهسي : قوله من الجماعة ، وقوله "إن<sup>3</sup> رد واحد منهم " يؤخذ منه إذا سلم واحد من غيرهم ، أو رد واحد من غيرهم أنه لا يسقط عنهم الفرض ، وهو مأخذ صحيح ، وكذلك قال في الجهاد ففرض عليهم دفعهم فلو دفعهم كفار مثلهم هل يسقط الفرض عنهم أم لا ؟ قال ابن بطال : لا يسقط بل الواجب دفعهم ، وهل يؤجر من لم يرد من الجماعة ، أو من لم يتبدأ ؟ ف قيل لا يؤجر ، وقيل له نصيب<sup>4</sup> من الأجر دون أجر من يرد ، أو يتدئ ، ويؤخذ من

1 - أ- في

2 - أ- ونقص

3 - أ- وإن

4 - ب- قط

قوله أجزأ عنهم أن الكمال أن يردوا كلهم ، أو يتدنوا كلهم انتهى ، وقال الأبي في تفسيره قال ابن العربي : وحكى القاضي عبد الوهاب أنه إذا سلم عليه جماعة فإن كان فيهم من يعرفه وجب عليه الرد لئلا يقع في نفوسهم منه عداوة ، وإن لم يكن فيهم من يعرفه فالرد سنة على الكفاية انتهى ، بلفظه ، ونقله المسيلي<sup>1</sup> في نكته عن ابن العربي بلفظ : وحكى القاضي عبد الوهاب أن من سلم على جماعة فإن كان فيهم من يعرفه وجب عليه الرد لئلا يقع في نفوسهم منه عداوة ، وإلا كان الرد سنة على الكفاية انتهى ، وهذا الذي ذكره عن القاضي عبد الوهاب لم أره له في التلقين ، ولا في المعونة ، بل الذي فيهما : ومن السنة الابتداء بالسلام ، ورد السلام أكد منه ، وكلامه في شرح الرسالة صريح في أن الرد فرض كفاية ، ولم يفصل فيه ، وعليه يحمل كلامه في التلقين ، والمعونة وذكر ابن العربي في أحكام القرآن<sup>2</sup> أنه لم ير خلافا في أن رد السلام فريضة والله تعالى<sup>3</sup> أعلم .

611- ( قوله ) : { ويسلم الراكب على الماشي والماشي على الجالس } / قال الفاكهاني في شرحه في كتاب اللباس<sup>4</sup> : ويسلم الراكب على الماشي والقليل على الكثير والصغير على الكبير ، وأما الداخل على شخص والمار عليه فإنه يسلم كان راكبا ، أو راجلا ، صغيرا ، أو كبيرا ، واحدا ، أو أكثر ، كان الشخص مستقرا ، أو مسافرا ، ولا يسلم على الشابة بخلاف المتجالة انتهى . وقال في مختصر الوقار : ويسلم القليل على الكثير وقال القرطبي : ولا يسلم على من دخل الحمام وهو كاشف العورة ، وكان مشغولا بما له داخل الحمام انتهى<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - لعله الإمام حسن بن علي المسيلي الإمام المجتهد كان يسمى أبا حامد الصغير له التبراس على منكر القياس توفي سنة 580 هـ ،

نيل الانتهاج 155-156 ، وضمجم المؤلفين 262,3

<sup>2</sup> - أ- الدماء

<sup>3</sup> - أ- ساقطة

<sup>4</sup> - ب- ما بينهما ساقط

<sup>5</sup> - تفسير القرطبي 304,5

وقال في المدخل : وقال<sup>1</sup> علماؤنا رحمهم<sup>2</sup> الله - : إن أربعة لا يسلم عليهم ، فإن سلم عليهم أخذ لا يستحق جوابا : الأكل ، والجالس لحاجة الإنسان ، والمؤذن والملي<sup>3</sup> ، وزاد بعضهم وقارئ القرآن انتهى<sup>4</sup> .

#### تنبيه :-

قال ابن ناجي في شرح الرسالة : إنه لم يقف على أنه لا يسلم على الأكل<sup>5</sup> ، وهذا كلام<sup>6</sup> صاحب المدخل نقله عن أهل المذهب ، ونص عليه غير واحد ، قال في المسائل الملقوطة : يكره السلام على الأكل وعلى الملي ، وعلى<sup>7</sup> المؤذن وعلى قاضي الحاجة ، وعلى المصلي<sup>8</sup> ، وعلى البدعي ، وعلى الشابة ، وعلى اليهود ، وعلى النصراني ، وعلى العاري<sup>9</sup> ، وعلى أهل الباطل ، وعلى أهل اللهو حال تلبسهم به ، وعلى لاعب الشطرنج ، ويسلم الراكب على الماشي ، والقليل على الكثير ، والصغير على الكبير فأما الداخل على شخص ، والمار عليه فإنه يسلم كان راكبا أو راجلا أو صغيرا أو كبيرا ، واحدا أو أكثر ، انتهى .

#### مسئلة :-

هل يستحب لمن قام من مجلس أن يسلم على الجالسين أم لا ؟ وهل فيه حديث<sup>10</sup> صحيح أم لا ؟

1 - قال

2 - رحمة الله عليهم

3 - المصلي

4 - المدخل 1، 221

5 - ابن ناجي 2، 391

6 - ساقطة

7 - ب - ساقطة

8 - ب - المهيل

9 - الفاري

10 - ب - أحر

الجواب هو سنة ، وقد روى أبو هريرة عن النبي ﷺ قال " إذا انتهى أحدكم إلى المجلس فليسلم ، وإذا أراد أن يقوم فليسلم فليست الأولى بأحق من الآخرة " <sup>1</sup> رواه الترمذي ، وقال حديث صحيح انتهى من فتاوى النووي ، وقال في المدخل في فصل <sup>2</sup> خروج العالم إلى السوق : وينبغي له إذا خرج من بيته إلى السوق أو غيره أن يسلم على أهله إذا خرج ، وليس اللام الأولى أولى من الآخر ، انتهى <sup>3</sup> .

#### 612- ( قوله ) : والمصافحة حسنة

ش/ قال الشيخ سليمان <sup>4</sup> : قال الأقفهسي : المصافحة وضع بطن كف على كف أخرى عند التلاقي مع ملازمة لهما قدر ما يفرغ من السلام ، ومن سؤال عن غرض لهما ، أو كلام <sup>5</sup> ، وأما اختطاف اليد بأثر التلاقي فذلك مكروه ، وهل يشد كل واحد منهما على يد صاحبه ؟ قولان ، وهل يقبل كل واحد منهما يد نفسه ؟ قال : الذي سمعناه من شيوخنا لا يقبل ، وقال الزناتي : يقبل كل واحد منهما يد نفسه ، ويتصافح الرجلان ، والمرأتان ولا يتصافح الرجل ، والمرأة وإن كانت متجالة ، لأنها من المباشرة ، ولا يصافح <sup>6</sup> الكافر ، ولا المبتدع انتهى .

<sup>1</sup> - هذا لفظ أبي داود عون المبرود 116,14 ، ولفظ الترمذي " إذا انتهى أحدكم إلى مجلس فليسلم فإن بدا لهما أن يجلس فليجلس ثم إذا قام فليسلم فليست الأولى بأحق من الآخرة " العارضة 177,10

<sup>2</sup> - 1- فعل

<sup>3</sup> - المدخل 91,2

<sup>4</sup> - لعله سليمان بن شعيب شرح إرشاد بن عسكر اعتمد فيه على ابن عبد السلام وخليل ومهرام ولد سنة 836 هـ ، نيل الابتهاج

186-187

<sup>5</sup> - 1- وكلام

<sup>6</sup> - ب- يصافح

وقال الفاكهاني : والمصافحة سنة حسنة لقوله ﷺ " تصافحوا يذهب الغل <sup>1</sup> " وكرهها في رواية اشهب <sup>2</sup> ، والصحيح المشهور الأول <sup>3</sup> انتهى .

#### 613- ( قوله ) : وكره مالك المعانقة وأجازها ابن عينة <sup>4</sup>

ش/ قال القرطبي { في شرح } <sup>5</sup> مسلم في فضائل الحسن : ومعانقة النبي ﷺ له <sup>6</sup> فيه ما يدل على تواضعه ﷺ ورحمته بالصغار ، وإكرامه ، ومحبة للحسن ، ولا خلاف فيما أحسبه <sup>7</sup> في جواز معانقة <sup>8</sup> الصغير كما فعل النبي ﷺ وإنما اختلف في عناق الكبير في حالة السلام ، فكرهه مالك ، وأجاز ابن عينة ، واحتج على مالك بعناق النبي ﷺ جعفر لما قدم <sup>9</sup> ، فقال مالك : ذلك مخصوص بجعفر ، فقال سفيان : ما يخص جعفر يعمننا فسكت مالك ، وسكوته يدل على أنه ظهر له ما قاله سفيان ، قال القاضي : وهو الحق حتى يدل دليل على التخصيص انتهى وقال النووي : فيه استحسان ملاطفة الصبي ، ومعانقته ، ومداعبته رحمة ولطفًا واستحباب التواضع مع الأطفال ، وغيرهم انتهى { فقله ابن عينة تصغير عين قال الدماميني أول حاشية البخاري : وعينة مضمومة وحكى كسرهما ، واسمه سفيان ، والمشهور في السين الضم وحكى تثليثها انتهى . } <sup>10</sup>

<sup>1</sup> - رواه ابن عدي عن ابن عمر ، وبقيته " عن قلوبكم " كشف الخفاء 1, 364

<sup>2</sup> - انظر البيان 18, 205

<sup>3</sup> - انظر نفس المرجع السابق والجزء 206

<sup>4</sup> - سفيان بن عينة الكوفي المكي انتهى إليه علو الإسناد له تفسير القرآن الكريم توفي سنة 196 هـ ، معجم المؤلفين 4, 235

<sup>5</sup> - ب- ما بينهما ساقط

<sup>6</sup> - ب- ساقطة

<sup>7</sup> -

<sup>8</sup> - أ- عناق

<sup>9</sup> - هجرته إلى الحبشة البغوي 12, 291 ، الأبي 6, 343

<sup>10</sup> - أ- ما بينهما ساقط

614- ( قوله ) : وكره مالك تقبيل اليد وأنكر ما روى فيه

ش/ قال الشيخ زروق في كتاب البدع : والمشهور أن تقبيل اليد مكروه وأعظم من ذلك إلحاق التقبيل بوضع الجبهة ، وهو شئ يشبه السجود بل هو عينه فيتعين تحريمه نظرا لشبهه السجود فيه إذا نص العلماء على تحريم ما دونه وهو إحناء<sup>1</sup> الرأس لشبهه بذلك ، انتهى . وقال الفاكهاني في شرح عمدة الأحكام في كتاب اللباس وتكره<sup>2</sup> عندنا المعانقة ، وتقبيل اليد في السلام ولو من العبد ، وينبغي لسيده أن يجره عن ذلك إلا أن يكون غير مسلم انتهى . وكذلك لو كان المقبل يده عالما أو صالحا في المشهور قاله في المدخل في فصل القيام .

615- ( قوله ) : ولا يتدنى في اليهود ولا النصارى بالسلام

ش/ النهي عن الكراهة ، وكذلك المبتدعة .

616- ( قوله ) : وإن سلم عليه اليهود أو النصارى فليقل عليك

ش/ قال في اللع : أو علاك السلام أي ارتفع عنك انتهى . وأكثر الأحاديث بإثبات الواو ، وفي بعض الأحاديث بحذفها<sup>3</sup> ورجحه جماعة ، لأن الواو تقتضي تقريراً<sup>4</sup> أو تشريكا ، وقال النووي : بل إثبات الواو أيضا لا مفسدة فيه على أنها للإستئناف لا للعطف ، أوله ، والمعنى إن صح<sup>5</sup> الموت علينا ، وعليكم أي نحن ، وأنتم فيه سواء كلنا نموت<sup>6</sup> ، وقال ابن رشد يجمع<sup>7</sup> بين الروايتين بأن

<sup>1</sup> - إحناء

<sup>2</sup> - ب- يكره

<sup>3</sup> - انظر العارضة 169, 10

<sup>4</sup> - أ- ترتيبا

<sup>5</sup> - ب- ساقطة

<sup>6</sup> - انظر النووي على مسلم 144, 14 - 145

<sup>7</sup> - أ- يجمع

حذف الواو لمن تحقق أنه قال السام وإثباتها لمن لم يتحقق منه ذلك<sup>1</sup> ، انتهى  
من حاشية السيوطي على البخاري .

**تنبيه :-**

قال القرطبي في تفسير قوله تعالى ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ﴾<sup>2</sup> مذهب مالك  
أن رد السلام على أهل الذمة غير واجب فيما روى عنه أشهب وابن وهب  
انتهى<sup>3</sup> .

617- ( قوله ) : والاستيذان واجب لا تدخل بيتا فيه أحد حتى تستأذن ثلاث  
فإن أذن لك وإلا رجعت

ش/ قال الفاكهاني : يريد إلا أن تعلم أنه<sup>4</sup> لم يسمع<sup>5</sup> استيذانك فلا بأس أن تزيد  
على الثلاث انتهى .

وصفة الاستيذان أن يقول السلام عليكم ، أَدْخَلَ؟ قال ابن عبد البر في  
كافيه : وقرع الباب اليوم يقوم مقاماً لاستيذان فيما مضى إذا خرج الإذن وليس  
لمن قرع ثلاثاً أن يدخل ، ولا أن ينصرف حتى يعلم أنه علم به وسمع انتهى<sup>6</sup>

**فائدة :-**

قال في الكافي : قال الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِيَسْتَأْذِنَكُمْ الَّذِينَ  
مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾<sup>7</sup> إلى قوله ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ﴾ والعورات

<sup>1</sup> - انظر المقدمات 442,3

<sup>2</sup> - النساء 86

<sup>3</sup> - تفسير القرطبي 304,5

<sup>4</sup> - ب- أنك

<sup>5</sup> - ب- سمع

<sup>6</sup> - الكافي 611

<sup>7</sup> - بقية الآية والذين لم يبلغوا الحلم منك ثلاث مرات من قبل صلاة الفجر وحين تضعون ثيابكم من الظهر ومن بعد صلاة العشاء  
ثلاث عورات لكم ليس عليكم ولا عليهم جناح بعدهن طوافون عليكم بعضكم على بعض كذلك بين الله لكم الآيات والله عليم  
حكيم وإذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم " النور 56-57



الثلاث ثلاثة أوقات قبل صلاة الصبح ، وقبل صلاة الظهر ، وبعد صلاة العتمة وكل وقت يخشى فيه المرء التعري فذلك حكمه انتهى<sup>1</sup> .

#### 618- ( قوله ) : ويرغب في عيادة المرضى

ش/ قال القرطبي في شرح مسلم في كتاب البر ، والصلة<sup>2</sup> : عيادة المرضى من أعمال الطاعات الكثيرة الثواب ، والعظيمة الأجر ، وهي من فروض الكفاية<sup>3</sup> إذا منع المرض من التصرف لأن المريض لو لم يعد جملة لضاع ، وهلك ولا سيما إن كان غريبا ، أو ضعيفا ، وأما من كان له أهل فيجب تمريضه على من تجب عليه نفقته ، وأما من لا يجب<sup>4</sup> ذلك عليه فمن قام به منهم سقط عن الباقي ، انتهى . ونحوه في الإكمال ، وقال لفظية العيادة تقتضي التكرار والرجوع مرة بعد أخرى لافتقاده حاله انتهى .

فائدة :-

قال القلشاني في شرحه : حكى والدي قال : اختلف هل يقول الإنسان لمن ذهب عنه المرض ذهب الشر أم لا ؟ فأفتى الشيخ أبو القاسم الغبريني<sup>5</sup> بالمنع ، وأفتى الشيخ ابن عرفة بالجواز محتجا بقوله تعالى ﴿ إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا ﴾<sup>6</sup> وقد قيل إن الشر المرض ، وأفتى السكوتي<sup>7</sup> بمنع أن يقال<sup>8</sup> ما يستأهل فلان الشر ، لأن فيه نسبة الجور لفعل الله تعالى ، وهو الفعال لما يريد انتهى .

<sup>1</sup> - الكافي 611

<sup>2</sup> - ب- الصلوات

<sup>3</sup> - أ- الكفایات

<sup>4</sup> - أ- نجب

<sup>5</sup> - ب- بیاض

<sup>6</sup> - المعارج 20

<sup>7</sup> - لعله السكوتي وقد يكون عمر بن عماد السكوتي مفسر متكلم له كتاب الأربعين مسألة في أصول الدين توفي سنة 717 هـ

معجم المؤلفين 309,7

<sup>8</sup> - ب- يقول

619- ( قوله ) : وروي مع ذلك<sup>1</sup>

ش/ يحتمل أن يريد أنهما روي معا عن النبي ﷺ وأنه كان يدعو بهما معا، ومال إليه أبو عمران<sup>2</sup> قاله الجزولي .

620- ( قوله ) : حظا ونصيبا<sup>3</sup>

ش/ الحظ والنصيب مترادفان قاله غير واحد من الشراح .

621- ( قوله ) : ثم تقول<sup>4</sup> اللهم باسمك وضعت جنبي وباسمك أرفعه<sup>5</sup>

ش/ قال الأقفهسي : يريد سرا ، وإن جهر<sup>6</sup> فلا بأس انتهى .

فائدة :-

ذكر السبكي في الطبقات الكبرى في ترجمة والده : أنه قال أردت أن أقول باسمك أرفعه إن شاء الله لقوله تعالى ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾<sup>7</sup> ثم قلت إنه لم يرد في الحديث ، ولو كان مشروعا لذكره النبي ﷺ الذي أوتي جوامع الكلم ، ثم طلبت<sup>8</sup> فرقا بينه وبين ما يحزره<sup>9</sup>

<sup>1</sup> - قبل هذه الجملة " ومن دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم - كلما أصبح وأمسى " اللهم بك نصبح وبك نمسي وبك نموت وبك نموت ويقول في الصباح وإليك الشور وفي المساء وإليك المصير وروي مع ذلك اللهم اجعلني من أعظم عبادك عندك حظا ونصيبا  
<sup>2</sup> - موسى بن أبي علي الزناتي شارح الرسالة كان حيا في العشر الأول من المائة الثامنة نيل الانتهاج 604  
<sup>3</sup> - سقت في العبارة السابقة  
<sup>4</sup> - 1 - يقول  
<sup>5</sup> - قبل هذه العبارة " ومن دعائه عليه السلام عند النوم أنه كان يضع يده اليمنى تحت خده الأيمن ، واليسرى على فخذه الأيسر ، ثم يقول " اللهم باسمك وضعت جنبي ، وباسمك أرفعه اللهم إن أمسكت نفسي فاغفر لها وإن أرسلتها فاحفظها بما تحفظ به الصالحين من عبادك "  
<sup>6</sup> - 1- أو جهر  
<sup>7</sup> - الكهف 24  
<sup>8</sup> - ب- نطلب  
<sup>9</sup> - 1- يجوز

الإنسان من الأفعال المستقبلية المستحب فيها ذكر المشيئة فظهر لي أن ذلك مبناه على قاعدة يفرق فيها بين تقدم الفعل على الجار ، والمجرور ، وتأخره عنه انتهى .

## 622- ( قوله ) : ولا<sup>1</sup> منجا ولا ملجأ منك إلا إليك<sup>2</sup>

ش/ منجا بالقصر ، وملجأ بالهمز ، وكلاهما مبني غير منون انتهى . من حاشية البخاري للدماميني قبل كتاب الغسل بيسير ، وقال الجزولي : فيه لف ونشر فقلوله منك راجع إلى قوله " لا منجا " وقوله " إليك " راجع إلى قوله لا ملجأ ، ونقله عن ابن عمران ، وقال<sup>3</sup> القرطبي : قوله لا منجا ، ولا ملجأ أي لا مهرب ، ولا مخلص ، ومنجا مقصور لا يجوز أن يمد ولا أن يهمز ، والأصل في الملجأ الهمة ، ومنهم من يلين<sup>4</sup> همزته ليزدوج<sup>5</sup> منجا انتهى بلفظه ، وقال ابن حجر في شرح البخاري : أصل ملجأ بالهمز ، ومنجا بغير همز ، ولكن لما جمعا جلتزا أن يهمز اللازدواج وأن يترك الهمز<sup>6</sup> فيهما ، وأن يهمز المهموز ، ويترك الآخر ، فهذا ثلاثة أوجه ، ويجوز التنوين مع القصر فتصير<sup>7</sup> خمسة انتهى .

## 623- ( قوله ) : وبرسولك<sup>8</sup> الذي أرسلت

<sup>1</sup> - ١ - لا

<sup>2</sup> - جزء من دعاء أورده وهو " اللهم إني أسلمت نفسي إليك ، وألجأت ظهري إليك وفوضت أمري إليك ووجهت إليك رهبة منك ورغبة إليك لا منجا منك إلا إليك استغفرك وأتوب إليك آمنت بكتابك الذي أنزلته وبرسولك الذي أرسلت فاغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت انت إلهي لا إله إلا أنت يارب قني عذابك يوم تبعث عبادك " من كفاية الطالب 2، 384-385

<sup>3</sup> - ١ - فقال

<sup>4</sup> - ب - يغير

<sup>5</sup> - ب - ليزوج

<sup>6</sup> - ب - الهمة

<sup>7</sup> - ١ - فيصير

<sup>8</sup> - في نسخة المتن المطبوعة مع شرح ابن ناجي وزروق " وبيك "

ش/ في الحديث " ونبئك الذي أرسلت " قال الراوي : فرددته لأحفظه ، فقلت : وبرسولك الذي أرسلت ، فقال عليه السلام : لا قل ونبئك الذي أرسلت<sup>1</sup> ، قال الفاكهاني : وما في الرسالة كأنه وهم ، وإنما كان الأولى ونبئك دون رسولك ، لأن الرسول قد يكون من الملائكة بخلاف النبي ، وفي هذا<sup>2</sup> الحديث ثلاث سنن مهمة مستحبة :-

أحدها : الوضوء عند النوم ولم يذكره الشيخ ، وفائدته مخافة أن يموت وليكن أصدق لرؤياه ، وأبعد من تلاعب الشيطان به .  
 الثانية : النوم على شقه الأيمن ، لأنه أسرع إلى الانتباه .  
 الثالثة : ذكر الله ليكون خاتمة عمله انتهى .

#### 624- ( قوله ) : وعند الخلاء<sup>3</sup>

ش/ الخلاء ممدود المتوضأ ، والمكان الذي لا شيء به قاله في الصحاح ، ولم يذكر المصنف دعاء الدخول ، وفي الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام : كان إذا دخل قال " اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث<sup>4</sup> " والخبث<sup>5</sup> بضم الخاء ، والباء جمع خبيث والخبائث جمع خبيثة ذكور الشياطين ، وإناتهم انتهى من الفاكهاني .

<sup>1</sup> - عن البراء بن عازب أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال له " ألا أعلمك كلمات تقولها إذا أويت إلى فراشك فإن مت من ليلتك مت على الفطرة وإن أصبحت أصبحت وقد أصبت خيراً تقول " اللهم إني أسلمت نفسي إليك ووجهت وجهي إليك ، وفوضت أمري إليك رغبة ورهبة إليك ، وألجأت ظهري إليك لا ملجأ ولا منجأ منك إلا إليك آمنت بكتابتك الذي أنزلت ونبئك الذي أرسلت " قال البراء فقلت " وبرسولك الذي أرسلت ، قال : فطعن بيده في صدري ثم قال ونبئك الذي أرسلت " العارضة

282,12

<sup>2</sup> - ب - ساقطة

<sup>3</sup> - معطوفة على جملة " وما روي في الدعاء عند الخروج من المنزل .. وعند الخلاء تقول : الحمد لله الذي رزقني لذته وأخرجني مشقته وأبقى في حسني قوته "

<sup>4</sup> - زاد المسلم 4-454-455

<sup>5</sup> - أ - ساقطة

625- ( قوله ) : وعندما<sup>1</sup> تحل بموضع ، أو تجلس بمكان ، أو تنام فيه أعوذ

بكلمات الله التامات من شر ما خلق

ش/ قال الأبى في شرح مسلم<sup>2</sup> : قلت : ليس ذلك خاصا بمنازل السفر بل عام في كل موضع جلس فيه ، أو نام ، وكذلك لو قالها عند خروجه للسفر ، أو عند نزوله للقتال الجائر فإن ذلك كله من الباب ، وكان الشيخ<sup>3</sup> إماما في<sup>4</sup> الجامع الأعظم من تونس ، ولداره بعد ، فذكر أنه يقوله عند خروجه للجامع<sup>5</sup> ، قال لأسلم من أذى الطريق ، وعورته ، وشرط نفع ذلك النية ، ، والحضور فلو قاله أحد<sup>6</sup> واتفق أن ضره شيء حمل على أنه لم يقله بنية ، ومعنى النية أن يستحضر<sup>7</sup> أن النبي ﷺ أرشده إلى التحصن<sup>8</sup> به وأنه الصادق المصدق<sup>9</sup> ثم قال في شرح<sup>10</sup> قوله { أو أنك قلته حين أمسيت : قلت : هو ظاهر في أن ذلك عند المساء كاف ، ولا يحتاج إلى تكراره عند دخول الدار ، ولا عند النوم ، وأنه لو قال عند دخول الدار ، وعند جلوسه للعشاء لم يحتاج إلى تكراره عند النوم ، وانظر لو كتبت ، وعلقت فكان الشيخ - يعني ابن عرفة - يقول يرجى نفعها ، ولا يلحق بالقول انتهى }<sup>11</sup> .

1 - معطوفة على ما قبلها أي تقول عندما تحل بموضع

2 - أ- بياض

3 - يعني ابن عرفة

4 - ب- بالجامع

5 - ب- من الجامع

6 - أ- واحد

7 - ب- تستحضر

8 - ب- التحصين

9 - ب- المصدق

10 - أ- ساقطة

11 - ب- ما بينهما ساقطة

226- ( قوله ) : بوجه الله الكريم<sup>1</sup>  
ش/ المراد بالوجه الذات قاله ابن ناجي<sup>2</sup>

627- ( قوله ) : من شر ما خلق ، وذراً ، وبرأ  
ش/ برأ مرادف لخلق ، وأما ذراً فقليل مرادف له أيضاً ، وقيل لا ، والذرة يكون  
طبقة ، وجيلاً<sup>3</sup> بعد جيل بخلاف الخلق فإنه لا يلزم فيه هذا قاله ابن ناجي<sup>4</sup>  
وغيره.

628- ( قوله ) : ويكره العمل في المساجد من خياطة ونحوها  
ش/ قال الأقفهسي : يعنى كراهة تحريم ، وقيل تزيه انتهى ، وقال القلشاني :  
قال سحنون : لا يعلم به الصبيان انتهى .

فرع :-

قال الأقفهسي : قال ابن بطال في شرح الأحكام : ويجوز<sup>5</sup> أن يفتح في  
المسجد باباً إلى داره ، ولا يجوز أن يغرز خشبة في جداره انتهى .

629- ( قوله ) : ولا يغسل يديه فيه  
ش/ فرع :-

<sup>1</sup> - جزء من عبارة " ومن التعوذ أن تقول أعوذ بوجه الله الكريم وبكلمات الله التامات "

<sup>2</sup> - ابن ناجي 400,2

<sup>3</sup> - ب- جيل بعد جيل

<sup>4</sup> - نفس المرجع السابق والجزء 400-401

<sup>5</sup> - أ- يجوز

قال الأقفهسي : قال الجزولي : ودخول المسجد بالثوب النجس مكروه ، وكذلك نعليه إذا كان فيهما نجاسة فلا يدخلهما المسجد حتى يحكهما ، ولا يغسلهما ، لأن في ذلك إفسادهما ، ولا يضع نعليه خلفه لأن ذلك يشوشه ، ولا عن يمينه لقوله عليه السلام " إذا صلى أحدكم فلا يضع نعله عن يمينه ، ولا عن يساره فتكون <sup>1</sup> عن يمين غيره إلا أن لا يكون عن يساره أحد ، وإنما يضعه بين يديه " <sup>2</sup> انتهى .

## فرع :-

قال القلشاني : من رأى بثوبه كثير دم وهو في المسجد <sup>3</sup> فقال ابن شعبان : يخرج من المسجد ولو كان في صلاة ، وقال غيره يترعه ويتركه بين يديه ساتراً <sup>4</sup> نجاسته ببعضه ، قلت وعليه الخلاف في <sup>5</sup> إدخال النعل الذي لحقته نجاسته في محفظته ، أو ملفوفة في خرقة انتهى . ومنه أيضاً قال ابن رشد لا تنسل بالمسجد السيوف انتهى .

## 630- ( قوله ) : وأرخص في مبيت الغرباء في مساجد <sup>6</sup> البادية

ش/ قال ابن ناجي : قال ابن رشد : فإذا بات في المسجد ، وخاف إن خرج لقضاء حاجته من اللصوص فإنه يتخذ شقفه لقضاء حاجته فإن لم يجد شيئاً بال

<sup>1</sup> - ب - ولا يكون

<sup>2</sup> - في النسخة المطبوعة لأبي داود " وليضعهما بين رجليه " قال المنذري في إسناده عبد الرحمن بن قيس ويشبه أن يكون الزعفراني

البصري كنية أبو معاوية لا ينتج به ، عون المعبود 2، 356

<sup>3</sup> - ب - بالمسجد

<sup>4</sup> - أ - ساقطة

<sup>5</sup> - أ - بإدخال

<sup>6</sup> - أ - مسجد

قال ابن العربي : وكذلك الغريب إذا لم يجد أين يدخل دابته فإنه يدخلها في المسجد إذا خاف عليها اللصوص انتهى .

### 631- ( قوله ) : وقرأ الراكب والمضطجع إلى آخره<sup>1</sup>

ش/ تصويره ظاهر

#### فائدة :-

قال مالك : ولم تكن القراءة في المصحف في المسجد من أمر الناس القديم ، وأول من أحدثه الحجاج<sup>2</sup> ، قال وأكره أن يقرأ في المصحف في المسجد انتهى من المدخل في فصل قراءة القرآن بالألحان بعد فصل<sup>3</sup> السماع في آداب الفقير ، ونقله الشيخ ابن أبي زيد في كتاب الجامع من مختصر المدونة ، والشيخ يوسف بن عمر ، وقال ابن ناجي في شرح الرسالة : إنه مما تنزه<sup>4</sup> عنه المساجد ، ونقله الزركشي<sup>5</sup> عن مالك في أعلام المساجد ، وبحث في ذلك فانظره<sup>6</sup> .

### 632- ( قوله ) : ومن قرأ القرآن في سبع فذلك حسن

ش/ قال الأقفهسي : حكى المحاسبي أن رجلا بالمشرق يقال له<sup>7</sup> أبو عيسى التلمساني كان من أولياء الله ، وكان يختم القرآن في الليلة اثنا عشر ألف ختمة ،

<sup>1</sup> - بقية العبارة " والماشي من قرية إلى قرية "

<sup>2</sup> - الحجاج بن يوسف الثقفي كان شجاعا مقداما مهيبا مفوها فصيحاً سافكا للدماء توفي سنة 95 هـ، شذرات الذهب 1، 106،

<sup>3</sup> - 1- فضل

<sup>4</sup> - ب- يره

<sup>5</sup> - محمد بن عبد الله الزركشي توفي سنة 794 هـ انظر كتابه إعلام الساجد

<sup>6</sup> - قال الزركشي تعليقا على كلام مالك : وهذا استحسان لا دليل عليه والذي عليه السلف والخلف استحباب ذلك لما فيه من تعميرها بالذكر وفي الصحيح في قصة الذي بال في المسجد " إنما بنيت لذكر الله " والصلاة وقراءة القرآن " وقال تعالى " ويذكر فيها اسمه " وهذا عام في المصاحف وغيرها ، إعلام الساجد بأحكام المساجد 369

<sup>7</sup> - 1- ساقطة



وهكذا حكى هذه الحكاية بمدينة سبته ، وكان العوفي<sup>1</sup> حاضرا ، فقال له لو كلن يعد القرآن لما كان هذا العدد فأساء عليه الأدب ، وكأنه كذبه ، فتغير من ذلك المحاسبي ، وكان ذلك سبب خروجه من سبته حتى أتى بعقد في ذلك صحيح من قاضى إلى قاضى حتى انتهى إلى سبته انتهى .

### 633- ( قوله ) : والتفهم مع قلة القراءة أفضل

ش/ قال في رسم تأخير صلاة العشاء من سماع ابن القاسم من كتاب الجامع : وسئل مالك عن الهذ في القرآن<sup>2</sup> ، فقال : من الناس من إذا هذ كان أخف عليه وإذا رتل أخطأ ، ومن الناس من لا يحسن يهذ والناس في ذلك على حالهم فيما يخف عليهم ، قال ابن رشد هذا بين ، من لم يقدر على الهذ رتل ومن لم يقدر على الترتيل هذ ، وأما من كان يقدر على الوجهين فالترتيل له أفضل ، لقوله تعالى ﴿ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً ﴾ انتهى .

### 634- ( قوله ) من وعشاء السفر ، وكآبة المنقلب<sup>3</sup>

ش/ قال الجزولي : الوعثة<sup>4</sup> المشقة ، والكآبة الحزن ، والمنقلب المرجع أي لا يصيبه<sup>5</sup> في رجوعه حزن في نفسه ، أو ماله<sup>6</sup> انتهى .

<sup>1</sup> - لعله ثابت بن حزم العوفي محدث حافظ ولي قضاء سرقطة توفي سنة 313 هـ معجم المؤلفين 99,3

<sup>2</sup> - ب- القراءة

<sup>3</sup> - العبارة " ويستحب للمسافر أن يقول عند ركوبه باسم الله اللهم أنت الصاحب في السفر والخليفة في الأهل اللهم إني أعوذ بك من وعشاء السفر وكآبة المنقلب وسوء المنظر في الأهل والمال "

<sup>4</sup> - أ- الوعثة

<sup>5</sup> - أ- يصيب

<sup>6</sup> - ب- لا يصيبه في رجوعه أو نفسه حزن في ماله

635- ( قوله ) : وبلد السودان<sup>1</sup>

ش/ يعني الكفار منهم قاله الجزولي ، والشيخ يوسف بن عمر والقلشاني .



---

<sup>1</sup> - العبارة " وتكره التجارة إلى أرض العدو وإلى بلد السودان "

## باب في العلاج

636- ( قوله ) : والطيرة<sup>1</sup>

ش/ قال في الصحاح : الطيرة على مثال غبة ، وقال في القاموس الطيرة ، والطيرة ، والطورة ، ما يتشاءم به والله أعلم .

637- ( قوله ) : ولا بأس بالإسترقاء من العين وغيرها

ش/ قال في الموطأ : مالك عن ابن شهاب<sup>2</sup> عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف أنه قال : رأى عامر بن ربيعة سهل بن حنيف يغتسل ، فقال : ما رأيت كالיום ولا جلد مخبأة فلبط<sup>3</sup> بسهل فأتى رسول الله ﷺ فقيل يا رسول الله هل لك في سهل بن حنيف فوالله ما يرفع رأسه فقال : هل تتهمون به أحدا ؟ فقالوا نتهم عامر بن ربيعة ، قال : فدعى رسول الله ﷺ عامرا ، وتغيظ عليه ، وقال علام يقتل أحدكم أخاه ألا بركت ، اغتسل له ، فغسل عامر وجهه ومرفقيه وركبتيه ، وأطراف رجليه ، وداخله إزاره في قدح ثم صب عليه ، فراح سهل مع الناس ليس به بأس قال في التمهيد<sup>4</sup> : وهو أول حديث لابن شهاب ، والمخبأة مهموز من خبأت الشيء إذا سترته<sup>5</sup> ، وهي المخدرة المكنونة التي لا تراه العيون ، ولا تبرز للشمس<sup>6</sup> فتغيرها ، وليط صرع ، وسقط ، وقال الأخفش<sup>7</sup> يقال ليط

<sup>1</sup> - جزء من العنوان "باب في العلاج ، وذكر الرقي ، والطيرة والنجوم والخصاء ، والوسم والكلاب والرفق بالملوك "

<sup>2</sup> - أبو بكر محمد بن عبد الله بن عبيد الله ابن شهاب الزهري المدني أحد الأعلام المشهورين وأحد الفقهاء السبعة توفي سنة 124 ،

شذرات الذهب 162,1

<sup>3</sup> - سقط وصرع

<sup>4</sup> - أ- أبي التمية

<sup>5</sup> - أ- استر

<sup>6</sup> - ب- الشمع

<sup>7</sup> - لعله الأوسط وهو سعيد بن مسعدة إمام العربية ومصنفاته بضعة عشر مصنفًا توفي سنة 215هـ ، شذرات الذهب 36,2

به ، وليح به أي سقط إلى الأرض من خبل ، أو سكر ، أو إعياء أو غير ذلك ،  
 وداخله الإزار هو الحقو يجعل من تحت الإزار في حقوه<sup>1</sup> ، هو طرف الإزار ، ثم  
 تشد عليه الأزره ، قال وهذا قول مالك ، وفسره ابن حبيب بنحو ذلك أيضا ،  
 قال : داخله الإزار<sup>2</sup> هو الطرف المتدلي ، قال أبو عمر : الإزار هو الميزر فما  
 التصق<sup>3</sup> منه بخصره وسرته فهو داخله إزاره<sup>4</sup> ، وفي الحديث أن النظر إلى المغتسل  
 مباح إذا لم ينظر إلى عورته ، لأنه عليه الصلاة ، والسلام لم يلم عامراً إلا على  
 ترك التبرك فقط لا على النظر ، وقد استحَب العلماء أن لا ينظر إلى المغتسل  
 خوف أن تقع عين الناظر على عورته ، وفيه ما يدل على أن في<sup>5</sup> طباع البشر  
 الإعجاب بالشئ الحسن والحسد عليه ، وهذا لا يملكه المرء من نفسه فلذلك لم  
 يعاتبه رسول الله ﷺ على ذلك وإنما عاتبه على ترك التبرك<sup>6</sup> الذي كان في  
 وسعه وفيه أن العين حق ، وأنها تصرع وتردى<sup>7</sup> ، وتقتل ، وفي قوله ﷺ عليه  
 وسلم " علام يقتل أحدكم أخاه " دليل على أن العين ربما قتلت ، وكانت سببا  
 للمنية ، وفي تغيظه عليه السلام على عامر دليل أن { تأديب من }<sup>8</sup> يحصل منه ،  
 أو بسببه سوء { وتوبيخه مباح ، وإن كان الناس يجرون تحت القدر ، وكذلك  
 يوبخ كل من كان فيه ، أو بسببه سوء }<sup>9</sup> ، وإن كان القدر قد سبق له بذلك ،  
 وفي قوله عليه السلام في غير هذا الحديث " لو كان شئ يسبق القدر سبقته

1 - أ - خدوقه

2 - ب - إزاره

3 - ب - استق

4 - أ - ساقطة

5 - ب - ساقطة

6 - ب - التبرك

7 - ب - تؤذي

8 - ب - ما بينهما ساقط

9 - أ - ما بينهما ساقط

العين<sup>1</sup> دليل على أن العين لا تسبق القدر ، ولكنها من القدر ، وفي قوله عليه السلام ألا بركت<sup>2</sup> دليل<sup>3</sup> على أن العين لا تضر ، ولا تعدو إذا برك<sup>4</sup> العاين ، وأنها إنما تعدوا<sup>5</sup> إذا لم يبرك ، فواجب على من أعجبه شيء أن يبرك ، فإنه إذا دعى بالبركة صرف المخدور لا محالة والله أعلم .

والتبريك أن يقول ﴿تَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾<sup>6</sup> اللهم بارك فيه ، وفيه أن العاين يومر بالاغتسال للذي عانه ، ويجبر عندي على ذلك إن أبله ، لأن الأمر حقيقته الوجوب ، ولا ينبغي لأحد أن يمنع أخاه ما ينتفع به أخوه ، ولا يضره هو ، ولا سيما إذا كان بسببه ، وكان الجاني عليه ، فواجب على المعاين الغسل عندي والله أعلم ، انتهى .

## فرع :-

قال الأبي في شرح مسلم في كتاب الطب : المسح باليمني في الرقي سنة .

## فرع منه أيضا :-

قال : وأخذ جواز أخذ الأجرة على الرقية من حديث " خذوا واضربوا لي بسهم<sup>7</sup> " قال وهو مذهب مالك انتهى .

<sup>1</sup> - مسلم ( الأبي ) 4,3

<sup>2</sup> - ب- باركت

<sup>3</sup> - أ- ساقطة

<sup>4</sup> - ب- بارك

<sup>5</sup> - أ- تعدوه

<sup>6</sup> - المؤمنون 14

<sup>7</sup> - عن أبي سعيد الخدري أن ناسا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا في سفر فمروا بجي من أحياء العرب فاستضافوهم فلم يضيفوهم ، فقالوا لهم : هل فيكم راقئ فإن سيد الحي لديغ ، أو مصاب ؟ فقال رجل منهم نعم ، فأتاه فرقاه بفاتحة الكتاب فقرأ الرجل فأعطي قطيعا من غنم ، فأبى أن يقبلها ، وقال : حق أذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك ، فقال يا رسول الله والله ما رقيت إلا بفاتحة الكتاب ، فتبسم وقال : وما أدراك أنها رقية ، ثم قال خذوا منهم ، واضربوا لي بسهم معكم " مسلم ( الأبي ) 16-15,6

## تنبيه :-

قوله عليه السلام " لا عدوى <sup>1</sup> " قال ابن رشد في رسم البيع والصرف من سماع أصبغ من كتاب العيوب : معناه أبطل <sup>2</sup> ما كانوا يعتقدون من <sup>3</sup> أن المريض يعدى الصحيح ، ولم ينف وجود مرض الصحيح عند حلول المريض عليه غالبا بقضاء الله ، وقدره دون أن يكون للمريض في ذلك تأثير فعل انتهى .

### 638- ( قوله ) : والتعالج <sup>4</sup>

ش/ قال الباجي <sup>5</sup> في جامع الموطأ : ومن المعالجة الجائزة حمية <sup>6</sup> المريض قال الشيخ أبو محمد <sup>7</sup> : حمى عمر بن الخطاب مريضا فقال : حماني حتى <sup>8</sup> كنت أمص <sup>9</sup> النوى من الجوع انتهى .

### 639- ( قوله ) ولا يتعالج بالخمير ولا بالنجاسة

س/ قال الباجي <sup>10</sup> في المحل المذكور : ويغسل القرحة بالبول ، أو بالخمير <sup>11</sup> إذا ، وقال البرزلي في مسائل الأشربة : وأما الدواء الذي فيه الخمر فعن ابن العربي :

<sup>1</sup> - عن أبي هريرة حين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " لا عدوى " ولا صفر ، ولا هامة " فقال أعرابي : يا رسول الله فما بال الإبل تكون في الرمل كأنها الظباء فيجيء البعير الأجرى فيدخل فيها فيجرها كلها ؟ قال " فمن أعدى الأول " مسلم ( الأبي ) 38,6

<sup>2</sup> - 1- إبطال

<sup>3</sup> - ب- ساقطة

<sup>4</sup> - العبارة " ولا بأس بالاسترقاء من العين .. والتعالج " أي لا بأس به

<sup>5</sup> - 1- ابن ناجي

<sup>6</sup> - هي ترك الطعام ، كفاية الطالب 393,2

<sup>7</sup> - لعلة القاضي عبد الوهاب

<sup>8</sup> - ب- ساقطة

<sup>9</sup> - ب- أمضى

<sup>10</sup> - لعل الناصخ وضع الباجي بدل ابن ناجي كما صنع في الفقرة السابقة في نسخة 1

<sup>11</sup> - 1- والخمر

تردد فيه علماءنا { رحمهم الله }<sup>1</sup> والصحيح عدم الجواز لحديث "إنها ليست بدواء - ولكنه داء"<sup>2</sup> قلت : هذا في المسكر ، وأما فيما يفسد العقل فذكر القرافي في قواعده : إنه يجوز إدخال السير منه في الأدوية ، كجوزة<sup>3</sup> الطيب ، وشبهها من حب القرب بعد أن حكى فيه ثلاثة أقوال ، ووجوب الحد وعدمه ، والفرق بين أن تعمل قبل تحميمها فلا حد ، وبعد يحد ، واختلف بعد القول بالحد هل تعاد الصلاة في حملها ، أولا ؟ والفرق بين الخمر<sup>4</sup> وعدمه واختار هو عدم الحد ، ولا إعادة على من صلى بها لأصبع<sup>5</sup> فانظره انتهى .

#### 640 - ( قوله ) : ولا بأس بالرقى من<sup>6</sup> كتاب الله ، وبالكلام الطيب

ش/ قال في المدخل في فصل الطبيب : الحالة<sup>7</sup> الرابعة الرقي بكتاب الله تعالى والأذكار ، وذلك سنة ، قال المازري : ينهى عن الرقي إذا كانت باللفظ<sup>8</sup> العجمي ، أو بما لا يدري معناه لجواز أن يكون فيه كفرا انتهى . ولا بأس بالتداوي بالنشرة تكتب في ورق ، أو إناء نظيف ، وفيهما سورة<sup>9</sup> من القرآن ، أو بعض<sup>10</sup> سورة ، أو آيات متفرقة من سورة ، أو سور مثل آيات الشفا ، ثم ذكر في أثناء كلامه نشرة قال تكتب بزعفران ثم قال : وأما النشرة التي يعملها

<sup>1</sup> - ب - ما بينهما ساقط

<sup>2</sup> - سأل طارق بن سويد أو سويد بن طارق النبي صلى الله عليه وسلم عن الخمر ؟ فنهاه ، ثم سأل عنه فقال له يابني الله إنها دواء قال النبي صلى الله عليه وسلم " لا ولكنها داء " عون المعبود 10، 354-355

<sup>3</sup> - كجوزة

<sup>4</sup> - أ - الخميس

<sup>5</sup> - أ - يهيج

<sup>6</sup> - أ - بكتاب

<sup>7</sup> - ب - بالحالة

<sup>8</sup> - ب - باللفظ العجمية

<sup>9</sup> - ب - سور

<sup>10</sup> - ب - وبعض

المعزومون على أي حالة كانت فليست من هذه في شيء ، وهي <sup>1</sup> ممنوعة ، ولو كان أكثر كلامهم معروفا ، لأنه يتلفظون مع ذلك بلفظ لا يعرف ، ثم قال كذلك يمنع كل ما أشبهه مثل من يكتب في ورقة ، أو ينقش في شقفة أو في جدران شيئا بلفظ لا يعرف ، ويترجم مع ذلك أنه يدفع السر ، أو العين ، أو البق <sup>2</sup> ، أو البرغوث ، أو النمل ، أو الحية ، أو العقرب ، أو الفأرة إلى غير ذلك ، ولو قدرنا أنه ينفع لما ذكره فهو ممنوع شرعا ، والممنوع شرعا لا يجوز فعله وإن تحققت المنتفعة فيه ، ثم قال : وأما النفث عقيب الرقي فهو مستحب قال القاضي عياض - رحمه الله - : وفائدة التفل التبرك بتلك الرطوبة ، أو الهواء <sup>3</sup> أو النفس المباشر للرقي ، والذكر ، والأسماء الحسنى ، وكان مالك - رحمه الله - يكره الرقية بالحديد ، والملح ، والذي يعقد والذي يكتب خاتم سليمان ، والعقد عندي لأشد <sup>4</sup> كراهة لما في ذلك من مشابهة السحر ، انتهى .

## فائدة :-

قال في جامع مختصر <sup>5</sup> بن أبي زيد : قال مالك : ورأيت في بعض الحديث يكتب للحامل يعسر ولدها ، حقا <sup>6</sup> ولدت مريم ، مريم ولدت عيسى ، أخرج ياولد <sup>7</sup> ، الأرض تدعوك ، أخرج ياولد ، قال صاحب الحديث : فلربما كانت الشاة ماخضا ، فأقولها فما أبرح حتى تضع ، انتهى . ونحوه في جامع ابن يونس .

<sup>1</sup> - أ - وهو

<sup>2</sup> - أ - البول

<sup>3</sup> - ب - الهوى

<sup>4</sup> - ب - أشد

<sup>5</sup> - ب - ساقطة

<sup>6</sup> - ب - حتى

<sup>7</sup> - الجامع في السنن والآداب 266-267



641- ( قوله ) : وإذا وقع الوباء بأرض فلا تقدم عليه ، وإذا<sup>1</sup> كان بها فلا تخرج<sup>2</sup> فرارا منها

ش/ قال القلشاني في شرح هذا المحل : فيتحصل في المذهب في القدوم على الوباء ، والفرار منه ثلاثة أقوال : الأول جوازها<sup>3</sup> والثاني منعها<sup>4</sup> ، والمنع على الكراهة لا على التحريم ، وعليه تحمل الرسالة ، وهو المشهور ، والثالث جواز القدوم ، وكراهة الفرار منه ، والواجب على العبد الرضى ، والتسليم بما قضاه مولاه ، ويقال<sup>5</sup> إن مما أجرى الله به العادة في الأعم الأغلب أن الفار منه لا ينجو

ومما يكتب في زمن الوباء ، ويعلقه الإنسان على نفسه " اللهم سكن فتنه صرمت قهرمان الجيروت بالطافك الخفية الواردة ، النازلة من باب الملكوت حتى نتشبت بلطفك ونعتصم بك عن إنزال قدرتك ، ياذا القدرة الكاملة ، والرحمة الشاملة ، ياذا الجلال ، والإكرام ، كتبه لي<sup>6</sup> والدي انتهى " وقال الشيخ زروق : وقد حصل<sup>7</sup> ابن رشد في ذلك أربعة أقوال انتهى . وما ذكره الشيخ عن ابن رشد لم أره في المقدمات ، ولا في البيان ، بل قال في البيان : يتحصل في الأفضل<sup>8</sup> من القدوم على الوباء ، والخروج ، أو ترك ذلك بعد الإجماع على أنه لا إثم ، ولا حرج في شيء من ذلك ثلاثة أقوال :-

1 - أ - ومن

2 - أ - يخرج

3 - أ - جوازها

4 - أ - منعها

5 - ب - يقال

6 - أ - ساقطة

7 - ب - جعل

8 - أ - الإقبال

الأول<sup>1</sup> :- أن الأفضل أن يقدم عليه ، وألا يخرج عنه .

والثاني :- الأفضل ألا يقدم عليه ، وأن يخرج عنه .

والثالث :- أن الأفضل أن لا يقدم عليه ، وألا يخرج عنه انتهى . من سماع ابن

القاسم من كتاب الجامع .

فرع :-

قال الجزولي في باب صلاة السفر<sup>2</sup> : وإذا كان بلد فيه وخم<sup>3</sup> ندب إلى

الخروج منه بخلاف الوباء إذا أحق<sup>4</sup> ببلد فيكره<sup>5</sup> له أن يخرج منه ، انتهى .

642- ( قوله ) : وقال الرسول عليه السلام في الشؤم " إن كان ففي المسكن والفرس ، والمرأة "<sup>6</sup>

ش/ وفي رسم اغتسل على غير نية من كتاب الجامع : وسئل مالك عن تفسير الشؤم في الدار والفرس ؟ قال ذلك فيما نرى كم من دار سكنها ناس فكلهم<sup>7</sup> هلكوا ، ثم سكنها آخرون فهلكوا ، ثم سكنها آخرون فهلكوا ، فهذا تفسير فيما نرى والله أعلم ، قال ابن رشد معناه أنه سئل<sup>8</sup> عن الشؤم الذي<sup>9</sup> جاء في الحديث أنه في الدار ، والفرس ماهو ؟ والمروي في ذلك حديثان في جامع الموطأ أحدها " إن كان ففي الفرس ، والمرأة ، والمسكن "<sup>10</sup> يعني الشؤم<sup>11</sup> ، والثاني

<sup>1</sup> - ب - إحداها

<sup>2</sup> - أ - السر

<sup>3</sup> - أ - وخم

<sup>4</sup> - ب - أخذ

<sup>5</sup> - أ - يكره

<sup>6</sup> - مسلم ( الأبي ) 42, 6-44

<sup>7</sup> - ب - ساقطة

<sup>8</sup> - ب - سئل

<sup>9</sup> - ب - والذي

<sup>10</sup> - موطأ الإمام مالك رقم 1773 عداد أحمد راتب عرموش

<sup>11</sup> - أ - ساقطة

قوله " الشؤم في الدار ، والمرأة ، والفرس <sup>1</sup> " وفسر <sup>2</sup> مالك الشؤم بما فسر به مما قد يصيب ساكن بعض الجور في أغلب الأحوال من الهلاك ، وشبهه ، ومعنله بعادة أجزاها الله من غير أن يكون للدار في ذلك تأثير ، أو عدو ، ومنهم <sup>3</sup> من تأوله على أن <sup>4</sup> الشؤم في الدار معناه سوء الجار ، وفي المرأة سوء خلقها ، وفي الفرس شماسها ، وذهب بعضهم إلى أن حديث " لا عدوى ، ولا طيرة <sup>5</sup> " يعارض ذلك ، والذي أقول به إنه لا تعارض بين الحديثين ، لأن المعنى الذي أوجهه في أحدهما غير المعنى <sup>6</sup> الذي نفاه في الآخر ، نفى <sup>7</sup> في حديث " لا عدوى " أن يكون لشئ من الأشياء عدوى في شئ من الأشياء ، أو تأثير فيه بقوله لا عدوى ، ولا طيرة إذ لا فاعل إلا الله { عز وجل } <sup>8</sup> ، وأعلم في الحديث الآخر أنه قد يوجد الشؤم في الدار ، المرأة ، والفرس ، هو تكرار <sup>9</sup> الأذى على ساكن بعض الدور ، أو نكاح بعض النساء أو اتخاذ بعض الخيل بقضاء الله ، وقدره السابق على ما أخبر به حيث يقول ﴿ مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا <sup>10</sup> ﴾ وفي الفرس ركوبه فيما لا ينبغي ركوبه فيه لا لعدوى شئ <sup>11</sup> من ذلك إلى شئ ، ولا تأثير له فيه ، فلم ينف <sup>12</sup>

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق 1774

<sup>2</sup> - ب- فرس

<sup>3</sup> - أ- بياض

<sup>4</sup> - أ- ساقطة

<sup>5</sup> - بقية الحديث " ولا صفر ولا هامة " عون المعبود 407, 10

<sup>6</sup> - ب- ساقطة

<sup>7</sup> - أ- نفى

<sup>8</sup> - ب- ما بينهما ساقط

<sup>9</sup> - أ- تكرر

<sup>10</sup> - الحديث 21

<sup>11</sup> - أ- لشئ

<sup>12</sup> - أ- يقصد

عليه السلام بقوله " لا عدوى " وجود ما هو موجود مما يعترى ، وإنما نفسى أن يكون شئ من الأشياء يعدى<sup>1</sup> على ما يعتقد أهـل الجاهلية ، والجهالة<sup>2</sup> انتهى .

643- ( قوله ) : وكان عليه السلام يكره شيئاً<sup>3</sup> سئ الأسماء ويعجبه الفأل الحسن<sup>4</sup>

ش/ سئ الأسماء مثل حرب ، ومرة ، والفأل الحسن ، والكلمة الصالحة يسمعها الرجل من غير قصد ، وفرح النفس به جائز قال القلشاني : في تقريب الدلالة<sup>5</sup> : وقصد سماع الفأل ليعمل على ما يسمع من خير أو شر لا يجوز ، وكذلك أخذ الفأل من المصحف انتهى .

644- ( قوله ) : والغسل للمعيون<sup>6</sup> أن يغسل العاين وجهه ، ويديه ، ومرفقيه ، وركبتيه ، وأطراف رجليه ، وداخله إزاره في قدح ثم يصب على المعين ش/ تصوره واضح ، وداخله الإزار الطرف الذي يلي<sup>7</sup> الجسد المتدلي<sup>8</sup> ، وقيل فرجه قاله القلشاني في الكتاب المتقدم ، وتقدم لابن عبد البر فيه كلام فراجع .

## فرع :-

قال في شرح الجلاب للقرافي : فإن امتنع العاين من الوضوء قضى عليه إذا خشي على المعيون الهلاك ، وكان وضوء العاين يبرء عادة ، ولم يزل

<sup>1</sup> - ب- يعدى

<sup>2</sup> - أ- الجاهلة

<sup>3</sup> - أ- ساقطة

<sup>4</sup> - انظر عون المعبود 291، 13-295 ، وفتح الباري 324، 12

<sup>5</sup> - أ- الدلالة

<sup>6</sup> - أ- للعين

<sup>7</sup> - ب- ساقطة

<sup>8</sup> - صفة للطرف والأصل الطرف المتدلي الذي يلي الجسد

ملتزم الرسالة يتحصل على أربعة أشياء

علم حاصل ومال واصل

وجه فاضل وصلاح كامل

نزهة

ملتزم الرسالة يتحصل على أربعة أشياء

علم حاصل ومال واصل

وجه فاضل وصلاح كامل

نزهة

وأما قوله فلان يقدم غدا فهو من التحرص في علم الغيب ، والقضاء بالنجوم ، وقد اختلف في المنجم يقضي بتنجييمه في مثل هذا ، وما أشبهه من المغيبات فقليل إن ذلك كفر يجب به القتل دون استتابة ، وقيل يزجر عن ذلك ويؤدب ، وهو قول مالك في هذه الرواية ، والأول قول أشهب ، والذي أقول به إن هذا ليس باختلاف قول<sup>1</sup> ، وإنما هو اختلاف أحوال فإن اعتقد أن النجوم هي الفاعلة<sup>2</sup> لذلك ، وما كان مستترا بذلك ، وأسرته البينة قتل من غير استتابة ، لأنه زنديق ، وإن كان معلنا به استتيب ، فإن تاب ، وإلا قتل ، وإن اعتقد أن النجوم لا تأثير لها في ذلك إلا أن الله تعالى أجرى العادة وجعلها أدلة على ما يفعلها فهذا يزجر ، ويؤدب حتى يكف عنه ، ويتوب لأن ذلك بدعة ، يجرح بها ، فتسقط إمامته ، وشهادته على ما قاله سحنون في نوازل من كتاب الشهادات<sup>3</sup> ، ولا يحل تصديقه ، وينبغي أن يعتقد فيما يخبرون به ، فيصيبون أن ذلك إنما هو على معنى التجربة التي تصدق في الغالب من نحو قوله عليه السلام : { إذا أنشأت<sup>4</sup> بحرية<sup>5</sup> ، وتشامت<sup>6</sup> فتلك عين غديقة<sup>7</sup> } وفي دون هذا كفاية لمن شرح الله صدره ، وبالله التوفيق ، انتهى بعض باللفظ ، وبعض باختصار .

## فائدة :-

قال الجلال السيوطي في آخر كتابه في تحريم الاشتغال بالمنطق : قال المنجمون : إن الشمس لا تكسف إلا يوم الثامن والعشرين أو التاسع والعشرين

<sup>1</sup> - أ - ساقطة

<sup>2</sup> - ب - الفعالة

<sup>3</sup> - أ - الشفا

<sup>4</sup> - أي ظهرت سحابة

<sup>5</sup> - أي من ناحية البحر

<sup>6</sup> - أي أخذت نحو الشام

<sup>7</sup> - مصغر قال تعالى " ماء غدقا " أي كثيرا أي علامة المطر الغزير ، الموطأ ( الزرقاني ) 1، 348

فأظهر الله الأمر بخلافه ، فكسفت<sup>1</sup> يوم موت<sup>2</sup> إبراهيم بن النبي ﷺ رواه الشيخان<sup>3</sup> ، وكان عاشر ربيع الأول رواه البيهقي<sup>4</sup> ، والزيبر بن بكار<sup>5</sup> ، وغيرهما ، وقد كسفت يوم قتل الحسين ، وكان يوم عاشوراء<sup>6</sup> ، وذكر ذلك الرافعي في الشرح ، والنووي في الروضة انتهى . وذكر فيه أن شخصا يقال له ابن تقي أمعن في المنطق ، فقتله بعض سلاطين مصر بفتوى علماء بلده ، فكتب بعضهم بيتين ، وألصقهما على صدره وهما :-

نطق الأغر<sup>7</sup> ابن تقي أوجب حتفه لما تعالى في علوم المنطق  
صدقت مقالة من غدا متمثلا إن البلاء موكل بالمنطق<sup>8</sup>  
ولأبي الحسين محمد بن أحمد بن جبير الكنائي<sup>9</sup> :-  
نفذ القضاء يأخذ<sup>10</sup> كل من هو<sup>11</sup> متفلسف في دينه متمنطق  
بالمنطق اشتغلوا فليل حقيقة إن البلاء موكل بالمنطق  
انتهى ، وللشيخ أبي حبيب جابر بن محمد بن يحيى المالكي المالقي<sup>12</sup> :  
اسمع وصية ناصح لك مشفق إن كنت تسمع من وصية موثق  
لا تنطقن بلفظة من منطق إن البلاء موكل بالمنطق

<sup>1</sup> - ب- فكسف

<sup>2</sup> - ب- ساقطة

<sup>3</sup> - البحاري - الفتح- 247,2 مسلم ( النووي ) 208,6-209

<sup>4</sup> - سنن البيهقي 336,3

<sup>5</sup> - الإمام أبو عبد الله الأسدي الزبيري سمع سفيان بن عيينة توفي 256 هـ ، شذرات الذهب 2,133

<sup>6</sup> - تاريخ الخلفاء للسيوطي 207

<sup>7</sup> - أ- الفين

<sup>8</sup> - رواه لقضاعي عن حذيفة وعن علي مرفوعا ورواه ابن لال عن ابن عباس رفعه وأوله " ما من طامة إلا وفوقها طامة والبلاء " الخ

انظر العجلوني 1,343

<sup>9</sup> - الثقة الراوية العالم الرحال الشاعر سمع منه الحافظ المنذري توفي سنة 614 هـ - الشجرة 174-175

<sup>10</sup> - أ- يأخذ

<sup>11</sup> - أ- مرهق

<sup>12</sup> - ب- في الماكر كبره



646- ( قوله ) : أو ماشية يصحبها في الصحراء<sup>1</sup>

ش/ قال في العارضة : حتى لو كان مع الرجل شاة واحدة جاز له اتخاذ الكلب يحرسها ، انتهى .

647- ( قوله ) : ولا بأس بخصاء الغنم لما فيه من صلاح<sup>2</sup> لحومها ، وفيه عن

خصاء الخيل

ش/ لا مفهوم لتخصيص الغنم ، وفي التلقين : ويكره خصاء الخيل ، ويجوز خصاء سائر البهائم. سواها ، لأنها لا تتراد للركوب ، والجهد ، والخصاء ينقص قوتها ، ويقلل نسلها انتهى . ونحوه في الجزولي ، ثم قال : ولا خلاف في ابن آدم أنه لا يجوز خصاؤه والإجماع<sup>3</sup> على هذا ، ولا يجوز للإنسان أن يشرب ما يقلل نسله ، وقال مالك يجوز أن يوثب الحمار على الرمكة<sup>4</sup> ، انتهى . وقال البرزلي في الضحايا : ويكره خصاء الخيل خوف ذهاب النسل فلو كثرت جاز ، وأما الادمي فلا خلاف في منع خصائه انتهى . والخصاء ممدود وهو سل الخصيتين

648- ( قوله ) : ويكره الوسم في الوجه

ش/ قال القلشاني الوسم<sup>5</sup> العلامة ، والكراهة على بابها ، وكرهت في الوجه كما كره ضرب البهيمة في الوجه ، وهذه السمة<sup>6</sup> تكون بالنار وبالحناء ،

1 - العبارة " ولا يتخذ كلبا في الدور في الحضر ولا في دور البادية إلا لزرع أو ماشية يصحبها في الصحراء ثم يروح - يرجع - معها "

2 - أ - صلح

3 - ب - الإجماع

4 - الرمكة الأذى من البراذين ، المصباح المنير مادة رمك

5 - ب - الوشم

6 - ب - السنة

ملتزم الرسالة يتحصل على أربعة أشياء

علم حاصل ومال واصل

وجه فاضل وصلاح كامل

نزهة

## باب في الرؤيا والتأؤب إلى آخره<sup>1</sup>



650- ( قوله ) : ومن رأى منكم ما يكره في منامه إلى آخره<sup>2</sup>

ش/ روى مسلم عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال " إذا حلم أحدكم حلما يكره فلينفث عن يساره ثلاثا ، وليتعوذ بالله من شرها ، فإنها لا تضره <sup>3</sup> " قال النووي { أما حلم بفتح اللام } <sup>4</sup> ، والحلم بضم الحاء وإسكان اللام ، وينفث بضم الفاء <sup>5</sup> ، وكسرها ، واليسار بفتح الياء وكسرها ، وقوله فلينفث ، وفي رواية فليصق ، وفي رواية فليتفل وأكثر الروايات فلينفث <sup>6</sup> ، ولعل المراد بالجميع النفث ، وهو نفخ لطيف بلا ريق <sup>7</sup> ، ويكون التفل ، والبصق محمولين عليه مجازا وأما قوله فلن تضره فمعناه إن الله تعالى جعل هذا سببا لسلامته من مكروه يترتب عليها ما جعل الصدقة وقاية للمال ، وينبغي أن يعمل بجميع الروايات ، فإذا رأى ما يكره نفث عن <sup>8</sup> يساره قائلا أعوذ بالله من الشيطان ، ومن شرها ، وليتحول إلى جنبه الآخر ، وليصل ركعتين ، وإن اقتصر على بعضها أجزأه في دفع ضررها بإذن الله تعالى .

651- ( قوله ) : ومن ثأؤب فليضع يده على فيه

<sup>1</sup> - بقية العنوان " والعطاس ، واللعب بالنرد وبغيرها والسبق في الخيل والإبل وبالرمي وغير ذلك "

<sup>2</sup> - بقية العبارة " فإذا استيقظ فليتنفل عن يساره ثلاثا وليقل اللهم إن أعوذ بك من شر ما رأيت في منامي أن يضرني في ديني ودنياي "

<sup>3</sup> - مسلم ( النووي ) 96, 14

<sup>4</sup> - ب- ما بينهما بياض

<sup>5</sup> - أ- الياء

<sup>6</sup> - ب- فينفث

<sup>7</sup> - ب- كمر

<sup>8</sup> - أ- على

ش/ قال في الإكمال : أمر النبي ﷺ بكظم الشاؤب ورده ، ووضع اليد على الفم<sup>1</sup> لئلا يبلغ الشيطان العدو أمله في المسلم بكل<sup>2</sup> ما يسوءه ويكره منه من تشويه صورته ، ودخوله في فمه ، وضحكه منه وتفله فيه ، ولهذا قال - والله أعلم - أمر المتأوب بالتفل لي طرح ما عساه ألقاه الشيطان في فيه ، أولا مسه من ريقه إن كان دخل ، انتهى .

### فائدة :-

أخرج البخاري في التاريخ ، وابن أبي شيبة<sup>3</sup> من مرسل يزيد بن الأصم قال : ما تتأب النبي ﷺ قط<sup>4</sup> وأخرج الخطابي<sup>5</sup> عن سلمة بن عبد الملك بن مروان<sup>6</sup> قال : ما تتأب نبي قط<sup>7</sup> ، انتهى من حاشية السيوطي على البخاري .

### 652- ( قوله ) : ومن عطس فليقل الحمد لله

ش/ قال ابن ناجي : قال ابن الفرس : ويزيد رب العالمين عند ابن مسعود<sup>8</sup> ، وعلى كل حال عند ابن عمر<sup>9</sup> ، وحكما كثيرا طيبا مباركا فيه عند غيرهما ،

<sup>1</sup> - عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم - قال " العطاس من الله ، والتثاؤب من الشيطان ، فإذا تتأب أحدكم فليضع يده على فيه ، وإذا قال آه فإن الشيطان يضحك من جوفه ، وقال صلى الله عليه وسلم : إذا تتأب أحدكم فليرده ما استطاع ولا يقولن هاه هاه وإنما ذلك من الشيطان يضحك منه ، قال الترمذي عن الأول : حديث حسن صحيح ، وعن الثاني حديث صحيح ،

الترمذي ( العارضة ) 206، 10-207

<sup>2</sup> - 1- يكمل

<sup>3</sup> - أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العباسي توفي سنة هـ 235، شذرات الذهب 85، 2

<sup>4</sup> - انظر إعلام الحديث للخطابي 226، 3

<sup>5</sup> - أحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي له معالم السنن في شرح كتاب السنن لأبي داود وله شرح البخاري توفي سنة 388هـ ، معجم

المؤلفين 61، 2

<sup>6</sup> - بن الحكم أمير أبطال عصره مقبول ، انظر الأعلام 224، 7 ، وهامش أعلام الحديث 226، 3

<sup>7</sup> - أعلام الحديث 226، 3

<sup>8</sup> - الأدب المفرد 241، وشرح السنة للبغوي 309، 12 ، عمل اليوم والليلة للنسائي 240

<sup>9</sup> - وهو مروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شرح السنة للبغوي 308، 12

ويقول ذلك جهرا ، واختلف في هذا القول فقل سنة ، قيل مستحب انتهى .  
ويريد بقوله هذا القول قول العاطس الحمد لله ، وقال الشيخ يوسف بن عمر :  
قوله ومن عطس فليقل الحمد لله هذا على جهة الاستحباب ، ويجهر بالتحميد  
ليسمع يتشمت انتهى . وفي الجلاب : وينبغي<sup>1</sup> لمن عطس أن يحمد الله عز وجل  
، ويسمع من يليه ، فمن سمعه شتمته انتهى . وقال في الإكمال : استحَب العلماء  
للعاطس أن يسمع بالحمد من يليه ، وقاله<sup>2</sup> أبو عمر في الكافي .

### تنبيه :-

قال القرطبي : ينبغي للعاطس تغطية وجهه في حال عطاسه ، وأن يخفض  
صوته به { لأن النبي صلى الله عليه وسلم كذلك كان<sup>3</sup> يفعل انتهى ، وقال في  
العمدة : ويستحب للعاطس أن يخمر وجهه ، وليغض صوته {<sup>4</sup> ، وليحمد الله  
تعالى جهرا انتهى ، وقال في الكافي : يغض العاطس من صوته إن أمكنه  
انتهى .

### 653- ( قوله ) : وعلى من سمعه يحمد الله أن يقول له يرحمك الله

ش/ قال ابن ناجي وأما التشميت فقال في البيان هو فرض عين وقيل فرض  
كفاية ، وقيل ندب وإرشاد والأول أشهر انتهى . وقال ابن بريزة<sup>5</sup> : في شرح  
العمدة : ورد الواحد يكفي في السلام ، وهل يكفي في تشميت العاطس أم لا ؟  
قولان المشهور أن العطاس بخلاف السلام ، فيكفي الواحد في رد السلام ، ولا

<sup>1</sup> - أ - ينبغي

<sup>2</sup> - ب - قال

<sup>3</sup> - قال الترمذي حديث حسن صحيح العارضة 205, 10

<sup>4</sup> - أ - ما بينهما ساقط

<sup>5</sup> - عبد العزيز بن إبراهيم التونسي عرف بابن بريزة الإمام العلامة توفي سنة 662 هـ ، نيل الابتهاج 268

يكفي في التشميت في العطاس<sup>1</sup> انتهى من شرح الإرشاد للشيخ سليمان البحيري<sup>2</sup> والقول<sup>3</sup> بأنه فرض كفاية شهرة في الإكمال في أواخره ، وقال في الذخيرة : ويجزئ في<sup>4</sup> التشميت واحد من الجماعة كالسلام ، وقال ابن مزين<sup>5</sup> : هو بخلاف السلام ، ويشمت الجميع ، ثم قال : والتشميت على ظاهر<sup>6</sup> مذهب مالك واجب على الكفاية ، وقال القاضي أبو محمد<sup>7</sup> مندوب كابتداء السلام ووجه الأول أن ظاهر أمره عليه السلام " فشمتوه " الوجوب انتهى . وقال القرطبي في شرح مسلم : المشهور من مذهب مالك أنه فرض على الكفاية يجزئ فيه رد بعض عن بعض ، وذهبت فرقة إلى أنه على الندب ، وإليه ذهب القاضي أبو محمد بن نصر ، ثم ذكر أنه فرض عين ، وأنه رواية عن مالك وقال قبله : وينبغي له أن يسمع صوته لحاضره<sup>8</sup> ، وينبغي لكل من أن يشتمه بحيث يسمع من يليه انتهى .

#### تنبيه :-

قال الشيخ يوسف بن عمر : ويسمع من يشتمه ولا يلزمه أن ينبهه على الحمد ، وجاء عن الأوزاعي أنه عطس عنده رجل ولم يقل الحمد لله ، فقال له : ما يقول العطاس ؟ فقال الحمد لله فقال له الأوزاعي : رحمك الله انتهى .

1 - ب- العطاس

2 - سليمان بن شعيب البحيري القاهري له شرح إرشاد ابن عسكر ولد سنة 836 هـ تقريبا نيل الانتهاج 186-187

3 - أ- القول

4 - أ- للتشميت

5 - لعله إبراهيم بن مزين المالكي له تفسير الموطأ توفي سنة 260 هـ ، معجم المؤلفين 111،1

6 - أ- ساقطة

7 - أي عبد الوهاب

8 - أ- لحاضره به

## فرع :-

إذا عطس المسلم ، ولم يقل الحمد لله هل يستحب التشميت ، وهل

تشميته أفضل ، أم تركه ، وهل جاء عن النبي ﷺ في ذلك شيء<sup>1</sup> أم لا ؟  
الجواب :- لا يستحق<sup>3</sup> ذلك ، ويكره تشميته والحالة هذه ، وقد ثبت في صحيح البخاري ، ومسلم عن أنس - رضي الله تعالى<sup>4</sup> عنه - قال : عطس رجلان عند النبي ﷺ فشمت أحدهما ، ولم يشمت الآخر فقال الذي لم يشمته : عطس فلان فشمته ، وعطست فلم تشمتني ، فقال " هذا حمد الله تعالى ، وإنك لم تحمد الله<sup>5</sup> " وفي صحيح مسلم عن أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه - { أنه قال }<sup>6</sup> : سمعت رسول الله ﷺ يقول " إذا عطس أحدكم فحمد الله فشمتوه ، فإن لم يحمد الله تعالى فلا تشمتوه<sup>7</sup> " وفي صحيح البخاري عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ " إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله ، وليقل له أخوه<sup>8</sup> ، أو صاحبه يرحمك الله ، فإذا قال له يرحمك الله فليقل يهديكم الله ، ويصلح بالكم<sup>9</sup> " انتهى من فتاوى النووي وقال في جامع الذخيرة : قال مالك إذا لم تسمعه حمد الله فلا تشمته إلا أن يحمد الله انتهى .

1 - أ - ساقطة

2 - أ - ساقطة

3 - أ - يشمت

4 - أ - ساقطة

5 - متفق عليه

6 - أ ما بينهما ساقط

7 - مسلم - النووي - 121، 18

8 - أ - آخر

9 - البخاري ( فتح الباري ) 232، 13 - 233

وقال القرطبي في قوله عليه السلام " وإن لم يحمد فلا تشمتوه " هذا نهى وأقل درجاته أن يكون مكروها عقوبة له عن غفلته عن الحمد ، ولا خلاف أعلمه أن من لم يحمد الله لا يشمت ، انتهى.

## فروع :-

الأول :- قال في الكافي وإنما يشمت العاطس في أول عطسته وثانيه وثالثه ، فلن جاوز ذلك سقط التشميت عن سماعه وأما هو فيحمد الله عند فراغه من كل عطسة إلا أن تكون متصلة فيحمد الله في آخرها ، حسن أن يعتذر إليه جليسه من التشميت بعد الثالثة<sup>1</sup> ، فيقول له إنك مضنوك ، أو مزكوم انتهى<sup>2</sup> ، وقلل في مختصر الوقار : وينتهي التشميت إلى الثلاث ، فإن جاوز ذلك في فور حمد الله في نفسه ، وسقط عن سماعه التشميت انتهى ، وقال الفاكهاني في شرح عمدة الأحكام في كتاب اللباس : ومن توالى عطاسه شمت إلى الثالثة<sup>3</sup> ، ولم يشمت فيما بعدها<sup>4</sup> ولكن يقال له عافاك الله ، أو إنك مضنوك كما في الحديث<sup>5</sup> انتهى.

الثاني :- قال الفاكهاني في المحل المذكور : ومن لم يسمع منه الحمد لكن سمع من هو أقرب إلى سماعه منه يشتمه فليشتمه انتهى .

<sup>1</sup> - ب - الثلاثة

<sup>2</sup> - الكافي 614

<sup>3</sup> - ب - الثلاثة

<sup>4</sup> - أ - بعده

<sup>5</sup> - قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - " إن عطس فشتمه ، ثم إن عطس فشتمه ، ثم إن عطس فقل إنك مضنوك " فقال عبد الله بن أبي بكر لا أدري أبعد الثالثة أو الرابعة ، موطأ الإمام مالك رقم 1756 إحداد أحمد راتب



وقال الشيخ زروق : وقيل<sup>1</sup> لمالك وربما كانت الحلقة كثيرة الأهل فلا يسمع تحميد العاطس ؟ فقال : إذا سمعت الذين يلونه يشمتونه فشمتته انتهى .

الثالث:- قال النووي في فتاويه : ويستحب تشميت الذمي<sup>2</sup> إذا عطس .

654- ( قوله<sup>3</sup> ) : ويرد العاطس عليه يغفر الله لنا ولكم ، أو يقول يهديكم الله ويصلح بالكم

ش/ قال في العمدة : وليشمته من سمعه يحمده الله يرحمك الله وليرد يهديكم الله ويصلح بالكم ، أو يغفر الله لنا ولكم ، فإن تكرر متواليا سقط تشميته انتهى . وقال في التلحين وأن يرد العاطس عليه<sup>4</sup> بأحد لفظين<sup>5</sup> إما أن يقول يغفر الله لنا ولكم ، وهو الأحسن ، أو يهديكم الله ، ويصلح بالكم انتهى . فقوله يغفر الله لنا ولكم ذكره البخاري في الأدب المفرد<sup>6</sup> من حديث ابن مسعود ، وقوله يهديكم الله ، ويصلح بالكم لفظ البخاري في الصحيح من حديث أبي هريرة<sup>7</sup> ، قال العلماء : فيتخير بين اللفظين ، واختار بن أبي جمرة<sup>8</sup> ، وابن دقيق العيد الجمع بينهما انتهى من حاشية البخاري للسيوطي ، وقوله<sup>9</sup> بالكم أي حالكم وقيل قلبكم<sup>10</sup> .

1 - ب - قيل

2 - ب - الذي

3 - ب - بياض

4 - ب - ساقطة

5 - أ - لفظتين

6 - الأدب المفرد 241

7 - قد تقدم

8 - لعله عبد الله بن أبي جمرة له مختصر الجامع الصحيح للبخاري توفي سنة 699 ، معجم المؤلفين 40,6

9 - ب - بياض

10 - أ - قلبكم

## مسئلة :-

قال النووي في فتاويه : هذا الذي يقول الناس عند الحديث إذا عطس إنسان أنه تصديق للحديث هل له أصل أصيل<sup>1</sup> ؟

## الجواب :-

نعم له أصل أصيل ، روى أبو يعلى الموصلى في مسنده بإسناد حسن جيد عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ " من حدث حديثا فعطس عنده فهو حق<sup>2</sup> " كل رجال إسناده ثقة متقون إلا ابن الوليد فمختلف<sup>3</sup> فيه ، وأكثر الحفاظ ، والأئمة يحتجون بروايته عن الشاميين ، وهو يروي هذا الحديث عن معاوية بن يحيى الشامي ، انتهى .

## استطراد مفيد :-

قال الشيخ زروق في شرح المباحث الأصلية لما ذكر الخلاف {في الشيع} <sup>4</sup> هل هو من المباح ، أو من المكروه : وعليهما الخلاف في التشجي<sup>5</sup> ، هل هو مقتض للحمد من حيث إن الشيع نعمة مباحة ، أو مقتض للإستغفار ، لأنه

<sup>1</sup> - ب- أصل

<sup>2</sup> - رواه أبو يعلى عن أبي هريرة رفة ، وأخرجه الطبراني والدارقطني في الأفراد بلفظ " من حدث بحديث فعطس عنده " والبيهقي وقال : منكر ، وقال غيره : باطل ، لكن قال النووي في فتاويه له أصل أصيل وقال في الدرر تبعاً للزركشي حسنه النووي وأخطأ من قال إن الحديث باطل وقال في المقاصد وله شاهد عند الطبراني عن أنس مرفوعاً " أصدق الحديث ما عطس عنده " وفي معرفة الصحابة ومسنده الديلمي عن أبي هريرة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم - مرفوعاً : من سعادة المرء العطس عند الدعاء " كشف الخفاء

239,2

<sup>3</sup> - أ- مختلف

<sup>4</sup> - أ- ما بينهما ساقط

<sup>5</sup> - سيفره في الفالدة

نشأ عن ممنوع ؟ انتهى . زاد في شرح الرسالة : وجمع بعضهم بينهما ، وهو أحسن ، فيحمد الله اعتبار بالنعمة ويستغفر الله لسوء أدبه في أكله انتهى .

#### تنبيه :-

قال في مختصر الوقار : ويخفي المتحشي صوته ما أمكنه انتهى .

فائدة :-

قال في القاموس : والتحشي تنفس المعدة كالتشجيرة ، والاسم كهمزة انتهى أي<sup>1</sup> جشأه .

#### 655- ( قوله ) : ولا يجوز اللعب بالنرد ولا بالشطرنج

ش/ قال في مختصر الوقار : ويحتب اللعب بالنرد<sup>2</sup> والشطرنج والمنقلة ، والأربع عشرة ، وغير ذلك مما يلهي به انتهى . وقال الجزولي في الكبير إثر كلام الرسالة ؟ هذا وكذلك كل لعبة يقامر عليها من الكعب ، وغيرها من أنواع ما يقامر<sup>3</sup> عليه ، وإن كان لا يقامر عليه إن أدمن كان ممنوعا ، وإن كان لا يدمن يجوز ، إذ لا يكاد أحد يسلم اللعب لا سيما الشباب انتهى ، وقال ابن رشد في شرح رابعة من<sup>4</sup> سماع<sup>5</sup> عبد الملك من كتاب الوصايا إثر كلام طويل : والصواب كراهة اللعب بها ، وكسرها ، والأدب على اللاعب بها قياسا على ما فعله عبدالله بن عمر في النرد<sup>6</sup> انتهى .

<sup>1</sup> - ب - ساقطة

<sup>2</sup> - 1 - ساقطة

<sup>3</sup> - 1 - يقاس

<sup>4</sup> - 1 - ساقطة

<sup>5</sup> - 1 - سمع

<sup>6</sup> - حدث نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا وجد أحد يلعب بالنرد ضربه وكسرها ، زاد يونس وغيره وأمرها فأحرقت في النار

## فائدة :-

قال في القاموس : الشطرنج ، ولا يفتح أوله - لعبة معروفة ، والسين لغة فيه من الشطار<sup>1</sup> ، او التشطير<sup>2</sup> ، أو معرب والله أعلم .

### 656- ( قوله ) : هذا قول ابن المسيب<sup>3</sup>

ش/ قال الجزولي : يقال إن مالكا<sup>4</sup> ولد في الليلة التي مات فيها ابن المسيب انتهى .

### 657- ( قوله<sup>5</sup> ) : وجاء في ما ظهر من الحيات بالمدينة إلى آخره<sup>6</sup>

ش/ الاستيذان في المدينة المشرقة واجب لا يجوز قتلها من غير استيذان ، ويستحب في غير المدينة ، وأما في الصحراء فتقتل من غير استيذان بلا خلاف قاله في جامع المقدمات .

### 658- ( قوله ) : ويكره قتل القمل ، والبراغيث بالنار

ش/ قال ابن ناجي : دليل ذلك ما جاء في الحديث " لا يعذب بالنار إلا رب النار"<sup>7</sup> قال التاذلي : إنما هذا إذا لم تضر وأما إذا ضرت جاز قتلها بالنار لأن في

<sup>1</sup> - ا- الشطر

<sup>2</sup> - ا- التشطين

<sup>3</sup> - أي في مسئلة سبق ونصها في الرسالة " ولا بأس بالسبق بالخيل وبالإبل وبالسهم بالرمي وإن أخرجا شيئا جملا بينهما محلا يأخذ ذلك المحل إن سبق ، وإن سبق غيره لم يكن عليها شيء " ويأخذ السابق الجميع هذا قول ابن المسيب والمشهور عن مالك في

هذه الصورة المنع كفاية الطالب 401,2

<sup>4</sup> - ا- ملكا

<sup>5</sup> - ب- بياض

<sup>6</sup> - بقية العبارة " أن تؤذن ثلاثا - أي ثلاثة أيام - وإن فعل ذلك في غيرها فهو حسن " انظر الموطأ رقم 1785

<sup>7</sup> - عون المبرود 333,7

تبعه بغير نار حرج ومشقة ويجوز أن تقتل بنشرها للشمس انتهى . وقال الشيخ يوسف بن عمر : هذا ما لم تكن الضرورة لكثرتهم<sup>1</sup> ، فإن<sup>2</sup> كثروا جاز ذلك ، وفي السليمانية ، يجوز نشر الثوب في الشمس لأجل القمل انتهى . وانظر هذا مع قول ابن رشد في المقدمات ، ويجوز قتل ما يؤذي من جميع الدواب كالبرغوث والقمل ، ولا يجوز قتل شيء من ذلك بالنار لأنه تمثيل وتعذيب انتهى .

### تنبيه :-

أجاز مالك طرح القمل ، وكرهه الشافعي ، وقيل يكره طرحها لأجل تعذيب الحيوان ، وقيل لأن الله تعالى يخلق منها عقرباً فلا يسلم لديغها ، وقيل لأنها تدعو على من طرحها<sup>3</sup> بالفقر وقد قيل إن بعض الأشياء تورث الفقر منها طرح القمل في الأرض وكنس البيت بالخرقة ، وقص الأظفار بالأسنان ، واستخدام النساء كالإماء ونسج العنكبوت في البيت وأكل الطعام بالجنابة ، ومنهم من قال إذا كانت الجنابة من حرام ، ومسح اليد قبل لعقها من الطعام ، فهذه سبعة أشياء

تورث الفقر ، انتهى من شرح الرسالة للشيخ يوسف بن عمر والله أعلم ،

### فائدة :-

ما يقرأ للبرغوث قال البرزلي : ورأيت بخط شيخنا الإمام - يعني ابن عرفة - تأخذ إناء ماء ، وتجعل فيه ماء ، وتجعل فيه إصبعك ، وتقرأ : ومالنا لا نتوكل

<sup>1</sup> - ب - بياض

<sup>2</sup> - ب - إذا فإن

<sup>3</sup> - أ - طارحها

على الله " إلى قوله المتوكلون<sup>1</sup> " وترش<sup>2</sup> في زوايا البيت ، ومن خط غيره تقول " أيها البراغيث السود ، وأنتم جند من الجنود سألتكم عن<sup>3</sup> أهلك<sup>4</sup> عادا ، وثمودا إلاما تعلقتم بهذا العود ، ولكم علي من الله موثيق<sup>5</sup> وعهود أن لا أقتل منكم والدا ولا مولود ، " ويكتب بعود الطرقي<sup>6</sup> ، وأما ما يفعل للبق يكتب " ألم تر إلى الذين خرجوا من ديارهم { وهم ألوف إلى " موتوا<sup>7</sup> " وفي تحريب الضجريات<sup>8</sup> نشارة خشب الأرز والعاج ، يخر به موضع البق يطرد ، وماء الترمس إذا غسل به الحيطان ، والأسرة قتل البق ، وما يكتب للسوس يكتب في شقفه ، ألم تر كيف فعل {<sup>9</sup> إلى قوله " من سجيل<sup>10</sup> " وترمي<sup>11</sup> بها في المطمر وكذلك الخلفاء الأربعة ، والفقهاء السبعة<sup>12</sup> انتهى .

659- ( قوله ) : وقال النبي - عليه السلام - : إن الله أذهب عنكم غيبة الجاهلين ، وفخرها بالآباء "

ش/ قال القلشاني : تروى<sup>13</sup> بالغين المعجمة المكسورة وهي من العبارة بمعنى الجهالة والكبر ، وتروى<sup>14</sup> بالعين المهملة مضمومة ومكسورة ، والباء موحدة

1 - الآية " وما لنا ألا نتوكل على الله وقد هدانا سبنا ولنصيرن على ما آذنبونا وعلى الله فليتوكل المتوكلون " إبراهيم 15

2 - ب- يرش

3 - ب- بما

4 - أ- أهلك

5 - ب- ميثاق

6 - أ- الطرف

7 - الآية " ألم تر إلى الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف حذر الموت فقال لهم الله موتوا " البقرة 211

8 - هكنا

9 - ب- ما بينهما ساقط

10 - الآية " ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل ، ألم يجعل كيدهم في تضليل وأرسل عليهم طرا أبايل ترميهم بحجارة من سجيل "

11 - أ- يرمي

12 - سليمان بن يسار ، القاسم بن محمد ، محمد بن شهاب الزهري ، عروة بن الزبير ، عبد الرحمن بن الحارث ، عبد الله بن عبد الله

بن عتبة الهذلي ، خارجة بن زيد بن ثابت الأنصاري .

13 - أ- يروى

14 - - أ- يروى

بعدها مشددة مكسورة والياء التحتانية مفتوحة أي نخوتها انتهى ، وقال  
الفاكهاني هي <sup>1</sup> الكبر .

## فائدة :-

قوله عليه السلام حين سمع بالأنصار وبا للمهاجرين : " ما هذا دعوى  
الجاهلية <sup>2</sup> " قال في الإكمال : نهى عليه السلام عن الدعوى بالقبائل كما كانت  
الجاهلية تفعله انتهى . وقال القرطبي : وهي التي عناها <sup>3</sup> بقوله <sup>4</sup> " دعوها منتنة "   
أي مستخبة قبيحة أنها تثير الغضب على غير وجه الحق ، والتنايل على <sup>5</sup> الباطل  
، ثم إنها تجر إلى النار كما قال " من دعا بدعوى الجاهلية فليس منا وليتبعوا  
مقعده من النار " <sup>6</sup> وقد أبدل الله من دعوى الجاهلية دعوى المسلمين ، فينادي  
بالمسلمين كما قال عليه السلام " فادعوا بدعوى الله التي سماكم بها  
المسلمين " <sup>7</sup> وكما نادى عمر حين طعن : يله يا للمسلمين فإذا دعى بها  
المسلم وجبت إجابته ، والكشف عن أمره على كل حال سمعه ، فإن ظهر أنه  
مظلوم نصر بكل وجه ممكن شرعي لأنه إنما دعا المسلمين لينصروه على الحق ،  
وإن كان ظالما كف عن الظلم بالملاطفة ، والرفق ، فإن نفع ذلك وإلا أخذ على

<sup>1</sup> - ١ - في

<sup>2</sup> - عن جابر بن عبد الله قال : كنا في غزاة قال سفيان مرة في جيش فكسع رجل من المهاجرين رجلا من الأنصار فقال الأنصاري :  
بالأنصار وقال المهاجري : يا للمهاجرين فسمع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ما بال دعوى الجاهلية ؟ قالوا يا رسول  
الله كسع رجل من المهاجرين رجلا من الأنصار فقال دعوها فلما منتنة " البعاري ( الفتح ) 10, 274

<sup>3</sup> - ١ - عن

<sup>4</sup> - ١ - ساقطة

<sup>5</sup> - ١ - عن

<sup>6</sup> - لفظ مسلم " ليس منا من ضرب الحدود أو شق الجيوب أو دعا بدعوى الجاهلية " مسلم ( النووي ) 2, 109

<sup>7</sup> - الترمذي

يده ، وكف عن ظلمه ، فإن الناس إذا رأوا الظالم ولم يأخذوا على يديه أو شك أن يعمهم الله بعقاب من عنده ثم يدعونه فلا يستجاب لهم انتهى .

660- ( قوله <sup>1</sup> ) : وقال عليه السلام في رجل تعلم أنساب الناس " علم لا ينفع وجهالة لا تضر <sup>2</sup> "

ش/ قال في الأحياء في الباب الثالث من كتاب العلم : مر رسول الله ﷺ برجل والناس مجتمعون عليه فقال رسول الله ﷺ ما هذا ؟ فقالوا رجل علان <sup>3</sup> فقال رسول الله ﷺ بماذا <sup>4</sup> فقالوا <sup>5</sup> بالشعر وأنساب العرب ، فقال رسول الله ﷺ

"علم لا ينفع وجهل لا يضر " قال العراقي في تحريجه رواد ابن عبد البر من حديث أبي هريرة وضعفه .

661- ( قوله ) : وقال عمر : تعلموا من أنسابكم ما تصلون به أرحامكم ش/ ما ذكره عن عمر ذكره الترمذي في سننه من حديث أبي هريرة مرفوعاً <sup>6</sup> في كتاب البر والصلة.

662- ( قوله <sup>7</sup> ) : قال مالك: وأكره أن يرفع في النسبة فيما قبل الإسلام { من الآباء } <sup>8</sup>

<sup>1</sup> - ب- بياض

<sup>2</sup> - الجامع للسنن والآداب لابن أبي زيد 284

<sup>3</sup> - ب- علامة

<sup>4</sup> - ب- مم

<sup>5</sup> - أ- قالوا

<sup>6</sup> - عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم - قال تعلموا من أنسابكم ما تصلون به أرحامكم فإن صلة الرحم محبة في الأهل

مثرة في المال منسأة في الأثر " الترمذي ( العارضة ) 150,8

<sup>7</sup> - ب- بياض

<sup>8</sup> - ب- ما بينهما بياض



ش/ قال السهيلي<sup>1</sup> : بما تكلم على نسب رسول<sup>2</sup> الله ﷺ : وإنما تكلمنا في رفع هذه الأنساب على مذهب من يرى ذلك انتهى .

663- ( قوله<sup>3</sup> ) : والرؤيا الصالحة إلى آخره<sup>4</sup>

ش/ قد تقدم هذا أول الباب .

664- ( قوله<sup>5</sup> ) : ولا ينبغي أن يفسر الرؤيا من لا علم له بها

ش/ قوله<sup>6</sup> لا ينبغي قال الفكهاني : المنع على التحريم لا الكراهة ، وقد قال مالك: أبا<sup>7</sup> النبوة يلعب ؟ انتهى .

665- ( قوله<sup>8</sup> ) : وما خف من الشعر أحسن<sup>9</sup>

ش/ قال الشيخ يوسف بن عمر : وهذا في أنشاد الشعر ، وأما أشعار العرب التي يعلم منها معاني الكتاب والسنة فتعلمها مطلوب بعينه انتهى ، { ولا ينبغي أن يكثر منه ، ومن الشغل به فإن ذلك مكروه لأن ذلك يشغل عن غيره مما يعنيه }<sup>10</sup> قاله الشيخ يوسف بن عمر .

<sup>1</sup> - أبو القاسم عبد الرحمن السهيلي صاحب كتاب الروض الأنف في شرح سيرة سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي سنة

581هـ ، الديباج 1، 480-483

<sup>2</sup> - ب- النبي

<sup>3</sup> - ب- بياض

<sup>4</sup> - بقية العبارة " جزء من سنة وأربعين جزء من النبوة " انظر زاد المسلم 1، 203

<sup>5</sup> - ب- بياض

<sup>6</sup> - ب- بياض

<sup>7</sup> - ب- بالنبوة

<sup>8</sup> - ب- بياض

<sup>9</sup> - العبارة " ولا بأس بإنشاد الشعر وما خف من الشعر - أي إنشاد الشعر ونظمه فهو أحسن ، ولا ينبغي أن يكثر منه ومن الشغل

به

<sup>10</sup> - أ- ما بينهما ساقط

666- ( قوله ) : وصلى الله على نبيه محمد<sup>1</sup> وعلى آله وسلم تسليما

ش/ قال الشيخ يوسف بن عمر : يؤخذ من هذا أن الإنسان يؤجر على الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كيف ما صلى عليه ، ويطلب<sup>3</sup> بها الإنسان بعد البسملة { وفي آخر الكتاب }<sup>4</sup> وفي آخر الدعاء ويوم الجمعة ، وعند ذكره<sup>5</sup> وعند الثناء عليه ، وفي التشهد وتكره عند العثرة وعند التعجب ، وعند الذبح ، وعند الجماع ، وعند الخلاء ، وعند العطاس ، وعند الأكل ، ذكره عياض ، انتهى . وزاد ابن ناجي ثامنا وهو عند شهرة المبيع ، ولم يعد منها عند الأكل ، قال ونظمها بعض المتأخرين من الأندلس فقال :-

ذبح عطاس ، أو جماع عثرة      وتعجب ، أو شهرة للمبيع

أو حاجة الإنسان فاحفظ<sup>6</sup> عندها      كرهوا الصلاة على أجل شفيح

{ قال في شرح المدونة في باب الذبائح : قال في سماع أبي زيد من كتاب الجامع : وسئل مالك عن الذي يرى الشيء فيعجبه أو يعطس فيحمد الله ، أيكره أن يصلى على النبي ﷺ قال : لا ، أنا أمره أن لا يصلى على النبي ، إذ لا أقول له لا تذكر الله ، قيل له إنه يذكر في ذلك حديثا<sup>7</sup> ، قال مالك ما يحدث به ، كأنه

1 - ب - ساقطة

2 - ا - ساقطة

3 - ب - يطلب

4 - ا - ما بينهما ساقط

5 - أي الرسول صلى الله عليه وسلم

6 - ب - فاعلم

7 - روي أن رجلا عطس عند عبد الله بن عمر ، فقال الحمد لله رب العالمين ، فقال ابن عمر " لولا أمها والسلام على رسول الله ،

قال البغوي : لعله استحسب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مع الحمد قال الله سبحانه " ورفعنا لك ذكرك " قال مجاهد : لا أذكر إلا وتذكر معي ، البغوي 309,12-310 ، وهناك رواية في الترمذي عن ابن عمر عكسها فعن نافع أن رجلا عطس إلى جنب ابن عمر فقال : الحمد لله والسلام على رسول الله ، قال ابن عمر : وأنا أقول الحمد لله والسلام على رسول الله ، وليس هكذا علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم علمنا أن نقول على كل حال " قال أبو عيسى : هذا حديث غريب ، المعارضة 198,10

لا يرى ذلك الحديث بشيء ، ابن رشد : قد أمر الله بالصلاة على النبي ﷺ ،  
والصلاة عليه على الوجه الذي أمر به من التعظيم لحقه ، والرغبة في الثواب عند  
ذكره ، أو ذكر شيء من أمره مرغ فيه مندوب إليه ، وأما الصلاة عليه عند  
التعجب بالشيء للتعجب دون الاقتصاد إلى احتساب الثواب مكروه قاله  
سحنون في رسم نذير من سماع عيسى من كتاب المحاربين ، وأما الصلاة عليه مع  
الحمد عند العطاس فيحتمل أنه لم يرد بذلك القربة فيكون مكروها ، ويحتمل أن  
تذكر سنة النبي ﷺ في أمره العطاس في آخره بالحمد ، فصلى عليه على ما  
سنه من ذلك فيكون مستحبا ، ولما احتملت صلاته هذا الوجه توقف في أن  
يقول إنه يكره انتهى باختصار ، والله أعلم .

وهذا آخر ما يسر الله جمعه من الخواشي الموجودة ، جعل الله ذلك خالصا  
لوجهه الكريم ، ونفع به كما نفع بأصله بجاه نبيه العظيم وصلى الله على النبي  
محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا دائما إلى يوم الدين ، والحمد لله رب  
العالمين .

كملت بحمد الله وحده وصلى الله على من لا نبي بعده على يد عبد الله  
أحمد بن موسى الدكالي غفر الله له ولوالديه وللمؤمنين والمؤمنات والمسلمين ،  
والمسلمات ، كتبه لنفسه ، ولمن شاء من عباده ، والحمد لله رب العالمين ، وسلم  
على عباده الذين اصطفى {<sup>1</sup> .

<sup>1</sup> - ب - ما بينهما بياض

## فهارس حاشية الخطاب

1. فهرس الآيات القرآنية الكريمة
2. فهرس الأحاديث النبوية الشريفة
3. فهرس المراجع
4. فهرس الموضوعات